قام الطالب بإجراء الإصلاحات المطلوبة

جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
الدراسات العليا

أ.د/ أحمد محرم الشيخ ناجي عبد البر

المشرف
د/ عبد المجيد محمود

د/ رفعت فوزي عبد المطلب
رفعت فوزي

منهج النقد عند الحافظ أبي نعيم الأصبهاني

المتوفى سنة ٤٣٠ هجرية

رسالة دكتوراه
قسم الكتاب والسنة

إعداد الطالب
محمود ميغزاوي

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد المجيد محمود عبد المجيد

المجلد الأول

١٤١١ - ١٤١٢هـ

بسم الله، والحمد لله وكفى، وصلى الله على المصطفى.

ملخص الرسالة: «**منهج النقد عند الحافظ أبي نعيم**».

النقد الحديثي - شأنه شأن العلوم الإسلامية الأخرى - نشأ في ظل الكتاب والسنة، لذلك نجد كثيرا من نصوص الوحي قد انطوت على جذور هذا الفن الخطير. ومن ثم فإن منهج المحدثين هو منهج قرآني لايسلم بالنص دون محاكمة أو نقد. اجتهد نقاد الحديث في دراسة كل ما جمعوا بغية الاستيثاق من صحة كل حديث، وكل حرف رواه الرواة، ونقدوا أحوالهم، ورواياتهم، واحتاطوا أشدّ الاحتياط، وردوا الحديث لأقل شبهة. سلسلة من العناية، والتوثيق، والرعاية الدائبة للسنة النبوية، وعلومها، في كل الأمصار، والأعصار، بما جدّ، ويجد من وسائل الحفظ، والتوثيق في كل زمن على حسب ماتيسر. والأمة الإسلامية تمتاز عن غيرها من الأمم «بالإسناد»، وهو أمر لابد منه للقيام بمهمة التبليغ على الوجه الصحيح. وأهل الأثر همُ السد المنيع الذي حال دون تسلل الخرافة، وتفشي البدعة في الحياة الإسلامية، كما كانوا دائما وراء حركات التصويب، وإعادة الأمة إلى منهاج السنة. وأبونعيم أحد أولئك الذين اشتغلوا بالسنة رواية، ودراية. فجمع وصنف، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل، وألف الكثير، فملأ الدنيا وشغل الناس، ومن شأن الإكثار أن يقع فيه العثار. قصده الطلاب، والحفاظ للسماع منه، والأخذ عنه .

أهم نتائج البحث.

١- كان الحافظ أبونعيم على معتقد أهل الحديث في سائر مسائل العقيدة، معروفا بمنابذته للفرق المنحرفة، تعرض لكثير من البدع كالقول بخلق القرآن، والإرجاء، والتشيّع، أثناء كلامه على الرواة، وجرحهم بها . وكتابه «الإمامة» خير شاهد على ذلك

٢ - كان صوفيا يرى أن المدخل إلى التصوف هو التضلع بعلم الحديث، كما هو حال كثير من محدثي ذلك العصر.

٣- كتابه «الحلية» معظمه في تراجم المحدثين وأخبارهم، تضمّن ثروة نقدية مهمة. ذلك أنه كان يذيّل كل ترجمة بأحاديث تتصل من طريق المترجم، ثم يردفها بالكلام على بيان عللها.

٤ - ترك آثارا علمية كثيرة يعتبر بعضها إضافة هامة إلى المكتبة الإسلامية كمستخرجيه على الصحيحين، وكتابه «معرفة الصحابة» حيث كانت مثار إعجاب كثير من العلماء، والدارسين في كل زمن.

٥ - أبونعيم متساهل، يتبع شيخه الحاكم في أكثر أقواله في الجرح والتعديل؛ وبالتالي فكل الانتقادات التي وجهت للحاكم توجه لأبي نعيم. وهذه مدرسته التي ينتسب إليها.

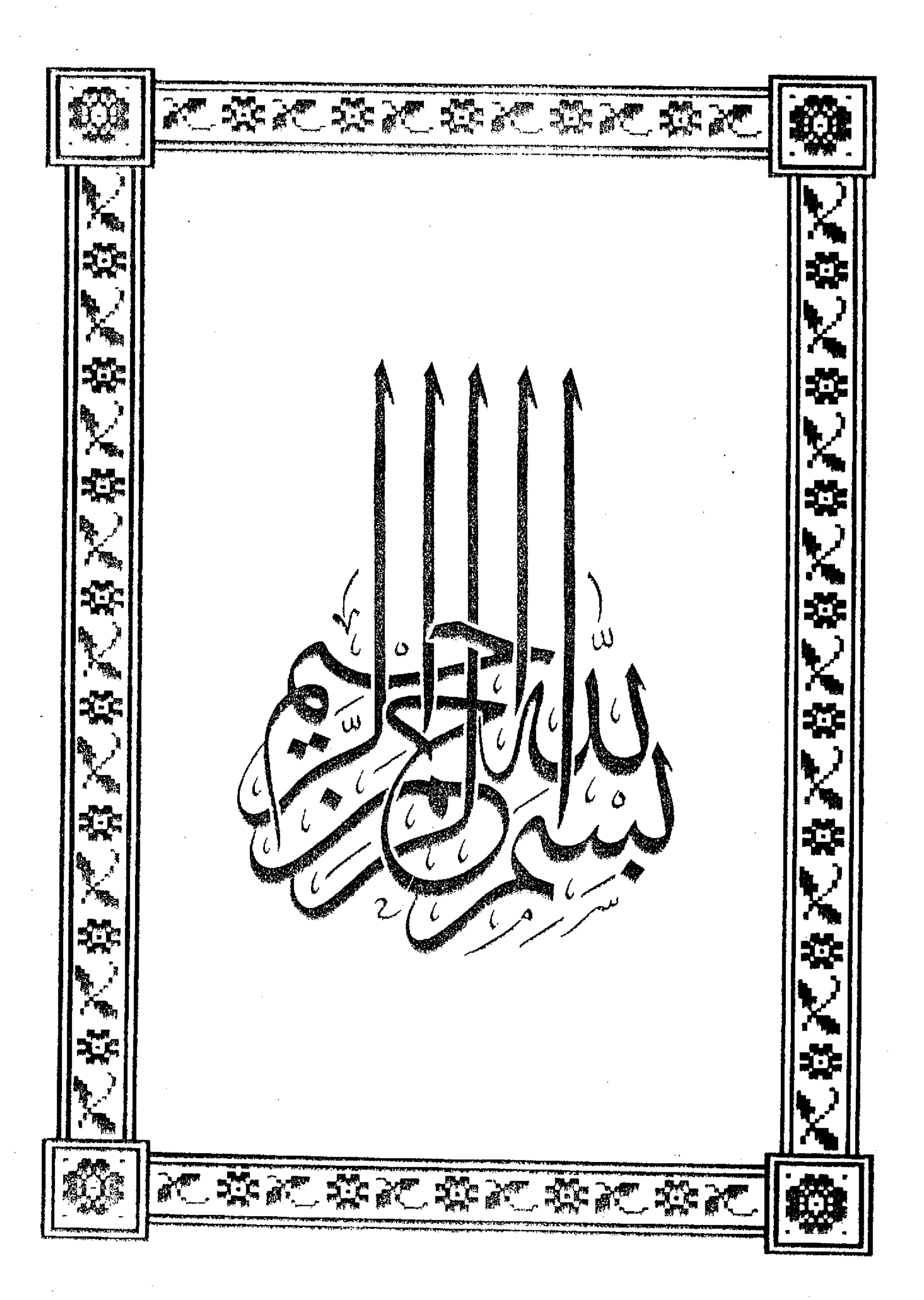
٦- ألفاظ الجرح والتعديل عند المتقدمين لم تكن دائما جزءا من نقدهم للرواة، وإنما كان يتوصل إليها الناقد بعد دراسة طويلة مضنية لمرويات الراوي المراد الحكم عليه، وذلك بمعارضتها بشتى أنواع المعارضة، ومن ثم يصدر عليه حكمه النهائي في تلك الألفاظ الاصطلاحية.

٧- نَهْج المتقدمين في النقد - ومنهم أبونعيم - يختلف عما هو عليه عند المتأخرين، فالأمر عند المتأخرين هو نتيجة ما توصل إليه المتقدمون.

٨ - علم العلل أوسع أنواع علوم الحديث، حيث اشتملت كتب العلل على سائر تلك الأنواع، كما هو الحال في علل الدارقطني مثلا، حيث نجد التعليل بالانقطاع، والوصل والإرسال، والرفع والوقف، والشذوذ والنكارة، والاضطراب، والقلب، وغيرها

٩- قولهم: حديث معل، طعن في الحديث على سبيل الإجمال فحسب، ثم يؤول الأمر إلى الظهور، ويلحق بالنوع الخاص به حسب نوع العلة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الطالب	المشـــــرف	العميـــــد.
محمود حزاوي	د/ عبد المجيد محمود	د/ عمر العليان


بسم الله الرحمن الرحیم

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكر وتقدير.

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على ما أولاني من نعمه الكثيرة، أحمده سبحانه على إعانته وإحسانه، وأشكره على ما منّ به علي من سابغ نعمه التي لاتعد ولاتحصى، وعلى ما يسر لي - بفضله وكرمه - من إتمام هذا البحث.

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد

إنه لمن جميل صفات المسلم، وكريم أخلاقه، أن يعرف لأهل الفضل فضلهم فيذكرهم به، ولأهل الجميل جميلهم فلا يبخسهم حقهم من الثناء والشكر.

وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم (من لايشكر الناس لايشكر الله) [١] وقوله صلى الله عليه وسلم - أيضا- (ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافؤونه، فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه.)[٢].

---

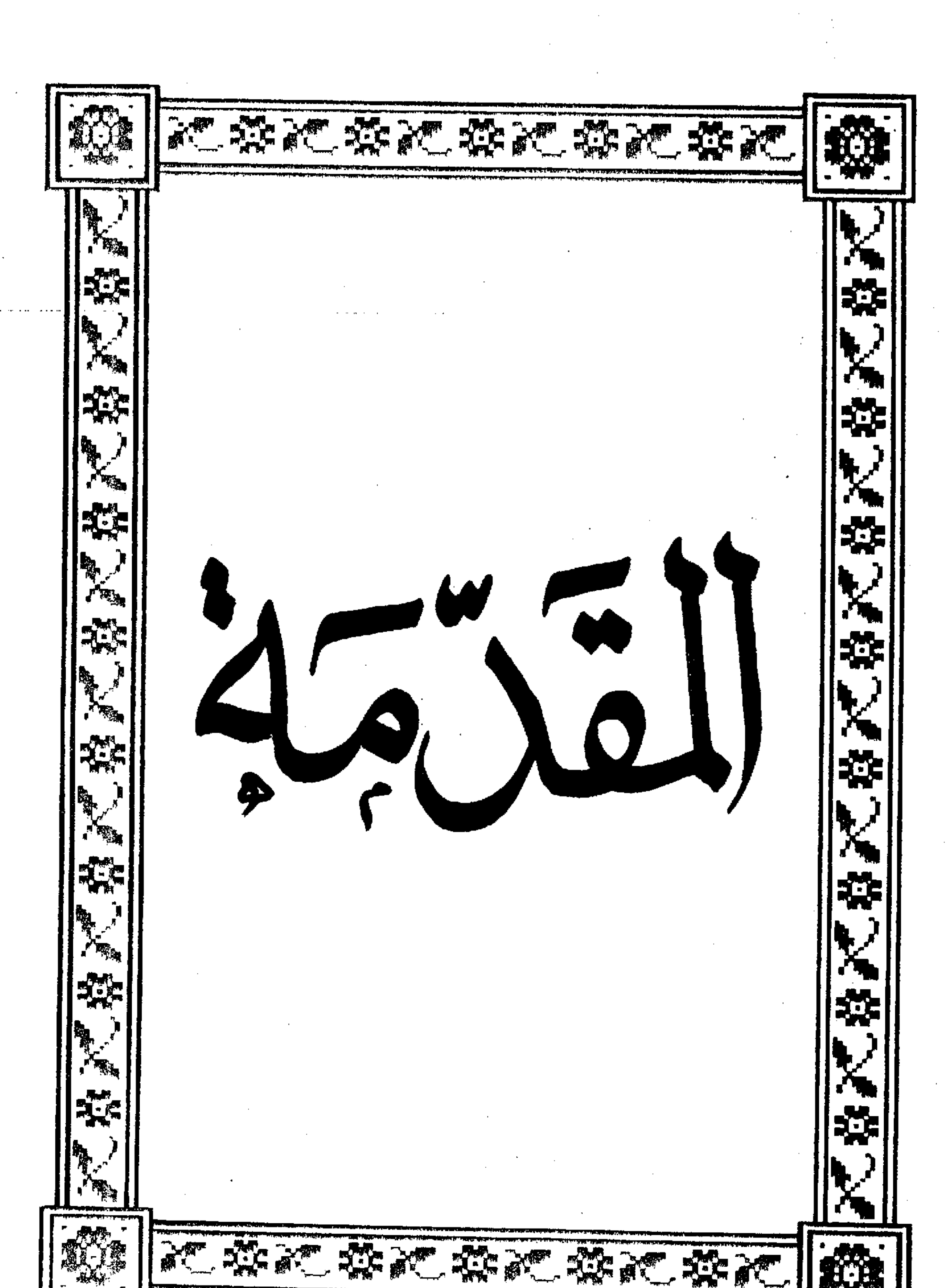
[١]) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة - باب في الشكر لمن أحسن إليك -(٣٣٩/٤ - ح ١٩٥٤ و١٩٥٥) وقال -هذا حديث حسن صحيح-. واللفظ له. وأبوداود في كتاب الأدب - باب في شكر المعروف -(١٥٧/٥- ح٤٨١١). والإمام أحمد في مسنده (٢١١/٥- ٢١٢).

[٢]) أخرجه أبوداود في كتاب الزكاة- باب عطية من سأل بالله-(٣١٠/٢- ح١٦٧٢). والنسائي في الزكاة- باب من سأل بالله- (٨٢/٢)، والحاكم في مستدركه(٤١٢/١)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين.»

وأولى من يتعين عليَّ شكرهم مشايخي الذين بصروني بالإسلام وكانوا لي أُسوة حسنة في التحلي بمكارم الأخلاق، والغيرة على هذا الدين بالقول والعمل؛ إليهم جميعا أقدم وافر شكري وعظيم تقديري وإجلالي، وأخص بالذكر مشرفي على هذه الرسالة فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبدالمجيد محمود عبدالمجيد، الذي لم يدخر جهدا في إعانتي على إنجاز هذا البحث وتخطي عقباته، وتذليل ما اعترضني من مشكلاته، وذلك بإبداء ملحوظاته القيمة وتوجيهاته السديدة.

ولقد استفدت منه في الأخلاق والسلوك النبيل كما استفدت منه في العلم والمعرفة، فشكر الله سعيه، وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني هنا - في هذا المقام - أن أسجل شكري لكل من أسهم معي في هذا البحث بإسداء نصيحة أو إعارة مرجع أو تسهيل صعب أو دعا لي بدعوة صالحة، وأخص بالذكر أخَوَيَّ الفاضلين الأستاذين علي عمر بادحدح، وعبدالرزاق أبوالبصل، فقد أفدت من مكتبة الأول، ومن محاورة الثاني الكثير فيما يخص قضايا النقد وأهله.
والله يثيب الجميع إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.



المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

المقدمة.

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله- صلى الله عليه وسلم - أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون. أما بعد.

فإن الله خلق الخلق ولم يدعهم هملا من غير أن يبين لهم ما يجب عليهم من اتباع لطريق الهداية، وما يجب عليهم من اجتناب لطريق الغواية، فكان أن أنزل عليهم كتابه الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لينظم منهج حياتهم كلها صغيرها وكبيرها، وفق منهجه القويم، وحتى يحققوا وظيفة الاستخلاف الرباني، التي نيطت بهم.

وتكفل الله- سبحانه وتعالى - بحفظ كتابه العزيز، فقال عز من قائل: [إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون](١)

ومن لوازم حفظ الكتاب، حفظ سنة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - فهي مبينة للكتاب، ومفصلة لما أجمل فيه، ومقيدة لما أطلق، ومخصصة لعامه، وشارحة لألفاظه، قال الله تعالى: [وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون](٢) وقال -أيضا-: [وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون.](٣) وقال:- أيضا- [وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا.](٤) كما حذر من مخالفته، وعصيان أمره.

---

١) سورة الحجر، الآية (٩).
٢) سورة النحل، الآية (٤٤).
٣) سورة النحل الآية (٦٤).
٤) سورة الحشر، الآية (٧).

ورتب على ذلك الوعيد الشديد من الفتنة أو العذاب الشديد فقال: [فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم.] (١)

ومن هذه الآيات وغيرها كثير في هذا المضمار، نستشف وظيفة النبي - صلى الله عليه وسلم - في توضيح الكتاب العزيز وتبيانه، وهذه المهمة يوضحها حديث المقدام بن معدي يكرب - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته (٢) يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ...) (٣)

وفي إحدى طرق هذا الحديث (...وإن ما حرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما حرم الله.) (٤)

وفي مرسل حسان بن عطية قال: "كان جبريل ينزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن." (٥)

وهذا ما يفيد أن السنة هي الأخرى وحي من الله، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو الصادق المصدوق - لم يكن يأتي بشيء من عند نفسه، بل كان يبلغ عن ربه ما أوحاه له. قال الله تعالى في حق رسوله -: [وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.] (٦)

---

١) سورة النور الآية (٦٣).

٢) السرير في الحجلة من دونه ستر، ولا يسمى منفردا سريرا. وقيل: هو ما اتكيء عليه من سرير أو فراش أو منصة. النهاية (٤٠/١)، والقاموس (١٢٠٢).

٣) أخرجه أبوداود في كتاب السنة - باب لزوم السنة - (١٠/٥ - ح٤٦٠٤)

٤) أخرجه الترمذي في كتاب العلم - باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - (٣٨/٥ - ح ٢٦٦٤)، وابن ماجه في المقدمة - باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه - (٦/١ - ح١٢). وأحمد في مسنده (١٣٢/٤) بنحوه، والدارمي في سننه، في المقدمة - باب السنة قاضية على كتاب الله - (١٤٤/١).

٥) أخرجه الدارمي في المقدمة - باب السنة قاضية على الكتاب - (١٤٥/١).

٦) سورة النجم الآية (٣، ٤).

ومن ثم كانت السنة النبوية بالمنزلة الثانية من حيث التشريع الإسلامي، وبها ثبتت معظم الأحكام، قيض الله لها في كل عصر علماء فحولا، يحفظونها من تحريف الغالين، وتأويل المبطلين، وانتحال المنتحلين، فنبغ في كل عصر ومصر علماء أفذاذ حباهم الله بسرعة الحافظة، وقوة الذاكرة، ودقة الفهم والاستنباط، فعرفوا الرواة ومواطنهم، وقيدوا مواليدهم، ووفياتهم، وما جرى عليهم من وهم، و تحريف أوتصحيف، وعرفوا المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وصنفوا في ذلك تصانيف جمة تعجز الألسنة والأقلام عن وصفها، كما عرفوا الناسخ والمنسوخ، وعلل الحديث، وغريبه، وصحيحه وضعيفه، وألفوا في كل ذلك مؤلفات تتسم بالجودة والعمق.

وبهذا سلمت السنة من زيغ المبتدعة، وادعاء الجهلة، فالحمد لله الذي حفظ سنة نبيه- صلى الله عليه وسلم - بالنقلة العدول من أهل التقوى والدين.

وما من شك أن هذا شرف خص الله به هؤلاء الأئمة حيث استعملهم في طاعته وجعلهم من جنوده، فخصهم بميزة الإسناد التي لم تكن لأمة غير أمة الإسلام، الأمر الذي يكفل لها صلتها الوثيقة بماضيها، وأمجادها من مصلحين وعظماء لتتلقى عنهم منهاج حياتها ومبادئ شريعتها.

فكان من نتيجة هذه الجهود المضنية أن برز إلى الوجود علم النقد، وهو عماد علوم الحديث، وثمرته، وهو من أهم ما يعنى به أهل الحديث. قال ابن أبي حاتم - مبينا أهمية هذا العلم ومشروعيته-: "فلما لم نجد سبيلا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة من الرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت، والاتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم، وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة. ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله- صلى الله عليه وسلم -

ينقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم."(١)

ويقول الدكتور مصطفى السباعي - رحمه الله- في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" - مشيدا بجهود العلماء المضنية في مجال النقد -: "لا يستطيع من يدرس موقف العلماء- منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة- من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة، وتمييز صحيحها من فاسدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا - رحمهم الله- هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال، وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم."(٢)

وقد كانت هذه المنهجية قد تبلورت على يد الصحابة الكرام- رضوان الله عليهم - وتلقفتها الأجيال التابعة لهم بإحسان، جيلا بعد جيل، فكان من هؤلاء العلماء الذين انتصبوا لخدمة السنة النبوية الشريفة، الحافظ أبونعيم الأصبهاني، إذ كان قد ألف عدة مؤلفات قيمة تلقاها العلماء من بعده بالقبول وانكبوا عليها بالدرس والتحصيل والإستفادة منها، مما استوجب ثناءهم الجميل على حسن صنيعه، وكثرة محفوظه.

ومن خير ما كتبه في هذا المجال - الهام- كتاب "ذكر أخبار أصبهان" الذي خص به أصبهان وما لها من مزايا ومآثر تمتاز بها عن غيرها، ومن تلك المزايا أنها كانت مركزا علميا هاما على مدار التاريخ الإسلامي، فخرج منها الكثير من أهل العلم وخاصة المحدثين منهم، حيث جرح بعضهم وعدل آخرين .

---

١) الجرح(٥/١). ٢) السنة ومكانتها(٩).

وكتاب "المستخرج على مسلم" وهو يتألف من قسمين: القسم الأول عبارة عن مقدمة نقدية جعلها مدخلا إلى كتابه هذا الذي ترد تسميته أحيانا عند العلماء بـ "المسند الصحيح"- و هو القسم الثاني- بل هو نفسه كان يرى أنه صحيح، كصحيح مسلم تماما إذ يقول "...فعمدنا إلى الأصول التي خرجها، والأبواب التي لخصها، فتتبعنا على كتابه وتراجمه عن شيوخنا كتابا يكون عوضا لمن فاته سماع كتابه."(١)

و كتابه "معرفة الصحابة" الذي تعقب فيه شيخه وخصمه الحافظ أبا عبدالله بن منده، في كثير مما ذهب إليه سواء ذلك في إثبات صحبة بعض الرواة، وفي صحة أسمائهم، وفي طرق حديثهم وفي عددها إلى غير ذلك من الانتقادات الكثيرة التي يعج بها هذا الكتاب.

وكتابه "الحلية" وهذا الكتاب وإن قصد فيه ترجمة العباد والزهاد وذكر أخبارهم الزهدية والتعبدية إلا أنه ظل ملتزما كل الالتزام بذكر صلتهم بالحديث النبوي وما لهم من روايات، مسندة أو مرسلة أو منقطعة، صحيحة أو غريبة، ويتكلم على عللها.

وهذه الكتب الأربعة هي التي اعتمدت عليها في جمع مادة هذا البحث، علما بأن له فوق المائة مؤلف وقد اطلعت على كثير منها ولكني لم أجد له كلاما بخصوص النقد لذلك أهملت ذكرها هنا.

---

٢) مقدمة المستخرج (ل٢٦ ب).

- أسباب اختياري لهذا الموضوع:

لم يكن هذا الموضوع هو أول موضوع وقع عليه اختياري، بل قدمت قبله موضوعين آخرين أحدهما بعنوان "زوائد ابن خزيمة على الكتب الستة" ورد في مجلس كلية الشريعة، ثم اتبعته بقسم من كتاب "شرح العمدة لابن الملقن" ورُدَّ- أيضا- عندها توجهت للبحث عن موضوع يحظى بالقبول لدى الأساتذة والمختصين فكان بعد حين من البحث ومشاورة الأساتذة المختصين، والطلبة المجدين - أن وقع اختياري على دراسة (منهج النقد عندالحافظ أبي نعيم) للأسباب التالية :-

١- بالنظر إلى المجال النقدي وتطوره، وبالنظر إلى الأعلام النقاد، نجد أن الحافظ أبا نعيم كان شخصية مرموقة، جديرة بالدراسة، لأنه أسهم في المحافظة على السنة النبوية، فهو أحد الحفاظ المعدودين، المهتمين بالسنة وطرقها ورواياتها، وصاحب جهد كبير، ونشاط ملحوظ في هذا المضمار، وهذا يستوجب علينا أن ندرسه دراسة علمية تبين ما له وما عليه.

٢- ثناء العلماء عليه والنقاد؛- على مختلف مناهجهم - واحتفائهم بأرائه النقدية وضمنوها كتبهم، وعنايتهم بمؤلفاته درسا وتدريسا، ورواية واختصارا.

٣- معرفة منهج الحافظ أبي نعيم في نقد الرجال، ومدلولات ألفاظه في الجرح والتعديل، ونقده للأحاديث.

٤- ذكره الذهبي في رسالته: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" من ضمن الطبقة الحادية عشرة،ممن يقبل قولهم في هذا الفن الخطير.

٥- لم يحظ أبونعيم بدراسة منهجه النقدي وتوضيح الجوانب النقدية عنده.

هذا و تتكون هذه الرسالة من المقدمة ،و تمهيد، وخمسة أبواب، وخاتمة.

التمهيد: وتحدثت فيه عن الحايتين السياسية و العلمية في عهد الحافظ أبي نعيم - رحمه الله.

الباب الأول: تناولت فيه حياة الحافظ أبي نعيم وآثاره العلمية، قسمته إلى أربعة فصول هي كالتالي:

- الفصل الأول: حياة الحافظ أبي نعيم .

المبحث الأول: اسمه، نسبه، مولده، ووفاته.

المبحث الثاني: أسرته، واهتماماتها العلمية.

المبحث الثالث: نشأته وتحصليه العلمي.

المبحث الرابع: أهمية الرحلة عند العلماء.

المبحث الخامس: رحلات الحافظ أبي نعيم.

- الفصل الثاني : شيوخ الحافظ أبي نعيم و تلامذته.

المبحث الأول: أشهر شيوخه الذين روى عنهم العلم وتأثر بهم.

المبحث الثاني: أشهر تلاميذه.

- الفصل الثالث: علمه وموقف العلماء منه.

المبحث الأول: ثقافته وعناية العلماء بآثاره.

المبحث الثاني: منزلته بين العلماء.

المبحث الثالث: أسباب شهرته.

المبحث الرابع: عقيدته ومذهبه.

المبحث الخامس: خلافه مع ابن منده.

المبحث السادس: موقف النقاد من هذا الخلاف.

المبحث السابع: نسبته إلى التشيع.

المبحث الثامن: المآخذ التي أخذت عليه.

المطلب الأول: روايته للموضوعات ساكتا عليها.

المطلب السابع: أهم المستخرجات على الصحيحين.

المطلب الثامن: فوائدها.

المبحث الرابع: التعريف بكتابه معرفة الصحابة.

المطلب الأول: أهميته وعناية العلماء به.

المطلب الثاني: منهجه فيه.

المطلب الثالث: مصادره وإضافته.

أما الباب الثاني فقد خصصته لدراسة نشأة النقد وتطوره إلى غاية ظهور الكتب المدونة فيه، مع بيان شخصية الحافظ أبي نعيم النقدية، وصلته بمن سبقه من النقاد، وقسمته إلى أربعة فصول.

-الفصل الأول: حقيقة النقد ونشأته- وفيه ستة مباحث -

المبحث الأول: النقد في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: دوافع النقد وغايته.

المبحث الثالث: اهتمام القرآن الكريم بالنقد.

المبحث الرابع: النقد في السنة النبوية الشريفة.

المبحث الخامس: اهتمام الصحابة بالنقد في عهد النبوة.

المبحث السادس: النقد عند الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم

-الفصل الثاني: النقد في عصر التابعين - وفيه مبحثان -

المبحث الأول: ظهور الإسناد وأهميته.

المبحث الثاني: أمثلة من نقد التابعين

-الفصل الثالث: عناية أتباع التابعين ومن بعدهم بالنقد إلى زمن الحافظ أبي نعيم.

مبحث : تطور النقد في هذه المرحلة.

الفصل الرابع: شروط الناقد ومدى توفرها فى أبى نعيم.

المبحث الأول: شروط الناقد عند المحدثين.

المبحث الثاني: اهتمام أبي نعيم بالنقد.

المبحث الثالث: الجوانب النقدية في شخصية أبي نعيم.

المبحث الرابع: مصادره في النقد.

أما الباب الثالث فقد خصصته لدراسة العدالة والضبط وكيفية ثبوتهما عند الحافظ أبي نعيم - وفيه أربعة فصول -

-الفصل الأول: حقيقة العدالة وشروطها.- وفيه ثلاثة مباحث -

المبحث الأول: تعريف العدالة لغة واصطلاحا - وفيه أربعة مطالب -

المطلب الأول: العدالة لغة.

المطلب الثاني: العدالة اصطلاحا.

المطلب الثالث: تعقيب على هذا التعريف.

المطلب الرابع: من أقوال أئمة السلف فيمن تقبل روايته

المبحث الثاني: أوجه الاتفاق والافتراق بين الرواية والشهادة

المبحث الثالث: شروط العدالة.

-الفصل الثاني: مفهوم العدالة في المدرسة التي ينتسب إليها أبونعيم - وفيه خمسة مباحث -

المبحث الأول: العدالة عند الحافظ ابن حبان.

المبحث الثاني: العدالة عند الحافظ أبي عبدالله الحاكم.

المبحث الثالث: العدالة عند الحافظ أبي نعيم.

المبحث الرابع: رأي ابن عبدالبر في العدالة، وموقف العلماء منه.

المبحث الخامس: كيفية ثبوت عدالة الراوي.

أما الباب الرابع فقد خصصته لدراسة ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ أبي نعيم - وفيه ثلاثة فصول -

-الفصل الأول: ألفاظ مرتبة الاحتجاج عند أبي نعيم - وفيه ستة مباحث -

المبحث الأول: دراسة ألفاظ التوثيق القوية والمكررة وفيه أربعة مطالب -

المطلب الأول: مراتب الجرح والتعديل عند النقاد.

المطلب الثاني: من كرر فيه لفظ التوثيق.

المطلب الثالث: الوصف بالتصنيف.

المطلب الرابع: الوصف بالحفظ.

المبحث الثاني: دراسة ألفاظ أخرى في التوثيق - وفيه أربعة مطالب -

المطلب الأول: صاحب كتاب.

المطلب الثاني: ثبت.

المطلب الثالث: عدل..أثنى عليه.

المطلب الرابع: ثقة.

المبحث الثالث: من وصف بالصدق، والقبول، ومجالسة العلماء - وفيه خمسة مطالب -

المطلب الأول: من قيل فيه: صدوق.

المطلب الثاني: من قيل فيه: لا بأس به.

المطلب الثالث: من قيل فيه: حسن الحديث.

المطلب الرابع: من قيل فيه: مقبول القول.

المطلب الخامس: من قيل فيه: جليس العالم.

المبحث الرابع: دراسة ألفاظ دالة على تعاطي الرواية والسماع - وفيه أربعة مطالب -

المطلب الأول: الوصف بالتحديث

المطلب الثاني: كثير الكثير، كتب الحديث.

المطلب الثالث: سمع الكثير.

المطلب الرابع: يروي حديثا كثيرا.

أما الباب الخامس فقد خصصته لدراسة منهج أبي نعيم في تعليل الأحاديث، وقسمته إلى تمهيد، وثلاثة فصول.

-الفصل الأول: تعريف علم العلل، مجاله - وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: تعريف العلة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الأول: تعريف العلة لغة.

المطلب الثاني: تعريف العلة في اصطلاح المحدثين.

المطلب الثالث: توسع النقاد في اطلاق مسمى العلة

المبحث الثاني: مجال علم العلل، وصلته بالجرح والتعديل.

المطلب الأول: ميدان علم العلل.

المطلب الثاني: صلة علم العلل بالجرح والتعديل.

المبحث الثالث: أمثلة تطبيقية عند النقاد للتعرف على عدالة الرواة وضبطهم.

المبحث الرابع: صعوبة علم العلل وغموضه.

-الفصل الثاني: أنواع العلل عند أبي نعيم - وفيه ثلاثة مباحث -

المبحث الأول: أنواع العلل عند النقاد.

المبحث الثاني: علل الإسناد وأنواعها عند أبي نعيم

المبحث الثالث: أمثلة تطبيقية على بعض أنواع علل الإسناد عنده.

النوع الأول: تعارض الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع. وقد أوردت فيه ستة أمثلة.

النوع الثاني: ما أعله بالانقطاع.

النوع الثالث: ما أعله بزيادة راو في السند.

النوع الرابع: ما أعله بإبدال اسم راوفي السند باسم راو آخر. وهوالقلب.

النوع الخامس: ماأعله بالوهم في اسم بعض الرواة وسقت فيه مثالا واحدا.

النوع السادس: ماأعله بوقوعه في كتابه على وجه والصواب خلافه- وفيه ثلاثة أمثلة

النوع السابع: ما أعله بجرح راويه- وفيه أربعة أمثلة -

النوع الثامن: ماأعله بالغرابة -

المطلب الأول: تعريف الغرابة لغة واصطلاحا -

المطلب الثاني: الغرابة في اصطلاح أبي نعيم -

مثال ما قال فيه غريب و هو صحيح عنده.

ما أعله بالغرابة من وجه وهو ثابت مشهور من وجه آخر.

ماأعله بالغرابة أو التفرد وكان راويه ضعيفا.

ما أعله بالغرابة في المتن والسند معا.

ما أعله بالغرابة والحديث يكون موضوعا.

-الفصل الثالث: العلل الواردة في متون الأحاديث - وفيه مبحث -

المبحث الأول: اهتمام المحدثين بنقد المتن -

وتناولت -أيضا- الحديث عن الزيادات الواردة في متون الأحاديث ومثلت لذالك بعدة أمثلة من واقع كلام أبي نعيم،كما ذكرت عدة أمثلة للتدليل على ما كانت علته أنه ليس من كلام النبوة.

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها - بفضل الله تعالى - أثناء هذا البحث.

وقمت بإعداد بعض الملاحق العلمية تكميلا للفائدة حسبما أوجبته طبيعة البحث.

- الملحق الأول: وهو خاص برواة مرتبة الاحتجاج ذكرت ضمنه الرواة الذين وثقهم أبونعيم بأي لفظ من الألفاظ المشعرة بالعدالة والضبط. وإن خالفه غيره فيه.ورمزت له هكذا: م١

- الملحق الثاني: وهو خاص برواة مرتبة الاعتبار وذكرت ضمنه الرواة الذين ذكرهم أبونعيم بضرب من التجريح الذي لا ينزلهم إلى درجة الترك الكلي علما بأنني ذكرت معهم بعض رواة مرتبة الترك

وعذري في ذلك قائم لأن أبا نعيم قد أطلق عليهم جميعا لفظا واحدا، وتبين لي من خلال الدراسة الخاصة بكل راو أن هذا مكانه أليق بالترك، وأن ذاك مكانه أليق بالاعتبار أو الاختبار، وقد نبهت على ذلك في تناولي لدراسة الألفاظ. ورمزه: م٢

- الملحق الثالث: وجمعت فيه الرواة الذين وصفهم أبونعيم بأي مصطلح من المصطلحات التي تستوجب ترك الموصوف بها، وإن خالفه غيره من النقاد في ذلك الوصف. ورمزه : م٣

وكان عملي في هذه الملاحق الثلاثة كالتالي:

ا- اعتبرت كل لفظ من ألفاظ أبي نعيم في الجرح والتعديل بمثابة الترجمة للباب كأن يكون مثلا لفظ "ثقة".

ب- ثم أذكر سائر الرواة الذين وصفهم أبو نعيم بلفظ ثقة ضمن هذه الترجمة.

ج- أذكر اسم الراوي وعبارة أبي نعيم النقدية ثم أذكر بعدها مباشرة الكتاب الذي نقلتها منه- أي من كتب أبي نعيم- سواء أكان القول قوله، أم كان ناقلا له عن غيره؛ ولا أقول في كل ذلك قال أبونعيم؛ اكتفاء بذكر كتابه الذي ذكر فيه قوله هذا. ثم أتبعها بأقوال النقاد الآخرين فأذكر اسم الكتاب أولا ثم القول بعده.

- الملحق الرابع: وقد خصصته لشيوخه.
- الملحق الخامس: ذكرت فيه من وقفت عليه من تلاميذه.
- الملحق السادس: وقد خصصته لذكر نص من كتابه (المستخرج على صحيح مسلم) بغية المقارنة بينه وبين النص الأصلي عند مسلم.

<u>منهجي الذي سرت عليه في البحث:</u>

هذا وقد اتبعت الخطوات التالية في إعداد هذه الرسالة:

١- اطلعت على كثير من الدراسات النقدية في هذا المجال اتسمت بالجدة والعمق في بعض جوانبها، وافدت منها فوائد هامة في بحثي هذا، وأخص بالذكر بحث: "ابن حبان ومنهجه في الجرح

والتعديل" للأخ الأستاذ عداب محمود الحمش، وذلك أثناء وضع الخطة كما أفدت منه شخصيا في مساءلتي له عن قضايا تتعلق بالنقد الحديثي والمحدثين. فكان نعم الأخ ونعم المجيب فجزاه الله عني خير الجزاء.

٢- قمت بجمع ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها أبونعيم من كتبه الأربعة المذكورة آنفا، وأثناء الدراسة لذلك اللفظ أذكر عدد الموصوفين به، ثم أذكر بعض الرواة الذين استحقوا ذلك الوصف على سبيل التمثيل فحسب، وأحيل على بقيتهم في الملاحق.

٣- جمعت سائر كلامه في العلل من كتابه "الحلية" على البطائق ثم صنفته حسب موضوع العلة، وأكثر العلل شيوعا عنده الوصل والإرسال، والوقف والرفع، كما يكثر عنده الكلام على الغرابة والتفرد، و مخالفة الرواة لبعضهم بعضا، و علل أخر و لكنها قليلة بالنسبة لما ذكر. و لما كانت الحال هاته انتقيت منها نماذج قمت بدراستها في الباب الخامس. ولا يفوتني أن أنوه بكتاب "العلل في الحديث" للدكتور همام سعيد، فقد أفدت منه نظرات عدة في مجال التعليل.

٤- سقت عدة أمثلة توضح منهجه في تعليل الأحاديث، عنونت لكل علة بعنوان يناسب طبيعة العلة التي تحدث عنها أبونعيم، وقارنت أقواله في ذلك بأقوال غيره من النقاد لكي تتضح سمات شخصيته النقدية.

٥- كتبت الآيات القرآنية بالخط الإملائي.

٦- خرجت الأحاديث النبوية بأن عزوتها إلى مواضعها من كتب السنة وذلك بذكر الكتاب، والباب، ورقم الجزء، والصفحة، ورقم الحديث مع ذكر الحكم على الحديث إن وجد من إمام من أئمة الحديث، واعتنيت بتقديم الكتب الستة - أي الصحيحين والسنن الأربعة - على بقية الكتب.

٧- عزوت أقوال أهل العلم في سائر ما يتعلق بهذا البحث إلى مواطنها من المصادر المختلفة.

٨- صنعت فهرس الأعلام الواردين في الرسالة، وأغفلت الأعلام الواردين في سند من أسانيد المؤلف أو غيره من العلماء،

وأسقطت - أيضا - أسامي الأعلام المذكورين ضمن النصوص المنقولة.

٩- شرحت الكلمات الغريبة.

١٠- عرفت ببعض البلدان والأماكن الواردة في الرسالة بتعريف موجز.

١١- استعملت رموزا لبعض المصادر كما اختصرت أسامي بعضها، وذلك لكثرة ورودها في الرسالة.

١٢- رتبت المصادر والمراجع ترتيبا هجائيا ذاكرا اسم الكتاب معتمدا في ذلك الحرف الأول من اسم الكتاب.

١٣- قمت بوضع الفهارس العلمية في آخر الرسالة، وهي كالتالي:

١ - فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب ترتيبها في المصحف.

٢ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار، مرتبة على الحروف المعجم.

٣ - فهرس الأشعار.

٤ - فهرس الأعلام الواردين في الرسالة مرتبين على حروف المعجم.

٥ - فهرس الأماكن والبلدان.

٦ - فهرس المصادر و المراجع.

٧ - فهرس الموضوعات.

فهذه بعض الأمور التي سرت عليها في هذا البحث، رأيت من الواجب علي أن أذكرها هنا، توضيحا واعتذارا. وبعد:

فهذا عمل متواضع قمت به خدمة للسنة النبوية وإني لموقن بأنني ما بلغت الكمال فيه، ولا قاربته ولكن عزائي أني بذلت جهدي، وأردت إصابة الحق، فإن أنا وفقت إلى ذلك فمحض فضل الله علي وتوفيقه، وإن أنا جانبت الصواب - لا قدرالله - فمن نفسي ومن الشيطان، أسأل الله العلي القدير أن يغفر زلتي، ويقيل عثرتي، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به، وينفع به جميع المسلمين، وأن يسدد خطانا، ويهدينا سواء السبيل. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الرموز والمصطلحات الواردة في الرسالة.

الاستيعاب = الاستيعاب في أسماء الأصحاب.

الإصابة = الإصابة في تمييز الصحابة.

الاقتراح = الاقتراح في بيان الاصطلاح.

الإكمال = الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب.

الإلماع = الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

ت = توفي.

التاريخ = تاريخ ابن معين.

تاريخ الإسلام = تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي.

التبصرة = التبصرة والتذكرة للعراقي.

التدريب = تدريب الراوي للسيوطي.

التذكرة = تذكرة الحفاظ للذهبي.

تـغ = تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

التقريب = تقريب التهذيب.

تـك = تهذيب الكمال.

التمهيد = التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد.

تـه = ذكر أخبار أصبهان.

التهذيب = تهذيب التهذيب.

الجامع = الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

الجرح = الجرح والتعديل.

الحلية = حلية الأولياء وطبقة الأصفياء.

الحموي = معجم البلدان.

ختـك = التاريخ الكبير للبخاري.

ختـص = التاريخ الصغير للبخاري.

الخلاصة = خلاصة تذهيب تهذيب الكمال.

الدارمي = تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي.

الدقاق = رواية ابن خالد الدقاق عن يحيى بن معين.
الذيل = ذيل الميزان للعراقي.
الرحلة = الرحلة في طلب الحديث للخطيب.
السؤالات= سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني.
السير = سير أعلام النبلاء.
ص = صفحة.
ض = الضعفاء لأبي نعيم.
ضد = ضعفاء الدراقطني.
ضص = الضعفاء الصغير للبخاري.
ضع = الضعفاء الكبير للعقيلي.
ضن = الضعفاء للنسائي.
ط = طبعة.
ط.القراء= طبقات القراء للذهبي.
ط.المدلسين = طبقات المدلسين.
الطرح = طرح التشريب.
طش = طبقات الشافعية للسبكي.
طم = طبقات المحدثين بأصبهان.
العجلي = تاريخ الثقات.
الغاية = غاية النهاية.
الفتح = فتح الباري.
الكفاية = الكفاية في علم الرواية.
اللباب = اللباب في تهذيب الانساب.
اللسان = لسان الميزان.
م = ميلادية.
م١ /٤ = الملحق الأول، والرقم الاخر رقم الترجمة في هذا الملحق، وكذا في الملحقين الثاني والثالث.
المجروحين = المجروحين من المحدثين. لابن حبان.
المدخل = المدخل إلى الصحيح للحاكم.

المشارق = مشارق الأنوار على صحاح الآثار.

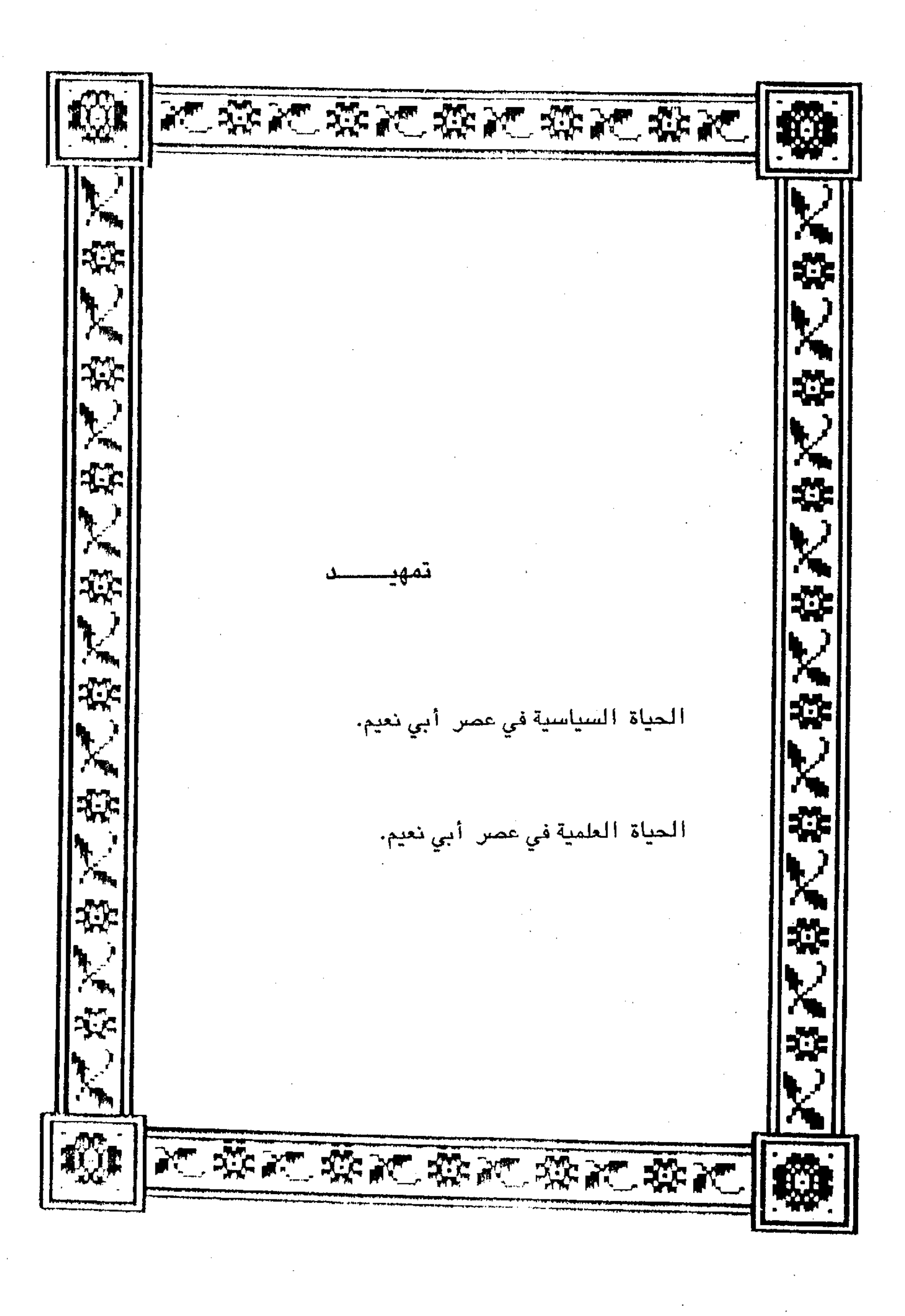
المغني = المغني في الضعفاء للذهبي.

المقدمة = المقدمة لابن الصلاح.

الميزان = ميزان الاعتدال.

النزهة = نزهة النظر.

هـ = هجرية.



تمهيـــــد

الحياة السياسية في عصر أبي نعيم.

الحياة العلمية في عصر أبي نعيم.

تمهيد.

دأب الدارسون في دراساتهم لشخصية من الشخصيات العلمية التي لها أثر واضح في مسيرة الفكر الإسلامي، والركب الحضاري، أن يقدموا توطئة عن تلك الظروف والملابسات التي نشأت فيها تلك الشخصية؛ لأن الانسان في الحقيقة هو ابن بيئته تأثرا وتأثيرا.

والحافظ أبونعيم علم بارز في الحديث وعلومه، أثرى المكتبة الإسلامية بكتابات ذات مناح متعددة، وأفكار متنوعة، ولا شك أن هذا الاتجاه إنما تلقاه تلقيا عن شيوخه في بيئته تلك.

ولهذا رأيت أن أقدم بين يدي هذه الدراسة لمحة عن الحياتين السياسية، والعلمية اللتين كان لهما أثر في تكييف حياته.

أولا : الحياة السياسية .

عاصر الحافظ أبونعيم عددا من خلفاء بني العباس الذين لم يكن لهم من أمور الخلافة شيء بسبب الضعف الذين كانوا فيه .

الأول من هؤلاء الخلفاء: المطيع لله، أبوالقاسم بن المقتدر(٣٠١- ٣٦٤)[١] بويع له بالخلافة عند خلع المستكفي(سنة ٣٣٤). وخلع نفسه غير مستكره، كما نقل ذلك الخطيب، وابن الجوزي (سنة ٣٦٣). ولم يكن للمطيع من أمر الدولة شيء، فقد تسلط بنو بويه على الدولة، وكان معز الدولة هو الحاكم الحقيقي. قال الذهبي: "وكان المطيع وابنه- أي الطائع لله- مستضعفين مع بني بويه، ولم يزل أمر الخلفاء في ضعف إلى أن استخلف المقتفي لله فانصلح أمر الخلافة قليلا .."[٢]

الثاني: الطائع لله، أبوبكر عبدالكريم بن المطيع(...-٣٩٣)[٣] نزل له أبوه عن الخلافة وعمره (٣٤ سنة) وبويع له (سنة ٣٦٣) فخلع على سبكتكين خلع السلطنة، وعقد له اللواء، ولقبه نصر الدولة، فوقع خلاف بين عزالدولة البويهي، وسبكتكين جرهما إلى حروب دامية، وفي تلك السنة أقيمت الخطبة، والدعوة بالحرمين للمعز العبيدي، فغلا الرفض، وفار بمصر، والشام، والمشرق، والمغرب، ونودي بقطع صلاة التراويح من جهة العبيدي[٤] وفي سنة (٣٨١) قبض على الطائع، بسبب أنه حبس رجلا من خواص بهاء الدولة، فلف في كساء وأصعد إلى دار السلطنة .وكتب عليه بهاء الدولة : أيمانا بخلع نفسه، وتسليم الأمر

---

١) المنتظم(٦٤/٧، ٧٩)، السير(١١٣/١٥)، البداية(٢١٢/١١)، تاريخ الخلفاء(٣٨٩).

٢) تاريخ الخلفاء(٤٠٤).

٣) السير(١٢٦/١٥)، المنتظم(٦٦/٧).

٤) تاريخ الخلفاء(٤٠٦)، السير(١٢٥/١٥-١٢٦).

إلى القادر بالله. وسقطت الهيبة في أيامه جدا حتى هجاه الشعراء.[(١)]

الثالث: القادر بالله، أحمد بن إسحاق بن المقتدر أبو العباس(٣٣٦-٤٢٢)[(٢)] وبويع له بالخلافة بعد خلع الطائع كما سبق ذكره.

قال الخطيب في وصفه: "كان القادر من الستر، والديانة، والسيادة، وإدامة التهجد بالليل، وكثرة البر والصدقات، وحسن الطريق على صفة اشتهرت عنه وعرف به كل أحد، مع حسن المذهب وصحة الاعتقاد تفقه على العلامة أبي بشر الهروي الشافعي، وقد صنف كتابا في الأصول - أي العقائد- ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب أصحاب الحديث، وأورد في كتابه فضائل عمر بن عبدالعزيز، وإكفار المعتزلة، والقائلين بخلق القرآن، وكان ذلك الكتاب يقرأ في كل جمعة في حلقة أصحاب الحديث بجامع المهدي ومحضر الناس."[(٣)]

وولي بعده ابنه القائم بأمر الله، عبدالله بن القادر أبو جعفر (٣٩١-٤٦٧)[(٤)] ومما يذكر عنه، أنه كان ورعا، زاهدا قوي اليقين بالله تعالى، كثير الصدقة والصبر، له عناية بالأدب، ومعرفة حسنة بالكتابة، مؤثرا للعدل والإحسان، وقضاء الحوائج، لا يرى المنع من شيء طلب منه.[(٥)] وقال الخطيب: " ولم يزل أمر القائم بأمر الله مستقيما إلى أن قبض عليه في سنة (٤٥٠)[(٦)] وقد حاول هذان الخليفتان أن يعيدا إلى الخلافة هيبتها، لكن النفوذ الفعلي ظل بيد السلاطين والأمراء.[(٧)]

---

١) تاريخ الخلفاء (٤١٠-٤١١)

٢) تـغ(٣٧/٤)، المنتظم(١٦٠/٧-١٦٧)، السير(١٢٧/١٥)، تاريخ الخلفاء(٤١٢).

٣) تـغ(٣٧/٤-٣٨)، السير(١٢٨/١٥).

٤) السير(١٣٨/١٥،١٤١)، تـغ(٣٩٩/٩،٤٠٤).

٥) تاريخ الخلفاء(٤١٧)، السير(١٣٨/١٥).

٦) تـغ(٣٩٩/٩)، السير(١٣٩/١٥).

٧) موارد الخطيب(١٦).

لما هان أمر الخليفة، وذهبت هيبته وغدا مطمح ذوي الجاه والنفوذ، فقد العالم الإسلامي وحدته- منذ القرن الثالث الهجري، ولعل ذلك كان بمقتل الخليفة المتوكل على الله الذي يعتبر عهده بدء عصر انحلال الدولة العباسية، حيث قامت عدة دويلات في بلاد فارس وما وراء النهر بإعلان استقلالها عن الخلافة، ويرجع تاريخها جميعا إلى انتعاش روح القومية والشعوبية التي ظهرت منذ أيام المأمون[١] ولم يكن من شأن الخليفة المغلوب على أمره- سوى أن يقرهم على ذلك الانفصال، ويباركه.

واستمر هذا التفكك المشئوم فقامت دول واضمحلت، وقامت أخرى على أنقاضها خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين،[٢] فنجد الدولة السامانية (٢٦١-٣٨٩هـ) في سجستان ثم استحوذت على ربوع بلاد فارس كلها.[٣]

كما قامت دولة بني حمدان (٣١٧-٣٩٤هـ) في الموصل وحلب، وتوالت عليها الحروب بينها وبين منافسيها في الداخل، وبينها وبين الروم في الخارج، فلم تنعم بالاستقرار طويلا.[٤]

كما قويت شوكة بني بويه في فارس (٣٢٠-٤٤٧) وفي الري وهمذان، وأصبهان من (٣٢٠-٤١٤) وفي العراق (٣٣٤-٤٤٧) وهي الدولة التي عاش في ظلها وربوعها الحافظ أبونعيم.

---

١) تاريخ الإسلام السياسي المقدمة.

٢) موارد الخطيب البغدادي(١٥).

٣) تاريخ الاسلام السياسي(٨٢،٧١/٣)، وتاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق(٨١-٨٦).

٤) تاريخ الإسلام السياسي(١١٣/٣-١٢٥)، وتاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق(٧٣-٧٥).

برز البويهيون الروافض قوة هائلة كان لها أكبر الأثر في سلب الخلفاء العباسيين شارات الخلافة، حتى أصبح لهم ذكر في التاريخ يعرف بعصر بني بويه،[١] ولم تقتصر سياستهم على الحد من نفوذ الخليفة العباسي- الذي قلدهم ما وراء بابه[٢]- ليس في بغداد فحسب، بل عملوا دائما على إقرار نفوذهم في البلاد التابعة للدولة العباسية، وغدوا مطلقي التصرف في العراق، ولم يتورعوا عن التعدي على أشخاص الخلفاء، وانتقاص حقوقهم، فمعز الدولة لما دخل بغداد فكر في إزالة الخلافة العباسية، وإقامة خلافة علوية مكانها، ولكنه عدل عن هذه السياسة لما قد يتعرض له سلطانه من خطر على يد العامة والجند.[٣]

كما كان لسياسة بني بويه الروافض هذه - أسوأ الأثر في العراق فقد قامت الفتن الطائفية وثار الجند كلٌّ في وجه الآخر، ومما زاد الطين بلة أن كل ذلك كان بإيعاز منهم وتشجيع[٤] فسادت الفوضى،وعمّ الاضطراب وفزع الناس، وأدى تعصب البويهيين إلى إرغام أهل السنة على الاحتفال بأعياد الشيعة، مما أدى إلى قيام ثورات من حين إلى آخر بين السنة والشيعة في بغداد وغيرها من أمهات المدن في العراق.[٥]

وخلاصة القول: إنهم ملكوا البلاد وأذلوا العباد وكانوا سببا مباشرا في وجود الزندقة والإلحاد، كما تجاهر الفساق بالفجور، وساد الفساد[٦] على ما سيأتي بيانه في محله.

---

١) تاريخ الإسلام السياسي(٣/د)، وتاريخ الحضارة(٨٦-٨٨).

٢) تاريخ ابن الأثير(٣٤/٩).

٣) تاريخ الإسلام السياسي (٤٤/٣)، وموارد الخطيب(١٥).

٤) موارد الخطيب (١٦).

٥) تاريخ الإسلام السياسي(٤٤/٣)، والحضارة الإسلامية لآدم متز(١٣٦/١).

٦) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق(١٧٦-١٨٠).

ثانيا: الحياة العلمية في عصر أبي نعيم.

لقد كان لهذا العصر مميزاته ومظاهر حضارته الخاصة به، وذلك بوجود تنافس كبير بين تلك الدويلات التي كان لها أثر كبير في دفع عجلة التطور الحضاري إلى الأمام، فغدت تتشبه بالدولة العباسية وذلك بجذب فئة من العلماء المبرِّزين، والأدباء النابهين، والمفكرين الكبار إلى بلاطها.

ومن ثم لم تعد بغداد هي المركز الوحيد لهذه الحضارة، حيث ظهرت مراكز أخرى مثل قرطبة، والقاهرة، وبخارى، وغزنة، وحلب، تنافسُ حاضرة العباسيين في الحضارة والعلوم واتساع أفق الفكر الإسلامي، وذيوع الثقافة الإسلامية، كما ساعد قيام هذه الدولة على تدفق الثروة، واتساع العمران ورقيِّ المجتمع الإسلامي وكل ذلك له انعكاسه الإيجابي على الإنتاج العلمي.[١]

فالبويهيون - بالرغم من آثارهم السلبية - كان لهم في القرن الرابع ثلاث حواضر علمية هي: بغداد، وشيراز، وأصبهان وحرصت هذه الدولة كل الحرص على أن يكون وزراؤها من مشاهير الأدباء، أمثال ابن العميد، والمهلبي، وسابور، والصاحب بن عباد، وابن سعدان، ممن كانوا غرة في جبين الأدب، وكانت مجالسهم تعج بالعلماء في كل فن الأمر الذي ولّد تزاحما على تشجيع هؤلاء العلماء وتقريبهم، مما كان له أثره البالغ في الانتاج المزدهر كماً وكيفاً خلال تلك الفترة من تاريخ الدولة الاسلامية.[٢]

لقد كانت هذه الحركة العلمية عامة وشاملة على امتداد الرقعة الإسلامية في ذلك العصر وهي تمتد من كاشغر[٣] شرقا إلى

---

١) تاريخ الإسلام السياسي(٣٣٢/٣) والمقدمة.

٢) موارد الخطيب البغدادي(١٧).

٣) بالتقاء الساكنين، والشين المعجمة، والغين المعجمة، وراء. مدينة وقرى ورساتيق، وهي في وسط بلاد الترك. مراصد الاطلاع(١١٤٣/٣).

السوس الأقصى[١] في المغرب، وكانت هذه المسافة تقطع في نحو عشرة أشهر[٢] وكان للعلماء نشاطهم الشخصي سواء أكان ذلك بانفرادهم أو بمساعدة ولاة الأقاليم لهم، فقد كان العلم حرا يستطيع كل إنسان أن يقول ما يشاء ويكتب ما يريد.

فقد كان الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنفية، والحنابلة وغيرهم من المحدثين واللغويين كل يختص بمسجد يُدرِّسُ فيه مذهبه، أو يتوزعون على شكل حلق تحت أروقة المسجد، كل يدلي بدلوه في مجاله الذي اختص فيه، كما كان لكل عالم طلبته الذين اختصوا به يتلقون عنه العلم والعمل.

"ويحس كل من يتعقب الحركة العلمية في ذلك العصر كأن سباقا نشب بين العلماء والعلم، فهم يجدُّون في طلبه وتحصيله ويصارعونه صراعا متصلا ...وهذا الشغف العلمي هو الذي دفع العلماء إلى الرحلة من بلد بعيد إلى بلد بعيد طلبا للعلم مهما تجشموا من مشاق ...وأكبر من شغفوا بالرحلة في هذا العصر المحدثون، لأن الصحابة كانوا قد نزلوا في أمصار العالم الإسلامي...وكانوا يروون أحاديث كثيرة فكان في كل مصر أحاديث قد لا تعرفها الأمصار الأخرى." [٣]

ولا يمكن أن ننسى أنهم كانوا يجوبون البلاد الإسلامية بحرية واسعة حيث لاحدود، ولاجوازات لأن البلاد الإسلامية كانت تنتظمها وحدة دينية، ووحدة ثقافية، مكنتهم من قيامهم بتلك الخدمات العلمية الممتازة على الرغم من صعوبة التنقل ضمن القوافل راكبين أو راجلين.[٤]

---

١) بالضم ثم السكون، وسين أخرى. كورة مدينتها طرقلة. مراصد الاطلاع(٧٥٥/٢).

٢) تاريخ الحضارة الإسلامية خلال القرن الرابع(٢٧/١).

٣) العصر العباسي الثاني(١٢٧).

٤) مدارس قبل النظامية(٦٣).

وليس هذا نهاية ما يمكن ذكره عن الحياة العلمية في ذلك العصر - فإننا لا نبالغ إذا ما قلنا بأن القرن الرابع الهجري - هو العصر الذهبي للحركة العلمية في كل المجالات الروحية والمادية من حيث الابتكار وكمية الانتاج[١] ساعد على ذلك - أيضا - مَجَانيةُ التعليم وكثرةُ الأوقاف المُرْصدة للمدارس من قبل الأمراء، والعلماء، ومياسير أهل العصر.[٢]

فقد "كان في كل جامع كبير مكتبة، لأنه كان من عادة العلماء أن يوقفوا كتبهم على الجامع، وقد كان الخلفاء يفاخرون بجمع الكتب حتى كان كل ملك من ملوك الإسلام الثلاثة الكبار بمصر، وقرطبة، وبغداد في أواخر القرن الرابع ولع شديد بالكتب، فكان الحكم صاحب الأندلس يبعث رجالا إلى جميع بلاد المشرق ليشتروا له الكتب عند أول ظهورها."[٣]

ومنذ وقت مبكر انتبه بعض العلماء إلى إنشاء الدور العلمية بعيدا عن المسجد، "فيحكى عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصلي الفقيه الشافعي المتوفى سنة (٣٢٣هـ) أنه أسس دارا للعلم في بلده، وجعل فيها خزانة كتب من جميع العلوم وقفا على كل طالب علم، لا يمنع أحد من دخولها، وإذا جاءها غريب يطلب الأدب، وكان معسرا أعطاه ورقا وورقا، وكان ابن حمدان يجلس فيها ويجتمع إليه الناس..."[٤]

كما أنشأ الحافظ ابن حبان دارا بنيسابور وخزانة كتب، ومساكن للغرباء الذين يطلبون العلم وأجرى لهم الأرزاق، ولم تكن الكتب تُعَار خارج الخزانة، فكان كبار العلماء يؤمون هذه المدارس، ويرتعون فيها، ويقيمون فيها طويلا[٥].

---

١) موارد الخطيب(١٨).

٢) مدارس قبل النظامية (٦٣).

٣) الحضارة الإسلامية لآدم متز(٣٢٢/١).

٤) ما سبق (٣٢٩/١).　　٥) ما سبق(٣٢٩/١).

مما يساعد على المناظرات، وعقد مجالس الإملاء، والوعظ، والتذكير ،والتصنيف.[١]

ومما ينبغي ملاحظته أن الدراسة في المدارس لم تقض على الدراسة في المساجد بل سارت الدراستان جنبا إلى جنب، إلى يومنا هذا، كما لم تقتصر الدراسة على المساجد والمدارس، بل كانت تجري في الدور، وعلى أبواب المنازل، والدكاكين، والأسواق، والرُبَط، كما كان للطلبة دور فعّال في خدمة العلم فقد أقبلوا على المدارس يقتبسون من علمائها، ويقومون بدورهم في تعليم الناس.[٢]

وإذا ما أردنا الحديث عن العلوم البحتة وجدناها في حالة تستدعي الإعجاب، بفضل الترجمة من اللغات الأجنبية، وخاصة من اليونانية، والفارسية، والهندية إلى العربية، ونضجت ملكات المسلمين أنفسهم في البحث والتأليف، وكان الخلفاء والأمراء ينفقون بسخاء في سبيل ذلك.[٣]

فهذا جابر بن حيان، والخوارزمي يبتكران علم الجبر، ولم يسبقا إليه عند الأمم الخالية، كما قام الخوارزمي بشرح كتاب إقليدس في الهندسة، وكتاب بطليوس في الجغرافية، ووضع أول كتاب عربي عن الجغرافية سماه "صورة الأرض".

ونهضوا بعلم الرياضيات، وعلم الفلك فقد نبغ في الفلك في ذلك العصر الفضل بن حاتم الرازي (٣١٠هـ) وكان متقدما في علم الهندسة، وهيئة الأفلاك، وحركات النجوم، وما أكثر الأطباء في ذلك العصر حتى إن ابن أبي أصبعة ليذكر أن عددهم في جانبي بغداد وحدها عام (٣١٩هـ) ثمانمائة رجل ونيفا وستين سوى من كان في خدمة السلطان...

---

١) مدارس قبل النظامية (٦٣).

٢) ما سبق (٦٢).

٣) تاريخ الإسلام السياسي (٣/٣٣٢).

وكان طبيب العصر غير مدافع أبوبكر محمد بن زكريا الرازي المتوفى حوالي سنة (٣٢٠هـ).[1]

فإن كان لحركة الترجمة هذا الوجه المشرق الوضاء، فلقد كان لها أيضا وجه أسود قاتم، وذلك بما نقل من فلسفات الأمم الجاهلية كاليونان، والهند، مما يعتبر خطا منحرفا في ثقافة هذه الأمة لا زال يجر ويلاته علينا إلى يوم الناس هذا. وفي المقابل فقد تطورت الدراسات الشرعية تطورا ملحوظا واتسمت بالعمق و الجدة، كما سأبينه فيما يأتي.

---

١) العصر العباسي الثاني(١٣١-١٣٧).

١- القرآن وعلومه.

لقد أخذ المسلمون بحظ وافر من سائر العلوم في مختلف الفروع، وميزوا بين العلوم التي تتصل بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، والعلوم التي نقلوها عن غيرهم من الأمم التي دخلت في طاعتهم أو التي اتصلوا بها عن طريق الترجمة، فأطلقوا على الأولى العلوم النقلية أو الشرعية، وعلى الثانية العلوم العقلية أو الحكمية - كما وردت تسميتها أيضا - بعلوم العجم، أو علوم الأوائل، أو العلوم الدخيلة.(١)

وتشمل العلوم النقلية التفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، وعلوم الآلة، النحو، واللغة، والبلاغة، والأدب. كما تشتمل العلوم الدخيلة: الفلسفة، والهندسة، وعلم النجوم، والموسيقى، والطب، والسحر، والكيمياء، والرياضيات، والجغرافية.

كان القرآن الكريم ولا يزال المصدر الأساسي، والمنهل العذب لكل الدراسات الإسلامية التي برع فيها المسلمون كما أنه لم تعرف أمة في التاريخ اعتنت بكتاب كما اعتنت الأمة الإسلامية بالقرآن فما أحق الأعمار أن تفنى فيه، والأزمان أن تشغل به ا فلو أن دارسا تتبع كتابا ككتاب "الإتقان" للسيوطي لتملكه الإعجاب لكثرة ما يرى من التآليف في أنواع تلك العلوم التي ذكرها السيوطي.

ولعل أول ما يصادفنا من ذلك هو علم القراءات لأنه من واجب المرء المسلم أن يحسن أداء اللفظ القرآني مع إعطائه حقه ومستحقه، فنجد عددا من الأعلام الذين برزوا في علم القراءات

---

١) تاريخ الإسلام السياسي(٣/٣٣٩).

منهم الإمام محمد بن مقسم العطار«(٣٥٤هـ)، وأحمد بن الحسين النيسابوري (٣٨١هـ)، وأبوالحسن الدارقطني (٣٨٥هـ)، وأبوالطيب بن غلبون (٣٨٩هـ)[١] وكل هؤلاء قد عاصرهم أبونعيم، والتقى ببعضهم، وأخذ عنهم.

أما التفسير فقد تنازعه في ذلك العصر اتجاهان اثنان

الأول وهو التفسير المأثور، وهو عمدة أهل السنة، والجماعة، وقد بلغ هذا الاتجاه غايته على يد الإمام محمد بن جرير الطبري(٣١٠هـ)[٢] وإن كان في الوقت نفسه يعتبر مرجعا غير قليل الأهمية من مراجع التفسير بالرأي المحمود، نظرا لما فيه من الاستنباط، وتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض ترجيحا يعتمد على النظر الدقيق، وهذا كله من قبيل الرأي المحمود لأنه لم يخرج عن نطاق الكتاب والسنة. وتبعه على ذلك ابن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ)، وقد وصلنا بعضه وهو يعني بما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وصحابته الكرام.

أماالإتجاه الثاني - فهو التفسير بالرأي المذموم فهو يعتمد كلية على مجرد العقل والهوى في تقرير معنى الآية، وقد شغف به المعتزلة، والباطنية بنوع خاص حيث اتخذوا التفسير وسيلة لنشر مبادئهم، فلجئوا إلى التأويل غير المشروع[٣] الذي لايدل عليه كتاب الله البتة.

فمن أشهر مفسري المعتزلة أبومسلم محمد بن بحر الأصبهاني (٣٢٤ه) ويقع تفسيره في أربعة عشر مجلدا، وابن جرو الأسدي(٣٨٧هـ)[٤].

وقد ظـل القرآن الكـريم منبعا ثرا لكثير من العلوم، فنجد جمعا من العلماء اعتنى بتفسير الآيات التي تعنى بالأحكام، فألفوا كتبا كثيرة أسموها أحكام القرآن، وقد وصلنا من ذلك العصر أحكام القرآن للجصاص(٣٧٠هـ)[٥].

---

١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان(٤/١-٦)، والعصر العباسي الثاني(١٦٠).

٢) التفسير والمفسرون(٢٠٤/١) و مابعدها.

٣) التفسير، والمفسرون (٢٨١/١)، وتاريخ الإسلام السياسي(٣٤٣/٣).

٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان(٤/٧-٢٠).

٥) ما سبق.

٢- الفقه وأصوله.

كان نشاط الفقهاء في العهود الماضية نشاطا غير محدود، لكننا نجد الفقه في القرن الرابع الهجري قد بلغ ذروة مجده، فمال العلماء إلى نقل فقه من تقدمهم، والنظر فيه قصد تفهمه وشرحه لطلابهم، وبدأت التعصبات المذهبية مما نتج عنه الإلتزام بمذهب بأكمله في كل المسائل، وعدم الخروج عنه، (١)

"وفي هذا العصر اختلط المجتهدون بغيرهم، فكان يوجد أهل الاجتهاد المطلق، ولكن غلب التقليد في العلماء ورضوا به خطة لهم، ولا يزال في هذا العصر يزيد التقليد، وينقص الاجتهاد إلى المائة الرابعة إذ أصبح كثير من علمائها راضين بخطة التقليد، عالة على فقه أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل، وأضرابهم ممن كانت مذاهبهم متداولة إذ ذاك.

وانساقوا إلى اتخاذ أصول تلك المذاهب دوائر، حصرت كل طائفة نفسها في داخلها لا تتخطاها، وأصبحت أقوال هؤلاء الأئمة بمنزلة نصوص الكتاب والسنة لا يعدونها، وبذلك نشأت سدود بين الأمة، وبين نصوص الشريعة ضخمت شيئا فشيئا إلى أن تنوسيت السنة، ووقع البعد من الكتاب بازدياد تأخر اللغة، وأصبحت الشريعة هي نصوص الفقهاء، وأقوالهم، لا أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم-..."(٢)

وهذا ليس على إطلاقه، فقد حكى لنا التاريخ أمثلة كثيرة من المجتهدين كمحمد بن جرير الطبري، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ومحمد بن إبراهيم بن المنذر، وأحمد بن ميسر بن محمد القرطبي، وغير هؤلاء كثير في القرن الرابع، والخامس - أيضا- إلا أن معظمهم ليست لهم مذاهب مدونة، لذلك اعتبروا مجتهدي مذهب فقط، ومدار ذلك على قوة صلتهم بالكتاب والسنة. وكتب التراجم، والطبقات خاصة،حرصت على ذكر ما كان ينفرد به الفقيه من آراء تخالف المذهب الذي كان ينتمي إليه.

---

١) ظهر الإسلام(٢/٥٢) فما بعد.

٢) الفكر السامي(٢/٥).

٣- الحديث وعلومه.

لقد كثر التأليف في الحديث في ذلك العصر بسبب ما نشأ حوله من العلوم وأُفْرِدت في مؤلفات خاصة بها، ككتب الثقات والضعفاء، فمن ذلك كتاب "الثقات" لابن حبان، وكتاب "الثقات" لابن شاهين، وكتاب "المجروحين" لابن حبان - أيضا - وكتاب "الضعفاء" للدارقطني، و"الكامل في الضعفاء" لابن عدي، كما كثرت التآليف في تواريخ البلدان، فمن ذلك "تاريخ جرجان" للسهمي، و"تاريخ نيسابور" للحاكم، و"تاريخ أصبهان" لأبي نعيم.(١)

ويدلنا على مقدار الدقة التي بلغها المحدثون، التأليف في أصول الحديث، وقد وصلنا "المحدث الفاصل" للرامهرمزي، و"علل الحديث" لابن أبي حاتم، و"علل الحديث" للدارقطني، وهذا غيض من فيض. فلو تصفحنا كتابا مثل كتاب "تذكرة الحفاظ" للذهبي، أو"طبقات الحفاظ" للسيوطي لتملكنا العجب، واستولت علينا الدهشة لكثرة الحفاظ في عصر أبي نعيم، وكثرة ما ألفوا في الحديث وعلومه، فالطبقة الثانية عشرة - عند الذهبي - هم طبقة شيوخ أبي نعيم، وتعدادهم نيف وثمانون إماما.(٢)

كما أن الطبقة الثالثة عشرة هم من شيوخ أبي نعيم وأترابه، وتعدادهم بضع وسبعون إماما(٣) في حين تعد الطبقة الرابعة عشرة من طبقة تلاميذه، وتعدادهم ثلاثون حافظا.(٤)

"على أن المحدثين كانوا يُعتبرون أكبر العلماء شأنا، وكانوا يعدون من أعظم رجال الإسلام، ولا يفوت ذكر المؤرخين وفاتهم إلى

---

١) ظهر الإسلام (٢/٤٦-٤٧)، والحضارة الإسلامية (١/٣٥٨).

٢) التذكرة (٣/٨٨٠).

٣) ما سبق (٣/٩٩٧).

٤) ما سبق (٣/١١١٤).

جانب القليلين الذين يختارون ذكرهم، وهم يقصون الحكايات العجيبة التي تدل على مقدرتهم في الحفظ."(١)

فمن ذلك ما وقع لعبدالله بن أبي داود لما سأله أهل سجستان أن يحدثهم فاعتذر إذ لم يكن معه أصول، فألحوا عليه، فأملى عليهم ثلاثين ألف حديث من حفظه، فلما عرضت على الحفاظ خطؤوه في ستة أحاديث، ولم يكن أخطأ إلا في ثلاثة منها.(٢)

والجدير بالذكر أن المدونة الحديثية قد أغلقت في ذلك العصر، ودونت الأخبار تماما، وصار الاعتماد على الكتب لا على الرواية المجردة.(٣)

"وقد وضع له رجاله - أي الحديث- من أصول المناهج مالم يسبقوا به في تاريخ العلوم عند أمة من الأمم السابقة، ولا غيرها من الأمم اللاحقة، الأمر الذي أذهل أساتذة المناهج في الغرب الأوربي الذين لم تخل صفوفهم من متحيز أو متحامل، الأمر الذي دفع بهذا الفريق الأخير حين لم يجد مأخذا على منهج الرواية إلا أن يتهموا رجال الحديث - ظلما وجهلا - بأن اهتمامهم انصب على المنهج، والرواية دون المتن والنص، وهم في ذلك إما متحاملون، وإما متجاهلون، حال عجزهم عن فهم النصوص ومتابعتها بينهم، وبين أن يصدروا أحكاما سليمة تتمشى مع طبيعة أرقى منهج علمي لتوثيق رواية بعينها عند أمة من الأمم حتى يومنا هذا."(٤)

---

١) الحضارة الإسلامية (١/٣٥٥).

٢) التذكرة (٢/٧٦٨).

٣) الرفع والتكميل(٦٥).

٤) مناهج التأليف عند العلماء العرب د. مصطفى الشكعة (٤٩).

٤ - مظاهر سلبية من الناحية الفكرية .

شهد القرن الرابع الهجري عدة فرق منحرفة عن الصراط المستقيم الذي ارتضاه الله لنا وألزمنا باتباعه. [وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله.][١] ولهذه الظاهرة أسباب عديدة منها:-

١- ترجمة الكثير من كتب الفلسفة اليونانية الوثنية، والهندية البوذية، والفارسية المجوسية.[٢]

٢- تعايش المسلمين مع اليهود والنصارى أصحاب العقائد الضالة.

٣- الاطلاع على كتب الأقدمين من عبدة النجوم والكواكب، والبابليين، والصابئة، وغير ذلك من الأفكار المعادية للإسلام وأهله.[٣]

٤- دخول أمم كثيرة، مختلفة المعتقدات في دين الإسلام، وكان بعضهم يضمر الشر المستطير، والحقد الدفين لهذا الدين قصد تحريفه وصد أهله عنه، وذلك هو شأن الشعوبيين من أبناء المجوس، متوسلين في ذلك بحب آل البيت؛ وكثيرا ما كان حب آل البيت وسيلة من الوسائل التي يستتر وراءها الزنادقة والملاحدة ليهدموا أركان هذا الدين. وفي هذا المعنى يقول أحمد أمين: "والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت ستارا يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم."[٤]

---

١) الأنعام (١٥٣).

٢) الثقافات الأجنبية في العصر العباسي د. صالح آدم (٧١).

٣) ماسبق (١٢١).

٤) فجر الإسلام (٢٧٦).

فانطلت تلك الأخاديع على كثير من العقول عندما تمازجت الحضارات والقيم، والمفاهيم.[(١)]

فكان أول من تأثر بذلك الخليط الثقافي المعتزلة ومن والاهم، والجهمية ومن جاراهم، فانتشرت تلك السموم عبر الأعصار والأمصار لا زال الناس يقاسون من ويلاتها إلى يومهم هذا.

فكان من جراء ذلك أن نشأ الكلام واحتدم الجدال، وظهرت الزندقة، والقرمطة، والباطنية، وعم الرفض، وكل ذلك كان نتيجة للحركة الشعوبية الحاقدة على الإسلام.

فكان من هؤلاء الملاحدة أبوعيسى الوراق(٢٤٧هـ) وتلميذه أبوالحسين أحمد بن إسحاق الراوندي(٢٥٠هـ)، وتبعهما أبوبكر بن زكريا الرازي (٣٢٠هـ)، وقد كان كل من الوراق، وابن الراوندي معتزليا في بداية الأمر، ولكن لما أظهرا الإلحاد تبرأ منهما المعتزلة فانقلبا رافضيين.[(٢)]

وهذا ما يوضح لنا كون الرافضة معتزلة في العقيدة. "أما من حيث العقيدة، والمذهب فإن الشيعة هم ورثة المعتزلة، ولا بد أن تكون قلة اعتداد المعتزلة بالأخبار المأثورة مما لاءم أغراض الشيعة...وكان في مذهب الشيعة كما كان في مذهب المعتزلة مكان لكل ألوان الزندقة.[(٣)]

فكثيرا ما كان الاعتزال والكلام مؤديا إلى الشك، ومن ثم إلى الزندقة، ولقد صدقنا الخبر أولئك الذين مارسوا الكلام، أمثال الرازي المفسر، والغزالي،[(٤)]وغيرهما. حتى إن الإمام الشافعي قال: "حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر، والقبائل، ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام."[(٥)]

---

١) الثقافات الأجنبية في العصر العباسي د. صالح آدم(١٢٢)

٢) العصر العباسي الثاني(١٠٠-١٠١). ٣) الحضارة الإسلامية لآدم متز(١/١٢٤، ١٢٥).

٤) الطحاوية (١١). الحلية(٩/١١٦) ٥) ما سبق.

وإذا ما مضينا نستعرض أحوال الفرق نجد الجدال، والعراك الكلامي على أشده بين المعتزلة، والمرجئة، والخوارج، والشيعة، وأهل الحديث. إلا أن الذي ينبغي أن نكون على ذُكر منه، وأن ننبه إليه أن قوة الخوارج قد ضعفت إلى حد ما، وتشتتوا في أرجاء الدولة الإسلامية، ولم تعد لهم قوة على مناوأة الدولة الإسلامية

كما أن صوت المعتزلة قد خفت منذ انتصار أهل الحديث عليهم أيام المتوكل، لكن زعامة فكرية أخرى ظهرت نشطة كل النشاط على الساحة الإسلامية "ذلك أنه من أكبر ما تمتاز به الحركة الفكرية في القرن الرابع الهجري ظهور مذهب الشيعة يحمل بين ثناياه الكثير من الأفكار الشرقية القديمة، ويجعلها مكان بعض الأفكار الإسلامية."(١)

فكانت بغداد العاصمة مسرحا لأحداث وفتن و"آية ذلك أن جميع الحركات الروحية في مملكة الإسلام كانت تتلاطم أمواجها في بغداد، وكان بها لجميع المذاهب أنصار، ولكن أكبر حزبين كانا بها في القرن الرابع الهجري هما الحزبان المتشددان في التمسك بمذهبهما، وهما الحنابلة، والشيعة."(٢)

وإذا ما انتقلنا إلى التصوف وجدناه نكبة النكبات، والمصيبة العظمى حيث فلسفوا الزهد، وجعلوه مقامات وأقساما، وكان من زهدهم لبس الصوف الخشن كما يفعل رهبان النصارى، فسموا من أجل ذلك بالصوفية.(٣)

لقد كان الزهد في كل عصر من عصور الإسلام سمة بارزة لدى علماء الأمة من محدثين وفقهاء، "واقرأ في تراجم الفقهاء، والمحدثين لهذا العصر فستجدهم، أو على الأقل ستجد كثرتهم - وهم يعدون بالمئات إن لم يكن بالآلاف، قد أخذوا على أنفسهم

---

١) الحضارة الإسلامية لآدم متز(١١٩).

٢) ما سبق.(١٣٣).

٣) ظهر الإسلام(٢/٥٨).

بالانصراف عن متاع الدنيا ، بل لكأنما تجردوا للجهاد في سبيل ذلك أسوة بزاهد الأمة الأول محمد- صلى الله عليه وسلم- ، منتظرين ماعند الله من النعيم الخالد الذي لا يزول..."(١)

"فلما دخل في الإسلام كثير من الأمم الأخرى، وأهل الديانات الأخرى كالنصارى، واليهود، والفرس، والهنود، وانتشرت الفلسفة اليونانية، والأفلاطونية الحديثة، استمد التصوف من كل هذه المنابع، فتلون عند بعض الناس بالزرادشتية الفارسية، وبالمذاهب الهندية، ولون عند بعض الناس بالنصرانية، وعند بعضهم بالأفلاطونية الحديثة ثم اختلطت هذه العناصر كلها بعضها ببعض، فكانت نزعات مختلفة، وطرق مختلفة على مدى العصور."(٢)

وكلما تمادى بهم الزمن ابتكروا مصطلحات جديدة، كالعشق الإلاهي، والاتحاد والحلول، والفناء في ذات الله، معتمدين في ذلك على الذوق، والكشف، والإلهام، وكلما ظهر منهم أحد، أضاف إلى التصوف لونا جديدا من التشعبات، والمذاقات الخاصة حتى طفح التصوف بوجهه الحلولي والإتحادي المارق.

ولعل خير كتاب يتحدث عن التصوف في نهاية القرن الرابع الهجري هو كتاب "اللمع" لأبي نصر السراج الطوسي(٣٧٨هـ)- وما حشده في كتابه من أقوال عجيبة شهدها بنفسه أو نقلها بسنده تفيد بأن التصوف في ذلك العصر قد بلغ غاية أمره، ووضحت فيه المعالم والمصطلحات، وقد دافع عن كل ذلك الطوسي باسم الشطحات مرة، وباسم المواجيد والأذواق مرة أخرى.(٣)

---

١) العصر العباسي الثاني(١٠٥).

٢) ظهر الإسلام(٥٨/٢).

٣) ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل(٩١).

٥- مكانة أصبهان العلمية.

سبق أن ذكرت أن النهضة العلمية في القرن الرابع الهجري - كانت شاملة وعميقة جدا، ويعد هذا القرن أزهى قرون الثقافة الإسلامية من حيث كثرة الإنتاج والابتكار، وأصبهان هي إحدى المراكز العلمية التي شدت اهتمام الطلبة،والعلماء، فرحلوا إليها طلبا للحديث، وغيره من العلوم، كما ذكرها السخاوي ضمن المدن التي كان لأهلها حظ وافر في الاشتغال بالحديث وعلومه، وثم عوامل شتى جعلت من أصبهان مركزا علميا مهما ساعد على نشر العلوم الشرعية وغيرها، وتنشيط المدن الأخرى من الناحية العلمية في بلاد المشرق، ويمكننا أن نشير إلى بعض تلك العوامل فيما يلي.

١- إن أصبهان إحدى المدن الكبرى - بل عدها بعضهم إقليما مستقلا -[١] من ضمن إقليم الجبل، والذي يضم أيضا- الري، وهمذان وكل منهما مركز حضاري، وعلمي ضخم. و"العلوم إنما تكثر بحيث يكثر العمران، وتعظم الحضارة." كما يقول ابن خلدون.[٢]

٢- موقعها الجغرافي، فهي تقع في طريق قوافل الحجيج القادمة من بلاد ماوراء النهر، كبلخ،[٣] وهراة،[٤] وكابول،[٥] وغيرها ولابد لهؤلاء أن يُيَمّموا شطرها قصد الإفادة والاستفادة.

٣- وجود عوائل علمية بها توارث أهلها العلم كابرا عن كابر بحيث يقوم الآباء على تثقيف أبنائهم، وإقرائهم كل مالديهم من

---

١) معجم البلدان(٢٠٦/١).

٢) مقدمة ابن خلدون(٣٧٩).

٣) مدينة مشهورة بخراسان. مراصد الاطلاع(٢١٧/١).

٤) بالفتح- مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان. المراصد(١٤٥٥/٣).

٥) هي عاصمة أفغانستان الآن. و المدينتان الأوليان تقعان أيضا في أفغنستان.

مرويات، ومصنفات في شتى الفنون، ثم يقوم الأبناء بعد ذلك بواجبهم نحو العلم فيروون مالديهم لأبناء أصبهان والقادمين عليها. شأن آل مندة[1] وآل أبي نعيم حيث بقي فيهم العلم زمنا طويلا.

٤- اشتهار كثير من الحفاظ والأئمة في الحديث وغيره بها مما يشد اهتمام كثير من طلبة العلم فيرحلون إليها- و"أهلها أهل سنة وجماعة، وأدب وبلاغة، كم أخرجت من مقريء، وأديب، وفقيه، ولبيب..!"[2]

٥- موقعها التجاري فهي "بلد عامر كثير الخير والفواخر...مع فواكه دائمة ونعم ظاهرة...والقوافل إليها أبدا من البصرة وخراسان فهي جنة..."[3] وهذا مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد وهو عامل مهم في دعم الحركة العلمية.

٦- وجود بعض الفرق الإسلامية المتنافرة بها- كالشيعة، والمرجئة، وأهل الحديث، والمعتزلة ولا أدل على ذلك من وجود الصاحب بن عباد المعتزلي.

وكان للجدل والنقاش الذي قام بين هذه الفرق من ناحية، وبين أهل السنة من ناحية أخرى إثراء علمي كبير.

ولهذه الأسباب وغيرها، أثر بعيد في إيجاد حركة علمية دؤوب في أصبهان؛ حملت كثيرا من علمائها على تسجيل تلك المآثر والمفاخر ضمن كتب خاصة بتاريخ أصبهان، وقد أسهمت المفاخرات المحلية في ظهور هذه التواريخ.[4]

---

١) قال الذهبي في السير(٣٩/١٧): "وما علمت بيتا في الرواة مثل بيت بني مندة، بقيت الرواية فيهم من خلافة المعتصم إلى بعد الثلاثين وستمائة."

٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي(٣٨٩).

٣) ما سبق.

٤) بحوث في تاريخ السنة(١٤٢).

و مما يعكس هذا النشاط العلمي الصاخب الذي بلغ حد التفاخر والتنكر لفضل الآخرين، ما قاله أبوعبدالله محمد بن عيسى المقرىء المتوفى(٢٤١هـ)- أصله من أصبهان واستوطن الري - مخاطبا أهل الري:" ياأهل الري من ذا الذي أفلح منكم؟ إن كان ابن الأصبهاني فمنا، وإن كان إبراهيم بن موسى فمنا، وإن كان جرير فمنا وإن كان الخط فجدي علمكم، ما أفلح منكم إلا رجل واحد، ولن أقول لكم حتى تموتوا كمدا."(١)

ومما يؤكد ما قاله ابن المقرىء، ماذكره ياقوت الحموي، قال:"خرج من أصبهان من العلماء والأئمة في كل فن، مالم يخرج من مدينة من المدن؛ وعلى الخصوص علو الإسناد، فإن أعمار أهلها تطول، ولهم مع ذلك عناية وافرة بسماع الحديث، بها من الحفاظ خلق لا يحصون، ولها عدة تواريخ، ومن نسب إلى أصبهان لا يحصون."(٢)

كما نجد السمعاني تستوقفه نفس الملاحظة فيقول:"خرج منها جماعة من العلماء في كل فن قديما وحديثا،و صنف في تاريخها كتب عدة قديما وحديثا."(٣)

ولعل أول كتاب ألف في شأنها هو "تاريخ أصبهان" لأبي عبدالله محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني المتوفى سنة (٣١٠هـ).(٤)

٢- "فوائد الأصبهانيين" لأبي بكر بن محمد بن علي بن الجارود الأصبهاني(٥) المتوفى سنة (٣٢٥هـ).

٣- "التاريخ الكبير لأصبهان" لأبي عبدالله حمزة بن الحسين المؤدب الأصبهاني المعروف بحمزة الأصبهاني.(٦) المتوفى قبل سنة (٣٦٠هـ).

---

١) طم(١٠٥/٢).   ٢) معجم البلدان(٢٠٩/١-٢١٠).

٣) الأنساب(٢٨٤/١).   ٤) طم(٣٦/١)، والوفيات(٢٨٩/٤).

٥) طم(٢٢١/٣) مع مقدمة المحقق.

٦) الإعلان([illegible])، الأنساب(٢٨٤/١)، بحوث في تاريخ السنة(١٤٦).

٤- "شعراء أصفهان"[١] لحمزة الأصفهاني - أيضا-

٥- "طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها" لأبي الشيخ الأنصاري المتوفى سنة (٣٦٩هـ)[٢].

٦- "فوائد الأصبهانيين" لأبي الشيخ، وقد نص في "الطبقات" بعد أن ذكر بعض الأحاديث على أنه خرجها في فوائد الأصبهانيين.[٣]

٧- "تاريخ أصبهان" لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي المتوفى سنة (٣٩٥هـ).[٤]

٨- "تاريخ أصبهان" لأبي بكر بن أحمد بن موسى بن مردويه المتوفى سنة (٤١٠هـ).[٥]

٩- "ذكر أخبار أصبهان" لأبي نعيم أحمد بن عبدالله المتوفى سنة (٤٣٠هـ)،[٦] وهو أجمعها استدرك فيه أمورا كثيرة مما فات المؤلفين قبله.[٧]

١٠- "تاريخ أصبهان" لأبي القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده المتوفى سنة (٤٧٠هـ).[٨]

١١- "تاريخ أصبهان" لأبي زكريا يحيى بن عبدالوهاب بن محمد ابن إسحاق بن منده المتوفى سنة (٥١١هـ).[٩]

---

١) تاريخ التراث(٥٤١/٢)، معجم الأدباء(٢٨٩/٦)، طم(٣٧/١/١).

٢) حقق الأستاذ عبدالغفور البلوشي القسم الاول منه في الجامعة الإسلامية نال به رسال الماجستير عام(١٤٠١هـ).

٣) طم(٣٧/١/١)، وته(٦/١).　　٤) الإعلان(٣١٧).

٥) الأنساب(٦٨/١)، الحموي(١٥٥/٢)، الإعلان(٢٤٨)، بحوث في تاريخ السنة(١٤٧).

٦) مطبوع في ليدن سنة(١٩٣٤).　　٧) الإعلان(٢٤٩).

٨) الرسالة المستطرفة(١٣١)، وطم(٣٩/١/١).

٩) معجم البلدان(٥٤٥/٢)، الإعلان(٢٤٩)، بحوث في تاريخ السنة(١٤٩)، طم(٤٠/١/١

وبالجملة فقد "حظيت مدن المشرق - بصورة خاصة - باهتمام فائق من قبل علمائها الذين صنفوا في التعريف برجالها كتبا كثيرة حتى قال أبوأحمد الحاكم الكبير النيسابوري: "اعلم بأن خراسان، وما وراء النهر لكل بلد تاريخ صنفه عالم منها."[١]

وهذا القدر كاف في توضيح البيئة الثقافية التي احتضنت أبانعيم، كما تبين لنا مدى منافستها للمدن الأخرى في المشرق والتي كان لها نصيب وافر في رعاية كثير من العلوم، لكنها قلما تصل إلى ما وصلت إليه أصبهان من حيث وفرة العلماء، علما بأن هذه التواريخ التي سردتها إنما تتوافر جميعا على وصف تلك الحركة العلمية التي شهدتها أصبهان عبر العصور، واستمرت كذلك دار حديث وسنة إلى القرن العاشر حيث انغمس أهلها في الرفض.[٢]

فلا عجب إذن أن تكون ملاذ العلماء ومحط رحالهم، فهذا أبومسعود الرازي يقيم بها خمسا وأربعين سنة يحدث، ثم ارتحل عنها إلى العراق، ولم يطب له المقام فعاد إليها مرة أخرى واستوطنها، وقد صنف المسند والكتب،[٣] وكذلك كان شأن الطبراني قدمها أول مرة سنة (٢٩٠) ثم رحل عنها، وعاد إليها سنة (٣٠٠هـ) ومكث بها يحدث، ويدرس إلى أن توفي سنة (٣٦٠هـ).[٤]

---

١) موارد الخطيب(٢٦١).

٢) مقدمة كتاب الإمامة للدكتور الفقَيْهي(١٥١).

٣) تـه (١/٨٢).

٤) تـه (١/٣٣٥).

البـاب الأول

ترجمة الحافظ أبـي نعيـم.

ويشـتمـل علـى أربعة فصـول.

الفصـل الأول: حياة الحافظ أبي نعيم.

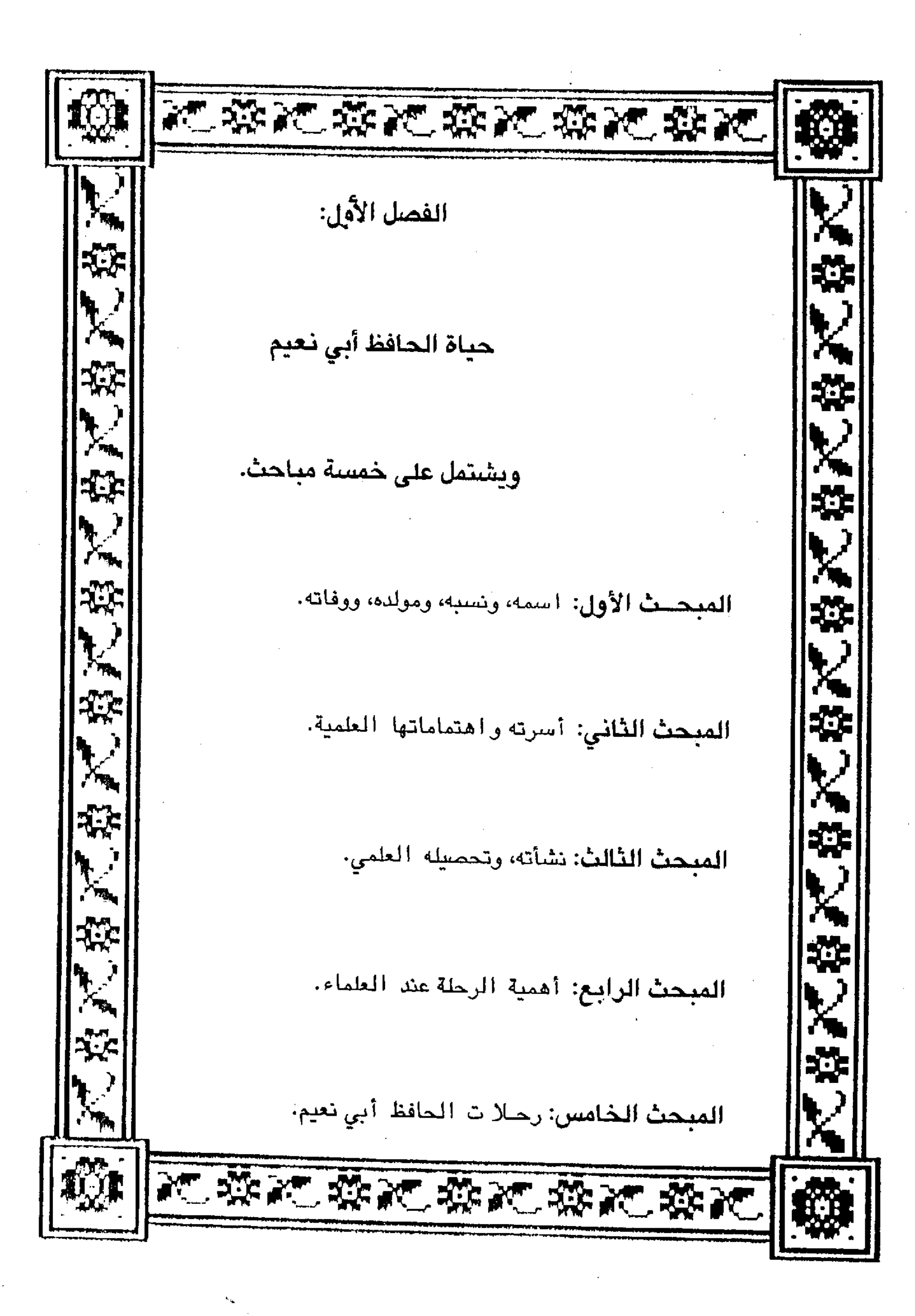
الفصـل الثاني: شيوخه وتلامذته.

الفصـل الثالث: علمه وموقف العلماء منه.

الفصـل الرابع: التعريف بآثاره العلمية التي استقيت منها مادة الدراسة النقدية.







الفصل الأول:

حياة الحافظ أبي نعيم

ويشتمل على خمسة مباحث.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

المبحث الثاني: أسرته واهتماماتها العلمية.

المبحث الثالث: نشأته، وتحصيله العلمي.

المبحث الرابع: أهمية الرحلة عند العلماء.

المبحث الخامس: رحلات الحافظ أبي نعيم.

الفصل الأول.

حياة الحافظ أبي نعيم .

المبحث الأول: اسمه ونسبه، مولده ووفاته .

هو أبونعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني[١] الأحول سبط الزاهد محمد بن يوسف البنا .[٢]

---

١) الأصبهاني: نسبة إلى أصبهان - بكسر الهمزة وفتحها وسكون الصاد بعدها باء مفتوحة، ويقال: فاء. قيل إنما سميت بهذا الاسم لأن أصلها بالعجمية سباهان:العسكر، وهان: الجمع وكانت جموع العساكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت في هذا الموضع، فعربت فقيل: أصبهان وهي بلد وإقليم. الحموي(٢٠٦/١).

٢) مصادر ترجمته:

الأنساب للسمعاني(٤١).

تبيين كذب المفتري(٢٤٦).

المنتظم(١٠٠/٨).

معجم البلدان (٢١٠/١).

الكامل لابن الأثير(٤٦٦/٩).

طبقات الأطباء(١٠٨).

مبهمات النووي(٦٢٠).

وفيات الأعيان(٩١/١-٩٢).

السير(٤٥٣/١٧-٤٦٤).

التذكرة (١٠٩٢/٣-١٠٩٨).

العبر (١٧٠/٣).

==

....

= الميزان(١١١/١).

دول الإسلام(١/٢٥٥-٢٥٦).

الوافي بالوفيات(٨١/٧-٨٤).

اللسان(٢٠١/١).

عيون التواريخ(١٧٦/١٢).

مرآة الجنان(٥٢/٣-٥٣).

طبقات السبكي(١٨/٤-٢٥).

طبقات الأسنوي(٤٧٤/٢-٤٧٥).

البداية والنهاية(٤٥/١٢).

غاية النهاية(٧١/١).

النجوم الزاهرة(٣٠/٥).

طبقات الحفاظ(٤٢٣).

طبقات ابن هداية الله(١٤١-١٤٢).

الشذرات(٢٤٥/٣).

روضات الجنات(٧٥).

هدية العارفين(٧٤/١، ٧٥).

الاعلام للزركلي (٤٥٣/١).

معجم المؤلفين(٢٨٢/١-٢٨٣).

أبونعيم حياته وكتابه الحلية لمحمد لطفي الصباغ.

بالإضافة إلى عدد من الفهارس التي اعتنت بذكر كتبه ترجمت له ترجمة موجزة جدّا، كما قام بعض من حقق بعض كتبه بكتابة ترجمة له من ذلك الأستاذ إبراهيم التهامي في تحقيق كتاب "الإمامة"(٧-٣٦)، والدكتور ناصر الفقيهي في تحقيق الكتاب نفسه، من صفحة(١٥٥) فما بعد، والأستاذ عبدالرحمن الشهري في تحقيقه لكتاب "صفة الجنة" (١-٩٦)، والدكتور محمد راضي بن حاج عثمان في تحقيقه لكتاب "الصحابة" (٥/١-٥٤)، وغيرهم.

علما بأن كل ما ذكر من مصادر ومراجع هي ثانوية، لأن هناك تاريخين من تواريخ أصبهان أحدهما لأبي القاسم بن منده(ت- ٤٧٠هـ)، والآخر لأبي زكريا بن منده(ت-٥١١)، ويفترض فيهما أنهما ترجما أبا نعيم لأنه أحد الذين شغل الناس وألف الكثير. كما تذكر المصادر أن أبا الطاهر السلفي له مؤلف بعنوان: "أخبار أبي نعيم"، ولكن شيء من هذا لم يصل إلينا.

فهو فارسي الأصل، وجده الأعلى - الذي ينتهي نسبه إليه - مهران هو مولى لعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وهو أول من أسلم من أجداده.[1]

٢- مولده.

اتفقت معظم المصادر التي عنيت بترجمته، على أن ولادته كانت في شهر رجب سنة (٣٣٦هـ)[2] إلا أن ابن الصلاح وتبعه ابن خلكان ذكرا قولا آخر بصيغة التمريض فقالا: وقيل: أربع وثلاثين،[3] كما نقل ياقوت الحموي عن يحيى بن منده أن مولده كان في رجب سنة (٣٣٠هـ).[4]

٣- وفاته.

بعد حياة مليئة بالنشاط العلمي، والحركة الدؤوب في التعليم والتأليف، ذهب أبو نعيم إلى ربه حميدا سديدا. وكان ذلك في شهر محرم من سنة ثلاثين وأربعمائة للهجرة (٤٣٠هـ)، وهو إذ ذاك قد بلغ من العمر أربعا و تسعين عاما.

هذا الذي اتفقت عليه مصادر ترجمته، إلا أنها اختلفت اختلافا يسيرا في تحديد الشهر واليوم الذي توفي فيه. فقيل: في ٢٠ من شهر محرم، وقيل: في ٢١ منه. وذكر ابن كثير أن وفاته كانت في ٢٨ محرم.[5]
وذكر ابن الجوزي أنها كانت في ١٢ محرم.[6] و ذهب ابن الصلاح[7] وتبعه ابن خلكان[8] إلى أن وفاته كانت في شهر صفر.

ولعل القول الأول هو الراجح لكثرة القائلين به.

---

١) ته (٩٢/٢)، الوفيات (٩١/١).

٢) التبيين (٢٤٦)، الوفيات (٩١/١)، التذكرة (١٠٩٣/٣)، السير (٤٥٣/١٧)، طش (١٨/٤).

٣) المقدمة (٥٨٦)، الوفيات (٩١/١).

٤) معجم البلدان (٦/١).

٥) البداية (٢٤٥/١٢).

٦) المنتظم (١٠٠/٨).

٧) المقدمة (٥٨٦).

٨) الوفيات (٩٢/١).

المبحث الثاني: أسرته واهتمامها بالعلم.

تعتبر أسرة أبي نعيم من أهم الأسر المشهورة بأصبهان، التي كانت تعنى بالعلوم الشرعية لاسيما الحديث النبوي الشريف، والتصوف،

١- فجد أبيه من جهة أمه محمد بن يوسف بن معدان الثقفي البنّاء الصوفي (ت- ٢٨٦هـ) كانت له رحلة واسعة، حج سنة (٢٥٠هـ) فروى عن المكيين، والشاميين، والبصريين بالإضافة إلى أهل بلده الأصبهانيين، ذكر أنه كان مستجاب الدعوة، رأسا في علم التصوف، صنف كتبا حساناً في هذا المعنى،(١) ويقول أبونعيم مبينا فضل أسرته في علم التصوف: "إذ لأسلافنا في التصوف العلم المنشور، والصيت والذكر المشهور، فقد كان جدي محمد بن يوسف البناء- رحمه الله- أحد من نشر الله عزوجل به ذكر بعض المنقطعين إليه، وعَمّر به أحوال كثير من المقبلين عليه."(٢)

٢- يعقوب بن يوسف بن معدان الأصبهاني، أخو محمد السابق كما نص على ذلك أبونعيم فقال: "أخو جدي محمد بن يوسف البناء، سمع بالعراق، ومصر، والحجاز، يحيى بن أبي طالب، والحسن بن مكرم، والربيع بن سليمان، وابن أبي ميسرة، والناس، كتب الأصول، والمصنفات."(٣) والظاهر أنه قديم الوفاة أكبر من أخيه السابق فوالد أبي نعيم المولود في سنة (٢٣١هـ) يروي عنه بواسطة.

٣- والده عبدالله بن أحمد ولد سنة (٢٣١- ت ٣٦٩هـ)(٤) كان ممن طلب الحديث ورحل في شأنه، روى عن أبي خليفة، وعبدان، وعبدالله

---

١) تـه (٢/٢٢٠-٢٢١)، طم(٢/٢/٤٤٤).

٢) الحلية (٤/١).

٣) تـه (٢/٣٥٣).

٤) تـه (٢/٩٣)، والسير(١٦/٢٨١) وقال: "توفي سنة(٣٦٥هـ) وله أربع وثمانون سنة، وعلى هذا فيكون من مواليد (٢٨١هـ) ولعل ماورد عند ابنه من أنه ولد (٢٣١هـ) تصحيف كما يقال - أيضا- بالنسبة لتاريخ الوفاة، فبين الخمسة والتسعة قرب في الشكل.

ابن ناجية، والجندي، وإسحاق الخزاعي، وإبراهيم بن متويه، ومحمد ابن يحيى بن منده، وابن رسته، ولما توفي دفن بجوار جده محمد بن يوسف البناء بمقبرة روشاباذ.

٤- خال والده- أحمد بن محمد بن يوسف بن معدان البناء أبوبكر خال والدي، دخل العراق سنة (٢٧١هـ) روى عن الحجازيين، والعراقيين: عن يوسف بن يعقوب، وابن أبي ميسرة، والصائغ، وعلي بن داود القنطري، وأبي قلابة، والحسن بن مكرم، وأحمد بن يونس، وأحمد ابن عصام، وأحمد بن يحيى المكتب، والمنذر بن محمد، وابن إشكيب[١]

كما له أخوان كلاهما اشتغلا بالعلم، والحديث، أما أحدهما وهو:

- عبدالرزاق بن عبدالله بن أحمد أبو أحمد، قال عنه أبونعيم: "أخي - رحمه الله- وقف أربعين وقفة بعرفة...سمع من الطبراني، والشعار، وسمع بالعراقين: الكوفة، والبصرة، وبالحرمين الحديث الكثير، وكتب عنه الغرباء ببغداد، وغيره." توفي سنة (٣٩٥هـ) مُنْصَرَفَهُ من الحج بالبادية.[٢]

والآخر هو: محمد بن عبدالله بن أحمد، أبومسعود، قال عنه أبونعيم: "أخي - رحمه الله- سمع من عبدالله بن جعفر بن أحمد بن فارس، ومن بعده من المحدثين بأصبهان، توفي سنة (٣٩٥هـ).[٣]

في هذا الوسط العلمي الرفيع، وفي أحضان هذه الأسرة المباركة، أخذ أبونعيم نفسه بالمثابرة على الدرس والتحصيل، فسارت حياته بين عزوف عن الدنيا، وإقبال على العلم، ورغبة في المعرفة، واستكثار من الخير، والبر، ومن ثم أخذت شخصيته تنضج وثقافته تغزر، فأقبل على ألوان المعرفة يتشربها على مهل ليخرجها بعد ذلك للناس علما نافعا فيه من الخير والبركة، والنماء ما فيه.

---

١) تـه (١/١٣٣-١٣٤).

٢) تـه (٢/١٣٦).

٣) ته (٢/٣٠٧).

المبحث الثالث: نشأته وتحصيله العلمي.

كان لنضوج الحركة العلمية في أصبهان - وهي يومذاك قلعة من قلاع العلم، والمعرفة- أكبرُ الأثر على أبي نعيم في تحصيله العلمي، كما كان من أهل بيت رفيع في العلم والعرفان، يمكنه من الوصول عن طريقه إلى مجده المنشود، فتهيأت له من الأسباب، والعوامل المشجعة مالم يتهيأ لغيره.

فهو فتى نجيب، شغوف بالعلم، كَلِفٌ بالدرس، ذو ذاكرة قوية، ورغبة جامحة، واستعداد فطري طيب، وعناية عظيمة من قبل والده العالم بمسالك التعليم ودروبه، فاجتمعت له بذلك كل عوامل النبوغ، وأسبابه.

فكان أن أخذ نفسه فيما أخذ فيه أهله من قبلُ من الجد والمثابرة في الطلب، والتحصيل العلمي، بقرب أبيه وجواره، ولم تقتصر هذه العناية الأبوية الفائقة على تلقينه ما عنده فقط، بل "بكَّر بولده وأسمعه من الكبار."[1] فمرة يستجيز له طائفة كبيرة من شيوخ عصره، من أهل بغداد، والشام، وواسط، ونيسابور.

فكان منهم جعفر الخلدي، وخيثمة بن سليمان الطرابلسي وعبدالله بن عمر بن شوذب، الواسطي، وأبوالعباس الأصم النيسابوري؛ فأجازوا له في سن مبكرة جدّا، وهي سنة (٣٤٣هـ)، وهو يومئذ قد ناهز السادسة من عمره[2] أوكاد.

ومرة يؤم به مجالس كبار العلماء في أصبهان على سبيل الترويض، وشحذ الهمة، فكان من شأنه أن غشي مجلس أبي محمد بن فارس، مسند أصبهان في وقته، وأحد المعمرين المتوفى سنة (٣٤٤هـ) في أول سماع له كما يحكي لنا ذلك مترجموه.[3]

---

١) السير (٢٨٢/١٦).

٢) التذكرة (١٠٩٢/٣)، طش(١٨/٤).

٣) التذكرة (١٠٩٢/٣).

ومن ثم أخذ وَلَعُهُ وحبه للعلم يزداد كلما ازداد حفظه له، فكان يتتبع العلماء في مجالسهم أمثال أبي أحمد القاضي، وأبي الشيخ بن حيان، وابن المقريء، وغيرهم من أبناء أصبهان أو القادمين عليها مثل الطبراني، المارين بها من أهل الشهرة العلمية، وذيوع الصِّيتِ في سائر الفنون.

ومازال يتنقل بين حلق العلم المختلفة ببلده، من قرآن، وفقه، إلى لغة، وأدب، وحديث، حتى إذا استكمل مأربه، ودوَّن ما ينبغي تدوينه من العلوم، وهو إذ ذاك قداستوى شابا يافعا، فاشتاق إلى الرحلة، وكانت عادة طلبة العلم - حينذاك- أنهم يجمعون علوم بلدهم، وأسانيد شيوخهم، حتى إذا تم لهم ذلك ارتحلوا إلى الأمصار الأخرى بغية الإزدياد والتحصيل.

وفي هذا المعنى يقول ابن الصلاح: "وإذا أخذ فيه -أي في سماع الحديث - فليشمر عن ساق جهده، واجتهاده، ويبدأ بالسماع من أَسْنَدِ شيوخ مصره، ومن الأولى فالأولى، من حيث العلم أو الشهرة، أو الشرف أو غير ذلك، وإذا فرغ من سماع العوالي، والمهمات التي ببلده، فليرحل إلى غيره، روينا عن يحيى بن معين أنه قال: أربعة لا تؤنس منهم رشدا حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث."(١)

---

١) مقدمة ابن الصلاح(٣٦٩)، والرحلة في طلب الحديث(٩٨) فيما يخص كلام ابن معين.

المبحث الرابع: أهمية الرحلة عند العلماء.

سنَّ الصحابة- رضي الله عنهم- الرحلة في طلب الحديث، فرحل جابر بن عبدالله الأنصاري - رضي الله عنه- مسيرة شهر في حديث واحد إلى الشام أو إلى مصر، لكي يسمعه، ويتثبت من راويه،[١] وارتحل أبوأيوب الأنصاري - رضي الله عنه- إلى عقبة بن عامر في مصر من أجل أن يسمع منه حديثا واحدا،[٢] وهذا عبدالله ابن مسعود - رضي الله عنه- يقول: "مانزلت آية إلاّ وأنا أعلم فيما أنزلت، ولو أنني أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل والمطايا لأتيته."[٣]

و تلقف التابعون هذه السنة عن أساتذتهم الصحابة، فتجشموا المشاق، وفارقوا الأهل والأوطان، فهذا سعيد بن المسيب سيد التابعين يقول: "إني كنت لأسير ثلاثا في الحديث الواحد."[٤]

فهذا أبوقلابة البصري يقول: "أقمت بالمدينة ثلاثا، مالي بها حاجة إلا قدوم رجل بلغني عنه حديث فبلغني أنه يقدم فأقمت، حتى قدم فحدثني به."[٥]

وهذا الشعبي سئل عن حديث فأجاب السائل ثم قال: "خذها بغير شيء، فلقد كان الرجل يرحل في أدنى منها إلى المدينة."[٦] كما رحل سعيد بن جبير إلى ابن عباس ليسأله عن آية تخليد قاتل العمد في النار.[٧]

---

١) الرحلة (١٠٩) فما بعدها.

٢) ما سبق (١١٨).

٣) أخرجه البخاري في فضائل القرآن- باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- (٦٦٢/٨- ح ٥٠٠٢)، ومسلم في الفضائل- باب من فضائل عبدالله بن مسعود وأمه- (١٩١٢/٤-١٩١٣ - ح ٢٤٦٢-٢٤٦٤)، والرحلة للخطيب (٩٥) واللفظ له.

٤) المحدث الفاصل (٢٢٣)، والرحلة (١٢٧ - ١٢٩).

٥) الرحلة (١٤٤).

٦) ما سبق (١٤١).

٧) ماسبق (١٣٢).

وكذلك كان دأب أتباع التابعين، ومن بعدهم في الارتحال إلى العلماء، والتلقي عنهم حتى عُدَّ القاعد في بيته القانع بما عند علماء بلده خاملا لا يلتفت إليه ولا يحفل به أحد. "ومن هنا كانت الرحلة لازمة، ولولا الرحلة لما نبغ حافظ، ولما عرف طرق الحديث، وعلله محدث في تلك العصور."(١)

ولا يمكن أن نغفل أهدافها العظيمة، وفي هذا المعنى يقول الخطيب البغدادي: "المقصود بالرحلة في الحديث أمران:-

- أحدهما:- تحصيل علو الإسناد، وقدم السماع.
- والثاني:- لقاء الحفاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم، فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب، ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة، فالاقتصار على ما في البلد أولى...

وأما إذا كان الأمران اللذان ذكرناهما موجودين في بلد الطالب، وفي غيره إلا أن ما في كل واحد من البلدين يختص به، مثل أن يكون الطالب عراقيا، وفي بلده عالي أسانيد العراقيين، وحفاظ رواياتها، والعلماء باختلافها، وليس ذلك في غيره، وبالشام من علو أسانيد الشاميين، ومن أهل المعرفة بأحاديثهم ما ليس عند غيرهم فالمستحب للطالب الرحلة لجمع الفائدتين من علو الإسنادين، وعلم الطائفتين، لكن بعد تحصيله حديث بلده، وتمهره في المعرفة به."(٢)

وإلى جانب هذه الأهداف، والفوائد التي ذكرها الخطيب فقد كان للرحلة عندهم فوائد جمة منها:

- البحث عن أحوال الرواة، لأن معرفة آراء الراوي للحديث كما سمعه هو المقصد الذي عليه مدار هذا العلم، ولولا ما بذله الأئمة من معرفة الراوي الثقة، والتحذير من الكذابين، والضعفاء لاشتبه الأمر، واستولت الزنادقة.

---

٨) مقدمة الرحلة (٢٤) فما بعد.

١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٢٣-٢٢٤).

كما تنمو الفضائل، والكمالات في النفس، وتتسع ثقافة المحدث العامة، ويتمكن من جوانب علمية عديدة لعلها لا توجد ببلده، فكثيرا ما يتحقق عالم بفن معين لا يوجد مثله في المصر الذي رحل منه الطالب، وهذا كاف لأن تشد إليه الرحال، وتضرب إليه أباط الإبل.(٢)

وقد كان أبونعيم من الذين رحلوا في سبيل الطلب، وحرصا على الفائدة، ولقي الكبار من المحدثين، والعلماء.

---

٢) مقدمة الرحلة (١٦-٢٨).

المبحث الخامس: رحلات أبي نعيم في طلب العلم.

جرت العادة أن الطلبة حينما يبتدءون في طلب العلم، يحرصون على تحمله، وروايته عن علماء بلدهم، وعمن يرحل إليهم أو يمر بهم من العلماء ثم ينتقل إلى الحواضر المجاورة، وكذلك فعل أبونعيم فإنه باديء أمره لازم كبار الأئمة في بلده أصبهان، كأبي الشيخ، وأبي أحمد القاضي، وأبي إسحاق بن حمزة، وغيرهم ممن كانت الرحلة إليهم في عصرهم، يقتبس من علمهم عن طريق السماع ما أمكن أو عن طريق الإجازة إن تعذر الأول، حتى إذا صار على جانب كبير من المعرفة تمكنه من معرفة الرجال الذين يقصدهم في رحلته، انطلق خارج أصبهان، وذلك في سنة (٣٥٦هـ)[١] وهو حينذاك في العشرين من عمره، إلا أن هذه الرحلة يكتنفها كثير من الغموض بسبب ضياع أو فقدان "معجم شيوخه"[٢] الذي كان يمكن أن يغني بعض الغناء في هذا الجانب، كما أن كتاب "أخبار أبي نعيم"[٣] لأبي الطاهر السلفي مفقود هو الآخر، وهذا يعني أنه ليس بين أيدينا نصوص تحدد زمن رحلة أبي نعيم إلى الأمصار التي ذكرها مترجموه أنه رحل إليها، ومن قصده بالرحلة، وكم لبث في هذه المدينة أو تلك، وعمن كان تلقيه أولا، وماهي العلوم التي اشتغل بها في تلك المراكز الثقافية، وما هو عدد المشايخ، والحفاظ الذين روى عنهم في كل مدينة ؟ كل ذلك لا ندري عنه شيئا للسبب نفسه.

نعم وقفت على بعض النصوص عنده تكشف لنا بداية رحلته ونهايتها تقريبا، فهاهو ذا يقول في ترجمة علي بن محمد أبي الحسن البديهي: "أدركته ببغداد، ورأيته، ولم يقدر لي منه سماع، توفي سنة (٣٥٧) ببغداد."[٤]

---

١) طش(٤/١٩).

٢) الإعلان(٢٤٠).

٣) ما سبق(٣٧٠).

٤) تـه(٢/٢٢).

وهذا فيما يبدو، أن أبا نعيم كان حريصا على لقاء هذا العَالِم، والتلقي عنه لكنه ما برح أن بلغه خبر وفاته فهو يتأسف عليه كما توحي بذلك العبارة السابقة.

كما قال - أيضا في ترجمة محمد بن يوسف أبي يوسف: "...رأيته ببغداد سنة (٣٥٧) وسمعنا منه أصل كتاب البخاري عن الفربري عنه."(١)

ويتضح بما قاله في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد بن عقبة بن مضرس أبي الحسن: "لقيته ببغداد سنة (٣٥٧هـ) وقدم علينا بعد الستين، ولقيته بأصبهان -أيضا-"(٢) وهذا يعني أن أبا نعيم مكث في رحلته خارج أصبهان إلى ما بعد سنة (٣٦٠هـ)، ولعله واصل الرحلة طيلة تلك السنين التي أشار إليها.

ففي ترجمة عبدالمتعال بن عبدالمنان أبي اليسر قال: " قدم أصبهان مجتازا إلى الحج سنة (٣٥٨هـ) في غيبتي عنها." (٣)

وفي ترجمة أحمد بن بندار بن إسحاق أبي عبدالله، قال: "توفي سنة (٣٥٩هـ)...وأنا كنت غائبا عن البلد أيام وفاته."(٤)

وفي ترجمة أحمد بن محمد أبي حامد قال: "توفي قبل سنة (٣٦٠هـ) في غيبتي."(٥)

فمع ضميمة هذه النصوص بعضها إلى بعض يتضح لنا أن أبا نعيم بدأ رحلته العلمية سنة (٣٥٦هـ)- كما نص على ذلك السبكي.(٦)

فيكون قد قضى حوالي خمسة أعوام في هذه الرحلة، يتنقل بين تلك المراكز الثقافية في المشرق.

---

١) تـه (٢٢/٢).

٢) تـه (١٥٤/١-١٥٥).

٣) تـه (١٤٩/٢).

٤) تـه (١٥١/١).

٥) تـه (١٦٢/١).

٦) طـش (١٩/٤).

ففي نيسابور دار السنة، والعوالي[١] يسمع من أبي عمرو بن حمدان، وأبي أحمد الحاكم الكبير، وحسنيك التميمي، ومن طبقتهم، ثم سارع إلى بغداد للقاء من بها من الحفاظ، والأئمة، فسمع بها من أبي بكر بن الهيثم الأنباري، وأحمد بن يوسف بن خلاد النصيبي، وأبي بحر بن كوثر، وأبي بكر القطيعي، وغيرهم من طبقتهم، ثم صوب نحو الكوفة للقاء إبراهيم بن عبدالله بن أبي العزائم، وأبي بكر ابن عبدالله الطلحي، وجعفر بن محمد بن عمرو الأحمسي[٢]، وغير هؤلاء كثير.

ثم اتجه نحو البصرة فلقي بها حبيب بن الحسن القزاز، وفاروق بن عبدالكبير الخطابي، وعبدالله بن جعفر الجابري، وغيرهم من طبقتهم، ثم انطلق نحو مكة المكرمة قصد الحج ولقاء كبار العلماء بها، فسمع من أبي بكر الآجري، وأحمد بن إبراهيم الكندي، وغيرهما.[٣]

وهكذا اقتصرت مصادر ترجمته على ذكر هذه البلدان كما ذكرها هو نفسه في تصانيف كتبه[٤] - أيضا، وقد استعرضت مرارا كتابه "ذكر أخبار أصبهان" لعله ينص على بلدة أخرى عند روايته عن شيخ من شيوخه سوى التي سبق ذكرها فما وجدت لذلك ذكرا، ولا يبعد أن تكون هناك بلدان أخرى قد رحل إليها أغفل ذكرَها مترجمُوه، كمدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم- فإنه يندر جدا أن يحج إنسان البيت، ولا يقصدها لزيارة المسجد النبوي.[٥]

---

١) الإعلان(٢٩٨).

٢) تـه (١/١).

٣) طش(١٩/٤)، والسير(٤٥٥/١٧).

٤) سيأتي بيانها في ملحق شيوخه.

٥) ومن هذا صنيع الذهبي في التذكرة(١٠٩٣/١٠) عند ذكره لبعض تلاميذ أبي نعيم فقال: "روى عنه ...محمد بن الحسن البكري بآمل، وبنجير بن عبدالغفار بهمذان، وأبوبكر محمد بن سباسي القاضي، وجماعة بالري، وأبوبكر الأرموي =

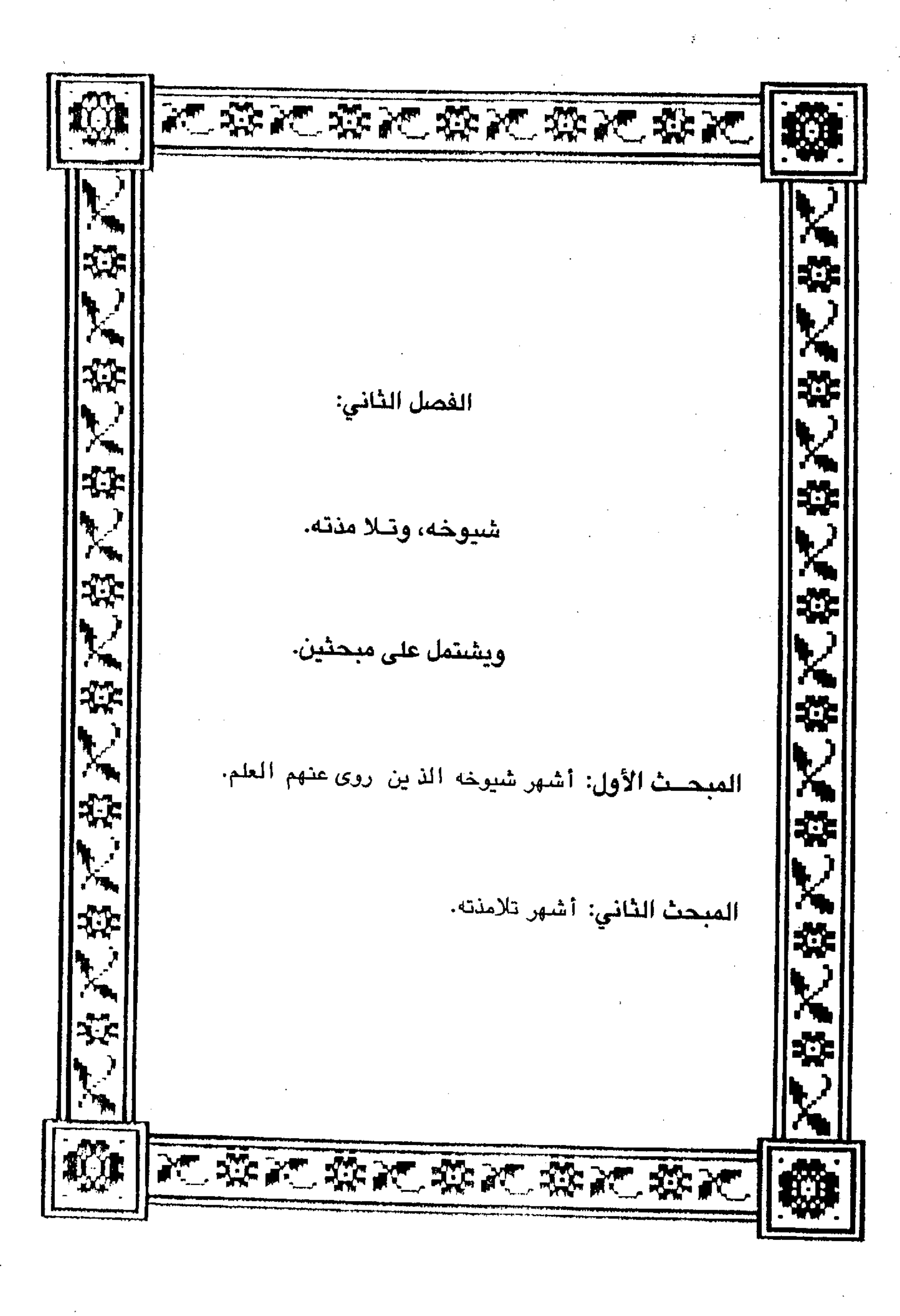
وعلى أية حال، فما إن استكمل غرضه من الرحلة عاد إلى موطنه لينظر في مروياته، وكذلك كانت عادة العلماء في ذلك العصر، وفي هذا يقول الخطيب: "وإذا استقرت بالطالب داره، وانقضت من السفر والاغتراب أوطاره، فليأخذ نفسه بالنظر فيما كتب، والتدبر لعلم ما طلب."[١] ومن ثم ذاع صيته، وصارت الرحلة إليه لسماع مروياته، ومصنفاته، والافادة من علومه، حتى وفاه أجله وهو على ذلك.

= بتنيس، وأبوبكر السمنطاري بصقلية، وأبوعمرو بن القنابط بالأندلس."

وهذا يقتضي أن يكون أبونعيم قد رحل إلى هذه الأماكن، كما فهمه بعض الدارسين أقصد الدكتور محمد لطفي الصباغ في كتابه" أبو نعيم وكتابه الحلية"(٢٣)، وتبعه على ذلك الأستاذ إبراهيم التهامي في تحقيقه لكتاب "تثبيت الإمامة" (٢١). ولازلت أشك أنه قد ارتحل فعلا إلى تلك الأماكن والديار، وكيف أغفلته كتب تراجم الأندلسيين، مع أنها اهتمت كثيرا بالوافدين، وخصت لهم تراجم حافلة، ولو دخلها فعلا، لذاع أمره، وانتشر وكثر تلاميذه من الأندلسيين.

ويبدو لي أن قصد الذهبي هو ذكر بلدان التلاميذ الذين أخذوا عن أبي نعيم، لا مراده البلدان التي رحل إليها.

١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٤٩).



الفصل الثاني:

شيوخه، وتلامذته.

ويشتمل على مبحثين.

المبحث الأول: أشهر شيوخه الذين روى عنهم العلم.

المبحث الثاني: أشهر تلامذته.

الفصل الثاني

شيوخ أبي نعيم وتلامذته.

المبحث الأول: شيوخه الذين تلقى عنهم العلم.

لقد كان أبونعيم حفيا بشيوخه معتزا بهم كل الاعتزاز فعمل لهم معجما ضمنه أسماءهم، وكثيرا من الفوائد التي تلقاها عنهم، وهو عمل علمي جليل، إذ المعاجم - عادة تحتوي على معلومات نادرة للعلماء المعاصرين للمصنف، لعمق معرفته بمن يترجم لهم، وهم شيوخه الذين جالسهم، وخالطهم، مما يجعله أقدر على الحكم عليهم من غيره، ومن المؤسف جدا أنني لم أعثر على خبرمعجم أبي نعيم هذا حتى الساعة، بالرغم من أنني أنفقت وقتا كثيرا في تقليب الفهارس العالمية.

ولما كانت الحال هاته، من تعذر وجود هذا المعجم، فقد قمت بإعداد معجم لشيوخ أبي نعيم - قدرالاستطاعة- التقطتهم من بعض مؤلفاته سأجعله ملحقا في آخر هذه الرسالة، لأن مكانة المرء لا تدرك إلا بمعرفة شيوخه الذين تلقى عنهم، وتأثر بهم، وإن للشيخ في نفس التلميذ من الأثر الطيب في بعض الأحيان ما ليس لأبويه أو لأحدهما. كما أن لقوة شخصية الشيخ، وقدراته العقلية، والعلمية أكبر الأثر في تشكيل شخصية التلميذ، ونموه العقلي، وليس بإمكاني الآن إلا أن أنتخب عددا من الذين كانوا له عونا على اتساع أفقه العلمي، وتنوع معارفه، وتقدمه في العلوم التي عرف بها- من أولئك الذين أكثر عنهم في مصنفاته-:

١- الحافظ الإمام أبومحمد عبدالله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني - والد أبي نعيم سبط محمد بن يوسف البناء الزاهد- أول شيوخه، وأحقهم بالتقديم. كان صدوقا عالما، بكر بولده وسمّعه من الكبار، وأخذ له إجازة الأصم، وابن داسة، وغيرهما، روى عن أبي

خليفة الفضل بن الحباب، وعبدالله بن محمد بن ناجية، ومحمد بن يحيى بن منده، وعبدان الأهوازي، وغيرهم من طبقتهم، وكان من العلماء الرحالين[١] ولذلك اعتنى بابنه عناية فائقة. روى عنه ابنه، وأبوبكر بن أبي علي الذكواني[٢]، ولا يمكن حصر ما استفاده الابن من علم والده، وما اقتبسه من شخصيته، وتجاربه، وما تلقاه من تربية وتوجيه محكم، الأمر الذي فتّح عينه على الطلب، وحب العلم. توفي والد أبي نعيم سنة (٣٦٥هـ) ودفن عند جده من قبل أمه، محمد بن يوسف البناء.[٣]

٢- أبوالقاسم الطبراني - هو الإمام الحافظ، الثقة، الرحال الجوال، محدث الإسلام، علم المعمّرين، أبوالقاسم سليمان بن أحمد ابن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، ولد بعكا في شهر صفر سنة (٢٦٠هـ)، كان أبوه صاحب حديث، فحرص عليه، وارتحل به سنة (٢٧٥هـ) وكتب عمن أقبل وأدبر، وبرع في هذا الشأن، وجمع وصنف، وعمر مائة سنة وعشرة أشهر.

ولم يزل يكتب حتى كتب عن أقرانه، حدث عنه أبوخليفة الجمحي، والحافظ ابن عقدة، وهما من شيوخه، وابن منده، وابن مردويه، وأبونعيم الأصبهاني، وخلق كثير، له مؤلفات كثيرة جداً، منها: "المعجم الصغير" أورد فيه عن كل شيخ حديث[٤]، و"المعجم الأوسط" خصه لشيوخه المكثرين أورد فيه غرائب حديث ما عند كل واحد.[٥]، و"المعجم الكبير"[٦] وهو معجم خاص بأسماء الصحابة، وتراجمهم، وما رووه، لكنه لم يستوعب حديث الصحابة المكثرين كما أنه أغفل مسند أبي هريرة تماماً.[٧]

---

١) السير (١٧/٤٥٤).

٢) السير (١٦/٢٨١-٢٨٢)، تـه (٢/٩٣-٩٤)، العبر (٢/٣٣٧)، الشذرات (٣/٥٠-٥١).

٣) تـه (٢/٩٣).

٤) طبع مراراً.

٥) طبع منه ثلاثة أجزاء بعناية د.محمود الطحان.

٦) السير (١٦/١٢٢).

٧) طبع بعناية عبدالمجيد السلفي، وقد فقدت منه الأجزاء. (١٤-١٧)

وقال أبونعيم: "قدم أصبهان سنة (٢٩٠هـ) ثم خرج، ثم قدمها، فأقام بها محدثا ستين سنة. [١] وقال أبوأحمد العسال القاضي: "إذا سمعتُ من الطبراني عشرين ألف حديث، وسمع منه أبوإسحاق بن حمزة ثلاثين ألفا، وسمع منه أبوالشيخ أربعين ألفا، كَمُلنا." [٢] قال الذهبي- معلقا على هذا القول-: "هؤلاء كانوا شيوخ أصبهان مع الطبراني." [٣]

وقد لازمه أبونعيم مدة طويلة، وروى عنه كثيرا حتى إنه لا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتبه إلاَّ وللطبراني ذكر فيها. [٤]
توفي - رحمه الله- لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة (٣٦٠هـ). [٥]

٣- أبوأحمد العسال- الحافظ العلامة القاضي محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد أبوأحمد الأصبهاني المعروف بالعسال، صاحب التصانيف، ولد يوم التروية سنة (٢٦٩هـ) اعتنى به أبوه، وهو من قدماء شيوخه، كان من ذوي اليسار، والجاه، أوقف أمواله على أولاده، سمع أبوأحمد بأصبهان، وهمذان، وبغداد، والكوفة، والبصرة، والحرمين، وواسط، والري، وخوزستان [٦].

---

١) تـه (٣٣٥/١).

٢) السير (١٢٢/١٦).

٣) ما سبق.

٤) ترجم أبونعيم لشيخه الطبراني في "تاريخه" في سطرين فقط، ولهذا اعتبره الدكتور محمد سعيد البخاري محقق كتاب "الدعاء" للطبراني (١٤/١) "عقوقا" لأنه لم يترجم له ترجمة واسعة تليق بمقامه، والوصف بالعقوق فيه نظر، لأنه غفل عن مقاصد الكتاب التي منها: الإختصار والاقتضاب، ولذلك نجد أبا نعيم ترجم لأبيه وجده وأخويه، ولم تتعد تراجمهم في الغالب السطرين أو الثلاثة، فهل يكون هذا عقوقا؟

٥) تـه (٣٣٥/١)، ومقدمة كتاب "الدعاء"، للدكتور بخاري (١٣/١-٥٤).

٦) بضم أوله، وبعد الواو الساكنة زاي، وسين مهملة، وتاء مثناة من فوق، وآخره نون، وهو اسم لجميع بلاد الخوز، وهو نواحي أهواز، بين فارس، وواسط، والبصرة، وجبال اللوز المجاورة لأصبهان. وأستان في كلام العجم كالنسبة. مراصد الاطلاع(٤٩٠/١).

ثم تصدر للتدريس والاقراء حكي عنه أنه ما كان يحبس لإملاء الحديث، ولا يمس جزءا إلا على طهارة، وأنه كان مرة مع صهره فدخل مسجدا، وشرع في الصلاة، فختم القرآن في ركعة، كما كان آية في الحفظ، قيل أملى أربعين ألف حديث بأردستان[1].

فلما رجع إلى أصبهان، قابل ذلك، فكان كما أملاه، وقال عن نفسه: "أحفظ في القرآن خمسين ألف حديث.[2] وفي رواية سبعين ألف حديث.[3]

ولهذا كثر مادحوه، ومعدلوه، قال الخليلي في الإرشاد: "...حافظ متقن، عالم بهذا الشأن، كان على قضاء أصبهان، من شرط الصحاح، لقيت ابنه أحمد بالري فحدثني عن أبيه."[4] وقال ابن مردويه: "هو أحد الأئمة في الحديث، فهما، وإتقانا، وأمانة.[5]

وقد لازمه أبونعيم، وروى عنه كثيرا ولهذا يقول:"أبوأحمد من كبار الناس في المعرفة والإتقان والحفظ، صنف الشيوخ والتفسير، وعامة المسند، ولي القضاء بأصبهان، مقبول القول."[6]

وقال ابن منده، والحاكم: "كان أحد الأئمة في علم الحديث[7] له كتب كثيرة منها كتاب "التفسير" و"التاريخ" و"تاريخ النساء"، و"المسند على الأبواب"، وكتاب"المعرفة في السنة"، وغيرها." قال الذهبي: "طالعت كتاب المعرفة له في السنة، ينبيء عن حفظه، وإمامته."[8] توفي سنة (٣٤٩هـ)[9]

---

١) بالفتح، ثم السكون، وكسر الدال المهملة، وسكون السين المهملة، وتاء مثناة من فوقها، وألف ونون:مدينة بينها وبين أصبهان ثمانية عشر فرسخا. المراصد(٥٣/١

٢) السير(٩/١٦)، التذكرة(٨٨٧/٣).

٣) ما سبق.

٤) ما سبق.

٥) السير(٨/١٦)، التذكرة(٨٨٦/٣).

٦) تـه(٢٨٣/٢)، السير(١٦/٨-٩).

٧) السير(٨/١٦).

٨) السير(٧/١٦).

٩) تـه(٢٨٣/٢)، التذكرة(٨٨٨/٣).

٤- أبوإسحاق بن حمزة- هو الحافظ، الإمام، الحجة، البارع، محدث أصبهان، إبراهيم بن محمد بن حمزة بن عمارة، ولد سنة بضع وسبعين، ومائتين، كان أبوه من كبار مشيخة أصبهان فاعتنى به، كانت له رحلة واسعة، فسمع أبا خليفة الفضل بن الحباب، وطبقته بالبصرة، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله الحضرمي، وعدة بالكوفة، ويوسف بن يعقوب القاضي، وأبا شعيب الحراني، وابن ناجية، والفريابي وطبقتهم.

روى عنه أبوعبدالله بن منده، وابن مردويه، وأبو نعيم،[١] وغيرهم. قال أبو نعيم: " كان أوحد زمانه في الحفظ، لم ير بعد ابن مظاهر في الحفظ مثله، جمع الشيوخ والمسند."[٢]
وقال ابن منده: " لم أر أحدا أحفظ من أبي إسحاق بن حمزة.[٣]
وقال الحاكم: "سمعت أبا القاسم الداركي الفقيه يقول: جمع الصاحب ابن إسماعيل بن عباد حفاظ بلدنا بأصبهان: العسال أبا أحمد، وأبا القاسم الطبراني، وأبا إسحاق بن حمزة، وغيرهم، وحضرت، وكان قد قدم عليه ابن الجعابي فأخذوا في مذاكرة الأبواب، ثم ثنوا بذكر تراجم الشيوخ، فظهر العجز في كل منهم عن حفظ أبي إسحاق بن حمزة، ومذاكرته."[٤]

عاش أبوإسحاق ثمانين سنة أو نحوا منها.[٥] وتوفي في رمضان سنة (٣٥٣هـ).[٦]

٥- الإمام الحافظ الصادق، محدث أصبهان، أبومحمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بأبي الشيخ، ولد سنة (٢٧٤هـ)، طلب الحديث من الصغر بعناية جده محمود بن الفرج الزاهد.

---

١) السير (١٦/٨٣-٨٤)، التذكرة (٣/٩١٠)، تـه (١/١٩٩-٢٠٠).

٢) تـه (١/١٩٩)، السير (١٦/٨٤).

٣) ما سبق(١٦/٨٤)، العبر (٢/٩١).

٤) السير (١٦/٨٧).

٥) ما سبق(١٦/٨٥).

٦) تـه (١/١٩٩)، السير (١٦/٨٤)، التذكرة (٣/٩١٠).

كما كان أبوه، وخاله من أهل العلم - أيضا- سمع بأصبهان من إبراهيم بن سعدان، ومحمد بن أسد المديني، صاحب أبي داود الطيالسي، وأبي بكر أحمد بن عمرو البزار صاحب المسند، وغيرهم كثير.(١)

كتب العالي والنازل وسمع الكبار(٢) ورحل في حدود الثلاثمائة، وروى عن أبي خليفة وأمثاله، بالموصل، وحران، والحجاز، والعراق.(٣)

قال ابن مردويه: "ثقة مأمون، صنف التفسير، والكتب الكثيرة في الأحكام، وغير ذلك."(٤)

أما أبونعيم - تلميذه- فقال: "أحد الثقات، والأعلام، صنف الأحكام، والتفسير، والشيوخ."(٥) وله كتب كثيرة استفاد منها أبونعيم في مؤلفاته. مثل كتاب "السنة"، وكتاب"العظمة"، و"طبقات المحدثين بأصبهان"(٦) وغيرها كثير.

قال الذهبي: "قد كان أبوالشيخ من العلماء العاملين، صاحب سنة، واتباع، لولا ما يملأ تصانيفه من الواهيات."(٧) عاش أبوالشيخ ستة وتسعين عاما، وتوفي في سلخ محرم سنة (٣٦٩هـ).(٨)

وهؤلاء الشيوخ الأربعة هم عصب الرواية والحديث بأصبهان- كما سبقت الإشارة إلى ذلك عن الذهبي(٩) كل واحد منهم يمثل مدرسة متكاملة في الحديث وعلومه، وقد اعتمد عليهم أبونعيم كثيرا فروى من طريقهم بالمآت في كثير من مصنفاته.

---

١) السير(١٦/٢٧٦-٢٧٧)، التذكرة(٣/٩٤٥)، تـه(٢/٩٠).

٢) التذكرة(٣/٩٤٥).

٣) العبر(٢/١٣٢).

٤) السير(١٦/٢٧٨)، العبر(٢/١٣٢).

٥) تـه(٢/٩٠)، التذكرة(٣/٩٤٦).

٦) طبع كتاب العظمة- كما طبع كتاب الطبقات في مجلدين ببيروت. وهوفي الأصل رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية.

٧) السير(١٦/٢٧٩). ٨) تـه(٢/٩٠)، التذكرة(٣/٩٤٧). ٩) السير(١٦/١٢٢)

٦- الشيخ الإمام، المحدث الصالح، مسند أصبهان، أبومحمد عبدالله بن جعفر بن أحمد بن فارس، ولد سنة (٢٤٨)، كان أبوه من المحدثين العلماء فاعتنى بولده، سمع ابن فارس من محمد بن عاصم الثقفي، ويونس بن حبيب، وأحمد بن يونس، وحذيفة بن غياث، والكبار، وتفرد بالرواية عنهم.

حدث عنه أبوعبدالله بن منده، وابن مردوية، وأبونعيم الحافظ، وانتهى إليه علو الإسناد.

قال ابن منده: "كان شيوخ الدنيا خمسة: ابن فارس بأصبهان، والأصم بنيسابور، وابن الأعرابي بمكة، وخيثمة بأطرابلس، وإسماعيل الصفار ببغداد."

وقال ابن مردويه، وعبدالله بن أحمد السُّوذرجاني[١] في "تاريخيهما": "كان ثقة." وقال الذهبي: "كان من الثقات العباد."
عاش ابن فارس ثمان وتسعين سنة، توفي سنة (٣٤٦هـ).[٢]

٧- الشيخ الحافظ الجوال الصدوق، مسند الوقت أبوبكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني ابن المقريء. ولد سنة (٢٨٥هـ)، سمع على رأس الثلاثمائة، فكان أول سماعه من إبراهيم ابن محمد بن الحسن بن متويه الإمام، ومحمد بن نصر بن أبان المديني، ومحمد بن علي الفرقدي.[٣] وكانت له رحلة واسعة،[٤] سمع الحديث في نحو من خمسين مدينة،[٥] وقد قال عن نفسه: "طفت الشرق والغرب أربع مرات[٦]...ودخلت بيت المقدس عشر مرات، وحججت أربع حجات، وأقمت بمكة خمسة وعشرين شهرا.[٧]

---

١) بضم السين المهملة، والذال المفتوحة المعجمة، وسكون الراء، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى سوذرجان، وهي من قرى أصبهان. الأنساب(١٨٥/٥).

٢) السير(٥٥٣/١٥-٥٥٤)، تـه(٨٠/٢)، طـم(٦٣٩/٢/٣)، العبر(٧٣/٢).

٣) السير(٣٩٨/١٦)، التذكرة(٩٧٣/٣).

٤) السير(٣٩٨/١٦).

٥) ما سبق(٤٠١/١٦).

٦) السير(٤٠٠/١٦)، التذكرة(٩٧٤/٣).

٧) ما سبق(٤٠١/١٦).

ترجمه أبونعيم، وروى عنه، وقال فيه: "محدث كبير، ثقة أمين، صاحب مسانيد، وأصول."[١] حدث عنه أبوإسحاق بن حمزة في "صحيحه" بغير حديث[٢] وأبوالشيخ بن حيان، وهما أكبر منه.[٣]

وقال ابن مردويه: "ثقة مأمون، صاحب أصول."[٤] وقال الذهبي: "انتقى لنفسه فوائد، وغرائب، وصنف مسندا للإمام أبي حنيفة، وروى كتبا كبارا[٥] كما اشتهر - أيضا - بصاحب "المعجم الكبير".[٦] عاش ابن المقريء ستا وتسعين سنة، توفي في شوال سنة (٣٨١هـ)[٧]

٨- الشيخ الإمام المحدث الثقة الحجة، أبوعلي محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق بن الصواف البغدادي. ولد سنة (٢٧٠هـ) سمع من محمد ابن إسماعيل الترمذي، وإسحاق بن الحسن الحربي، وبشر بن موسى، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وجعفرا الفريابي، وعدة.

حدث عنه أبوالفتح بن أبي الفوارس، وأبوبكر البرقاني، والدارقطني، وأبونعيم. قال الدارقطني: "ما رأت عيناي مثل أبي علي بن الصواف، وفلان بمصر"، وقال ابن أبي الفوارس: "كان أبوعلي ثقة مأمونا، مارأيت مثله في التحرز." عاش أبوعلي تسعا وثمانين سنة، وتوفي في شعبان سنة (٣٥٩هـ).[٨]

---

١) تـه (٢/٢٩٧)، السير (١٦/٤٠٠)، التذكرة (٣/٩٧٤).

٢) تـه (٢/٢٩٧).

٣) السير (١٦/٣٩٩).

٤) السير (١٦/٤٠٠)،

٥) السير (١٦/٣٩٩)، التذكرة (٣/٩٧٣).

٦) التذكرة (٣/٩٧٣)، السير (١٦/٣٩٨).

٧) تـه (٢/٢٩٧).

٨) تـغ (١/٢٨٩)، السير (١٦/١٨٤)، العبر (٢/١٠٤-١٠٥). الشذرات (٣/٢٨).

٩- الإمام الحافظ العلامة الثبت، محدث خراسان. محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، الكرابيسي، الحاكم الكبير.[١] ولد في حدود سنة (٢٩٠) أوقبلها[٢] طلب هذا الشأن وهو كبير السن، وله نيف وعشرون سنة، فروى عن ابن خزيمة، والباغندي، ومحمد بن المجدر، وأبي العباس السراج، وأبي القاسم البغوي، وابن أبي داود، وطبقتهم،[٣] وأكثر الترحال، وكتب ما لا يوصف[٤] روى عنه أبوعبدالله الحاكم، وأبوعبدالرحمن السلمي، وأبونعيم في كثير من تصانيفه[٥] وكان من بحور العلم، أحد أئمة العلم، صاحب تصانيف.[٦]، وقال الحاكم: "هو إمام عصره في هذه الصنعة، كثير التصنيف، مقدم في معرفة شروط الصحيح والأسامي، والكنى...من الصالحين الثابتين على سنن السلف.[٧]

لقد كان لأبي أحمد عدة مؤلفات، تحمل بعضها أبونعيم، منها "المستخرج على الصحيحين"، و"المستخرج على الترمذي"،وكتاب"الكنى" وكتاب"العلل"، وغيرها كثير.[٨] عاش أبوأحمد ثلاثا وتسعين سنة، وتوفي سنة (٣٧٨هـ).[٩]

١٠- الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار ابن عبدالله البغدادي.

---

١) السير(١٦/٣٧٠).

٢) ما سبق.

٣) السير(١٦/٣٧٠)، العبر(٢/١٥٣).

٤) العبر(٢/١٥٣).

٥) معرفة الصحابة(١/١٤٠- ح ٢٠٠).

٦) العبر(٢/١٥٣).

٧) التذكرة(٣/٩٧٦)، السير(١٦/٣٧١ و٣٧٢).

٨) العبر(٢/١٥٣)،التذكرة(٣/٩٧٧).

٩) العبر(٢/١٥٣)،التذكرة(٣/٩٧٧).

ولد سنة (٣٠٦ هـ)[١] وبكر بالسماع من أيام صباه، فسمع أبا القاسم البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبابكر بن أبي داود، ومحمد بن هارون الحضرمي،[٢] وخلقا كثيرا. ببغداد، والبصرة، والكوفة،وواسط. كما ارتحل في كهولته إلى مصر والشام.[٣]

حدث عنه أبوعبدالله الحاكم، وعبدالغني بن سعيد المصري، وتمام الرازي، وأبوبكر البرقاني، والحافظ أبونعيم الأصبهاني، وخلق سواهم من البغاددة، والدماشقة، والرحالين.[٤]

قال الحاكم: "صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ، والفهم، والورع، إماما في القراء والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله."[٥]

قال ابن طاهر: "له مذهب في التدليس يقول فيما لم يسمعه من البغوي: قريء على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان."[٦]

وهذا يعني أن الدارقطني كان صغيرا حين سمع منه، ولأنه أكبر شيوخه فقد حرص على كثرة الرواية عنه لعلو إسناده غير أنه لم يسمع منه كل ما عنده لصغر سنه، ونفس الأمر وقع لأبي نعيم - مع بعض شيوخه، ولذلك اتهمه بعضهم بالتدليس كما سيأتي بيانه.

قال البرقاني: "كان الدارقطني يملي علي العلل من حفظه."
قال الذهبي معلقا على الأمر: "إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه، كما دلت عليه الحكاية، فهذا أمر عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا..."[٧]

---

١) السير(١٦/٤٤٩)، التذكرة (٣/٩٩١).

٢) السير(١٦/٤٤٩)، التذكرة (٣/٩٩١).

٣) التذكرة (٣/٩٩١).

٤) السير(١٦/٤٥١)، التذكرة (٣/٩٩١).

٥) التذكرة (٣/٩٩١-٩٩٢)، العبر (٢/١٦٧).

٦) التذكرة (٣/٩٩٤). السير (١٦/٤٥١). ٧) السير (١٦/٤٥٥).

عاش الدارقطني ثمانين سنة، وتوفي سنة (٣٨٥هـ).[١]

١١- الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم بن البيّع[٢] النيسابوري. الحاكم[٣]

ولد سنة (٣٢١هـ)، وطلب هذا الشأن في صغره بعناية والده، وخاله، وكان أول سماعه سنة (٣٣٠هـ)، واستملى على ابن حبان في سنة (٣٣٤هـ) وهو ابن ثلاث عشرة سنة.[٤]

حدث عن أبيه- وكان أبوه قد رأى مسلما صاحب "الصحيح"- ومحمد ابن يعقوب الأصم، ومحمد بن علي المُذكِّر، ومحمد بن يعقوب الشيباني، وغيرهم، ولحق الأسانيد العالية بخراسان، والعراق، وماوراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ. بل سمع من نيسابور وحدها من ألف نفس،[٥] وكانت له رحلة واسعة في خراسان، وما وراء النهر[٦]

حدث عنه الدارقطني، وهو من شيوخه، وأبوالفتح بن أبي الفوارس، وأبوذر الهروي، وأبويعلى الخليلي، وأبوبكر البيهقي.[٧] وأجاز لأبي نعيم تصانيفه.[٨]

---

١) العبر (٢/١٦٧و٢١٠-٢١١)، التذكرة (٣/٩٩٥).

٢) لقب لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجارة للأمتعة. اللباب(١/١٩٥).

٣) السير (١٧/١٦٢- ١٦٣)، التذكرة (٣/١٠٣٩)

٤) السير (١٧/١٦٣).

٥) التذكرة (٣/١٠٣٩).

٦) التذكرة (٣/١٠٣٩)، السير (١٧/١٦٣).

٧) السير (١٧/١٦٤-١٦٥)، التذكرة (٣/١٠٣٩).

٨) المنتخب من السياق (٩٢).

كانت له مشاركة في علوم كثيرة، كالقراءات، والفقه، قال ابن السبكي بشأن "تاريخ نيسابور" : "وهو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها." (١)

قال الذهبي: "صنّف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه." (٢)

وقال - أيضا - : "قرأ القراءات على جماعة، وبرع في معرفة الحديث، وفنونه، وصنف التصانيف الكثيرة، وانتهت إليه رئاسة الفن بخراسان، لا بل في الدنيا، وكان فيه تشيع، وحط على معاوية، وهو ثقة حجة." (٣) وقال ابن السبكي: "كان إماما جليلا، وحافظا حفيلا، اتفق على إمامته وجلالته، وعظم قدره." (٤)

للحاكم عدة مؤلفات اعتنى ببعضها أبونعيم مثل "معرفة علوم الحديث"، وكتاب"مزكي الأخبار"، و"المدخل إلى علم الصحيح"، وكتاب"الإكليل"وغيرها (٥) كثير. عاش الحاكم أربعا وثمانين سنة، وتوفي سنة (٤٠٥هـ) (٦)

هذه نخبة من أفذاذ المشايخ الذين عرفهم أبونعيم، وأخذ عنهم فنون العلم والرواية.

---

١) طش(١٥٥/٤).

٢) السير(١٦٥/١٧)، اللباب(١٩٨/١).

٣) العبر(٢١٠/٢-٢١١)

٤) طش(١٥٦/٤).

٥) السير(١٧٠/١٧)، التذكرة (١٠٤٣/٣).

٦) التذكرة (١٠٤٥/٣)، السير(١٧٧/١٧).

المبحث الثاني: أشهر تلاميذه.

مضى قريبا الحديث عن شيوخ أبي نعيم، وكيف أصبح غرسا من غرسهم النبيل، ولكن حقيقة هذه الشخصية قد لا تبدو واضحة حتى نطلع على آثاره في تلاميذه، والتلميذ أثر من آثار أستاذه، ينتشر به ذكره، ويعرف به قدره، ويقوم على نشر كتبه، والمتأمل في تاريخ الأئمة يدرك تمام الإدراك كيف أن التلاميذ النجباء كانوا دائما سببا من أسباب بقاء آثار مشايخهم في حين نجد آخرين قد انقطع علمهم منذ دهر لانعدام التلاميذ الذين ينشرون ذلك العلم، ويقومون عليه.

وأبونعيم كان مقصودا مرغوبا في علمه وعلو إسناده، فقد كان مجلسه عامرا بطلبة العلم من حفاظ عصره، وتخرج به في ذلك جم غفير من العلماء كان لهم إسهام كبير في نشر مؤلفاته، بتدريسها، أو الاقتباس منها في مؤلفاتهم، ولما كان رواة أخباره وحملة كتبه كثيرين جدا، فقد أرجأت الكلام عليهم في معجم لهم، أجعله ملحقا في آخر هذه الرسالة - إن شاء الله - مؤثرا هنا أن أتناول بالترجمة نخبة ممن كان لهم أكبر الأثر في ذيوع صيت شيخهم الحافظ أبي نعيم. فمنهم:

١- الماليني[(١)]

الإمام المحدث الصادق، الزاهد الجوال، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن حفص بن الخليل الأنصاري الهروي الماليني الصوفي، الملقب بطاوس الفقراء.[(٢)] كان أحد الرحالين في طلب الحديث ما بين الشاش،[(٣)] والإسكندرية

---

١) بفتح الميم، وكسر اللام، وسكون الياء آخر الحروف، وفي آخرها نون- هذه النسبة إلى مالين، وهي قرى مجتمعة من أعمال هراة، يقال لجميعها مالين. اللباب (٣/١٥٥).

٢) السير (١٧/٣٠١)، التذكرة (٣/١٠٧٠).

٣) آخره شين معجمة: بلدة بما وراء النهر. مراصد الاطلاع (٢/٧٧٤).

وسمع فأكثر، [١] وحصل. وله معرفة وفهم، جمع وصنف. [٢]

حدث عن أبي أحمد بن عدي ، وإسماعيل بن نجيد، وأبي الشيخ بن حيان، والحسن بن رشيق المصري [٣] ، وأبي نعيم الحافظ، وتوفي قبله بثماني عشرة سنة [٤].

حدث عنه الحافظان تمام الرازي، وعبدالغني بن سعيد المصري، وهما من شيوخه، وأبوبكر البيهقي، والخطيب البغدادي، وخلق سواهم. [٥]

قال الخطيب: "كان ثقة متقنا صالحا." [٦] وقال الذهبي: "كان ذا صدق وورع وإتقان، حصل المسانيد الكبار." [٧] توفي سنة (٤١٢هـ). [٨]

٢- أبوبكر الذكواني. [٩]

العالم الحافظ الرحال الثقة، محمد بن أبي علي أحمد بن عبدالرحمن ابن محمد بن عمر بن حفص الهمذاني الذكواني الأصبهاني المعدل. [١٠]

ولد سنة (٣٣٣هـ)، وسمع من عبدالله بن جعفر بن فارس ، ومحمد ابن أحمد الكشاني، والقاضي أبي أحمد العسال، وأبي إسحاق بن حمزة ،وأبي نعيم الحافظ،وتوفي قبله بإحدى عشرة سنة [١١] وغيرهم كثير. [١٢]

---

١) اللباب(٣/١٥٥).

٢) السير(١٧/٣٠١).

٣) السير(١٧/٣٠٢).

٤) طش(٤/٢٠).

٥) السير(١٧/٣٠٢)، التذكرة(٣/١٠٧٠).

٦) طش(٤/٦٠)، والتذكرة(٣/١٠٧١).

٧) السير(١٧/٣٠٢).

٨) اللباب(٣/١٥٥)، العبر(٢/٢٢١).

٩) بفتح الذال المعجمة، وسكون الكاف، وفتح الواو وفي آخرها نون- هذه النسبة إلى ذكوان، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. اللباب(١/٥٣٠).

١٠) السير(١٧/٤٣٣)، تـه(٢/٣١٠).

١١) طش(٤/٢٠)

١٢) السير(١٧/٤٣٣-٤٣٤).

ورحل إلى البصرة، والكوفة، والأهواز، والري، والنواحي.[١] قال أبونعيم: "شهد وحدث ستين سنة...وجمع وصنف الشيوخ، حسن الخلق قويم المذهب." توفي سنة (٤١٩هـ).[٢]

٣- أبوبكر الخطيب.[٣]

الإمام الأوحد، العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدث الوقت، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي أبوبكر الخطيب البغدادي، صاحب التصانيف[٤]

ولد سنة (٣٩٢هـ) وكان أبوه خطيبا، وممن تلا القرآن على أبي حفص الكتاني، فحض ولده أحمد على السماع، والفقه، فسمع وله إحدى عشرة سنة، ورحل إلى البصرة، ونيسابور، وأصبهان كما رحل إلى الشام كهلا،[٥] وغيرها من المراكز الثقافية في ذلك الوقت، "وتقدم في هذا الشأن، وبذ الأقران، وجمع وصنف، وصحح، وعلل وجرح، وعدل وأرخ وأوضح، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق."[٦] توفي الخطيب سنة (٤٣٦هـ).[٧]

قال السبكي: "وهو من أخص تلامذته، وقد رحل إليه،[٨] وأكثر

---

١) العبر (٢/٢٣٧).

٢) تـه (٢/٣١٠)، العبر (٢/٢٣٧).

٣) بفتح الخاء، وكسر الطاء، وسكون الياء المثناة من تحتها وفي آخرها باء موحدة، هذه النسبة إلى الخطابة على الناس. اللباب (١/٤٥٣).

٤) السير (١٨/٢٧٠)، التذكرة (٣/١١٣٥).

٥) السير (١٨/٢٧١)، التذكرة (٣/١١٣٦).

٦) السير (١٨/٢٧١).

٧) التذكرة (٣/١١٣٥).

٨) وقد كتب معه أبوبكر البرقاني كتابا إلى أبي نعيم الحافظ يقول فيه: "وقد رحل إلى ما عندك أخونا أبوبكر- أيَّده الله وسلَّمه- ليقتبس من علومك وهو- بحمد الله- ممن له في هذا الشأن سابقة حسنة، وقدم ثابت، وقد رحل فيه، وفي طلبه، وحصل له منه مالم يحصل لكثير من أمثاله، وسيظهر لك منه عندالاجتماع من ذلك مع الورع، والتحفظ ما يحسن لديك موقفه." السير (١٨/٢٧٦).

عنه، ومع ذلك لم يذكره في "تاريخ بغداد"، ولا يخفى عليه أنه دخلها، ولكن النسيان طبيعة الإنسان، وكذلك أغفله الحافظ أبوسعد ابن السمعاني، فلم يذكره في "الذيل"(١) هكذا اعتذر عنه السبكي بالنسيان، وفيه بعد، ولعل الأقرب إلى الصواب، أن هذه الترجمة قد سقطت مع ما سقط من تراجم هذا الكتاب.(٢)

٤- أبوبكر العطار.

الإمام الحافظ الثقة، أبوبكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني العطار، مستملي أبي نعيم الحافظ، سمع بأصبهان أبا بكر بن مردوية، وأبا سعيد النقاش. وارتحل إلى بغداد فسمع أبا علي بن شاذان، وغيره، وبالبصرة عليا بن القاسم النجاد.
قال أبوسعد السمعاني: "هو حافظ عظيم الشأن عند أهل بلده، أملى عدة مجالس."وقال الدقاق: "كان من الحفاظ يملي من حفظه." توفي سنة (٤٦٦هـ). (٣)

٥- الوخشي.(٤)

الشيخ الإمام الحافظ المحدث الزاهد، أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن أحمد بن جعفر البلخي الوخشي، ولد سنة (٣٨٥هـ) سمع أبا عمر بن مهدي، والقاضي أبا عمر الهاشمي، وتمام الرازي، وأبا نعيم الحافظ(٥)، وخلقا كثيرا، وكان جوالا في الآفاق، انتقى على أبي نعيم خمسة أجزاء تعرف بـ "الوخشيات"، وكان ربما حدث من حفظه. وكان حافظا فاضلا ثقة حسن القراءة. توفي سنة (٤٧١هـ). (٦)

---

١) طش(٤/٢٠).

٢) ذكر الدكتور صلاح الدين المنجد في كتابه "أعلام التاريخ والجغرافية" (٣/٤٥) أن في المطبوع من "تاريخ بغداد" نقصا في التراجم، وأحال على قول بروكلمان في الذيل(١/٥٦٣) انظر "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" تحقيق شكرالله القوجاني(١/٢).

٣) السير(١٨/٣٣٨-٣٣٩)، التذكرة(٣/١١٥٩-١١٦٠)، العبر(٣/٣٢٠)، الشذرات(٣/٣٢٥).

٤) بفتح الواو، وسكون الخاء وبعدها شين معجمة، هذه النسبة إلى وخش، وهي بلدة بنواحي بلخ. اللباب(٣/٣٥٥).

٥) السير(١٨/٣٦٥)، التذكرة(٢/١١٧١).

٦) السير(١٨/٣٦٥-٣٦٦)، العبر(٢/٣٢٩).

٦- أبوصالح المؤذن.

الإمام، الحافظ، الزاهد، المسند، محدث خراسان أبوصالح أحمد بن عبدالملك بن علي بن أحمد بن عبدالصمد بن بكر النيسابوري الصوفي المؤذن، ولد سنة (٣٨٨هـ) كان أول سماعه في سنة (٣٩٩هـ) فسمع أبا نعيم الاسفراييني، وأبا الحسن العلوي، وأبا عبدالله الحاكم، وأبا نعيم الأصبهاني، وغيرهم، ورحل إلى أصبهان، وبغداد، ودمشق، وله ألف حديث عن ألف شيخ، وتصانيف، ومسودات، وثقه الخطيب، وغيره توفي سنة (٤٧٠هـ).[١]

٧- التفكري.[٢]

الإمام، القدوة، الزاهد، المحدث المتقن، أبوالقاسم يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن التفكري، ولد سنة (٣٩٥هـ)، وطلب العلم، وقد كبر، سمع من أبي عبدالله الحسين الفلاكي، وأبي علي بن بندار، ومن أبي نعيم الحافظ، قرأ عليه معاجم الطبراني الثلاثة، وغيرهم، وكان من العلماء العاملين، ذا ورع وخشوع، وتأله. توفي سنة (٤٧٣هـ).

٨- أبومسعود المِلَنْجي.[٣]

الحافظ، العالم، المحدث، المفيد، سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان، أبومسعود، ولد سنة (٣٩٧هـ)، سمع أبا عبدالله محمد بن إبراهيم الجرجاني، وأبا بكر بن مردوية، وأبا سعد الماليني، وأبا نعيم الحافظ، وغيرهم كثير. سمع منه أبونعيم شيخه، وأبوبكر الخطيب، وهو أكبر منه، وغيرهما.[٤]

قال الدقاق: "سليمان الحافظ له الرحلة، والكثرة، ووالده إبراهيم يعرف بالفهم، والحفظ، وهما من أصحاب أبي نعيم، تكلم في اتقان سليمان، والحفظ هو الإتقان لا الكثرة."

---

١) السير(١٨/٤١٩-٤٢٢)، التذكرة(٣/١١٦٢-١١٦٥)، العبر(٢/٣٢٧).

٢) السير(١٨/٥٥١-٥٥٢)، طش(٥/٣٦١).

٣) بكسر الميم، وفتح اللام، وسكون النون وبعدها جيم- هذه النسبة إلى ملنجة، وهي من قرى أصبهان. اللباب(٣/٢٥٥-٢٥٦).

٤) السير(١٩/٢٢)، التذكرة(١١٩٧).

وقال غيره-: "شنع عليه أصحاب الحديث في جزء ما كان له به سماع، وسكت أنا عنه.[١] قلت - القائل- الذهبي-: "الرجل في نفسه صدوق، وقد يهم، أو يترخص في الرواية بحكم التثبت."[٢] توفي سنة (٤٨٦هـ).[٣]

٩- أبو الفضل الحدّاد.

الشيخ العالم الثقة، حمد بن أحمد بن الحسن بن أحمد أبو الفضل الأصبهاني الحداد- أخو أبي علي الحداد. ولد سنة (٤٠٠هـ).

سمع من أبي بكر الذكواني، وعلي بن أحمد الخرجاني، وأبي نعيم الحافظ، وغيرهم. حدث ببغداد بكتاب الحلية لأبي نعيم عنه لما حج...وكان ذا وقار، وسكينة، يقظا فطنا، ثقة ثقة، حسن الخلق. توفي سنة (٤٨٦هـ).[٤]

١٠- أبو علي الحداد.

الشيخ الإمام، المقريء المجود، المحدث المعمر، مسند العصر، الحسن بن أحمد بن الحسن أبوعلي الحداد- شيخ أصبهان في القراءات، والحديث جميعا. ولد سنة (٤١٩هـ)، وسمع سنة (٤٢٤هـ)، وبعدها من محمد ابن عبدالرزاق بن أبي الشيخ، وهارون بن محمد الكاتب، وأبي نعيم الحافظ، فلعله سمع منه وقر بعير. كان أبوه إذا مضى إلى حانوته لعمل الحديد يأخذ بيد الحسن، ويدفعه في مسجد أبي نعيم، فسمع منه "موطأ" القعنبي، و"مسند" الإمام أحمد، و"مسند" الطيالسي، و"مسند" الحارث بن أبي أسامة، و "السنن" للكجي، و"المعجم الأوسط" للطبراني، و"الطبقات" لابن المديني، و "تاريخ الطالبيين" للجعابي، وغيرها كثير من مرويات أبي نعيم، ومصنفاته.[٥]

---

١) التذكرة (١١٩٨/٣)، اللسان (٧٦/٣).

٢) السير (٢٣/١٩).

٣) العبر (٣٥١/٢).

٤) السير (٢٠/١٩-٢١)، العبر (٣٥١/٢).

٥) السير (٣٠٣/١٩-٣٠٧).

قال السمعاني: "كان عالما ثقة صدوقا، من أهل العلم، والقرآن، والدين، وعمّر دهرا، وحدث بالكثير."[١].
توفي سنة (٥١٥هـ).[٢]

١١- الدشتي.[٣]

الشيخ المعمر، مسند الوقت، أبوالطاهر عبدالواحد بن محمد بن أحمد ابن الهيثم الأصبهاني الذهبي الصباغ. خاتمة من روى عن أبي نعيم الحافظ، وسماعه منه حضور، كما سمع أيضا- من عبدالرحمن بن أحمد ابن عمر الصفار، وغيرهما. حدث عنه أبوالطاهر السلفي، وأبوموسى المديني، وآخرون، توفي سنة (٥١٨هـ).[٤]

هذه نخبة من تلاميذ أبي نعيم الذين عرفوا بتتلمذهم على يده، وتخرجوا به في الحديث وعلومه.

---

١) التحبير في المعجم الكبير(١/١٧٧).

٢) العبر(٢/٤٠٤)، السير(١٩/٣٠٧).

٣) بفتح الدال، وسكون الشين المعجمة وفي آخرها التاء المثناة من فوقها، نسبة إلى قرية بأصبهان. اللباب(١/٥٠٢).

٤) السير(١٩/٤٧٢-٤٧٣)، التحبير(١/٤٩٧).

الفصل الثالث: علمه وموقف العلماء منه.

ويشتمل على ثمانية مباحث.

المبحث الأول: ثقافته.

المبحث الثاني: منزلته بين العلماء.

المبحث الثالث: أسباب شهرته.

المبحث الرابع: عقيدته ومذهبه.

المبحث الخامس: خلافه مع ابن منده.

المبحث السادس: موقف النقاد من هذا الخلاف.

المبحث السابع: نسبته إلى التشيع.

المبحث الثامن المآخذ التي أخذت عليه.

الفصل الثالث:

علمه وموقف العلماء منه.

المبحث الأول: ثقافته.

اهتم الحافظ أبونعيم بالحديث وعلومه، والفقه، والقراءات، والتاريخ والأخبار، والرقائق، إلاّ أن الحديث استأثر باهتمامه، وكان كل ذلك في نطاق السند حيث كان يملك عددا هائلا من المصنفات الكبيرة، والأجزاء الحديثية الصغيرة التي سمعها من شيوخه، وقد ذكر بعضها مترجموه، فمن ذلك ما ذكره السمعاني في "التحبير" في أثناء ترجمة أبي علي الحداد[1] وما رواه هذا الأخير عن شيخه الحافظ أبي نعيم، فكان أن ذكر مجموعة من مؤلفات الطبراني منها:

"المعجم الأوسط"، "مسانيد الثوري"، كتاب "ما وقع إليه عاليا من حديث الاوزاعي"، كتاب "المناسك"، كتاب "الجود"، "مسند الشاميين"، "السنن المستخرجة من كتب عبدالرزاق"، كتاب "جامع عبد الرزاق"، و"مغازي". قيل لم يكن عند أبي نعيم من هذا الكتاب الجزء الثالث عشر، والسادس والعشرون، سمعه أبونعيم عن الطبراني عن الدبري عن عبدالرزاق.

كتاب "الموطأ" لمالك بن أنس، يرويه أبونعيم عن الطبراني عن علي بن عبدالعزيز [عن عبدالله][2] بن مسلمة القعنبي، ويرويه أيضا- عن أبي بكر بن خلاد النصيبي، عن محمد بن خالد بن حرب.

ومن كتب أبي عبيد القاسم بن سلام كان عنده:

كتاب "غريب الحديث"، كتاب "مقتل الحسين"، كتاب "القضاء وآداب الأحكام"، يرويها أبونعيم عن الطبراني عن علي بن عبدالعزيز عنه.

---

١) اعتمدت على "التحبير"(١/١٧٧- ١٩٢)في ذكر هذه المؤلفات، والسير(١٩/٣٠٥).

٢) في "التحبير" علي بن عبدالعزيز بن مسلمة، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

كما كان عنده - أيضا - كتاب "مسند" الحارث بن أبي أسامة يرويه عن أبي بكر بن خلاد عن الحارث. كتاب "المسند الكبير" لأحمد بن حنبل يرويه عن أبي علي بن الصواف عن عبدالله بن أحمد عن أبيه، وقيل: روى أبونعيم أكثره عن القطيعي، وبعضه عن الصواف، كلاهما عن عبدالله.

كتاب "الفوائد" لأبي علي الصواف يرويه أبونعيم عنه، كتاب "الفوائد" لإسماعيل بن عبدالله بن سمويه، برواية أبي نعيم عن عبدالله بن جعفر.

"مسند" أبي داود الطيالسي يرويه عن عبدالله بن جعفر عن يونس بن حبيب عنه.

كتاب "تاريخ" أبي معشر نجيح السندي يرويه عن أبي حامد الصائغ عن يوسف بن يعقوب عن محمد بن بكار بن الريان، عن المصنف.

كتاب "السنن" لأبي مسلم إبراهيم بن عبدالله الكشي، يرويه عن فاروق بن عبدالكبير، وبعضه يرويه عن حبيب بن الحسن القزازعنه.

كتاب "الأربعين" لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، يرويه عنه

كتاب "الطبقات" لعلي بن المديني يرويه عن أحمد بن البندار عن طاووس عنه.

كتاب "تاريخ الطالبيين" لأبي بكر محمد بن عمر الجعابي، يرويه عنه، وفيه أسماء من روى من أهل بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أولاد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه .

"جزء" حسن عال من حديث أبي مسعود أحمد بن الفرات الرازي، يرويه عن عبدالله بن جعفر عنه.

كتاب "صحيفة همام بن منبه" يرويها عن الطبراني عن الدبري عن عبدالرزاق عن معمر عن همام. وهي مما جمع أبي نعيم الحافظ.
كما كان عنده صحيحا البخاري و مسلم، بالإضافة إلى مؤلفات مشائخه الذين تلقى عنهم العلم.

وأحسب أن مكتبة أبي نعيم الحافظ كانت أكبر من هذا بكثير، فهو من بيت العلم والرواية، والمتتبع لموارده ضمن مؤلفاته يتبين له أضعاف ما ذكر، وهكذا جمع أبونعيم كثيرا من دواوين الإسلام - خاصة في علم الحديث - يسمعها على العلماء، ويرويها لتلاميذه.

كما اهتم بالقراءات فها هو ذا يقول في ترجمة محمد بن حمدان المقريء أبي بكر الحبال المتوفى سنة (٣٥٠هـ): "قرأت عليه القرآن."(١)

وقال في ترجمة: محمد بن أحمد بن عبدالوهاب المتوفى سنة (٣٥٥هـ): "قرأت عليه القرآن ختمة، وقرأت حروف عاصم عليه إلى سورة الأنبياء."(٢)

كما قال ابن الجزري: "إنه روى القراءات سماعا عن سليمان بن أحمد الطبراني، روى عنه القراءات سماعا أبوالقاسم الهذلي."(٣)

وبالأحرى فهو من العلماء البارزين الذين ملئوا الدنيا بآثارهم العلمية، والفكرية، ولهذا السبب اعتنى بترجمته المحدثون والفقهاء، والمؤرخون، والأطباء.

---

١) تـه (٢/٢٩٢).

٢) تـه (٢/٢٨٩).

٣) غاية النهاية (١/٧١).

المبحث الثاني: توثيقه ومنزلته بين العلماء.

إذا كانت معرفة شيوخ أبي نعيم، وتلامذه تكشف لنا عن بعض الجوانب العلمية، والسلوكية في هذه الشخصية، فإن في شهادات من عاصروه، وفي أقوال من ترجموه من العلماء، والمؤرخين بُعداً آخر في تجلية جوانب أخرى من هذه الشخصية، فمن خلال قراءة سيرة أبي نعيم، ودراسة تراثه تطالعنا شخصيته الفريدة بكل معالمها القوية ومميزاتها الخاصة، فلا يكاد يوجد كتاب من الكتب التي عنيت بتراجم مشاهير العلماء، والأعيان إلا ولأبي نعيم ترجمة فيها.

فمن ذلك ما قاله ابن مردوية: "كان أبونعيم في وقته مرحولا إليه، ولم يكن في أفق من الآفاق أسند، ولا أحفظ منه، كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده..."(١)

وقال حمزة بن العباس العلوي: "كان أصحاب الحديث يقولون: بقي أبونعيم أربع عشرة سنة بلا نظير، لا يوجد شرقا، ولا غربا أعلى منه إسنادا، ولا أحفظ منه، وكانوا يقولون: لما صنف كتاب الحلية حمل الكتاب إلى نيسابور حال حياته، فاشتروه بأربع مئة دينار."(٢)

وقال الخطيب البغدادي: "لم أر أحدا أطلق عليه اسم الحفظ غير رجلين: أبونعيم الأصبهاني، وأبوحازم العبدوي."(٣)(٤)

وقال ابن النجار: "هو تاج المحدثين، وأحد أعلام الدين."(٥)

---

١) التذكرة (٣/١٠٩٢)، السير (١٧/٤٥٩).

٢) التذكرة (٣/١٠٩٢)، السير (١٧/٤٥٩).

٣) بفتح العين، وسكون الباء، وضم الدال، وسكون الواو وفي آخرها ياء مثناة من تحت هكذا يقوله المحدثون، هذه النسبة إلى عبدويه بضم الدال، وأما النحاة فيقولون عَبْدَوِي بفتح العين، والدال. اللباب (٢/٣١٣).

٤) التذكرة (٣/١٠)، السير (١٧/٤٥٨).

٥) طش (٤/١٩).

وقال ابن عساكر: "الشيخ الإمام، الحافظ واحد عصره في فضله، وجمعه، ومعرفته، صنف التصانيف المشهورة...وشاع ذكره في الآفاق، واستفاد الناس من تصانيفه لحسنها."(١)

وقال ابن خلكان: "كان من أعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ الثقات أخذ عن الأفاضل وأخذوا عنه، وانتفعوا به."(٢)

وقال خليل بن أيبك الصفدي: "تاج المحدثين، وأحد أعلام الدين، له العلو في الرواية، والحفظ، والفهم، والدراية، وكانت الرحال تشد إليه..."(٣)

وقال شيخ الإسلام بن تيمية: "هو من أكبر حفاظ الحديث، ومن أكثرهم تصنيفات، وممن انتفع الناس بتصانيفه، وهو أجل من أن يقال له: ثقة، فإن درجته فوق ذلك."(٤)

وقال ابن كثير: "هو الحافظ الكبير، ذو التصانيف المفيدة، الكثيرة الشهيرة، منها: حلية الأولياء في مجلدات كثيرة دلت على اتساع روايته، وكثرة مشايخه، وقوة إطلاعه على مخارج الحديث، وشعب طرقه."(٥)

وقال الذهبي: "الإمام الحافظ، الثقة العلامة، شيخ الإسلام...كان حافظا مبرزا عالي الإسناد تفرد في الدنيا بشيء كثير من العوالي، وهاجر إلى لقيه الحفاظ."(٦)

ولعل في هذه النقول كفاية في معرفة المكانة المرموقة التي تبوأها الحافظ أبونعيم، ولقد تركت كثيرا من أقوال أهل العلم الذين اهتموا به، وبأخباره- ظنا مني أن في أقوال هؤلاء المذكورين غنى عن غيرهم.

---

١) تبيين كذب المفترى(٢٤٦).

٢) وفيات الأعيان(٩١/١).

٣) الوافي بالوفيات للصفدي(٨١/٧).

٤) مجموع الفتاوى(١٨/١٧).

٥) البداية والنهاية(٤٥/١٢).

٦) السير(٤٥٤/١٧ و٤٥٨).

المبحث الثالث: أسباب شهرته.

أحرز أبونعيم في حياته شهرة نادرة المثال، وذلك بتوافر عدة أسباب أتاحت له تلك المرتبة الرفيعة، والتي شدت اهتمام كثير من طلاب الحديث، فرحلوا إليه من سائر الأصقاع.

١- بيئته العلمية، فأصبهان كانت دار حديث منذ الفتح الإسلامي، وكثرة الأسر العلمية بها، ومنها أسرة أبي نعيم نفسه، بحيث تتلمذ على أكبر محدثي عصره، وبهم تخرج في فن الحديث وعلومه.

٢- تبكيره بالسماع، حيث تفرد بالرواية عن أقوام تقدمت وفاتهم، وما كان يمكن الحصول عن حديثهم إلا من طريقه، ولذلك وصف بعلو الإسناد.

٣- طول عمره، فقد عاش أربعة وتسعين عاما و"امتدت أيامه حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، وتفرد بعلو الإسناد."(١)

٤- نشاطه، وحيويته إذ كان حريصا على إفادة طلابه، ومريده: "فكان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده، فكان كل يوم نوبة واحد منهم يقرأ ما يريده إلى قريب الظهر، فإذا قام إلى داره ربما كان يقرأ عليه في الطريق جزء، وكان لايضجر، ولم يكن له غذاء سوى التصنيف، والتسميع."(٢)

٥- اشتهار بعض مؤلفاته في حياته، فإنه لما صنف كتابه "الحلية" حمل الكتاب إلى نيسابور فاشتروه بأربعمائة دينار.(٣) وهو الأمر الذي زاد في رغبة الحفاظ في سماعه على مؤلفه.

لقد كان لهذه العوامل مجتمعة الأثر البالغ في بلوغ أبي نعيم هذه المنزلة العلمية، خاصة وأن خصمه ابن مندة قد توفي سنة (٣٩٥هـ)(٤) مما يمكن لأبي نعيم العودة إلى الجلوس في المسجد ليواصل ما كان يتعاطاه من قبل من إسماع للحديث، وبقية العلوم التي عرف بها كالفقه، والقراءات، والتاريخ.

---

١) الوافي بالوفيات(٨١/٧).

٢) السير(٤٥٩/١٧)، التذكرة(١٠٩٤/٣).

٣) السير(٤٦/١٧).

٤) تـه(٣٠٦/٢)، السير(٣٨/١٧).

المبحث الرابع: عقيدته ومذهبه.

كان أبونعيم في معتقده على مذهب السلف الصالح، وهو معتقد كافة أهل الحديث إلا من نَدَّ منهم، وهو إثبات جميع الصفات لله، إثباتا بلا تمثيل، وتنزيها بلا تعطيل[١] خاصة القضايا التي كانت مثار جدل طويل بين أهل الحديث، والمتكلمين كالقول بخلق القرآن.

وقد صرح أبونعيم بأنه على مذهب السلف كما نقل ذلك عنه الذهبي،[٢] وابن القيم،[٣] وشيخ الإسلام ابن تيمية[٤] وكثير من الدارسين المُحْدَثِينَ[٥]، ولكن شاع عند كثير من الناس أن الحافظ أبا نعيم كان على مذهب الأشاعرة في العقائد، وهو ما يفهم من صنيع ابن عساكر لما ترجمه في "تبيين كذب المفتري"[٦] ومن قول ابن الجوزي في أبي نعيم: " وكان يميل إلى مذهب الأشعري ميلا كثيرا."[٧] وتبعه على ذلك ابن كثير[٨]

ومن هذا استخلص الأستاذ محمد بن لطفي الصباغ نتيجة بحثه في هذه المسألة فقال: "إذا فالرجل كان أشعريا متطرفا، أو كان يميل إلى مذهب الأشعري ميلا كثيرا."[٩]

---

١) الرسالة التدمرية لابن تيمية (١١).

٢) العلو العلي الغفار (١٧٦).

٣) اجتماع الجيوش الإسلامية (٢٥٤).

٤) درء تعارض العقل والنقل (٣/١٠٩٧).

٥) مقدمة تحقيق كتاب "الصحابة" د. محمد راضي بن حاج عثمان (١/١١-١٣)، ومقدمة كتاب "الإمامة" لأبي نعيم- تحقيق د. علي الفقيهي (١٥٦-١٦٠)، ومقدمة الاستاذ التهامي لنفس الكتاب (٣٢-٣٤).

٦) ص (٢٤٦).

٧) المنتظم (٨/١٠٠).

٨) البداية والنهاية (١٢/٤٥).

٩) أبونعيم وكتابه الحلية (١٥).

ومما يزيد الذين يذهبون إلى هذا الرأي - تمسكا- ما ذكره الذهبي قال: "أنبأنا الثقة عن مثله [(١)] عن يحيى بن منده قال: سمعت عمي عبدالرحمن سمعت محمد بن عبدالله الطبراني يقول: قمت يوما في مجلس والدك - رحمه الله- فقلت: أيها الشيخ فينا جماعة ممن دخل على هذا المشئوم - أعني أبا نعيم الأشعري..."[(٢)]

وبما قاله أبوالطاهر السلفي : "سمعت أبا العلاء محمد بن عبدالجبار الفرساني يقول: حضرت مجلس أبي بكر بن أبي علي الذكواني المعدل في صغري مع أبي فلما فرغ من إملائه، قال إنسان من أراد أن يحضر مجلس أبي نعيم فليقم، وكان أبونعيم في ذلك الوقت مهجورا بسبب المذهب، وكان بين الأشعرية، والحنابلة تعصب زائد يؤدي إلى فتنة ، وقيل وقال، وصراع طويل فقام إليه أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام، وكاد الرجل يقتل."[(٣)].

وفي ترجمة إسماعيل بن أبي الفضل القومسي - عند ابن الجوزي قوله - أي إسماعيل-: "ثلاثة في الحفاظ، لا أحبهم: الحاكم أبوعبدالله، وأبونعيم الأصبهاني، وأبوبكر الخطيب." قال ابن الجوزي معقبا على هذا القول: "لقد صدق إسماعيل وقد كان من كبار الحفاظ، وذلك لأن الحاكم كان متشيعا ظاهر التشيع، وأما أبا نعيم، والخطيب فكانا يتعصبان للمتكلمين، والأشاعرة."[(٤)]

فهذه النصوص كما هو واضح - قد توافرت على نسبة أبي نعيم إلى مذهب الأشاعرة في المعتقد، وهذا ما لا يمكن قبوله لأنه معارض بنصوص أخرى نقلها كثير من العلماء من كتاب أبي نعيم في المعتقد، والمترجم "بمحجة الواثقين ومدرجة الوامقين"[(٥)] صرح فيها بأنه على مذهب السلف.

---

١) هذا تعديل على الإبهام، وهو غير مقبول عند الجمهور- نزهة النظر(٤٩).

٢) السير(١٧/٤٠-٤١).

١) السير(١٧/٤٥٩-٤٦٠).

٢) المنتظم(٨/٢٦٩).

٣) الفتوى الحموية الكبرى(٣٥).

وهو ما نقله عنه الذهبي قال: "قال الحافظ الكبير أبونعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني مصنف "حلية الأولياء" في كتاب الاعتقاد له:

طريقتنا طريقة السلف المتبعين للكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملا بجميع صفاته القديمة، لا يزول ولا يحول، لم يزل عالما بعلم، بصيرا ببصر، سميعا بسمع، متكلم بكلام، ثم أحدث الأشياء من غير شيء، وأن القرآن كلام الله، وكذلك سائر كتبه المنزلة كلامه غير مخلوق، وأن القرآن في جميع الجهات مقروءا، ومتلوا، ومحفوظا، ومسموعا، ومكتوبا، وملفوظا كلام الله حقيقة لاحكاية، ولا ترجمة- وأنه بألفاظنا كلام الله غير مخلوق. وأن الواقفة، واللفظية، والجهمية، وأن من قصد القرآن بوجه من الوجوه يريد به خلق كلام الله، فهو عندهم من الجهمية، وأن الجهمي عندهم كافر...

إلى أن قال: [١]وأن الأحاديث التي ثبتت في العرش، واستواء الله عليه يقولون بها، ويثبتونها من غير تكييف، ولا تمثيل، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه لا يحل فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أرضه." [٢]

ثم قال الذهبي - معقبا على هذا النقل-: "فقد نقل هذا الإمام الإجماع على هذا القول ولله الحمد." [٣]

فما هو حظ الأشاعرة من هذه الأقوال حتى يكون أبونعيم أشعريا أو لا يكون؟

يقول صاحب الجوهرة:

ويستحيل ضد ذي الصفات في حقه كالكون في الجهات.

ويقول البيجوري في شرحه: "أي ككونه في أحد الجهات الست ومنها الفوق.

وكل لفظ أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها.

---

١) هذا الاختصار من الذهبي.

٢) العلو للعلي الغفار للذهبي(١٧٦).

٣) ما سبق(١٧٦).

ومثل البيجوري في شرحه، لأوهم التشبيه، بقوله تعالى: [يخافون ربهم من فوقهم]،[١] وقوله [الرحمن على العرش استوى][٢].
ثم قال السلف يقولون: استواء لا نعلمه[٣]، والخلف يقولون: المراد به الاستيلاء، والملك. كقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق   من غير سيف ودم مهراق"[٤]

فكيف تفسر تلك النقول التي أثبتت أشعرية أبي نعيم؟

إن الذي اتضح لي أن أبا نعيم سلفي المعتقد في نفسه، لكنه شافعي المذهب[٥] في الفروع، ولا شك أن ثم بعضا من العلماء الشوافع مثله في الفروع هم على عقيدة الأشاعرة، له منهم شيوخ في الفقه خاصة، كان يختلف إلى حلقهم للأخذ عنهم، والاستفادة منهم، كما كان له زملاء، وأتراب من صوفية ذلك العصر مِثْلَه يلتقي معهم في هذا المبدإ.

ومن هنا كان الانكار عليه من قبل مخالفيه، ومن ابن منده على وجه الخصوص، ومن ثم نسب إلى الأشاعرة، إذ لو لم يكن منهم لتبرأ منهم، وقاطع مجالسهم. في نظر ابن منده على الأقل - لكن الرجل كان شغوفا بالعلم حريصا على تحصيله من الشيوخ الكثيرين الذين ينتمون إلى الأشاعرة أو يوافقونهم في بعض مبادئهم على أقل تقدير.

فهو في هذا مثل الخطيب البغدادي حيث كان حنبليا فلما قيدوه بشيوخ منهم، وضيقوا عليه احتاج إلى التحول إلى المذهب الشافعي ليحميه من ناحية، ولا يضيقون عليه في الاختلاف إلى من شاء من العلماء أيا كان مذهبهم من ناحية أخرى[٦]، ولهذا السبب نسب هو الآخر إلى الأشاعرة.

---

١) سورة النحل الآية (٥٠).

٢) سورة طه الآية (٥).

٣) بل يقولون: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، كما هو قول مالك. فالذي لا يعلمونه هو كيفية الصفة لا معناها.

٤) مقدمة الإمامة د.علي الفقيهي(١٥٩)، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد(٩١-٩٢)

٥) طش(٤/١٨-١٩)، الشذرات(٣/٢٤٥).   ٦) موارد الخطيب(٤٨)، والتنكيل(١/٣٢٧)

والواقع أنه كان على عقيدة السلف[١] بالإضافة إلى أن التعصب المذهبي كان مستشريا مما يفرض على أبي نعيم، وغيره من العلماء أن يكون له انتماء إلى تجمع معين يحميه من خصومه،

ويحدثنا ياقوت الحموي عن سبب الخراب الذي أصاب أصبهان فيقول: "وقد فشا الخراب في هذا الوقت وقبله في نواحيها لكثرة الفتن، والتعصب بين الشافعية، والحنفية، والحروب المتصلة بين الحزبين، فكلما ظهرت طائفة نهبت محلة الأخرى، وأحرقتها وخربتها، لا يأخذهم في ذلك إلٌّ ولا ذمة."[٢]

ومن هنا يعلم فساد القول بأن أبا نعيم كان أشعريا متطرفا لأنه لم يكن يدرس في مسجده العقيدة الأشعرية، ولا يدعو إليها، وإنما كان في مجالسه تلك يُسْمِع الحديث.

وعلى ضوء هذا التقرير في هذه المسألة يمكن أن ندرس الخلاف الذي كان بين أبي نعيم، وابن منده - لأن له علاقة وثيقة بالمعتقد.

----

١) موارد الخطيب(٤٧-٤٨)، والتنكيل(٣٢٥/١).

٢) معجم البلدان(٢٠٩/١).

المبحث الخامس: خلافه مع ابن منده.

مما ينبغي التذكير به أن أبانعيم يذكر في عداد تلاميذ ابن منده[١] إذ كان يتردد عليه ،و على غيره من حفاظ عصره أيام الطلب، وكان ابن منده حنبليا[٢] و"كان الحنابلة في ذلك العصر ينفرون بحق من كل من يقال: إنه أشعري أو معتزلي، وينفرون عن الحنفية والمالكية، والشافعية لشيوع البدعة فيهم، وكان كثير من الحنابلة يبالغون في النفرة ممن نفروا عنه فلا يكادون يروون عنه، إذا كان من أهل الرواية، ولا يأخذون عنه غير ذلك من العلوم ، وإذا رأوا الطالب الحنبلي يتردد إلى حنفي أو مالكي، أو شافعي سخطوا عليه

...عن أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي قال: "وكان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء، وكان ذلك يحرمني علما نافعا."[٣]

ولما كان هذا هو نهج أبي نعيم في تلقي العلم، ساغ أن تلصق به تهمة الانحراف في العقيدة، وأن ينسب إلى البدعة، وفي هذا يقول الذهبي: "وكان ما بينه وبين ابن منده فاسدا لمسائل من العقيدة."[٤]

وقال - أيضا-: "قد كان أبوعبدالله بن منده يقذع في المقال في أبي نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة، وأصحاب أبي الحسن..."[٥]

---

١) السير(١٧/٣٠).

٢) طبقات الحنابلة(٢/١٦٧).

٣) التنكيل(١/٣٢٦).

٤) العلو للعلي الغفار(١٧٦).

٥) السير(١٧/٤٦٢) وقول الذهبي في "التنازع بين الحنابلة، وأصحاب أبي الحسن" إنما هي حكاية حال لا يفهم منها البتة أن أبا نعيم كان على مذهب الأشاعرة، كما سبق تقريره.

وهذا التنازع لم يكن كبير شيء إذ لم يكن من شأنه أن يخرج صاحبه من دائرة أهل السنة والجماعة، وهو النزاع في "مسألة اللفظ" وهو الأمر الذي بينه شيخ الإسلام ابن تيمية أحسن بيان،

فقال: "ووقع بين أبي نعيم الأصبهاني، وأبي عبدالله بن منده في ذلك ما هو معروف، وصنف أبونعيم في ذلك كتابه في الرد على اللفظية، والحلولية، ومال فيه إلى النفاة القائلين بأن التلاوة مخلوقة، كما مال ابن منده إلى جانب من يقول إنها غير مخلوقة، وحكى كل منهما عن الأئمة ما يدل على كثير من مقصوده، لا على جميعه، فما قصده كل منهما من الحق وجد فيه من المنقول الثابت عن الأئمة ما يوافقه."(١)

---

١) درء تعارض العقل والنقل(٢٦٨/١)، والفتاوي(٢٠٩/١٢)، والمسألة لا تعدو أن تكون خلافا في وجهة النظر حول إطلاق كلمة أو عدم إطلاقها، وهو الأمر نفسه الذي وقع للبخاري، وامتحن بسببه مما دعاه إلى تأليف كتابه "خلق أفعال العباد" وفي هذا يقول ابن القيم في "مختصر الصواعق المرسلة" (٣٠٧/٢ و٣١٠-٣١١): "خفي تفريق البخاري وتمييزه على جماعة من أهل السنة والحديث، ولم يفهم بعضهم مراده، وتعلقوا بالمنقول عن أحمد نقلا مستفيضا أنه قال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع...البخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، وكلامه أوضح وأمتن من كلام أبي عبدالله، فإن الإمام أحمد سدّ الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفيا وإثباتا على اللفظ...والذي قصده أحمد أن اللفظ يراد به أمران:

- أحدها: الملفوظ وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له فيه.
- والثاني: التلفظ به والأداء له وهو فعل العبد، فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول وهو خطأ، وإطلاق نفي الخلق عليه، قد يوهم المعنى الثاني وهو خطأ، فمنع الإطلاقين.

وأبوعبدالله البخاري ميز وفصل، وأشبع الكلام في ذلك، وفرق ما بين ما قام بالرب، وبين ما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ، وهو القرآن الذي سمعه جبرائيل من الله تعالى، وسمعه محمد صلى الله عليه وسلم من جبرائيل، وقد شفى في هذه المسألة في كتاب "خلق أفعال العباد".

وهكذا اتسعت شقة الخلاف بين هذين الإمامين متخذة من تباين المعتقد في هذه المسألة مرتكزا لها في الظاهر.

والواقع أن التنافس الواقع بين الأقران كان له أثر عميق في كل ما كان، وبما أن ابن منده "كان وافر الجاه والحرمة إلى الغاية ببلده فشغب على أحمد بن عبدالله الحافظ، بحيث إن أحمد اختفى."(١) ولم يعد يجلس في المجلس كعادته.

ولما أمَّ أصحابه الذين اعتادوا الجلوس إليه، مجلس ابن منده نودي عليهم في الحلقة ثم أبعدوا منها، ثم قال لأصحابه محذرا ومتوعدا: "على الداخل عليهم حرج أن يدخل مجلسنا أو يسمع منا أو يروي عنا، فإن فعل، فليس هو منا في حلّ."(٢)

قال الذهبي معقبا على هذه القصة: "ربما آل الأمر بالمعروف بصاحبه إلى الغضب والحدة فيقع في الهجران المحرم، وربما أفضى إلى التفكير(٣) والسعي في الدم."(٤)

وظل أبونعيم مهجورا زمنا غير يسير، لا يستطيع أحد الاتصال به خوفا من أن يقع تحت طائلة خصومه من أهل الحديث، وذات مرة في مجلس أبي بكر الذكواني - فيما يحكيه أبوالطاهر السلفي-: "قال إنسان: من أراد أن يحضر مجلس أبي نعيم فليقم، وكان أبونعيم في ذلك الوقت مهجورا بسبب المذهب، وكان بين الأشعرية والحنابلة تعصب زائد... فقام إليه أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام، وكاد الرجل يقتل."(٥)

---

١) السير(١٧/٤١).

٢) ما سبق.

٣) هكذا في "السير" ولعلها "التكفير".

٤) السير(١٧/٤١).

٥) السير(١٧/٤٦٠).

وأيا كان عذر هؤلاء المحدثين، وعذرهم في اتباع ابن منده، فإن هذا التصرف المشين لهو من قبيل التعصب للرأي الواحد،والذي عرف به كثير من الناس على مدار التاريخ، وعدم التماس العذر للمخالف - وإن كان محقا- وإلا فما حكم تصرف هؤلاء المحدثين بل "ماهؤلاء بأصحاب الحديث بل فجرة جهلة أبعد الله شرهم." كما يقول الذهبي(١)

ولعل أبا نعيم دعا على من ظلمه فاستجاب الله له فيهم، وذلك "أن السلطان محمود بن سبكتكين لما استولى على أصبهان ولى عليها واليا من قبله، ورحل عنها فوثب أهل أصبهان وقتلوا الوالي، فرجع محمود إليها وأمنهم حتى اطمأنوا ثم قصدهم يوم الجمعة في الجامع، فقتل منهم مقتلة عظيمة، وكانوا قبل ذلك منعوا أبا نعيم من الجلوس في الجامع."(٢)

قال ابن السبكي - بعدما أورد هذا الخبر-: "فحصلت له كرامتان: السلامة مما جرى عليهم، إذ لو كان جالسا لقتل، وانتقام الله تعالى له منهم سريعا."(٣)

----

١) ما سبق.

٢) تبيين كذب المفترى(٢٤٦-٢٤٧)، وطش(٢١/٤-٢٢).

٣) طش(٢٢/٤).

المبحث السادس: موقف النقاد من هذا الخلاف.

لقد اتضح لنا من تلك النقول السابقة أن الوحشة كانت مستحكمة بين أبي نعيم وابن مندة، وأن ثم شيئا يدعو إلى النفرة ألا وهو الاعتقاد، وذلك أن أبا نعيم نسب إلى مذهب الأشاعرة - زورا وبهتانا - من قبل أتباع ابن منده.

- فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر -

وما أحسن قول ابن جرير الطبري في هذا إذ يقول: "لو كان من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه."(١)

ولقد تقرر عند أهل العلم بالحديث أن من ثبتت عدالته، وعرف بالحفظ، لا يلتفت إلى قول قائل فيه مهما كان شأنه، ما لم يبين لنا أسباب جرحه، لينظر في تلك الأسباب أجارحة هي أم لا؟(٢)

وفي هذا يقول ابن السبكي: "الصواب عندنا أن من ثبتت عدالته وإمامته، وكثر مادحوه، ومزكوه وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، فإننا لا نلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة، وإلا لو فتحنا هذا الباب، وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه، لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه الطاعنون، وهلك فيه هالكون."(٣)

وعلى ضوء هذا، يفهم ما قاله الذهبي: "كان أبوعبدالله بن منده يقذع في المقال في أبي نعيم."(٤) أو كما يقول: "وكلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته."(٥) أو لما يقول: "...فلقد رأيت لابن منده حطا مقذعا على أبي نعيم، وتبديعا، وما لا أحب ذكره.."(٦)

---

١) هدي الساري(٤٢٩).

٢) جامع بيان العلم وفضله(١/١٥٢).

٣) قاعدة في الجرح والتعديل(٦).

٤) السير(١٧/٤٦٢).

٥) الميزان(١/١١١).

٦) السير (١٧/٣٤).

ونال أبونعيم من ابن منده فقال: "حافظ من أولاد المحدثين- اختلط في آخر عمره فحدث عن ابن أسيد، وابن أخي أبي زرعة الرازي، وابن الجارود بعد أن سمع منه أن له عنهم إجازة. وتخبط في أماليه، ونسب إلى جماعة أقوالا لم يعرفوا بها نسأل الله الستر والسلامة."(١)

وتعقبه الذهبي بقوله: "لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائدة، كما لا نسمع - أيضا- قوله فيك.."(٢)

وهذا مصير منه إلى أن هذا الكلام مبعثه الهوى فإنه لما ترجمه في "الميزان"(٣) قال: "تكلم فيه بلا حجة، ولكن هذه عقوبة من الله لكلامه في ابن منده بهوى."

وقرر أن هذا الكلام من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض فلا يعتد به ولا يلقى له بال؛ وذلك حين قال ابن طاهر المقدسي: "أسخن الله عين أبي نعيم، يتكلم في أبي عبدالله بن منده، وقد أجمع الناس على إمامته، وسكت عن لاحق، وأجمع الناس على أنه كذاب."(٤)

تعقبه بقوله- قلت: "وكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم."(٥)

---

١) ته (٢/٣٠٦).

٢) السير (١٧/٣٤).

٣) (١/١١١).

٤) ما سبق

٥) الميزان (١/١١١).

ثم قرر حكمه الأخير في الرجلين فقال: "...وكل منهما صدوق في نفسه غير متهم في نقله بحمدالله."[١] "...ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنبا أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها."[٢]

ولعل أبا نعيم في يوم ما ثاب إليه رشده، وانطفأت سَوْرة الغضب في نفسه عندها سئل عن ابن منده فأجاب: "كان جبلا من الجبال." وهذا غاية الانصاف والانتصار من النفس.

قال الذهبي - متعجبا ومكبرا أبا نعيم في نفسه كل الإكبار-: "فهذا يقوله أبونعيم مع الوحشة الشديدة التي بينه وبينه.!"[٣]

---

١) السير (٣٤/١٧).

٢) الميزان (١١١/١).

٣) السير (٣٢/١٧).

المبحث السابع: نسبته إلى التشيع

إن نسبة أبي نعيم إلى التشيع كنسبة الذئب إلى دم ابن يعقوب، فهو منها براء. ومن المعلوم أن أكذب طوائف أهل القبلة هم الروافض، فهم يَكْذِبون ويُكَذِّبون بالحق[١]

وهذه الفرية التي اصطنعها الخوانساري[٢] ومن نقل عنهم من قبل، دأب دارسو سيرة أبي نعيم على دفعها وتفنيدها[٣] بما أربى على الغاية، ولا مزيد عليه، وأكبر دليل على أن أبا نعيم لم يكن يمت إلى التشيع بصلة كتابه "الإمامة والرد على الرافضة" وهي أكبر مسألة فارق فيها التشيع وأهله، ذلك أنه رتب الخلفاء الأربعة حسب ترتيبهم الزمني في الخلافة، وذكر قول أهل السنة في ذلك فقال: "ومنهم من يقول: أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان ثم علي - رضي الله عنهم - أجمعين. وذلك قول أهل الجماعة، والأثر من رواة الحديث، وجمهور الأمة."[٤]

ثم أعقب ذلك بعدة آيات واردة في فضلهم وسبقهم، ثم أتبعها بالأحاديث الثابتة، ثم بأقوال الصحابة، والتابعين وإجماعهم، وكثيرا ما يناقش حجج الآخرين وأدلتهم، مبينا صواب ما يذهب إليه.[٥]

---

١) مقدمة "الإمامة" د. علي الفقيهي(١٦١).

٢) روضات الجنات(١/٢٧٣-٢٧٤).

٣) مقدمة "الإمامة" د. علي الفقيهي(١٦٠-١٦٢)، ومقدمة التهامي(٣٥)، ومقدمة "صفة الجنة" للشهري(٦-٩)، ومقدمة كتاب "الصحابة" د. محمد عثمان(١/١٨-٢٢).

٤) "الإمامة" لأبي نعيم(٢٠٦).

٥) "الإمامة" (٢٠٧) فما بعدها.

المبحث الثامن: المآخذ التي أخذت عليه.

تمهيد.

لقد وجهت عدة انتقادات لأبي نعيم تتعلق بالصناعة الحديثية عنده وببعض القضايا السلوكية والتربوية. وهي كالتالي -:

١- روايته الموضوعات في مصنفاته ساكتا عنها[(١)] أو بتعبير الشيخ الكوثري: "يذكر الخبر الكاذب، وهو يعلم أنه كذب، ويعلم أيضا ما يترتب على ذلك من اغترار جهلة أهل مذهبه..."[(٢)]

٢- لم يوجد له سماع على جزء محمد بن عاصم.[(٣)]

٣- لم يسمع "مسند" الحارث بن أبي أسامة بتمامه من ابن خلاد فحدث به كله.[(٤)]

٤- كان مدلسا، وذلك أنه كانت له إجازة من أناس أدركهم ولم يلقهم، فكان يروي عنهم بصيغة "أخبرنا" ولا يبين كونها إجازة."[(٥)]

٥- أنه كان صوفيا وصفه بذلك أكثر من واحد ممن ترجمه[(٦)] وهذا ما سأتناوله بالبحث فيما يأتي.

---

١) الميزان(١/١١١)، اللسان(١/٢٠١).

٢) التنكيل(١/٣١٠).

٣) التذكرة(٣/١٠٩٥)، السير(١٧/٤٦١)، طش(٤/٢١)، الوافي(١/٨٣).

٤) السير(١٧/٤٦٢)، المنتظم(٨/١٠٠)، البداية(١٢/٤٥).

٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر(٢٧)، التذكرة(٣/١٠٩٤)، السير(١٧/٤٦٠).

٦) السير(١٧/٤٥٤)، المنتخب من السياق(٩٢)، والشذرات(٢٤٥).

المطلب الأول: روايته الموضوعات ساكتا عليها.

لا شك أن الإمام أبا نعيم واسع الحفظ جدا له قدرة نادرة على استحضارها يشاء من المحفوظ خاصة فيما يتعلق بالحكم على الرجال وعلل الحديث، وقد فعل هذا أحيانا في بعض كتبه، ولكن ليس دائما مع امتلاكه لأدوات ذلك البيان الذي يجب في حق مثله مما أحفظ عليه بعض النقاد من المهتمين بمصنفاته، فهذا الذهبي يقول: "يعمل فيها الواهيات، ويكاسر[1] عنها كدأب غيره من المحدثين، والله الموعد."[2]

كما ذكر في موضع آخر أنه لا يعلم له ذنبا أكبر من روايته الموضوعات ساكتا عنها- [3]

وهذه عادة عرف بها هو وغيره من كبار حفاظ عصره قال السخاوي - وهو يتحدث عن الحديث الموضوع-: "ولا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد إسناده بذلك لعدم الأمن من المحذور به، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين، وهلم جرا، خصوصا الطبراني، وأبونعيم، وابن منده، فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته...

قال شيخنا- أي ابن حجر-: وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان..."[4]

وقد حاول الشيخ المعلمي أن يعتذر له في صنيعه هذا فقال: "وأما سياقه في مؤلفاته الأخبار، والروايات الواهية التي ينبغي الحكم على كثير منها بالوضع فمعروف، ولم ينفرد بذلك بل كثير من أهل عصره، ومن بعدهم شاركوه في ذلك، ولاسيما في كتب الفضائل والمناقب، ومنها "مناقب الشافعي"، و"مناقب أبي حنيفة"...

---

١) أي يسكت عنها، ولا يبين بطلانها.

٢) التذكرة (١٠٩٧/١٠).

٣) الميزان(١١١/١)، اللسان(٢٠١/١).

٤) فتح المغيث(٢٥٤/١)، التنكيل(٣١١/١).

فمن عرف بأنه لحرصه على الجمع والإكثار، والإغراب، وعلو الإسناد يروي ما سمعه من الأخبار، وإن كان باطلا ولا يبين، فإنه إذا عرف بذلك لم يكن ظاهر حاله أنه لا يحدث غير مبين إلا بما هو صدق أو محتمل للصدق، فزال الإبهام فزال الكذب، فلا يجرح ولكن يلام على شَرَهِهِ، ويُذْكَر بعادته لتعرف...

فعلى هذا نقول في أبي نعيم، ومن جرى مجراه، إن احتمل أنهم لانهماكهم في الجمع لم يشعروا ببطلان ما وقع في روايتهم من أباطيل فعذرهم ظاهر، وهو أنهم لم يحدثوا بما يرون أنه كذب، وإنما يلامون على تقصيرهم في الانتقاد، وإن كانوا شعروا ببطلان بعض ذلك فقد عرفت عاداتهم، فلم يكن في ظاهر حالهم ما يوجب الإيهام فلا إيهام فلا كذب.

فإن اغتر ببعض ما ذكروه من قد عرف عادتهم من العلماء بالرواية فعليه التبعة، إذ كان الفرض عليه مراجعة العلماء بالرواية، ولذلك لم يجرح أهل العلم أبا نعيم وأشباهه بل اقتصروا على لومهم، والتعريف بعاداتهم، والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات."(١)

نخلص إلى القول: بأن هذا منهج سار عليه أبونعيم، وغيره من الحفاظ - كما يرى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية(٢) من أنه روى أحاديث كثيرة ضعيفة، وموضوعة باتفاق العلماء، وهو وإن كان حافظا ثقة كثير الحديث واسع الرواية، لكنه روى - كما هي عادة المحدثين أمثاله- جميع ما في الباب لاجل المعرفة بذلك وإن كان لا يحتج بذلك إلا ببعضه.

---

١) التنكيل(١/٣١١-٣١٢).

٢) منهاج السنة(٤/١٥) .

المطلب الثاني: قضية جزء محمد بن عاصم.

قال الحافظ ابن طاهر المقدسي: سمعت عبدالوهاب الأنماطي يقول: رأيت بخط أبي بكر الخطيب سألت محمد بن إبراهيم العطار مستملي أبي نعيم عن جزء محمد بن عاصم، كيف قرأته على أبي نعيم؟ وكيف رأيت سماعه؟ فقال: أخرج إلي كتابا وقال: هو سماعي؛ فقرأته عليه."(١)

وهذا ما لم يقبله الحفاظ العارفون بفضل أبي نعيم فقد قال الحافظ أبوعبدالله النجار: "والحافظ الصادق إذا قال: هذا الكتاب سماعي، جاز أخذه عنه بإجماعهم."(٢)

أما الذهبي فقال: "حدثني أبوالحجاج الكلبي الحافظ أنه رأى خط الحافظ ضياء الدين المقدسي قال: وجدت بخط أبي الحجاج بن خليل أنه قال: رأيت أصل سماع الحافظ أبي نعيم لجزء محمد بن عاصم."(٣)

ثم عقب على قول الخطيب السابق - بقوله -: "قلت فبطل ما تخيله الخطيب، وتوهمه، وما أبونعيم بمتهم، بل هو صدوق عالم بهذا الفن."(٤)

كما وجه ابن السبكي هذه الحكاية بقوله: "ليس في هذه الحكاية طعن على أبي نعيم، بل حاصلها أن الخطيب لم يجد سماعه بهذا الجزء، فأراد استفادة ذلك من مستمليه، فأخبره بأنه اعتمد في القراءة على إخبار الشيخ، وذلك كاف."(٥)

---

١) السير(٤٦٠/١٧)، التذكرة(١٠٩٥/٣)، طش(٢٣/٤)، الوافي بالوفيات(٨٣/٧).

٢) السير(٤٦١/١٧)، التذكرة(١٠٩٦/٣)، طش(٢٤/٤)، الوافي بالوفيات(٨٣/٧).

٣) السير(٤٦١/١٧)، طش(٢٣/٤).

٤) السير(٤٦١/١٧).

٥) طش(٢٣/٤).

ثم أضاف قائلا : "...فطاحت هذه الخبالات، ونحن لا نحفظ أحدا تكلم في أبي نعيم بقادح، ولم يذكر بهذه اللفظة التي عزيت إلى الخطيب، وقلنا : إنها لم تثبت عنه ، والعمل على إمامته ، وجلالته ، وأنه لا عبرة بهذيان الهاذين، وأكاذيب المفترين.

على أنا لا نحفظ عن أحد فيه كلاما صريحا في جرح، ولو حفظ لكان سبة على قائله ، وقد برأ الله أبا نعيم من مَعَرَّته ."(١)

---

١) طش(٤/٢٤).

المطلب الثالث: مسند الحارث حيث رواه كله بلفظ التحديث.

قال يحيى بن منده الحافظ: "سمعت أبا الحسين القاضي يقول: سمعت عبدالعزيز النخشبي يقول: لم يسمع أبونعيم مسند الحارث بن أبي أسامة بتمامه، من أبي بكر بن خلاد، فحدث به كله."(١)

وقد رده الحافظ ابن النجار بقوله-: "قد وهم في هذا عبدالعزيز، فأنا رأيت نسخة من الكتاب عتيقة، وعليها خط أبي نعيم يقول: سمع مني فلان إلى آخر سماعي من هذا المسند من ابن خلاد، فلعله روى الباقي بالإجازة."(٢) فبطل ما ادعوه وسلم أبونعيم من القدح."(٣)

وللشيخ المعلمي رأي في توجيه هذه الحكاية حيث قال: "وقول النخشبي: "فحدث"، إنما تعطي أن أبا نعيم حدث السامعين عنه لا أنه ذكر في كل حديث من المسند أن ابن خلاد حدثه."(٤)

ومما ينبغي التنبه له "أن في إسناد الحكايتين- أي هذه والتي سبقت- غير واحد ممن يتحامل على أبي نعيم لمخالفته لمذهبه، وعقيدته فلا يقبل جرحه لو ثبت فكيف وقد انتفى."(٥) ثم قال ابن النجار:

لو رجم النجم جميع الورى لم يصل الرجم إلى النجم(٦)

ولهذا قال الذهبي: "وينبغي التوقف في كلام يحيى، فبين آل مندة، وأصحاب أبي نعيم عدوات وإحن."(٧)

---

١) السير(٤٦٢/١٧)، طش(٢٤/٤).

٢) طش(٢٤/٤)، السير(٤٦٢/١٧)، التذكرة(١٠٩٦/٣).

٣) الوافي بالوفيات(٨٤/٧).

٤) التنكيل(٣١٣/١).

٥) الوافي بالوفيات(٨٤/٧)، التنكيل(٣١٣/١).

٦) الوافي(٨٤/٧)، السير(٤٦٢/١٧).

٧) السير(٢٤/١٩).

فإذا كان أصحاب أبي نعيم لم يسلموا من الطعون فكيف بأبي نعيم نفسه.

ومما يشهد لصنيع أبي نعيم هذا من أقوال الأئمة ما جاء عن أحمد بن حنبل، فيمن روى الكتاب بعضه قراءة، وبعضه تحديثا، وبعضه مناولة، وبعضه إجازة أنه يقول في كله: "أخبرنا" في الإجازة المطلقة، وهو ما ذهب إليه ابن جريج، وجماعة من المتقدمين. حسبما عزاه إليهم القاضي عياض[١] ونقل عن مالك وأهل المدينة، كما حكاه عنهم صاحب[٢] "الوجازة" في الرواية بمطلق الإجازة- أي المجردة عن المناولة، حتى قيل: إنه مذهب عامة حفاظ الأندلس منهم ابن عبدالبر.[٣] كلهم يقولون في الإجازة: "حدثنا وأخبرنا".[٤]

---

١) الإلماع(١٢٨).

٢) هو الوليد بن بكر الأندلسي، ثقة كثير السماع له "الوجازة في الإجازة" (ت-٣٩٢هـ) بالدينور. التذكرة (١٠٨١/٣).

٣) جامع بيان العلم(١٧٥).

٤) فتح المغيث(١٢٦/٢)، الموقظة (٥٦).

المطلب الرابع: - إطلاقه الاخبار في الإجازة من غير بيان.

إن الراوي إذا تلقى الحديث بصيغة دنيا من صيغ التحمل ثم استعمل فيه عبارة أعلى كأن يستعمل فيما تحمله بالإجازة "حدثنا" أو "أخبرنا" كان مدلسا[١] وهذا الذي حصل لأبي نعيم، وفي هذا يقول الخطيب: "قد رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، منها: أنه يقول في الإجازة "أخبرنا" من غير أن يبين."[٢]

وتعقبه الذهبي بقوله: "هذا شيء قل أن يفعله أبونعيم، وكثيرا ما يقول: كتب إلي الخلدي، ويقول كتب إلي أبوالعباس الأصم، وأخبرنا أبوالميمون بن راشد في كتابه. ولكني رأيته يقول في شيخه عبدالله بن جعفر بن فارس الذي سمع منه كثيرا، وهو أكبر شيخ له-: أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما قريء عليه،[٣] فيوهم أنه سمعه، ويكون مما هو له بالإجازة."[٤]

ولكن ابن السبكي لم يرتض قول الذهبي الأخير فتعقبه بقوله: "...إن كان شيخنا الذهبي يقول ذلك في مكان غلب على ظنه أن أبا نعيم لم يستعمله بخصوصه من عبدالله بن جعفر فالأمر مسلم إليه؛ فإنه أعني شيخنا- الحَبْرُ[٥] الذي لا يلحق شأوه[٦] في الحفظ، وإلا فأبونعيم قد سمع من عبدالله بن جعفر، فمن أين لنا أنه يطلق هذه العبارة حيث لا يكون سماع ثَمَّ؟ وإن أطلق إذ ذاك فغايته تدليس جائز، قد اغتفر أشد منه لأعظم من أبي نعيم."[٧]

---

١) منهج النقد د. العتر(٢٢٦).

٢) السير(١٧/٤٦٠)، التذكرة(٣/١٠٩٥).

٣) تـه(١/٨٣).

٤) السير(١٧/٤٦١)).

٥) بالفتح والكسر، وهو العالم يقال له ذلك لسعة علمه. النهاية(١/٣٢٨).

٦) أي الشوط والمدى كما في النهاية(٢/٤٣٧).

٧) طش(٤/٢٤-٢٥).

نعم قال الذهبي: "هذا مذهب رآه أبونعيم، وغيره وهو ضرب من التدليس[١].

وهذا المذهب بعينه حكى عن شيخه أبي الحسن الدارقطني، حكاه ابن طاهر في "أطراف الأفراد"، وذلك أنه كان يقول فيما أخذه عن شيخه البغوي: "قرئ على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان، فيوهم أنه سمعه منه، لكن لايقول: وأنا أسمع."[٢]

ولهذا السبب عدهما الحافظ ابن حجر وغيره مدلسين حيث أوردهما في الطبقة الأولى من المدلسين وهم الذين لا يقع منهم التدليس إلا نادرا[٣]

وقال السخاوي متعقبا صنيعهما هذا: "وهو اصطلاح لهما غريب."[٤]، وشيء آخر عابوه به أيضا- وهو أنه كانت له إجازة من أناس أدركهم، ولم يلقهم فكان يروي عنهم بصيغة أخبرنا، ولا يبين كونها إجازة."[٥]قال الذهبي: "كان له سائغا، والأحوط تجنبه."[٦]

وقال ابن حجر - فيما حكاه عنه تلميذه السخاوي-: "إنهم وإنعابوه بذلك، فيجاب عنه بأنه إصطلاح له، خالف فيه الجمهور، فإنه يرى أنه يقول في السماع مطلقا، سواء قرأ بنفسه، أو سمع من لفظ شيخه، أو بقراءة غيره على شيخه: "حدثنا"، بلفظ التحديث في الجميع، ويخص الأخبار بالإجازة- يعني كما صرح هو باصطلاحه، حيث قال: إذا قلت أخبرنا على الإطلاق من غير أن أذكر فيه إجازة، أو كتابة، أو كتب لي، أو أذن لي فهو إجازة، أو حدثنا فهو سماع.

---

١) الميزان(١/١١١).

٢) تعريف أهل التقديس(٤١)، السير(١٦/٤٥١)، التذكرة(٣/٩٩٤).

٣) تعريف أهل التقديس(٢٣).

٤) فتح المغيث(٢/١٢٩).

٥) ما سبق(٣١)، والسير(١٧/٤٦١).

٦) السير(١٧/٤٦١).

ويقوى التزامه بذلك، أنه أورد في "مستخرجه على علوم الحديث للحاكم" عدة أحاديث رواها عن الحاكم بلفظ الأخبار مطلقا وقال في آخر الكتاب: الذي رويته عن الحاكم بالإجازة. فإذا أطلق الإخبار على اصطلاحه؛ عرف أنه أراد الإجازة فلا اعتراض عليه من هذه الحيثية، بل ينبغي أن ينبه على ذلك لئلا يعترض عليه."(١)
قال السخاوي: "فبعد بيان اصطلاحه لا يكون مدلسا."(٢)

وقد قال ابن النجار: "إنه إنما يفعل ذلك نادرا لاستغنائه بكثرة المسموعات التي عنده، فقد قرأت "مستخرجه على مسلم" فما وجدت فيه شيئا بالإجازة إلا مويضعات يسيرة. "حدثنا" عن الأصم، وآخر عن خيثمة، وعن غيرهما."(٣)

قال السخاوي عقبه: "وكذا اعتذر عنه غيره بالندور. وكلام المنذري - أيضا - مشعر به فإنه قال: هذا لا ينقصه شيء، إذ هو يقول في معظم تصانيفه: "أخبرنا فلان إجازة" قال - أي المنذري-: وعلى تقدير أنه يطلق في الاجازة "أخبرنا" بدون بيان، فهو مذهب جماعة - فلا يبعد أن يكون مذهبا له - أيضا - على أن شيخنا جوز أن الحافظ أبا نصر أحمد بن عمر الغازي الأصبهاني ممن(٤) كان يفعل ذلك - أيضا -."(٥)

----

١) فتح المغيث(٢/١٢٨)، التنكيل(١/٣١٣).

٢) فتح المغيث(٢/١٢٨).

٣) ما سبق.

٤) الإمام الحافظ محدث أصبهان (ت- ٥٣٢هـ) قال ابن السمعاني: "كان لا يفرق بشيء بين السماع والإجازة." قال الذهبي: "يعني أنهم عنده في الاحتجاج سواء لأنه يجعلهما هي ذات السماع." قال ابن حجر: "ما أظنه أراد ما فهمه الذهبي، وإنما مراده أنه إذا حدث لا يميز هذا من هذا، بل يقول مثلا-: في كل منهما "أخبرنا"، ولا يعني في الإجازة كونها إجازة."إهـ. فتح المغيث(٢/١٢٩)، التذكرة(٤/١٢٧٦-١٢٧٧).

٥) فتح المغيث(٢/١٢٨).

وعلى أية حال فأبونعيم مسبوق وملحوق في هذا الاستعمال، قال الذهبي: "ثم إطلاق الاخبار على ماهو بالإجازة مذهب معروف قد غلب استعماله على محدثي الأندلس، وتوسعوا فيه."(١)

وخلاصة القول إن الخطب يسير ذلك أن هذا الأمر استحدث في عصر قد دونت فيه الدواوين، وجمعت السنن، واشتهرت، فلا فائدة في التشدد لأن السند إلى هؤلاء الذين أجازوه هو سند كتاب، وليس بسند رواية، "فإذا رآه هذا الحبر الجليل- أعني أبانعيم- فكيف يعد تساهلا."(٢)

---

١) السير(٤٦١/١٧).

٢) طش(٢٤/٤)، مقدمة "صفة الجنة" للأستاذ الشهري(٣٤-٣٦).

المطلب الخامس: تصوفه وموقف العلماء منه.

سبق لي وأن تناولت التصوف على أنه كان في القرن الرابع الهجري عند كثير من مدعيه مظهرا من مظاهر الإنحراف السلوكي، وهو الأمر الذي كان له بعض الانعكاسات المشينة على شخصية أبي نعيم، حيث ظهرت عليه بعض الشطحات الصوفية الغريبة عن سلوك المسلم العادي فضلا عن سلوك المحدث الناقد كأبي نعيم. فهو شخصية قد انمحت أمام عينيه الفروق القائمة بين الزهد، والتصوف الدخيل، كما هو واضح من خلال كتابه الحلية، مع أن لكل مميزات وخصائص.

فالزهد ليس بمستنكر في الحياة الإسلامية، فقد عرفه الصحابة واشتهروا به كما عرفه- أيضا- كبار التابعين، ومارسوه غاية الممارسة، واستمرت الحال كذلك عند كثير من علماء الأمة من فقهاء، ومفسرين، ومحدثين عبر الأجيال المتعاقبة.

لكن نشوء التصوف في أواخر القرن الثاني، وبداية الثالث الهجريين[١] لبَّسَ على كثير من الناس حقيقة الزهد وجوهره، لأن "التصوف مذهب معروف يزيد على الزهد، ويدل على الفرق بينهما، أن الزهد لم يذمه أحد، وقد ذموا التصوف..."[٢]

ومن ثم، وجهت عدة انتقادات لأبي نعيم لمزجه بين هذين المصطلحين المتباينين- كما هو ملموس من خلال كتابه "الحلية"- بجامع أن ظاهر كل من الزهد والتصوف عزوف عن الدنيا، فكان من شأنه أن عدَّ أبا بكر الصديق أول صوفي في الإسلام،[٣] كما عد الصحابة أول طبقة من الصوفية، وهذا ما لم يسلم له بحال بدليل ما ذكره الطوسي حيث فرق بين هذين الاصطلاحين أي - الزهد والتصوف-

---

١) تلبيس إبليس (١٧٥)، ومقدمة المدخل إلى التصوف د.أبو العلا عفيفي.

٢) ما سبق(١٦٠).

٣) الحلية (٢٨/١).

فقال: "إن سأل سائل، فقال: قد نسبت أصحاب الحديث إلى الحديث، ونسبت الفقهاء إلى الفقه، فلم قلت: الصوفية ولم تنسبهم إلى حال، ولا إلى علم، ولم تضف إليهم حالا ، كما أضفت الزهد إلى الزهاد، والتوكل إلى المتوكلين...؟"(١)

وهذا الفرق هو الذي نلمحه عند ابن الجوزي بحيث لم يرتض صنيع أبي نعيم هذا البتة فقال: "وجاء أبونعيم الأصبهاني، فصنف لهم - أي للمتصوفة- كتاب "الحلية" وذكر في حدود التصوف أشياء منكرة قبيحة، ولم يستح أن يذكر في الصوفية: أبا بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعليا، وسادات الصحابة- رضي الله عنهم- فذكر عنهم فيه العجب، وذكر منهم شريحا القاضي، والحسن البصري، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل...وليس عند هؤلاء القوم خبر من التصوف."(٢) كما وجه إليه عدة انتقادات تتعلق بمسلكه هذا منها:-

١- أن القصد من وضعه لكتابه "الحلية"إنما هو لذكر أخبار الأخيار، وذلك بشرح أحوالهم، وأخلاقهم ليقتدي بهم السالك(٣) فإذا ما ذهبنا نبحث عن القدوة في أحوال أمثال ذي النون المصري(٤)(ت- ٢٤٥هـ) وهو أول من تكلم في المقامات، والأحوال بمصر، ثم هجر وحكم عليه بالزندقة، كما يذكر ذلك الذهبي.(٥)

أو في أحوال أبي يزيد البسطامي(٦)(ت- ٢٦١هـ)، [illegible] زادنا أمرهم [illegible] حيرة وغموضا- والذي "جاء عنه أشياء مشكلة لا مساغ لها، الشأن في ثبوتها عنه ...إذ ظاهرها إلحاد، مثل سبحاني، وما في الجبة إلا الله..."(٧)

---

١) اللمع(٤٠).

٢) تلبيس إبليس(١٥٩)، صفة الصفوة(٢٥/١).

٣) صفة الصفوة(٢٠/٢).

٤) الحلية(٣١١/٩ و ٣/١٠).

٥) السير(٥٣٢/١١-٥٣٦).

٦) الحلية(٣٣/١٠).

٧) السير(٨٦/١٣-٨٩).

وقد ذكر أبونعيم بسنده إليه- أنه قريء عنده [يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفدا] (١)
فهاج، ثم قال: من كان عنده فلا يحتاج أن يحشر لأنه جليسه أبدا." (٢).

قال أبونعيم - معلقا على هذا الشطح، (٣) وغيره مما أورده في ترجمته- بشطح آخر-: "اقتصرنا على هذا القدر من كلامه لما فيه من الإشارات العميقة التي لا يصل إلى الوقوف على مودعها إلا من غاص في بحره، وشرب من مصافي أمواج صدره، وفهم نافثات سره المتولدة المنتشرة من سكره. (٤)" (٥)

وهذا ما لا يليق بمكانة أبي نعيم العلمية، وهذا ملا يجوز فعله، فربما سمعه المبتديء القليل العلم فيظنه حسن فيحتذيه. (٦)

وأي قدوة في أعمال الشبلي(ت- ٣٣٤هـ) قال عنه الذهبي: "كان يحصل له جفاف دماغ، وسكر، فيقول أشياء يعتذر عنه فيها باء (٧) لا يكون قدوة.

فقد روى عنه أبونعيم أنه كان إذا لبس ثوبا خرقه، وكان يحرق الخبز، والأطعمة التي ينتفع بها الناس بالنار، فلما سئل عن ذلك احتج بقوله تعالى: [فطفق مسحا بالسوق والأعناق]. (٨)

---

١) مريم الآية (٨٥). ٢) الحلية (٤١/١٠).

٣) عبارة عن كلمات تصدر منهم في حالة الغيبوبة، كأنها عبارة عامية تستعمل في اصطلاح التصوف. تاج العروس(١٧٣/٢).

٤) قال ابن القيم في المدارج(٣٠٥/٣): "هو اسم لقوة الطرب الذي لا يدفعه الصبر...وهو من اصطلاح المتأخرين، وهو بئس الاصطلاح، فإن لفظ السكر، والمسكر من الألفاظ المذمومة شرعا وعقلا."

٥) الحلية (٤١/١٠). ٦) صفة الصفوة (٢٦/١).

٧) السير(٣٧٦/١٥)، والباو: الكبر والفخر. ٨) سورة ص الآية (٣٣).

تعقبه ابن الجوزي بقوله: "وهذا في غاية القبح، لأن سليمان - عليه السلام - نبي معصوم، فلم يفعل إلا ما يجوز له، وقد قيل في التفسير: إنه مسح على نواصيها وسوقها.
وقال أنتِ في سبيل الله، وإن قلنا: إنه عقرها فقد أطعمها الناس، وأكل لحم الخيل جائز[١]

فأما هذا الفعل الذي حكاه عن الشبلي فلا يجوز في شريعتنا، فإن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- نهى عن إضاعة المال."[٢]
"إلى غير ذلك من الأشياء السخيفة الممنوع منها شرعا."[٣]
والقصص الغريبة التي شان بها نفسه، مثل ما روى عن أبي حمزة الصوفي أنه وقع في بئر فجاء رجلان فطماها فلم ينطق حملا لنفسه على التوكل بزعمه.[٤]

ومثل هذا التساهل في نقل القصص الباطلة[٥]- بسنده- جعله يذكر أحاديث كثيرة موضوعة، ولم يبين أنها موضوعة، وهذا ما يغتر به جمهور المائلين إلى تزكية النفس، بحيث يخفى عليهم الصحيح من غيره، وهذا خلاف النصيحة المأمور بها شرعا.[٦]

وخلاصة القول أن أبا نعيم صوفي يحاول أن يتشبث بالسنة، ويحط على "المنتسبين إليهم من الفسقة الفجار، والمباحية، والحلولية الكفار، وليس ماحل بالكذبة من الوقيعة، والإنكار، بقادح في منقبة البررة الأخيار..."[٧]

---

١) زاد المسير(١٤١/٧)
٢) صفة الصفوة(٢٩/١).
٣) ماسبق(٣٠/١).
٤) ما سبق، و"أبونعيم وكتابه الحلية" د. الصباغ(٧١).
٥) قد وجه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوي(٦٥/١٨) صنيع أبي نعيم هذا، وأمثاله بقوله: "نظير هذا ترخيصه- صلى الله عليه وسلم- في الحديث عن بني إسرائيل مع نهيه عن تصديقهم، وتكذيبهم فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم، بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه في مواضع."
٦) صفة الصفوة(٢٤/١)، و"أبونعيم وكتابه الحلية" د. الصباغ(٦٦).
٧) الحلية(٤/١).

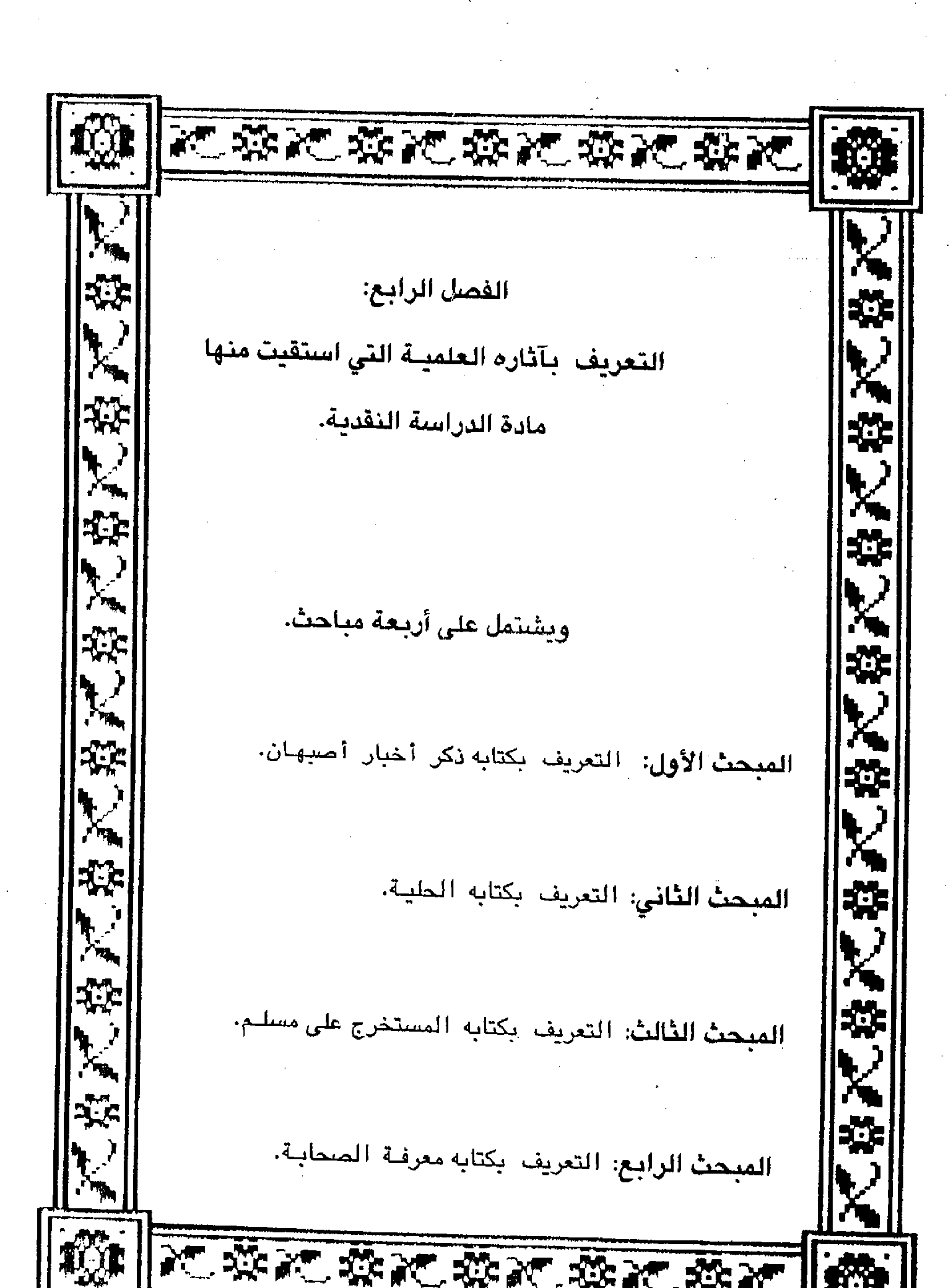
ولعله يكون معذورا بعض العذر، فهو المنهج الذي لقنه منذ صغره، وها هو ذا يقول: "إذ لأسلافنا في التصوف العلم المنشور، والصيت والذكر المشهور، فقد كان جدي محمد بن يوسف البنا- رحمه الله- أحد من نشر الله عز وجل به ذكر بعض المنقطعين إليه، وعمر به أحوال كثير من المقبلين عليه."(١)

لكن "العلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم - أما ما جاء عمن بعدهم فلا ينبغي أن يجعل أصلا، وإن كان صاحبه معذورا، بل مأجورا لاجتهاد أو تقليد...فلا قدوة للعالم في خطئه فنلتمس العذر لأهل الخير والصلاح، والعبادة في أمورهم واجتهاداتهم، ولا نقتدي بهم فيما علمنا فيه خطأهم."(٢)

---

١) ما سبق.

٢) الفتاوي لابن تيمية (٣٦٢/١٠).



الفصل الرابع:

التعريف بآثاره العلمية التي استقيت منها مادة الدراسة النقدية.

ويشتمل على أربعة مباحث.

المبحث الأول: التعريف بكتابه ذكر أخبار أصبهان.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه الحلية.

المبحث الثالث: التعريف بكتابه المستخرج على مسلم.

المبحث الرابع: التعريف بكتابه معرفة الصحابة.

المبحث الأول: التعريف بكتابه "ذكر أخبار أصبهان".

تمهيد.

شخصية أبي نعيم لا تعرف بشهادات من عاصروه، وأقوال من ترجموه من المؤرخين والعلماء فحسب، بل تعرف - أيضا - وتتضح معالمها بدراسة آثاره، وتراثه- وهو خير ما يصور مكانته العلمية، واتجاهاته الفكرية- وتبيان قيمتها مقارنة بمثيلاتها، ومدى اهتمام العلماء بها والدارسين، من عصره إلى يوم الناس هذا.

وقد حاول بعض دارسيه إحصاء كتبه، وترتيبها على حروف المعجم، وبعضهم أوفر حظا في الجمع من بعض حيث بلغت في مجموعها زهاء مائة مصنف بين كبير في مجلدات، وبين جزء حديثي في وريقات(١)تبين نوعية ثقافته في العقائد، والفقه، والحديث، والزهد، والتصوف، كما تبين القضايا الفكرية التي كانت سائدة آنذاك، وكم كنت حريصا على التعرف على سائر مؤلفات أبي نعيم، والاطلاع على الأسباب والدواعي التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب أو ذاك، وهو أمر يحتاج إلى زمن طويل، وتتبع دقيق في فهارس المكتبات العالمية، وروية في الحكم. وما جادت بذكره بعض الفهارس(٢) قليل جدا بالنسبة إلى ما ذكر من مؤلفاته، وهذا الذي ذكر قد أتى عليه غيري من دارسي أبي نعيم، فلم أر جدوى لإعادة ما كتبوه، إذ لاجديد يذكر في هذا الباب سوى الإحالة عليهم.

---

١) مقدمة "صفة الجنة"(٤٢-٩٦) للأستاذ الشهري، ومقدمة "معرفة الصحابة" (٣٥/١-٥٣) د. محمد بن حاج عثمان، وهما أهم كتابين توسعا في جمع مصنفاته، والتعريف ببعضها.

٢) فهرس الظاهرية للشيخ الألباني(٢١٠-٢١٦).

ومن ثم اقتصرت على التعريف بكتبه الأربعة - كما اشترطت ذلك في خطة البحث - وهي:

- ذكر أخبار أصبهان.
- حلية الأولياء.
- المستخرج على صحيح مسلم.
- معرفة الصحابة.

وهي التي أودعها مكنون صدره، وبنات فكره، ومنها استقيت المادة النقدية التي درست على ضوئها شخصية أبي نعيم. ومنهجه في النقد.

المطلب الأول: نشأة هذا النوع من التأليف.

ظهرت التواريخ الخاصة بالمدن، أو تواريخ الرجال المحلية منذ زمن مبكر، ويعود ذلك إلى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وغالبا ما يكون المصنف في تاريخ مدينة ما من سكانها، مما يمكنه من التعرف على علمائها أكثر من سواه، وقد نبه على ذلك حماد بن زيد إذ يقول: "بلدي الرجل أعرف بالرجل."(١)

وكانت المفاخرات المحلية أحد الأسباب في نشأة هذا النوع من التأليف، وانتعاشه إلى جانب الرغبة القوية في خدمة علم الحديث، عن طريق التعريف بالرواة ومواطنهم(٢) كما جنى منها العلماء فوائد جمة فيما يتعلق بالحديث وعلومه.

"فعن طريق معرفة أوطان الرواة يمكن التحقق من اللقاء بين الرواة، فإذا لم يكونا من بلد واحد، ولم يدخل أحدهما بلد الآخر، ولا التقيا في حج ونحوه، وليست للراوي إجازة بما يروي فعندئذ يعرف أن في السند إرسالا، أو انقطاعا، أو عضلا، أو تدليسا، كما أن معرفة أوطان الرواة ربما تفيد في التمييز بين الإسمين المتفقين في اللفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه، فربما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتفقين في الاسم فيغلب على الظن أن أحدهما هو المذكور في السند لاسيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده."(٣)

---

١) موارد الخطيب البغدادي(٢٥٩).

٢) ما سبق(٢٦٠).

٣) ما سبق.

وأبونعيم في هذا النوع من التصنيف مسبوق، وملحوق- نظرا لما كانت أصبهان - وغيرها من مدن المشرق- تتمتع به من مكانة علمية فائقة، استقطبت اهتمام كثير من العلماء فصنفوا كتبا كثيرة في التعريف برجالها حتى قال أبوأحمد الحاكم الكبير النيسابوري - شيخ أبي نعيم-: "أعلم بأن خراسان وما وراء النهر لكل بلد تاريخ صنفه عالم منها."(١)

وحظيت هذه التواليف لدى طلبة العلم، فكانت تدرس في حلق العلم، حسب أساليب التعلم والتلقي السائدة آنذاك، فرحلوا في طلبها وتحصيلها.(٢)

---

١) ما سبق(٢٦١).

٢) ما سبق(٢٦٠).

المطلب الثاني: منهجه فيه وطريقة تأليفه.

عنوان هذا الكتاب "ذكر أخبار أصبهان" يشير إلى محتواه، فهو يتحدث عن علماء أصبهان من الفتح الإسلامي إلى غاية عصره، فكان أن بدأه بمقدمة طويلة عن فضائل أصبهان، وخبر فتحها وخططها[١] ومن دخلها من الصحابة[٢] ثم خلص إلى تراجم التابعين، ومن بعدهم متوخيا في ذلك الاختصار الشديد.

فهو يذكر في ترجمة الرجل، اسمه، واسم أبيه وجده، ونسبه وكنيته، وأحيانا يذكر طبقته،[٣] كما يذكر بعض أوصافه الخلقية كالعمى[٤] والصمم[٥] وغيرها من العاهات التي يمكن أن يكون لها أثر في سماع الحديث، ويذكر -أيضا- مِهَنَهُمْ، وحِرَفَهم، كالبزاز[٦] والتاجر[٧] والقاضي[٨] والمعدل[٩] وغيرها، وينص على تاريخ مولده ووفاته إن كان يعلم ذلك بالتحديد أو يشير إلى ذلك بالتقريب كأن يقول: توفي قبل الستين أو بعد الستين[١٠] وهذا كثير عنده، علما بأن هذا قليل إذا ما قورن بالذين أهمل ذكر وفياتهم، ويهتم بذكر

---

١) تـه (١/١-٤٣).

٢) تـه (١/٤٣-٧٦).

٣) تـه (١/ ٧٧ و٨٢ و٨٧).

٤) تـه (١/١٠٧).

٥) تـه (١/١٧٢).

٦) تـه (١/١١٩).

٧) تـه (١/١٦١).

٨) تـه (١/٨٢).

٩) تـه (١/ ١٢٧، ١٢٢).

١٠) تـه (١/١٦٠ و١٦٢).

شيوخ المترجم، وتلاميذه، ورحلاته[١] إلى خارج أصبهان إن كان من أبنائها وسنة دخوله إليها إن كان من غيرها[٢]، ومدة تحديثه بها.[٣]

هذا وقد رتب تراجمه على حروف المعجم مبتدئا بمن اسمه "أحمد" لشرف هذا الاسم، لكنه راعى هذا الترتيب في الاسم الأول فقط، وأهمله في اسم الأب والجد، كما يلاحظ أنه اهتم بنظام الطبقة ضمن الحرف الواحد، أو الاسم الواحد، وإن لم يصرح بذلك فنجده مثلا في الأحمدين يبدأ بمن كانت وفاته متقدمة، كما في ترجمة أحمد بن يونس بن المسيب...توفي سنة ثمان وستين ومائتين[٤]، وفي ترجمة أحمد بن الفرات أبي مسعود الرازي...توفي سنة ثمان وخمسين [٥]- أي ومائتين، وينهي بمن تأخرت وفياتهم، وجلهم من شيوخه وأقرانه.

ففي ترجمة أحمد بن موسى بن مردويه قال: توفي سنة عشر وأربعمائة[٦]، وفي ترجمة أحمد بن محمد القصار قال: توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة[٧]

----

١) تـه (١٢٨/١ ، ١٢٤).

٢) تـه (٧٩/١،٨٠،٨١).

٣) تـه (٨٢/١ ، ٣٣٥).

٤) تـه (٨١/١).

٥) تـه (٨٢/١).

٦) تـه (١٦٨/١).

٧) تـه (١٦٩/١).

المطلب الثالث: أهمية كتاب "ذكر أخبار أصبهان".

يعتبر كتاب "ذكر أخبار أصبهان" من أهم مؤلفات أبي نعيم، وتتضح هذه الأهمية في سعة المعلومات التي يقدمها عن الحياة العلمية، والثقافية في أصبهان، ومدى اتصال الحركة الفكرية في الأمصار الإسلامية ببعضها، وذلك عن طريق الرحلة في طلب العلم ترجم فيه صاحبه لألف وتسعمائة رجل وعشرة رجال. وامرأتين.

ومعظم هذه التراجم تنتظمها سمة واحدة، وهي الاشتغال برواية الحديث.فلا نبعد إذا ما قلنا إنه في تراجم المحدثين الذين ينتمي إليهم أبونعيم، أما غيرهم من العلماء كالفقهاء، والقراء، والمتكلمين، والصوفية فمن ترجم له منهم فقد اشتغلوا بقدر من رواية الحديث، حيث كان يذكر ضمن تراجمهم حديثا أو حديثين بسنده إليهم.

والجدير بالذكر أنه استعمل الإسناد بدقة عند سرد تلك الروايات الحديثية التي وصلت إلى الألفين وثمانمائة حديث، وتسعة وعشرين حديثا (٢٨٢٩)[1] يصدرها في الغالب بقوله: "حدثنا" و"أخبرنا"، ويقول في بعضها: "حدث فلان" مما يدل على أنه لم يسمع ذلك الحديث أو شك في سماعه، إلا أنه لم يتعقب تلك الأحاديث ليبين درجتها من الصحة أو الضعف خاصة وأن تلك الأحاديث معظمها غرائب، وفوائد وزوائد ألفاظ من أجزاء حديثية، ومعاجم شيوخ هي في عداد المفقودات؛ مما يستوجب الحال على مثله الحكم عليها، لكنه لم يفعل كما هو شأنه في أغلب كتبه.

وعلى أية حال فإن هذه الروايات الحديثية تعين على الكشف عن موارده، والتعرف عليها من خلال الاقتباسات التي اقتبسها منها.

---

١) تـه (٢/٣٦٦-٣٦٧).

ولأهمية تاريخ أصبهان تحمله الخطيب عن شيخه أبي نعيم، وأفاد منه كثيرا في تصنيف كتابه "تاريخ بغداد" بل اكتفى به، ولم يعرج على بقية تواريخ أصبهان.

" وقد أهمل الخطيب بقية تواريخ أصبهان فلم يقتبس منها، ولعله رأى في كتاب أبي نعيم من وفرة المادة، وحسن التنظيم ما جعله يستغني عما سواه، خاصة وأن أبا نعيم اعتمد في تصنيفه على كتاب أبي الشيخ الأنصاري فنقل عنه كثيرا، كما نقل عن حمزة الأصبهاني."(١)

وقد أدرك الحافظ ابن حجر هذه الأهمية فقال في وصفه: "أجمع تواريخ أصبهان مرتب على الحروف."(٢) ونقل كثيرا منه في "اللسان"(٣) والتهذيب(٤) وكذلك الذهبي من قبل في كتاب "الميزان"(٥)،و"التذكرة"،(٦) و"السير"،(٧) والعراقي في "ذيل الميزان".(٨)

---

١) موارد الخطيب البغدادي(٢٨٢).

٢) موارد الحافظ ابن حجر في الإصابة(٦١٨/٢) رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة، والمعجم المفهرس لابن حجر(ق٧٨ب) نسخة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، والإعلان(٢٤٩).

٣) انظر أرقام الصفحات التالية: (٨٨/١،٩١، ١٠٢، ١٠٦،١١٦،١٣١،١٦٧،٢٤٤،٢٦٦) و(٢٢/٢،٢١٠،٢٤٠،٢٩٠،٣٠٦).

٤) انظر الصفحات التالية: (٦٧/١، ٤٨٠، ٤٠٤/٤، ١٣٤/٥، ٢٣٥/٦).

٥) انظر الصفحات التالية: (٦٩/١،٤٩٢).

٦) انظر الصفحات التالية: (٧٤٠/٢، ٦٤١، ٥٩٧)، ٩١٠/٣، ٩٥٧، ٨٨٦، ١٠٣١).

٧) انظر الصفحات التالية: (٤٣٧/١٣،١٤٢/١٤، ٢٣٤/١٥، ٨/١٦، ٦٢، ٨٣، ٢٨/١٧، ٢٣).

٨) انظر الصفحات التالية: (٧١، ١٨٧، ٣٧٢).

المطلب الرابع: مصادره فيه وإضافاته.

مصادر أبونعيم كثيرة ومتنوعة، فهو رجل مهر في علم الحديث، وجمع فيه الكتب الكثيرة، لاشك أنه أحاط بكل مرويات شيوخه الأصبهانيين، وتآليفهم في الرجال، والحديث، وما جمعوه أثناء رحلاتهم إلى المراكز الثقافية الأخرى، مما يجعل أبا نعيم أمام مكتبة هائلة في التاريخ، والحديث وعلومه.

وطبيعة التأليف الذي هو بصدده تملي عليه أن ينتقي مصادره التي سيعتمدها في هذا "التاريخ" ثم ينتقي من هذه المصادر المادة التي يريد تقديمها لنا، وتزيد هذه المادة أو الاقتباسات التي ضمنها كتابه "التاريخ" على ثلاثة أرباع الكتاب.

ومن ثم تعتبر هذه المادة العلمية ذات أهمية فائقة، إذ حفظ لنا نصوصا من مؤلفات تكاد تكون مفقودة "كتاريخ" محمد بن يحيى بن منده الذي اقتبس منه كثيرا رغم ما كان بينهما من خصومة لكنه كان يقول عنه: قال: "المتأخر" أوذكره "المتأخر"[١] إن كان الأمر يتعلق بترجمة معينة.

وتاريخ شيخه أبي أحمد العسال فقد أكثر عنه[٢] و"طبقات المحدثين بأصبهان" لأبي الشيخ وقد ذكره بالإسم في أكثر من موضع[٣] كما نص على "فوائده"[٤] -أيضا- و"مجموع"[٥] محمد بن عبدالرحمن بن مخلد، و"التاريخ" للمفضل بن غسان الغلابي[٦]

---

١) تـه (٩٣/١، ٩٤، ٩٨، ١٠٣، ١٠٩، ١١١، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٩، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٥)

٢) تـه (٧٩/١، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠١).

٣) تـه (٦٢/١و٧٧).

٤) تـه (٦/١).

٥) تـه (٤٣/١).

٦) تـه (٦٩/١).

و"معجم" أبي إسحاق بن حمزة[١] وقد يقتصر في بعض الأحيان على ذكر أسماء المؤلفين في التاريخ كأن يقول: "ذكره البخاري"[٢] أو يذكر سنده إلى خليفة بن خياط[٣] أو يقول: "ذكره أبوعبدالله الغزال."[٤] وذكره العقيلي في كتابه."[٥]

على أن الإضافة الهامة، التي يكاد ينفرد بها هو ما يتعلق بتراجم شيوخه وأقرانه، فهو يعتمد على معرفته الشخصية بهم، ومشافهتهم لهم، أو مصاحبتهم في الحضر والسفر، فكثيرا ما كان يقول في بعض مترجميه: "كان يصحبنا".[٦] "كان يختلف معنا إلى أن توفي."[٧] "رأيته بنيسابور أحد الطوافين."[٨] "حضرته وهو يقرأ عليه شيء من حديثه يوم الجمعة في الجامع...ولا أهتدي إلى سماعي منه."[٩]

إلى غير ذلك من الأحداث والمواقف التي شاهدها بنفسه، وسجل لنا انطباعاته عنها، وصلته الوثيقة بشيوخه لم تمنعه من بيان حالهم - في بعض الأحيان- من حيث الجرح والتعديل.

---

١) تـه (١٥١/١).

٢) تـه (٧٥/١).

٣) تـه (٧٢/١).

٤) تـه (٩٩/١، ٩٨، ١٠٠).

٥) تـه (١٨٠/١).

٦) تـه (١٦٦/١).

٧) تـه (١٥٥/١).

٨) تـه (٣٤٢/٢).

٩) تـه (١٣٥/١).

المبحث الثاني: دراسة كتابه "الحلية".

تمهيد.

لعل الأستاذ محمد لطفي الصباغ في كتابه "أبونعيم حياته وكتابه الحلية"[١] قد أتى على معظم مباحث الكتاب، وها هو يقول: "كتاب الحلية كتاب نافع وممتع، ويسد فراغا في المكتبة الإسلامية، ويكاد يتفرد في ذلك.

وسنُعَرِّف في هذا الباب بالكتاب تعريفا يتناوله بدراسة موضوعية، وسيذهب بنا الحديث إلى الكلام عن الأولياء عند أهل السنة والمتصوفة والعامة، وسنتحدث عن منهج الكتاب، وسبب تأليفه، وخصائصه العامة، ومحاسنه والمآخذ التي انتقدت عليه، وأسلوبه، ثم نورد تعريفا بالكتب التي ألفت حوله، وأدرس ما وقفت عليه منها، سواء أكان قديما أم حديثا، وأذكر أسماء الكتب الأخرى التي لم تصل إلينا أولم يتح لي النظر فيها.

وأختم هذه الإلمامة بكلمة أذكر فيها أماكن وجود مخطوطات "الحلية" وشيئا عن طبع هذا الكتاب."

ومن ثم رأيت أن التعرض لهذه الأبحاث من الجهد المكرور، فصرفت همتي لدراسة أهمية الكتاب والجوانب العلمية التي ضمنها أبونعيم كتابه هذا، وخاصة ما يتعلق بالصناعة الحديثية، والتفسير، والأخبار. وهذا يعني أن الكتاب ذو طابع موسوعي، كما يمثل اتجاهه في الزهد والتصوف، وكل ذلك يحتاج إلى وقفة متأنية.

---

١) ص (٥٣).

المطلب الأول: أهمية كتاب "الحلية".

إن كتاب "الحلية" من أضخم كتب الحافظ أبي نعيم، وهو أشهرها على الإطلاق حتى إن أبا نعيم لا يكاد يعرف فضله وعلمه إلا بهذا الكتاب، فقلما ترجمه مترجم إلا ويقول: "صاحب الحلية"(١) ولا نذهب بعيدا ، فالكتاب حمل في حياة صاحبه إلى نيسابور- دار السنة والعوالي-(٢) حينذاك، فاشتروه بأربعمائة دينار.(٣)

وقد حدث به تلميذه حمْد بن أحمدالحداد ببغداد لما مر بها مجتازا إلى الحج.(٤) كما تبارى العلماء في وصفه وذكر فضله، فهذا الإمام أبوعثمان الصابوني يقول: "كل بيت فيه الحلية لا يدخله الشيطان."(٥) وكان أبوالطاهر السلفي يقول: "لم يصنف مثل كتابه "الحلية"(٦) وقال ابن خلكان: "وكتاب الحلية من أحسن الكتب."(٧) وهذا ابن كثير يقول: "...حلية الأولياء في مجلدات كثيرة، دلت على اتساع روايته، وكثرة مشايخه، وقوة اطلاعه على مخارج الحديث، وشعب طرقه."(٨)

وبالجملة، كما يقول السخاوي: "...فهوكتاب حافل، وهو عمدة كل من جاء بعده..."(٩)

---

١) السير(٤٥٤/١٧)، طش(١٨/٤).

٢) الاعلان (٢٩٨).

٣) التذكرة(١٠٩٤/٣)، السير(٤٥٩/١٧).

٤) السير(٢٠/١٩).

٥) الاعلان(٣١٢-٣١٣).

٦) التذكرة(١٠٩٤/٣)، الوفيات(٩٠٠/١).

٧) الوفيات(٩١/١).

٨) البداية والنهاية(٤٥/١٢).

٩) الاعلان(٢٠٣-٢٠٤).

هذا مع أن كثيرا من الأئمة قد ألفوا في الزهد إما استقلالا أو أفردوا له أبوابا ضمن مصنفاتهم في الحديث، فمن ذلك الإمام عبدالله بن المبارك(١٨١هـ)، والمعافى بن عمران الموصلي(١٨٥هـ)، ومحمد بن فضيل بن عزوان الكوفي(١٩٥هـ)، والإمام وكيع الجراح(١٩٧هـ)، والحافظ أسد بن موسى (٢١٢هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، والحافظ هناد بن السري (٢٤٣هـ)، والإمام أبوداود السجستاني (٢٧٥هـ)، والإمام عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، والحافظ إبراهيم بن الجنيد في حدود (٢٦٠هـ)، والحافظ محمد بن أحمد العسال (٢٤٩هـ)، والإمام محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)، والحافظ عمر بن أحمد بن شاهين (٣٨٥هـ)، والإمام البيهقي (٤٥٨هـ)، وغيرها هذه المصنفات كثير.(١)

وكثير من هذه الكتب وغيرها هي مصادر لأبي نعيم في كتابه، وهذه الكتب المذكورة - كما هو شأن كتاب "الحلية" - ضمت الحث على مكارم الأخلاق، وتلاوة القرآن الكريم، وطاعة الله في المشهد والمغيب، والخوف من عذابه، والتقلل من الدنيا والتحقير من شأنها، وحفظ اللسان والتواضع لله واتقاء محارمه. فإذا كان هذا شأن هذه الكتب فلماذا ساد كتاب "الحلية" وصار عمدة السالكين والتربويين بحيث لا تذكر الكتب الأخرى إلا قليلا؟ وتعلق به أصناف كثر من العلماء، فكان محط أنظار الزهاد، والصوفية، والمحدثين، وأصحاب الأخبار.لم أجد أحدا من أهل العلم نبه على ذلك، أو حاول تفسير هذا الذيوع والشيوع لهذا الكتاب.

والذي يظهر لي - تفسيرا لهذا الذيوع والانتشار للكتاب في أوساط علمية مختلفة- أن التصوف انتشر في ذلك العصر بشكل كبير بحيث شمل كثيرا من أهل العلم والحديث، وقد عرف أبونعيم بزهده وورعه، وديانته المتينة.

كما سبق القول بأنه كان صوفيا يأنس بهم ويجتمع بمشاهير الفقراء والصوفية من ذوي الديانة والتمسك بالآثار.

---

١) مقدمة كتاب الزهد لابن المبارك- بقلم الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (١٤-١٦).

وهو الطابع الذي تميز به هذا الكتاب، أقصد الطابع الحديثي- فمعرفته الواسعة بالحديث وعلومه، وأخبار العباد الزهاد، أتاحت له هذه المكانة المرموقة بين أقرانه، وكتاب عصره.

وما تلك التقاريض السابقة من العلماء لكتاب "الحلية"- وجلهم من المحدثين- إلا نوع من هذا التفسير.

ولهذا أصبح هذا الكتاب متداولا في عصره، والعصور التالية له، واعتبر من أكبر المصادر التي استقى منها العلماء الذين كان لهم اهتمام بشأن السلوك والتربية.

وحسبنا أن نلقي نظرة على المختصرات والتلخيصات، والاقتباسات[١] من هذا الكتاب لكي ندرك أهميته البالغة.

---

١) أبونعيم وكتابه الحلية (٧٧) وما بعدها.

المطلب الثاني: عنايته بالحديث وعلومه في هذا الكتاب.

كان أبونعيم في كتابه "الحلية" قد اعتنى كثيرا بالحديث وعلومه، فهو إذا انتهى من سرد أخبار المترجم له يورد أحاديث مسندة من طريق ذلك المعني بالترجمة، ثم يتعقبها في كثير من الأحيان ببيان طرقها ويذكر اختلافها مما يؤدي إلى تكرر الخبر الواحد حتى ليستغرق سرده الصفحات، وهو لا يتعدى بضعة أسطر، وقد ينتقدها صراحة ويبين عللها.

أما ما يتعلق بالروايات الشاذة والغريبة، فهذا أمر قد بز فيه الأقران وتفوق فيه كل التفوق، لأن معرفة ذلك تدل على الإحاطة بالسُنَّة النبوية صحيحها وسقيمها، وأسباب قبولها وردها، وما انطوت عليه من قيمة نقدية فتكلم عن الغرابة(١) والتفرد(٢)، والوقف والرفع(٣)، والإرسال(٤) وعن المزيد في متصل الأسانيد(٥) وعن مخالفة الرواة(٦) لبعضهم وهو ما ينتج عنه الشذوذ والنكارة، كما اعتنى ببيان زيادات الألفاظ،(٧) وبيان أسماء الرواة على الصواب(٨) إن وقع فيها خطأ، كما صحح أحاديث كثيرة، وذلك كأن يقول : "هذا حديث صحيح."(٩) أو "صحيح متفق عليه"،(١٠)أو "أخرجه البخاري ومسلم"(١١)

-----

١) الحلية (١/٦٢-٦٣، ٣٦٢، ٣٦٣).

٢) الحلية (١/٢٢٦، ٢٢٧).

٣) الحلية (١/٢٣٦، ٢٣٤، ٢٣٥).

٤) الحلية (١/٧٦، ٢٦٦، ٢٦٧).

٥) الحلية (١/٢٢٩).

٦،٧) الحلية (١/٣١٢-٣١٣).

٨) الحلية (١/١٠).

٩) الحلية (١/٣٦٥).

١٠) الحلية (١/٢٣٩، ٣٣٨).

١١) الحلية (١/٦٩).

وهذه بعض الأمثلة توضح هذا النوع، مبقيا الأخرى إلى دراسة العلل كما سيأتي إن شاء الله.

١- أخرج بسنده إلى بريدة بن سفيان الأسلمي عن أبيه عن سلمة بن الأكوع قال: بعث رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أبابكر الصديق برايته إلى حصون خيبر...

قال أبونعيم: "هذا حديث غريب من حديث بريدة عن أبيه. فيه زيادات ألفاظ، لم يتابع عليها. وصحيحه من حديث يزيد بن أبي عبيدة عن سلمة بن الأكوع."(١)

٢- وأخرج بسنده إلى سفيان الثوري عن زبيد عن إبراهيم النخعي عن مسروق عن عبدالله بن مسعود- قال قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم - : "ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية."

قال أبونعيم عقبه: "صحيح متفق عليه من حديث الثوري عن زبيد."(٢)

٣- وأخرج بسنده إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه- يقول: "أتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا نائم وفاطمة وذلك من السحر حتى قام على باب البيت فقال: ألا تصلون؟...الحديث.
ثم قال عقبه: "رواه حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، وصالح بن كيسان، وشعيب بن حمزة والناس عن الزهري - أخرجه البخاري ومسلم."(٣)

كما اعتنى بألفاظ الجرح والتعديل - أيضا- فتكلم على بعض الرواة أثناء كلامه على علل الحديث، فمن ذلك قوله في التعديل:

---

١) الحلية (٦٢/١-٦٣).

٢) الحلية (٣٩/٥، ٣٨، ٩٩).

٣) ما سبق (٦٩/١).

"ثقة عزيز الحديث."[١] "أحد الثقات"[٢] "الحافظ"[٣] "ثقة مأمون"[٤] "متفق على إمامته وثقته"[٥] "أثنى عليه معروفا."[٦]

وفي التجريح: "متروك الحديث"[٧] "أحد من يضع الحديث"[٨] "في حديثه لين"[٩] "فيه ضعف"[١٠]، "لا يعرف له اسما"[١١] "مجهول"[١٢] "من أهل الشيعة"[١٣] وغيرها كثير مما سيأتي في موضعه.

والكتاب - بحق- يزخر بالفوائد الحديثية والتاريخية فمن ذلك ما ذكره في ترجمة الأعمش مما يدل على عمق معرفته بهذا الشأن ودقته، قال: "أدرك الأعمش أيام جماعة من الصحابة- رضي الله تعالى عنهم - توفي ابن عمر، وقتل ابن الزبير، وللأعمش ثلاث عشرة سنة، وتوفي جابر بن عبدالله، وللأعمش ثماني عشرة سنة، وتوفي ابن أبي أوفى وللأعمش سبع وعشرون سنة، وتوفي أنس بن مالك وللأعمش ثلاث وثلاثون سنة، رأى أنس بن مالك بمكة وسمع منه، ورأى ابن أبي أوفى وسمع منه.

---

١) ما سبق(١٨٣/٨).

٢) ما سبق(١٨٣/٨).

٣) ما سبق(٤٦/٨، ٢٣٨/٧).

٤) ما سبق(٣٥٩/٦، ٣٩٢).

٥) ما سبق(١٨٦/٦).

٦) ما سبق(٥٣/٦).

٧) ما سبق(٥٢/٨، ١٣١).

٨) ما سبق(٤٣/٨).

٩) ما سبق(١٢٨/٧).

١٠) ما سبق(٧٨/٦).

١١) ما سبق(٧٢/٤).

١٢) ما سبق(٢٠/٤).

١٣) ما سبق(٢١/٤).

كان مولده عام قتل الحسين سنة ستين، ووفاته سنة ثمان وأربعين ومائة، روى عن الأعمش جماعة من التابعين منهم سليمان التيمي، ومحمد بن جحادة، وأبان بن تغلب، وغيرهم."(١)

ومن هذه الفوائد الفرائد - أيضا - ما أورده بشأن سفيان الثوري - قال: "وممن روى عنه سفيان الثوري ممن اسمه محمد، منهم: من روى عنه مسندا ومنهم من روى عنه مرسلا أو موقوفا، فاقتصرنا على ذكرهم من دون رواياتهم فمن أهل الكوفة:

محمد بن أبي أيوب أبوعاصم الثقفي، ومحمد بن إسماعيل بن راشد السلمي، ومحمد بن عبيد أبوجابر الكندي، ومحمد بن سالم أبوسهل الهمذاني، ومحمد بن صبيح السماك الواعظ، ومحمد بن عبدالله البكاء، ومحمد بن أبان الجعفي.

ومن غير أهل الكوفة:
محمد بن السائب بركة، ومحمد بن مسلم بن مهران أبوجعفر المؤذن، ومحمد بن سيف أبورجاء البصري، ومحمد بن واسع بن صبيح، ومحمد بن راشد المكحولي، ومحمد بن عون الخراساني."(٢)

إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة التي بثها في تضاعيف كتابه.

---

١) الحلية (٥/٥٤).

٢) ما سبق (٧/١٠٤).

المبحث الثالث: التعريف بكتابه المستخرج على صحيح مسلم.

المطلب الأول: أهم المستخرجات على الصحيحين.

لقد حظي صحيحا البخاري ومسلم بعناية العلماء بما لم يحظ به ديوان آخر من دواوين السنة، إذ توافر العلماء على روايتهما وإقامة الدراسة تلو الدراسة حولهما سواء ذلك فيما يخص رجالهما وتوضيح كثير مما يكتنفهم من غموض وذلك بتقييد مهملهم، وتمييز مشكلهم، وبيان مبهمهم، أو ما يخص متونهما وما تتطلبه من بيان غريب ألفاظها، وتقريب معانيها، وإعراب مشكلها.

كثيرة هي الدراسات التي تتابعت متخذة من الصحيحين أو أحدهما محورا لها، ولاأدل على ذلك من ظهور ما اصطلح على تسميته في الدراسات الحديثية بـ -المستخرجات-، وهي قديمة قدم الكتابين ومهمة كأهمية الصحيحين نظرا للمهمة العلمية التي اضطلعت بها، والإضافات التي قدمتها- على ما سيأتي بيانه-

فهذا أبوبكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري الحافظ، المتوفى سنة(٢٨٦هـ)[1] قد عمل مستخرجا على صحيح مسلم، وهو متقدم شارك مسلما في كثير من شيوخه، كما صنع أبوالفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزار- المتوفى سنة(٢٨٦هـ)[2] رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ، وإلى البصرة مستخرجا على مسلم- أيضا-

ثم نجد هذا النوع من التأليف يكثر في طبقة شيوخ أبي نعيم، وفي طبقة شيوخ شيوخه منهم من كان يضع مستخرجه على الصحيحين معا ومنهم من كان يفرد لكل كتابا مستخرجا على حدة.

فمن أهم المستخرجات على البخاري-

١- مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي المتوفى سنة(٣٧١هـ)[3].

---

[1]) التذكرة(٢/٦٨٦).

[2]) التذكرة(٢/٦٣٧)، السير (١٣/ ٣٧٣).

[3]) التذكرة(٣/٩٤٧-٩٤٨)

٢- مستخرج الحافظ أبي أحمد محمد بن أبي حامد بن الحسين الغطريفي الجرجاني المتوفى سنة (٣٧٧هـ)[١] أحد شيوخ أبي نعيم الذي يروي عنه كثيرا.

٣- مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني المتوفى سنة (٤١٦هـ).[٢]

٤- مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني المتوفى سنة (٤٢٥هـ)[٣] وهذان الأخيران من أقران أبي نعيم وزملائه في الطلب

ومن أهم المستخرجات على مسلم ما يلي-:

١- مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن يزيد الاسفرائيني المتوفى سنة (٣١٦هـ).[٤]

٢- مستخرج الحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي الحيري المتوفى سنة (٣١١هـ).[٥]

٣- مستخرج الحافظ أبي سعيد أحمد بن أبي بكر بن الحافظ الكبير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النيسابوري المتوفى سنة (٣٥٣هـ).[٦]

٤- مستخرج الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد بن أحمد القزويني الأموي النيسابوري المتوفى سنة (٣٤٤هـ).[٧]

---

١) ما سبق (٣/٩٧١-٩٧٢).

٢) ما سبق (٣/١٠٥٠-١٠٥١) ذكر أبونعيم في تـه (١/١٦٨) أن وفاته كانت سنة (٤١٠)

٣) التذكرة (٣/١٠٧٤) والبرقاني هذه النسبة إلى برقان- بضم أوله وبعضهم يكسرها- وهي قرية من قرى خوارزم- معجم البلدان (١/٣٨٧) التبصير (١/١٤٢).

٤) التذكرة (٣/٧٧٩).

٥) ما سبق (٢/٧٦١-٧٦٢).

٦) ما سبق (٣/٩٢٠).

٧) ما سبق (٣/٨٩٥)، وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (٨٧-٨٩).

٥- مستخرج الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري المتوفى سنة (٣٨٨هـ).[١]

وغير هؤلاء كثير ممن كانت له سابقة حسنة وإسهام طيب في خدمة الصحيحين أو أحدهما، وأبونعيم مثلهم تابع خطواتهم، فوضع مستخرجا على صحيح البخاري،[٢] وآخر على صحيح مسلم،[٣] كان لهما أكبر الأثر في الدراسات اللاحقة حول الصحيحين، وهو ما نلمسه بوضوح عند الحافظ ابن حجر في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" بحيث لا يكاد يخلو باب من الأبواب من ذكر أبي نعيم الحافظ والاقتباس من كتبه.[٤]

هذا وقد توسع الحافظ أبونعيم في هذا النوع من التأليف فوضع مستخرجا على كتاب "التوحيد" لابن خزيمة[٥] كما عمل - أيضا - مستخرجا على "معرفة علوم الحديث" للحاكم.[٦]

---

١) ما سبق(١٠١٣/٣)، والمدخل إلى الصحيح(٩-١٢).

٢) ذكر الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس(ل٧٨/١)، وقال: " قرأت منتقى منه في جزء ضخم يشتمل أكثره على تعاليق البخاري."

٣) يوجد منه عدة أجزاء في الظاهرية، ودار الكتب المصرية.

٤) انظر الفتح(٧/٤، ١٤، ١٩، ٣٥، ٧١، ١١٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٩، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٨، ٤٠٧، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٠، ٣٠٥، ٣١٩، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٧٢ .

٥) مقدمة تحقيق "صفة الجنة" للأستاذ عبدالرحمن الشهري(٧٨)، ومقدمة تحقيق"معرفة الصحابة د. محمد راضي بن عثمان(٥١).

٦) ما سبق(٧٩) و(٥١)، ونزهة النظر لابن حجر(١٦).

المطلب الثاني: فوائد المستخرجات.

سبق لي أن ذكرت أن كتب المستخرجات ألفها أصحابها للدفاع عن الكتاب الذي استخرجت عليه، كدفع شبهة انقطاع، أو علة في حديث، أو تدليس راو من رواة الكتاب الأصلي، فتسلم من كل الاعتراضات عند المُخَرِّج، وقد ذكر علماء الحديث عدة فوائد للمستخرجات، سأذكرها على التوالي مع محاولة التمثيل لها من كتاب "المستخرج على مسلم" لأبي نعيم.

ما ذكره الحافظ ابن الصلاح، وتبعه عليه كثير من أهل العلم بالحديث- حيث قال: "ثم إن التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان:

- إحداهما علو الإسناد..."(١) وهو قصد المخرج في أحاديث الكتاب بالنسبة لما أورده من الأصل.(٢) مثاله لو أن أبا نعيم روى حديثا من طريق مسلم عن عبدالرزاق لم يصل إليه إلا بأربعة، وإذا رواه عن الطبراني عن الدبري عنه، وصل باثنين-(٣)

قال مسلم: "...وحدثني محمد بن رافع - واللفظ له- حدثنا عبدالرزاق أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني أبوقزعة؛أن أبا نضرة أخبره، وحسنا أخبرهما، أن أبا سعيد الخدري أخبره،(أن وفد عبدالقيس لما أتوا نبي الله صلى الله عليه وسلم قالوا: يا نبي الله! جعلنا الله فداك(٤)- ماذا يصلح لنا من الأشربة؟
فقال: "لا تشربوا في النقير."(٥)
قالوا: يا نبي الله! جعلنا الله فداك - أو تدري ما النقير؟

---

١) المقدمة (٩٦).

٢) فتح المغيث (٤٠/١).

٣) تدريب الراوي(١١٥/١)، وفتح المغيث(٤٠/١).

٤) أي يقيك المكاره. النهاية (٤٢٢/٣).

٥) النقير- هو جذع ينقر وسطه. النهاية(١٠٤/٥).

قال: نعم، الجذع ينقر وسطه. ولا في الدباء[١] ولا في الحنتمة[٢] وعليكم بالموكى.)[٣]

أما أبونعيم فقال: "حدثنا سليمان بن أحمد أبنا إسحاق بن إبراهيم. أبنا عبدالرزاق أبنا ابن جريج. أخبرني أبوقزعة أن أبا نضرة أخبره، وحسنا أخبرهما أن أبا سعيد الخدري. ح[٤]

- "وكذا لو روى حديثا في مسند الطيالسي من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة، شيخان بينه وبين مسلم، ومسلم وشيخه، فإذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين."[٥]

قال مسلم: "...وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار. قالا: حدثنا محمد بن جعفر. حدثنا شعبة عن منصور، عن ربعي بن حراش؛ أنه سمع عليا رضي الله عنه يخطب. قال:(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تكذبوا علي فإنه من يكذب علي يلج النار.)[٦]

أما أبونعيم فقال: "أنا عبدالله بن جعفر - قراءة - ثنا يونس بن حبيب ثنا أبوداود ثنا شعبة قال: أخبرني منصور سمعت ربعي بن حراش قال: سمعت عليا يخطب..."

وأخبرناه -أيضا- عبدالله ثنا أبومسعود أبنا أبوداود عن شعبة عن منصور عن ربعي سمع عليا قال رسول الله صلى الله عليه مثله."[٧]

---

١) أي الوعاء، من القرع اليابس. النهاية (٩٦/٢).

٢) الحنتمة- جرار مدهونة خضر كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة. النهاية (٤٤٨/١).

٣) أي المغطا الرأس المسدود، والوكاء: الخيط الذي يشد به رأس الشيء. "هكذا قال أبونعيم في نهاية الحديث من المستخرج(ل٣٦ب) والحديث أخرجه مسلم في كتاب - باب الأمر بالإيمان بالله تعالى...(٥٠/١- ح ٢٨).

٤) المستخرج(ل٣٦ب).

٥) التدريب(١١٥/١).

٦) أخرجه مسلم في المقدمة- باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم- (٩/١ - ح١).

٧) المستخرج - باب قول النبي صالى الله عليه وسلم- من كذب علي متعمدا-(ل٢٦ب)

الثانية- من تلك الفوائد - التي ذكرها ابن الصلاح-: "الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة، وتتمات في بعض الأحاديث تثبت صحتها بهذه التخاريج، لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت."(١)

وهذا واضح جلي عند المقارنة بين الأحاديث التي أخرجها مسلم والأحاديث التي أخرجها أبونعيم.

- قال مسلم: "حدثني أبوخيثمة زهير بن حرب، حدثنا وكيع، عن كهمس، عن عبدالله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر. ح.

- وحدثنا عبيدالله بن معاذ العنبري - وهذا حديثه- حدثنا أبي. حدثنا كهمس، عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر(٢) بالبصرة معبد الجهني فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر- فوفق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد...وفيه قال - أي ابن عمر-: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر(٣)..." الحديث وفيه السؤال عن شرائع الإسلام.

وأخرجه أبونعيم بسنده عن أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر غندر، ويزيد بن هارون عن كهمس عن الحسن به، وفيه بعد قوله:

---

١) المقدمة(٩٦) وتعقبه الحافظ ابن حجر- كما في التدريب(١/١١٥) بقوله: "هذا مسلم في الرجل الذي التقى فيه إسناد المستخرج لم يلتزم الصحة في ذلك، وإنما جل قصده العلو، فإن حصل وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك صحيحا أو فيه زيادة حسن حصلت اتفاقا، وإلا فليس ذلك همته..."

٢) أي أول من قال بنفي القدر، وأن الأمر مستأنف لم يسبق به قدر، ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه. شرح مسلم للنووي(١/١٥٣).

٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان - باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان(١/٣٦-ح١).

"شديد سواد الشعر، صادق الحديث."[١] وهذه العبارة الأخيرة ليست عند مسلم.

كما جاء عنده في بعض طرق هذا الحديث عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن يحيى بن يعمر به- وفيه زيادة ليست عند مسلم، وهي: ..."وتغتسل من الجنابة، وأن تتم الوضوء..."[٢]

قال أبونعيم عقبه: "فذكر - أي سليمان بن طرخان - نحو حديث كهمس إلا أنه زاد الغسل من الجنابة وإتمام الوضوء في شرائع الإسلام. اللفظ لابن خزيمة."[٣]

الثالثة:- ذكرها ابن الصلاح -أيضا- وهي: "تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند المعارضة".[٤]

وهذا ما نلحظه عند مقارنة طرق الحديث عند الإمام مسلم بطرقه عند الحافظ أبي نعيم، فحديث ابن عمر السابق عن أبيه عمر ابن الخطاب نجد مسلما قد رواه عن سبعة شيوخ له.[٥]

في حين رواها الحافظ أبونعيم عن عشرين شيخا، نعم قد يتكرر اسم الشيخ الواحد واسم شيخ شيخه أكثر من مرة[٦] لكن ذلك يفضي دائما إلى زيادة مهمة في السند أو المتن ويحصل من هذه الكثرة تقوية الحديث؛ فمثلا سنده إلى الإمام أحمد هو كالتالي:-

أبوعلي الصواف عن عبدالله بن أحمد عن أبيه- وهذا تكرر عنده خمس مرات في - باب الإيمان- كما بوب عليه أبونعيم نفسه- لكن شيخ أحمد ابن حنبل يتغير في كل مرة يحكي السند.

---

١) المستخرج (ل٢٩ب) من باب الإيمان.

٢) المستخرج(ل٣٠ب)- باب الإيمان.

٣) في كتاب الوضوء- باب ذكر الخبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن إتمام الوضوء من الإسلام(٤/١- ح-١).

٤) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح(٨٧)، النكت لابن حجر(٣٢١/١).

٥) الملحق (٦) في آخر الرسالة.

٦) الملحق (٦) في آخر الرسالة.

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر: "وللمستخرجات فوائد أخرى لم يتعرض أحد منهم لذكرها.

١- إحداها: الحكم بعدالة من أخرج له فيه، لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده، فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقساما:

أ- من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج، فلا كلام فيه.

ب- ومنهم من طعن فيه غير هذا المخرج فينظر في ذلك الطعن، إن كان مقبولا قادحا فيقدم وإلا فلا.

جـ - ومنهم من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم من درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثق، فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد ولو لم يكن في ذلك المستخرج. والله أعلم.(١)

- الثانية:- ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي في الصحيح بالعنعنة فقد قدمنا أنا نعلم في الجملة أن الشيخين اطلعا على أنه مما سمعه المدلس من شيخه، لكن ليس اليقين كالاحتمال.(٢)

---

١) وهذه اللفتة قد سبق إليها ابن دقيق العيد في الاقتراح(٣٢٨)، وهو بصدد تعداد طرق معرفة كون الراوي ثقة فقال: "ومنها-: تخريج من خرج الصحيح بعد شيخين، ومن خرج على كتابيهما. فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات، إذا كان المخرج قد سمى كتابه بالصحيح، أو ذكر لفظا يدل على اشتراطه لذلك ليتنبه لذلك."

قلت هذا الذي ذكره الحافظان ابن دقيق العيد، وابن حجر- هو المعمول به في كتب الرواية قبلهما وبعدهما، وهو الذي ينبغي المصير إليه، ولو تتبع أحد رجال ابن خزيمة، وابن حبان وسائر من اشترط الصحيح لحصل على جملة وافرة من الثقات- بناء على هذه القاعدة الجليلة في التعديل.

٢) النكت لابن حجر (٣٢٢/١) والتمثيل لهاتين الفائدتين فيه بعض العسر، لاتفاق سائر المشتغلين بالصحيحين من أهل العلم بالحديث، من أن الشيخين قد رويا من حديث المدلسين مما اطلعا على أنه مسموع لهم من شيوخهم، وكذا يقال في حق المختلطين من أن رواياتهم المودعة في الصحيحين كانت قبل اختلاطهم.

- الثالثة :- ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط ، وهو في الصحيح في حديث من سمع منهم قبل ذلك، والحال فيها كالحال في التي قبلها سواء بسواء.(١)

- الرابعة :- ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الصحيح في الإسناد أو في المتن والأمثلة على هذه الفائدة كثيرة - فمن ذلك: -

- قال البخاري: "حدثنا محمد..." قال الحافظ: "هو ابن سلام، قاله أبونعيم."(٢)

- وقال البخاري: "حدثنا محمد بن يوسف." قال الحافظ: "هو الفريابي، وبذلك صرح أبونعيم في المستخرج."(٣) لأن البخاري يروي - أيضا - عن محمد بن يوسف البيكندي.(٤)

- وقال البخاري: "حدثنا إسحاق..." قال الحافظ: "هو ابن راهويه، كما جزم به أبونعيم في المستخرج..."(٥)

- وقال البخاري: "حدثنا علي بن عبدالله حدثنا سفيان قال: قال عمرو:" قال الحافظ: "في رواية الحميدي عن سفيان: حدثنا عمرو وهو ابن دينار - أخرجه أبونعيم وأبوعوانة من طريقه."(٦)
جاء في حديث عند البخاري:- "وجع أبوموسى وجعا فغشي عليه، ورأسه في حجر امرأة من أهله..." قال الحافظ: "ولأبي نعيم في

= قال السيوطي في التدريب(١١٦/١): "وإن كنا لا نتوقف في صحة ما روى في الصحيح من ذلك غير مبين، ونقول لو لم يطلع مصنفه على أنه روى عنه قبل الاختلاط، وأن المدلس سمع لم يخرجه.
فقد سأل السبكي المزي: هل وجد لكل ما رواه بالعنعنة طرق مصرح فيها بالتحديث؟ فقال كثير من ذلك لم يوجد وما يسعنا إلا تحسين الظن."

١) النكت(٣٢٢/١)، والتدريب(١١٦/١).

٢) الفتح(٢٥٠/٢).

٣،٤) ما سبق.

٥) ما سبق(٥٧٨/٢ و٦٧٨).

٦) ما سبق(٦٠/٤).

المستخرج على مسلم من طريق ربعي قال : أغمي على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة." فحصلنا على أنها أم عبدالله بنت أبي دومة."(١)

- الخامسة:- "ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في "كتاب مسلم" كثير جدا، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة، ويحيل بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده، فتوجد بينهما مخالفة بالزيادة، والنقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى."(٢)

- السادسة:- "ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث، ويكون في الصحيح غير مفصل."(٣)

- السابعة:- "ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها، وتكون في أصل الصحيح موقوفة، أو كصورة الموقوف، كحديث ابن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: "اللهم بارك لنا في يمننا..." الحديث أخرجه البخاري،(٤) في أواخر الاستسقاء هكذا موقوفا، ورواه الإسماعيلي، وأبونعيم في "مستخرجيهما" من هذا الوجه مرفوعا بذكر النبي - صلى الله عليه وسلم- في أمثلة كثيرة لذلك."(٥)

وكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد السبع التي ذكرناها عشر فوائد، والله الموفق."(٦) انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

---

١) ما سبق(٣/١٩٧).

٢) النكت(٣٢٣/١)، وانظر مسلم(٣٨/١- ح ٣)حيث أورد السند وأحال على اللفظ السابق في ح-١) ولنقارنه بما عند أبي نعيم في مستخرجه (ل٣٦ب) وهو في الملحق (٦)ح-٢٠ .

٣) النكت(٣٢٣/١)، والأمثلة كثيرة عند السيوطي في كتاب "المدرج إلى المدرج" لكن لم أجد ما وقع بيانه في مستخرج أبي نعيم.

٤) في كتاب الاستسقاء- باب ما قيل في الزلازل والآيات- (٦٠٥/٢- ح-١٠٣٧).

٥) كقول الحافظ في الفتح(٣٠٥/٤)..."وهذا التعليق وصله أبونعيم في المستخرج." وفي (٥١٧/٢) قال: "قد وصله أبونعيم في المستخرج..."

٦) النكت(٣٢٣/١)، والتدريب(١١٦/١)، وتوضيح الأفكار(٧٢/١-٧٣).

المطلب الثالث محتوى الكتاب ومضامينه.

قدم الحافظ لكتابه "المستخرج" بمقدمة نفيسة احتوت على عدة نظرات نقدية ومن ضمنها تكلم على عدد من الرواة بالضعف والترك فكان أن تعرض لعدة قضايا تتصل بالسنة ولزومها على كل حال، وخاصة عند الاختلاف وتغير الحال، مستدلا بأحاديث أوردها بأسانيده تدل على التمسك بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، وقد انتقد كثيرا من تلك الروايات التي ساقها مبينا عللها واختلاف ألفاظها ووهاء بعض رجالها،(١)

كما تعرض لوجوب التبليغ عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وعدم كتمان العلم موردا الأحاديث القاضية بهذا الحكم بمختلف طرقها(٢)- كما هي عادته- ثم انتقل إلى إيراد الأحاديث الواردة في النهي عن الكذب على رسول الله- صلى الله عليه وسلم- والوعيد الشديد لمن فعل ذلك متعمدا.

وأطال النفس في ذلك بحيث ساق طرقه المتعددة، واختلاف ألفاظه- أيضا- وتفنن في ذكر علله من جهة الرفع والوقف، والوصل والإرسال، معرجا على جرح بعض الرواة(٣).

كما عقب على سائر تلك الأحاديث بتعاليق جياد تدل على تمكنه من فهم السنة وفقهها.(٤)

---

١) مقدمة المستخرج (ل١٠ب).

٢) مقدمة المستخرج(ل٦أ-٨أ).

٣) ما سبق(ل٩ب و١١أ).

٤) ما سبق(ل١٠ب).

ثم خلص بعد كل ذلك - أي بعد سرد تلك الأحاديث- إلى القول: "وجميع ما ذكرنا من الأحاديث يوجب نصا ودليلا أن على العاقل الفاضل الذي بذل مجهوده في تحصيل ما يثبت عنده ويصح من أخبار الرسول عليه السلام وآثاره، فقد علم وثبت أن في الأخبار المروية صحيحا ومعلولا، وأن في الرواة للأخبار معدّلين أمناء ومجروحين أضناء غير مأمونين..."(١)

كما دافع دفاعا جيدا عن السنة النبوية، لما زعمه بعض الناس في عصره من أن رواة الحديث الصحيح لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف رجل وهم جل رواة البخاري في صحيحه، فبين أن كتاب "التاريخ الكبير" للإمام البخاري قد اشتمل على أكثر من أربعين ألفا من رواة الآثار، وأن المجروحين منهم نحو من سبعمائة رجل أي أن أكثر الرواة على العدالة، لكنهم متفاوتون في مراتبها.

كما أن المجروحين -أيضا- يتفاوتون في مراتب الجرح، وهو مقتضى نظر العلماء، ويدل له صنيع الإمام مسلم في مقدمة صحيحه حيث قسم الرواة إلى ثلاث مراتب، ولم يتمكن إلا من إخراج أحاديث الطبقة الأولى - وتبويب البخاري - أيضا- يقتضي أنه ترك أحاديث كثيرة من الرواة العدول الذين تتعلق أحاديثهم بالأبواب والتراجم التي بنى عليها كتابه الصحيح.(٢)

ثم يمضي الحافظ أبونعيم فيبين أنه يجب بيان أحوال الرواة لأن هذا الأمر دين وقربة إلى الله عز وجل، وذلك مأثور عن كثير من أئمة الإسلام أمثال شعبة، والثوري، ومالك.(٣)

وأسوة بهم واقتفاء لآثارهم تناول جمعا من الرواة بالنقد قال: "وأنا- إن شاء الله- بعونه وحسن توفيقه ذاكر تسمية نفر من المجروحين، وساقطي الشهادة في عقب هذا الفصل.."(٤)

---

١) ما سبق(ل١٢أ).

٢) مقدمة المستخرج (ل١٢ب).

٣) ما سبق(ل١٣ب).

٤) ما سبق(ل١٥ب).

وكأن قائلا يقول: لم لا يكون هذا الفصل كتابا مستقلا ؟ فيجيب أبونعيم عن ذلك بقوله: "ولعمري، لقد كنت هممت أن أجعل هذا الفصل كتابا جامعا يشتمل على ترتيب أحوال الرواة ومعرفة منازلهم من أهل الصنعة، فإن الكتاب يخرج عن الغرض والمقصود له، ويصير كتابا ذا فنون وأنواع، فعدلت عن ذلك..."(١)

وبهذا البيان يصلح أن يطلق عليه "مقدمة الصحيح" أو "المدخل إلى الصحيح"، كما هو صنيع الحاكم - أي في كتابه "المدخل إلى الصحيح".

---

١) ما سبق(ل١٤أ).

المطلب الرابع: طريقته في إيراد تراجم الأبواب.

إن سائر الرواة الذين ذكرهم أبونعيم هم من الضعفاء والمتروكين، ومن لا تحل الرواية عنهم بوجه، وقد قال فيهم - قبل بداية ذكرهم: "وأنا -إن شاء الله بعونه وحسن توفيقه- ذاكر تسمية نفر من المجروحين وساقطي الشهادة في عقب هذا الفصل يعلم الناظر في ذكرهم أن مثلهم لم يتركوا، ولم يجرحوا إلا عن حقيقة وبصيرة، كانت لهم في أمرهم.

- منهم من وقف منه على توليد حديث لم يكن له أصل، ومنهم من عاينوا منه قبيح الزيادة في حديث، ومنهم من كانوا إذا لقنوا بأشياء تلقنوا..."(١)

ثم سرد اسم تسعة وثمانين راويا ومائتي راو مراعيا في ذلك الترتيب المعجمي في الاسم الأول فقط، أما اسم الأب فيأتي عنده كيفما اتفق، وقد يضيف إلى عناصر الترجمة، الكنية والشهرة أو النسبة مع ذكر بعض شيوخ المترجم وتلامذته أحيانا، وقسم تلك التراجم إلى أبواب بعدة حروف المعجم فيقول: باب الألف، باب الباء، أو الحاء، الخاء... وهكذا.

ثم يورد عبارة الجرح، غالبا ما تكون قصيرة تفي بالغرض، ومن تلك الألفاظ التي استعملها ما يلي: - كأن يقول:

١- "ترك حديثه لكذبه ووهائه، لا لفساد مذهبه."(٢)

٢- "كذاب يقول بالقدر."(٣)

٣- "ليس بشيء."(٤)

٤- "عرف في روايته... المناكير."(٥)

---

١) مقدمة المستخرج (ل ١٥ب).

٢،٣،٤،٥) ما سبق(ل١٥ب).

٥- "حدث بالموضوعات."(٦)

٦ - "ضعيف جدا."(٧)

٧ - "لا يكتب حديثه"(٨)

٨- "منكر الحديث."(٩)

إلى غير ذلك من الألفاظ التي إذا ما اقترنت بالراوي دلت على جرحه ووهائه.

كما ترجم بعض الرواة وسكت عنهم، فلم يذكر فيهم جرحا ولا تعديلا، وهم عنده مجروحون، وجرحه هذا ليس مأخوذا من سكوته، وإنما أخذ من شرطه السابق الذكر من أنه سيذكر المجروحين وساقطي الشهادة.

٦،٧،٨،٩) ما سبق(ل١٦).

المطلب الخامس: مصادره في هذا القسم.

عني أبونعيم بذكر مصادره في هذا الجزء إذ نجده في غالب الأحوال يسند الأقوال إلى قائلها هذا أثناء كلامه على الرجال، لكنه لما فرغ من سرد أسماء الضعفاء وذكر أقوال الجرح فيهم، عاد فذكر أسانيده مجتمعة في آخر ذلك الفصل فقال: "وعامة ما نسبته إلى علي بن عبدالله- أي ابن المديني - فإني سمعته من موسى بن إبراهيم بن النضر العطار البغدادي عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه .

وما نسبته إلى يحيى بن معين فإني سمعته من محمد بن المظفر عن علي بن أحمد بن سليمان علان المصري، عن أحمد بن سعيد بن أبي مريم عنه.

وكذلك ما حكيته عن البخاري، فإن أبا أحمد الغطريفي الجرجاني حدثني عن أبي علي آدم بن موسى الخواري عن محمد بن إسماعيل البخاري."(١)

وهذا الذي نسبه إلى علي بن المديني هو سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة له، وقد كانت عنده نسخة منه وعرفت بعد ذلك في الأوساط العلمية برواية أبي نعيم(٢) اقتبس منه في جزئه هذا في ثمانية عشر موضعا. (٣)

كما أنه استفاد من سؤالات ابن أبي مريم لابن معين - وهي في عداد المفقود- فيكون ما ذكره أبونعيم حفظا لبعضها، ومن هنا يكتسب جزؤه هذا أهمية بالغة، ويكشف عن علم أبي نعيم بالجرح والتعديل، وجاءت تلك الاقتباسات في ثمانية مواضع. (٤)

---

١) مقدمة المستخرج (ل٢٥ ١+٢).

٢) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني(٢٠)،وموارد الخطيب(١٩٤)

٣) الضعفاء (١، ٤، ١٩، ٢٣، ٤٣، ٤٦ ...).

٤) الضعفاء (٣٢، ٦٤، ٦٦، ١٠٢، ١٢٦، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٥).

أما ماجاءت نسبته إلى الإمام البخاري، فهو من كتابه "الضعفاء الصغير"[١] وقد أفاد منه في اثنين وأربعين موضعا.[٢]

على أنه قد وردت عدة أقوال منسوبة لمثل عبدالله بن المبارك[٣]، وسفيان بن عيينة[٤]، وأحمد بن حنبل،[٥] ووكيع بن الجراح[٦] ويحيى بن سعيد القطان[٧] وابن نمير،[٨] لكنه لم ينقل عنها مباشرة وإنما نقل منها بواسطة الكتب المذكورة سابقا.

---

١) وهو مطبوع بتحقيق محمود إبراهيم زايد، وقد جاء في سند النسخة (ص١١) ما يلي: "أخبرنا الشيخ أبوعلي الحسن بن أحمد الحداد المقريء قراءة عليه وأنا أسمع في شهر الله الأصم رجب سنة تسع وخمسمائة.

أنبأ أبونعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الحافظ ببست أنبأ محمد بن يوسف البنا الصوفي قراءة عليه في ذي الحجة سنة ست وعشرين وأربع مائة. أنبأ أبوأحمد الغطريفي إلى آخر السند، كما مر ذكره

واعتراضي على قوله "ببست أنبأنا" من ناحيتين:

الأولى: قوله "ببست" إنما هو تحريف لقوله "سبط" لأن أبا نعيم هو سبط محمد بن يوسف.

الثانية: قوله "أنبأ" وهذه عبارة مقحمة هنا لا معنى لها لأن محمد بن يوسف قديم الوفاة لم يدركه أبونعيم أصلا حيث كانت وفاته سنة (٢٨٦هـ) والغطريفي هو شيخ أبي نعيم الذي يروي عنه هنا، وفي أماكن أخرى من كتبه، هذا وقد ترجم المحقق لرجال هذا السند، ولم ينتبه لهذا الخطأ، كما فات بعض هذا الخطأ على الأستاذ المفضال، د. أكرم ضياء العمري في كتابه "موارد الخطيب" (٣٢٠) حيث ورد عنده في الحاشية رقم (٢) ما نصه: "وصل إلينا برواية أبي نعيم أحمد ابن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الحافظ - أنبأنا محمد بن يوسف البنا الصوفي أنبأنا أبوأحمد...إلى آخر السند..."

٢) الضعفاء (١١، ١٣، ٢٥، ٣٨، ٦١، ٦٩، ٧٦، ١٠٣، ١٠٦ ...).

٣) ما سبق(٥٠، ٦٨، ٨٨).

٤) ما سبق(١٨٨).

٥) ما سبق(٦١، ٨٦، ٢٠٢، ٢٤٤، ٢٧٠).

٦) ما سبق(٥٢).

٧) ما سبق(٢، ١٥، ٢١١، ٢٤٤، ٢٧٢).

٨) ما سبق(١١).

إذن فجملة الرواة الذين ترجمهم معتمدا في جرحهم على البخاري، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ثمانية وستون راويا علما بأن سائر الذين ترجمهم في هذا الفصل قد بلغ عددهم تسعة وثمانين راويا ومائتي راو - كما سبق ذكره- فكيف تم اختياره لبقية الرواة، وأي منهج سلك في إيراد أقوال الجرح فيهم؟

من خلال تتبعي للرواة المترجمين عند أبي نعيم في هذا الفصل ومقارنتها بكتاب "المدخل إلى الصحيح" - قسم الضعفاء- للحاكم وهو شيخ لأبي نعيم روى عنه وأجاز له، فوجدته قد ضمن جل هذا القسم - الخاص بالضعفاء عند الحاكم- مقدمة مستخرجه.

نعم حاول أن يجري بعض التغيير بحيث أسقط بعض التراجم وأضاف تراجم أخرى، إذ أن عدد المترجمين عند الحاكم ثلاثة وثلاثون راويا ومائتا راو، وزاد عليه أبونعيم ستة وخمسين، لكن المادة الأساسية في الكتاب هي للحاكم سواء ذلك من حيث القضايا العلمية أو من حيث ذكر أسماء الرواة، أو من حيث ألفاظ الجرح هي في بعض الأحيان من صناعة الحاكم من حيث الشكل والمعنى وقد يغير عبارة الحاكم بلفظ من عنده، أو يستبدله بلفظ آخر لإمام من الأئمة. وسأذكر بعض الأدلة بما يثبت هذه الدعوى.

أما ما يخص القضايا العلمية التي ذكرها الحاكم وتابعه عليها أبونعيم فمنها:

١- السبب الدافع للحاكم على تأليفه هذا الكتاب هو نفسه الذي ذكره أبونعيم إلا أن الحاكم كانت عبارته واضحة، وعبارة أبي نعيم فيها بعض الغموض.

يقول الحاكم: "وأخبرني فقيه من فقهائنا عن أبي علي الحسين ابن محمد الماسرجسي - رحمنا الله وإياه- أنه قال: قد بلغ رواة الحديث في كتاب "التاريخ" لمحمد بن إسماعيل قريبا من أربعين ألف رجل وامرأة، والذين يصح حديثهم من جملتهم هم الثقات الذين

أخرجهم البخاري، ومسلم بن الحجاج ولا يبلغ عددهم أكثر من ألفي رجل وامرأة ."(١)

ولنقارن هذا النص من الحاكم بما قاله أبونعيم: "وأخبرت أن بعض من يستهين بقبول أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم - طعن على نقلة الأخبار وزعم أن المتبحر في جميع الآثار، جمع كتابا وسماه كتاب "الجامع الصحيح"، وأن عدد المذكورين من الرجال والنساء نحو ألفي نفس...

ولقد اشتمل كتاب التاريخ لهذا الإمام الذي نسب هذا الزاعم إليه عدد هؤلاء الأئمة على أكثر من أربعين ألف من رواة الآثار ونقلة الأخبار.

وليس والحمد لله- فيما طعن به مطعن ولا شماتة، ولهذا الإمام الذي احتج هذا الطاعن بعدد المذكورين في جامعه المنسوب إلى الصحيح - وهو أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله- كتاب ترجمه بكتاب "الضعفاء والمجروحين" يبلغ عدد المذكورين فيه من الضعفاء والجرحى، نحو سبعمائة رجل أو أقل فإن كان هذا الطاعن جعل كتابه في الصحيح أصلا وحجة، وليجعل كتابه في الضعفاء - أيضا- أصلا وحجة، وكتابه في التاريخ حجة وليسقط المجروحين منهم، وهم دون سبعمائة نفس، وليأخذ بالمعدلين، وهم على زعمه ألفا نفس.

فعلى زعمه يبقى الباقون من المذكورين في التاريخ وهم نيف وثلاثون ألفا متروكين بين الباب والدار."(٢)

ونفس هذه القضية تعرض لها الحاكم من قبل فقال: "مما يدلنا عليه أن محمد بن إسماعيل البخاري قد صنف أسامي المجروحين في جملة رواة الحديث في أوراق يسيرة لا يبلغ -إن شاء الله- عددهم إلا أقل من سبعمائة رجل فإذا أخذنا سبعمائة للجرح وألفا

---

١) المدخل إلى الصحيح(١١١). ٢) مقدمة المستخرج(ل١٢ب).

وخمسمائة وأكثر للتعديل في كتابه بقي على ما ذكر أبوعلي نيف وثلاثون ألف رجل بين الباب والدار."(١)

ومن القضايا الأخرى - التي عرف بها الحاكم وكانت مثار جدل عند كثير من أهل العلم قضية شرط مسلم في صحيحه : "...فأما مسلم فقد ذكر في خطبته في أول الكتاب قصده فيما صنفه ونحا نحوه، وإنه عزم على تخريج الحديث على ثلاث طبقات من الرواة فلم يقدر له- رحمه الله- إلا الفراغ من الطبقة الأولى منهم."(٢)

وهذا ما نجده عند أبي نعيم إذ يقول: "تبعا لشيخه-..."وكذلك مسلم بن الحجاج النيسابوري - رحمه الله- له شرط في صدر كتابه أنه أنزل رواة الحديث منازل ثلاثة، وأنه لم يقدر له الفراغ من تخريج أحاديثهم إلا من حديث الطبقة الأولى منهم..."(٣)

- وها هو ذا كلام الحاكم على صنيع البخاري في صحيحه قال: "وأما محمد بن إسماعيل فقد بالغ في الاجتهاد فيما خرجه وصححه، ومتى قصد الفارس من فرسان أهل الصنعة أن يزيد على شرطه من الأصول أمكنه ذلك لتركه كل ما لم يتعلق بالأبواب التي بنى كتابه الصحيح عليها."(٤)

ومثله تماما نجده عند أبي نعيم قال: "...إنه- رحمه الله- أعني أبا عبدالله البخاري - شرط شرطا بنى كتابه عليه، ومتى قصد فارس من فرسان هذه الصنعة ورام الزيادة عليه في شرطه من الأصول، أمكنه ذاك لتركه- رحمه الله- ما لا يتعلق بالأبواب والتراجم التي بنى عليها كتابه."(٥)

هذا فيما يتعلق بالقضايا العلمية التي تطرق إليها في هذا الفصل، أما ما يخص الرواة وكيفية اختيارهم، فهو - أيضا- قد

---

١) المدخل إلى الصحيح (١١٢-١١٣).

٢) المدخل إلى الصحيح (١١٢).

٣) مقدمة المستخرج (ل١٢ب).

٤) المدخل إلى الصحيح(١١٢).

٥) مقدمة المستخرج (ل١٢ب).

اعتمد على الحاكم اعتمادا كليا، فالحاكم قد ترجم ثلاثة وثلاثين راويا ومائتي راو،[١] أخذ منها أبونعيم ستة عشر راويا ومائتي راو،[٢] أما المادة النقدية فهو أحيانا يسوق نفس لفظ الحاكم: مثال ذلك:

١- إبراهيم بن أبي حية، وأبوحية اسمه اليسع بن أشعث من أهل مكة يروي عن جعفر بن محمد، وهشام بن عروة المناكير. روى عنه أبومسلم المستملي.[٣]

أما أبونعيم فقال:

- إبراهيم بن أبي حية المكي، واسم أبي حية اليسع بن أسعد، عرف في روايته عن هشام بن عروة، وجعفر بن محمد المناكير، روى عنه قتيبة بن سعيد.[٤]

وأحيانا يغير فيها بعض التغيير مثال ذلك، ما قاله الحاكم في ترجمة:

- إسحاق بن نجيح الملطي، حدث ببغداد عن يحيى بن أبي كثير، وابن جريج، وأقرانهما من الأئمة، بأحاديث موضوعة، روى عنه علي بن حجر أحاديث منها...[٥]

ولنقارن هذا النص من الحاكم بما قاله أبونعيم: -

-إسحاق بن نجيح الملطي، يضع الحديث، قاله يحيى بن سعيد، حدث ببغداد عن يحيى بن أبي كثير، وابن جريج بالموضوعات، يروي عنه علي بن حجر وغيره.[٦]

---

١) المدخل إلى الصحيح (٢٢٣).

٢) انظر بعض الأمثلة في القسم المطبوع باسم "الضعفاء" مقارنا بالمدخل(١-٣) (١-٥) (٦-٦)، (٢-٨)، (٩-١٤)، (١٠-١٥). وكذلك الملحق الثالث في آخر الرسالة فقد حرصت على بيان أوجه التشابه هناك.

٣) المدخل إلى الصحيح(١١٤).

٤) مقدمة المستخرج(ل١٥)، والضعفاء(٥٧).

٥) المدخل إلى الصحيح(١١٨).

٦) مقدمة المستخرج(ل١٦ب)، والضعفاء(٦١).

- الجارود بن يزيد النيسابوري أبوعلي العامري. روى عن الثوري أحاديث موضوعة. سمعت مشايخنا يذكرون أن أبا بكر الجارودي - رحمه الله- كان إذا مر بقبره في مقبرة الحسين يقول: لولم تحدث بتلك المناكير لزرت قبرك."(١) هذا ما قاله الحاكم، أما ما قاله أبونعيم فهو كالآتي:

- جارود بن يزيد النيسابوري، أبوعلي العامري، روى عن الثوري بغير حديث منكر، وكان أبوأسامة يرميه بالكذب، مات بنيسابور، فدفن في مقبرة الحسين، فذكر عن بعض المشايخ أنه إذا مر بقبره قال: لو لا تلك الأحاديث التي حدثت بها لزرت قبرك."(٢)

ولعل في هذا القدر من الأمثلة كفاية للتدليل على أن أبا نعيم قد استوعب كتاب "المدخل إلى الصحيح" القسم الأول منه، وهو الخاص بالضعفاء- وجعله هو الآخر- أيضا- مدخلا لمستخرجه على مسلم، أو المسند الصحيح كما جاء مثبتا في الصفحة الأولى من كل جزء من أجزاء "المستخرج".

ولكن العتب على أبي نعيم في أنه لم يشر إلى الحاكم في شيء من هذا الفصل لا من بعيد، ولا من قريب. بل يذهب إلى أبعد من ذلك. إذ يقرر أنه لم يقلد أحدا في جرح هؤلاء الرواة وفي ذلك يقول: "وإني وإن ذكرت اسم الواقعين فيهم، والواضعين منهم، فلم أذكرهم لأني كنت لهم مقلدا بل ذكرتهم إعلاما لجرح منهم قد تقدم لهم."(٣)

وهذا- أيضا- شبيه بقول الحاكم : "وأنا مبين - بعون الله وتوفيقه- أسامي قوم من المجروحين ممن ظهر لي جرحهم إجتهادا ومعرفة بجرحهم، لا تقليدا فيه لأحد من الأئمة..."(٤)

---

١) المدخل(١٢٦).

٢) مقدمة المستخرج(ل١٧ب)، والضعفاء(٧١).

٣) مقدمة المستخرج (ل٢٥أ)، والضعفاء(١٦٨).

٤) المدخل إلى الصحيح(١١٤).

هذا وجردت "مقدمة المستخرج"- كما يسميها الحافظ ابن حجر،[1] وطبعت مستقلة عن المستخرج، باسم "الضعفاء لأبي نعيم".[2]

---

١) اللسان(٢/٣٧٩) و(٣/٤٢١) و(٥/٨)، والتهذيب(٦/٩٣).

٢) من خلال مطالعتي للكتاب الذي طبع بعنوان كتاب "الضعفاء" لأبي نعيم" وهو من تحقيق وتقديم الدكتور فاروق حمادة انطبع في نفسي أن أبا نعيم لم يضع كتابا مستقلا بهذا العنوان، وإنما هو بعض من كتابه الكبير "المستخرج على صحيح مسلم" وذلك لأمور:

١- جاء في صفحة العنوان من المخطوط - كما أوردها المحقق الفاضل- ما يلي: كتاب الضعفاء لأبي نعيم من كتاب المسند الصحيح المخرج على كتاب الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - رحمه الله تعالى. أخرجه الإمام الحافظ أبونعيم أحمد بن عبدالله بن إسحاق سبط محمد بن يوسف البنا الأصفهاني - رحمه الله." كما في الضعفاء(٣٩).

فقوله: "من كتاب المسند..." إلخ تعني أنه جزء من هذا الكتاب، ولم يكن تأليفا مستقلا، كما أن الضمير في قوله: "أخرجه." يعود إلى أقرب مذكور وهو في هذا النص قوله: "كتاب المسند الصحيح المخرج..."

٢- قول أبي نعيم نفسه إذ ينفي أنه وضع كتابا مستقلا في شأن الضعفاء وذلك حين يقول: "ولعمري، لقد كنت هممت أن أجعل هذا الفصل كتابا جامعا يشتمل على ترتيب أحوال الرواة، ومعرفة منازلهم، ومقادرهم من أهل الصنعة، فإن الكتاب يخرج عن الغرض والمقصود له، ويصير كتاب ذا فنون وأنواع، فعدلت عن ذلك، لأن الغرض في نصرة من رأى النظر في أحوال الرواة..." مقدمة المستخرج(ل١٤ب)

وهذا يرد على قول المحقق: "اسمه الضعفاء، كما هو واضح من عنوانه، وقد استخرجه مصنفه من كتاب "المستخرج" على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله- كما هو واضح من عنوانه كذلك، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه جعل هذا الجزء مقدمة للمستخرج على صحيح مسلم. الضعفاء(٣٢).

قلت: الصحيح ما قاله الحافظ ابن حجر لأنه يتمشى مع قول أبي نعيم السابق- أي إنه مقدمة المستخرج لا على أنه كتاب مستقل، وما ذكره المحقق لم يأت عليه بدليل وهيهات. =

....

=٣- لما قارنت محتوى مقدمة المستخرج - كما يسميها الحافظ ابن حجر، ومحتوى كتاب الضعفاء كما أقره المحقق وجدت فرقا بينهما مما يدل على أن هذا ليس من عمل أبي نعيم.

فمقدمة المستخرج طويلة جدا، تقع في ست وعشرين ورقة أو أربع وثلاثين صفحة، تعرض فيها لعدة قضايا كحدوث الخلاف بعد النبي - صلى الله عليه وسلم- ولزوم سنته وسنة المهديين من خلفائه أورد في ذلك عدة أحاديث بأسانيده، وتكلم على عللها. كما تدخل ببعض الشرح والاستنتاجات. كما في مقدمة المستخرج(ل٤ و٥).

وهذا ما تخلو منه نسخة المحقق، بل هي أمور مختزلة ومختصرة، ويقدر المحذوف منها بحوالي خمس عشرة ورقة في مواضع متفرقة جاء التعبير عنها في النسخة المحققة: "قد روى الشيخ الإمام هذا الحديث من وجوه كثيرة." الضعفاء(٤٨)، "ورفع هذا الحديث بألفاظ مختلفة." الضعفاء(٤٩)، كما تكرر القول: "رفعه"، "رفعه إليه" الضعفاء(٥٢، ٥٤) فمن ذا الذي تصرف هذا التصرف؟ لا شك أنه ليس أبا نعيم، ولا يمكن أن يعبر عن نفسه هذه التعابير، ولا بد أن يكون شخصا آخر هو الذي امتدت يده إلى محتوى الكتاب فعبثت به هذا العبث.

لكن المحقق الفاضل علق على ما سبق في إحدى حواشيه بقوله: "هذه الأحاديث والآثار قد وصل أسانيدها المؤلف في المستخرج واختصرها هنا." انظر الضعفاء(٥٤).

وهذا خطأ محض ولو استشعر عظم الأمانة التي ندب إليها نفسه للقيام بها وهي نشر إرث هذه الأمة لما علق هذا التعليق، لأنها أحاديث تتعلق بالمقدمة ولا شأن لها بالمستخرج.

٤- اطلع المحقق الفاضل على نسخة من مقدمة المستخرج على مسلم أرسلها له صبحي السامرائي وهي من مصورات دار الكتب المصرية، وقد أفاد منها في مقابلة النص المتعلق بالأسماء ولاحظ أن فيها زيادات وتقديم وتأخير في بعض المواضع كما احتوت على سائر أسانيد أبي نعيم إلى علماء الجرح والتعديل الذين نقل عنهم لكنه قال: "أما المقدمة فلم أستطع قراءتها في هذه النسخة المشار إليها." انظر الضعفاء(٣٦ و٣٧).

هكذا أجاب! وهذا جواب غير مرض، إذ لا بد وأن يكون قد قرأها أو قرأ بعضها، فلما رأى الفرق الشاسع بين النسختين، تجاهلها عمدا، وأسقطها من اعتباره لأنه والحالة هاته- لا يمكنه نشر الكتاب باسم "الضعفاء".

....

= ٥- أما عن موضوع الكتاب فقال المحقق: "وهو في الرجال الضعفاء الذين أخرج عنهم في مستخرجه على صحيح الإمام مسلم- وهو كتابنا هذا-) وهذا مجرد ظن- أيضا- لأن غالب هؤلاء الرواة من المتروكين ورواة الموضوعات، فكيف يروي عنهم في كتاب عرف عند كثير من أهل العلم باسم "المسند الصحيح"؟ وكما هو مسجل على صفحة المخطوط التي أورد صورتها- أي المحقق- انظر الضعفاء(٣٩).

وقد قال أبونعيم في آخر هذا الفصل ما نصه: "فجملة من سميته في هذا الفصل بروايته المناكير، وللموضوعات، والأباطيل، وذكرته بضعف، فإن أمرهم لا يخفى على علماء أهل هذه الصنعة، فإن النور في رواياتهم مفقود، والظلمة في أكثر حديثهم موجودة...- وأكثرهم عندي لا تجوز الرواية عنهم ولا الاحتجاج بحديثهم وإنما يكتب حديثهم للإعتبار والمعرفة، إذ لا سبيل لمعرفتهم إلا بالنظر في حديثهم. وإذا احتاج الراوي إلى ذكرهم عرف لهم من الوضع والكذب، والوهم والخطأ والإنكار، وغير ذلك ما يذكرهم به، ويضيفه إليهم ، ليكون ما كتب من حديثه شاهدا له على جرحه لهم."الضعفاء(١٦٧،و١٧٠) فهل بعد هذا البيان يقال: إن أبا نعيم أخرج عنهم في مستخرجه؟ وأنى له أن يرسل حكما كهذا؟ وهو لم يتتبع الكتاب ولم يتعرف على طبيعة أسانيده؟

٦- من الملحوظ أن الكتاب تضمن بعض أسانيد أبي نعيم وذلك في سبعة مواضع كان يقول: "حدثنا أبوالقاسم حبيب بن الحسن" انظر الضعفاء(٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٤٩).

فهذا تصرف مشين ومربك إذ تجده قد حذف بعض الأسانيد وأبقى بعضها، ولا أدري كيف استجاز هذا الصنيع، والمحقق الفاضل- كعادته لم يعلق على ذلك.

٧- ذكر المحقق أن ورقة النسخة، وخطها الذي كتبت به يدلان على أنها ترقى إلى القرن الثامن الهجري ، كما في الضعفاء(٣٦)، فلعل أحدا من علماء ذلك العصر أو قبله بقليل هو الذي جرد هذا الفصل من مستخرج أبي نعيم، ورأي أن هؤلاء المذكورين ضعفاء ومتروكون فاطلق عليهم اسم "الضعفاء" ونسبه إلى أبي نعيم.

٨- جاء على ظهر صفحة الغلاف ما يلي: ..."وهو- أي الكتاب - من أمهات كتب علم الجرح والتعديل...نقدمه بدراسة وافية وتحقيق منهجي رفيع عن مخطوطات نفيسة قيمة..." انظر الضعفاء صفحة الغلاف الأخيرة

وكل هذا غير سديد في نظري، فلا الكتاب يعد من أمهات كتب الجرح والتعديل إذ كان أبونعيم في صنيعه هذا، عالة على الحاكم، ولادراسة المحقق كانت وافية لما سبق بيانه، بل الخلل واضح في عمله.

المطلب السادس: طريقته في المستخرج على مسلم.

لما أنهى أبونعيم الكلام على اتباع سنة النبي - صلى الله عليه وسلم- وأن ذلك لا يعرف إلا بمعرفة الأخبار الصحيحة، وسرد أسماء الرواة الذين لا تحل الرواية عنهم بحال، جاء إلى كتاب مسلم فبين ميزته وشرطه، وأن كتابه هذا- أي "المستخرج"- مستمد من الأصول التي خرجها والأبواب التي لخصها، وفي هذا المعنى يقول: "...فكان ممن رفع الله درجته فأعلى شأنه من أئمتنا الماضين وأسلافنا المتقدمين مسلم بن الحجاج النيسابوري - رحمه الله- أحد من احتسب لمن دونه في العلم، وبذل له النصيحة، فنظر بثاقب فهمه، ونافذ رأيه، وغزارة علمه في الأخبار المروية عن النبي - صلى الله عليه وسلم- الوأردة عنه صلى الله عليه، فاختار منها أصحها طرقا، وأثبتها رواية، وأحفظها رجالا، ورجا في ذلك العاقبة المحمودة، والمثوبة الجزيلة، فشكر الله له ذلك، وكان بنى كتابه وشرطه على أقسام ثلاثة لطبقات ثلاث من الناس."(١)

ثم أورد كلام مسلم على طبقات الرواة في مقدمة صحيحه باختصار، ثم قال - مبديا إعجابه بصنيع مسلم، موضحا منهجه في مستخرجه-: "فلما رأيته- رحمه الله- استقصى وبين وفرق، وأوضح ودل على الرجال، وأخبر عن أحوالهم واتقانهم كفى مَن دونه، بجميل نيته، ولطيف فطنته التعب الشديد، والانشغال الطويل.

فعمدنا إلى الأصول التي خرجها، والأبواب التي لخصها، فتتبعنا على كتابه، وتراجمه عن شيوخنا كتابا يكون عوضا لمن فاته سماع كتابه، وذكرت في كتابي شيوخه الذين روى عنهم ذلك الباب أو الحديث حتى انتهي إلى الرجل الذي جمعني وإياه في إسناد الحديث."(٢)

---

١) مقدمة المستخرج(ل٢٥ب).

٢) ما سبق(ل٢٦ب).

ثم جاء إلى أحاديث مسلم فبوب عليها بتراجم من عنده غالبا ما تكون عبارة عن جزء من حديث الباب، ثم يسوق الحديث أو الأحاديث في الباب بأسانيده عن شيوخه، وبعدما ينتهي من سرد المتن، يذكر كيفية إخراج مسلم له، وذلك بذكر الرجل الذي يلتقيان عنده، وقد يذكر في آخر ذلك بيان معاني بعض الألفاظ الغريبة، وكان يعتمد في بيانها على غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام فمن ذلك التبويب الذي صنعه أبونعيم ما يلي:-

باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا.(١)

باب في الضعفاء والكذابين، ومن ترك حديثهم.(٢)

باب في الإيمان(٣)

باب في فرض الصلاة(٤)

باب في بني الإسلام على خمس(٥)

باب قصة وفد عبدالقيس(٦)

باب أمرت أن أقاتل الناس(٧)

باب من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة.(٨)

باب من لقي الله بشهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله غير شاك دخل الجنة(٩)

باب من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وأن عيسى عبده وكلمته دخل من أي أبواب الجنة شاء.(١٠)

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ هل تدري ما حق الله على العباد.(١١)

---

١) المستخرج (ل٢٦ب).

٢، ٣) ما سبق (ل٢٨أ).

٤) ما سبق (ل٣١ب).

٥) ما سبق (ل٣٣ب).

٦) ما سبق(٣٤ب).

٧) ما سبق (ل٣٧ب).

٨، ٩) ما سبق (ل٤٠أ).

١٠) ما سبق (ل٤١أ).

١١) ما سبق (ل٤٢ب).

باب.(١)
باب قوله تطعم الطعام وتفشي السلام على من عرفت ومن لم تعرف(٢)
كتاب الطهارة. باب في الوضوء وفضله.(٣) وهكذا كانت طريقته.

أما ما يورده من أحاديث ضمن هذه الأبواب فمثاله:
"باب قوله تطعم الطعام وتفشي السلام على من عرفت ومن لم تعرف."
- حدثنا أحمد بن يوسف بن خلاد ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا يونس بن محمد المؤذن ثنا الليث بن سعد. ح
- وحدثنا محمد بن الحسين الآجري ثنا أحمد بن يحيى الحلواني ثنا سعيد بن سليمان عن الليث بن سعد. ح
- وثنا محمد بن إبراهيم نا محمد بن زبان ثنا محمد بن رمح أبنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبدالله بن عمرو، أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه: أي الإسلام خير؟ قال: تطعم الطعام، وتقرأ السلام، على من عرفت، وعلى من لم تعرف. لفظ الحارث. رواه مسلم عن محمد بن رمح عن الليث."(٤)

وقد يستغرق منه الباب الواحد عدة صفحات يورد فيها مختلف طرق الحديث وألفاظه(٥) مما هو ليس عند مسلم أصلا، وهذا ما أشار إليه ابن الصلاح بقوله: "الكتب المخرجة على كتاب البخاري أو مسلم- رضي الله عنهما- لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان، لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخاري ومسلم طلبا لعلو الإسناد فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ."(٦)

---

١) ما سبق (ل٤٥أ، ١٠٢أ، ١٢٢أ).
٢) ما سبق(ل٤٥أ).
٣) ما سبق (ل١٢٨ب).
٤) المستخرج(ل٤٥أ) وقارن بما عند مسلم- كتاب الإيمان- باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل- (٦٥/١- ح ٦٣).
٥) أوردت باب الإيمان برمته من (ل٢٨ب- إلى ل٣١ب)ضمن ملاحق هذه الرسالة لتظهر الزيادات والإضافات التي أضافها أبونعيم في تأليفه هذا.
٦) مقدمة ابن الصلاح(٩٥).

المطلب السابع: مصادره في مستخرجه.

لعله من البداهة بمكان أن نقول: إن المصادر الأولى عند أبي نعيم هم شيوخه سواء أكانوا أصحاب تصانيف، مثل أبي الشيخ، والطبراني، وأبي إسحاق بن حمزة، وأبي أحمد القاضي، وغيرهم كثير؛ أم كانوا مجرد رواة [(١)] لكتب تلقاها أبونعيم عنهم، وأفاد منها في "مستخرجه" هذا، وفي غيره من مصنفاته، حسبما تقتضيه نوعية التأليف ولكن هنا، يثور سؤال وهو: كيف تكون له مصادر في كتاب مادته مستقاة من الكتاب الأصل الذي خرج عليه؟ وذلك حسبما ورد في تعريف هذا النوع من الكتب، إذ الكتاب المخرج: "هو كتاب يروي فيه صاحبه أحاديث كتاب معين بأسانيد لنفسه فيلتقي في أثناء السند مع صاحب الكتاب الأصل في شيخه أو من دونه." [(٢)]

وهذا يعني، أن الكتاب المخرج عليه، مصدر أساسي في عمل المخرج، لأنه يتتبع أصوله فيخرجها في كتابه، بل ربما أعوزته الحاجة، وضاقت به الحال، فيعمد إلى الحديث، فيخرجه من نفس طريق صاحب الأصل، وهذا ما لاحظه الحافظ ابن حجر على صنيع أبي نعيم في "مستخرجه على البخاري" فكثيرا ما يقول الحافظ ابن حجر: "وقد ضاق تخريجه على الإسماعيلي، وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري." [(٣)] أو يصرح صاحب المستخرج نفسه بذلك، فهذا أبونعيم يقول- بعدما اضطر لإخراج حديث من طريق البخاري-: "هذا حديث عزيز ضيق المخرج." [(٤)]

---

١) أحمد بن يوسف بن خلاد أبوبكر النصيبي، روى عنه أبونعيم مسند الحارث، ووثقه، وقال الخطيب - وغيره-: "كان لا يعرف شيئا من العلم، غير أن سماعه صحيح." تـغ(٥/٢٢٠-٢٢١)، السير(١٦/٦٩-٧٠).

٢) منهج النقد في علوم الحديث د. عتر(٢٦١).

٣) الفتح(٤/٣٧٢)، (٣/٤٨٩)، (٣/١٦٩)

٤) ما سبق(٣/٤٨٠).

ومع هذا فمصادره كثيرة ومتنوعة، وسأقتصر هنا على ذكر بعض مما استقى منه مروياته في هذا الكتاب، اكتفاء بما سبق ذكره عند تناولي لكتبه الأخرى، وعليه فمصادره هي: كتب السنة، الموطأ[١]، والمسانيد كمسند أحمد[٢] والبزار[٣]، والحارث بن أبي أسامة،[٤] وأبي داود الطيالسي،[٥] وأبي بكر بن أبي شيبة،[٦] وصحيح ابن خزيمة،[٧] والحسن بن سفيان[٨] وقد كان من الأئمة المصنفين.

وغير هؤلاء كثير، إذ المراد من المذكورين التمثيل، لا الحصر، على أن هناك عدة روايات لا يمكن الاهتداء إلى مصادرها الأولى لأنها نقلت عن رواة لم يشتهروا بالتأليف، أو كانت من مؤلفات قد ضاعت واندثرت منذ وقت مبكر، ولم تشتهر في الأوساط العلمية.

وهذا ما يستدعي ضرورة تتبع هذه الروايات، والنظر في أسانيدها - خاصة وأن المستخرجات قد تضمنت زيادات في المتن والسند، لم تعهد عن صاحب الكتاب الأصل، ومن ثم الحكم عليها بما يليق بحالها من الصحة أوالضعف لأن صاحب المستخرج غير ملتزم بحكاية لفظ صاحب الصحيح، وإنما يرويه بحسب ما نقله إليه رجال سنده.[٩]

---

١) المستخرج (ل٢٩ب و٣١ب).
٢) ما سبق (ل٢٩ب).
٣) ما سبق (ل٤٠ب) .
٤) ما سبق (ل٢٨ب).
٥) ما سبق (ل٣٠أ).
٦) ما سبق (ل٢٩ب).
٧) ما سبق (ل٢٩ب).
٨) ما سبق (ل٣٠أ).
٩) منهج النقد د. العتر (٢٦١).

المطلب الثامن: حكم أحاديث المستخرج من حيث الصحة والضعف.

مضى قريبا أن الحافظ أبا نعيم يرى أن كتابه هذا وضعه ليستعيض بسماعه من فاته سماع صحيح مسلم،[(١)] وهذا يعني أنه عنده صحيح كله كصحيح مسلم تماما، بل لقد جاء على أول كل ورقة من ورقات أجزاء هذا الكتاب - بسند فيه كثير من أهل العلم بالحديث - عبارة -..."المسند الصحيح المخرج على كتاب الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج..."[(٢)]

وهذا يتفق تماما مع ما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح- وتبعه النووي[(٣)] والعراقي[(٤)]- إلى أن أحاديث المستخرجات على الصحيحين صحيحة جميعا، إذ يقول - أي ابن الصلاح-: "ثم إن الزيادة في الصحيح المروي، على ما في الكتابين، يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث...إلى أن قال: "ويكفي مجرد كونه موجودا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري ومسلم..."[(٥)]

لكن الحافظ ابن حجر تعقبه بقوله-:..."فحينئذ يتوقف الحكم بصحة الزيادة على ثبوت الصفات المشترطة في الصحيح للرواة الذين بين صاحب المستخرج وبين من اجتمع مع صاحب الأصل الذي استخرج عليه، وكلما كثرت الرواة بينه وبين من اجتمع مع صاحب الأصل فيه، افتقر إلى زيادة التنقير.

---

١) ص (١٥٥).

٢) المستخرج(ل٢ب، ٧٣ب، ١١٣ب، ١٥١ب) من نسخة شيخنا الفاضل الدكتور أحمد سيف، وهي مصورة عن مكتبة الظاهرية بدمشق.

٣) التقريب مع التدريب(١١٥/١).

٤) التبصرة والتذكرة(٦٠/١).

٥) مقدمة ابن الصلاح(٩٣).

وكذا كلما بعد عصر المستخرج من عصر صاحب الأصل، كان الإسناد كلما كثرت رجاله احتاج الناقد له إلى كثرة البحث عن أحوالهم...

بل رأيت في مستخرج أبي نعيم وغيره، الرواية عن جماعة من الضعفاء لأن أصل مقصودهم بهذه المستخرجات أن يعلو إسنادهم ولم يقصدوا إخراج هذه الزيادات؛ وإنما وقعت اتفاقا- والله أعلم." (١)

وتوكيدا لقول الحافظ ابن حجر- هذا الأخير- قال تلميذه السخاوي: "خرج الإسماعيلي في "مستخرجه" لإبراهيم بن الفضل المخزومي، (٢) وهو ضعيف عندهم، وأبونعيم لمحمد بن الحسن بن زبالة (٣) وقد اتهموه." (٤)

---

١) النكت(١/٢٩٢-٢٩٣).

٢) وهو متروك - كما في التقريب(٩٢).

٣) وزبالة بفتح الزاي وتخفيف الموحدة، كذبوه، التقريب(٤٧٤) بل ترجمه أبونعيم نفسه في الفصل الخاص بالضعفاء(ل٢٣أ)وقال عن مالك والدراوردي مناكير قاله البخاري."

٤) فتح المغيث (١/٤٠).

المبحث الرابع: التعريف بكتابه "معرفة الصحابة".

تمهيد.

لقد حظي الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم- حظوة بالغة عند سائر علماء الإسلام، وخاصة المشتغلين بالسنة منهم، ذلك لأنهم خلفاء النبي - صلى الله عليه وسلم- في نشر الدعوة والمثل التطبيقية لهذا الدين، وسيرهم العطرة تملأ القلوب باليقين، وتحث الهمم على الجهاد والعمل، وتوقد الحماس في النفوس، ومن ثم لم يقع خلاف "بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - من أوكد علم الخاصة وأرفع علم الخبر، وبه ساد أهل السير."(١)

وثمرة هذا العلم تتضح في تمييز الحديث المرسل من المسند، فإذا لم نعرف الناقل للحديث أصحابي هو أم لا؟ لا يمكن أن نميز بين ذلك.(٢)

ولما كان الأمر بهذه الأهمية، نجد أن كثيرا من العلماء دونوا كتبا تهتم بحياة الصحابة ومعرفتهم، وذلك بذكر أسمائهم، وأنسابهم، ومناقبهم، وأحوالهم العامة والخاصة، والأماكن التي نزلوها، والغزوات التي شاركوا فيها، وسني وفياتهم.(٣)

---

١) الاستيعاب(٨/١)، منهج النقد د. العتر(١١٦ و١١٧).

٢) منهج النقد(١١٧).

٣) بحوث في تاريخ السنة(٦٢).

فكان من هؤلاء الذين أسهموا في تخليد ذكراهم ومآثرهم- الحافظ أبونعيم الأصبهاني في كتابه "معرفة الصحابة"[١] الذي يدل بحق على إمامة صاحبه بما ضمنه من فوائد حديثية وتاريخية، تنبيء بتبحره في الحفظ والمعرفة ولا أدل على ذلك من قول الحاكم: "ومن تبحر في معرفة الصحابة، فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتوهمونه صحابيا، وربما رووا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعيا."[٢]

---

١) قام الدكتور محمد راضي عثمان بدراسة للكتاب، وذلك في مقدمته لتحقيق قطعة من الكتاب المذكور- تناول فيها نسبة الكتاب إلى أبي نعيم، ومنهجه فيه مع ذكر بعض موارده. من(٧٨-٨٦). كما عرف به - أيضا- الأستاذ الشهري في المقدمة التي كتبها لتحقيقه كتاب صفة الجنة (٨٨-٩٥).

٢) معرفة علوم الحديث(٢٥).

المطلب الأول: أهميته وعناية العلماء به.

إن كتاب "معرفة الصحابة" هو من أكبر كتب أبي نعيم التي وصلت إلينا حجما، ولعل السبب في كبر حجمه طبيعة الموضوع الذي تناوله في هذا التأليف، ذلك أنه أراد أن يترجم للصحابة - رضوان الله عليهم- على سبيل الاستيعاب من جهة، ومن جهة أخرى فإنه قصد في تأليفه هذا، تعقب ابن منده في كتابه "معرفة الصحابة"(١)

وذلك يستغرق منه جهدا كبيرا في ذكر أوهام ابن منده، وما يتطلبه ذلك الأمر من سرد الطرق وذكر عللها واختلاف رواتها، ثم بيان الصواب حسبما يراه أبونعيم، وهذا الجانب - أي جانب العلل ظاهر فيه بمرة، قد أولاه اهتماما كبيرا وهذا ما أشار إليه ابن الأثير بقوله: "ورأيت ابن منده، وأبا نعيم قد أكثرا من الأحاديث، والكلام عليها، وذكر عللها..."(٢)

فكان من أهمية هذا الكتاب البالغة، أن كان أحد المصادر الأربعة التي اعتمدها ابن الأثير في كتابه "أسد الغابة" وهي: "معرفة الصحابة" لابن منده، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم، و"الاستيعاب" لابن عبدالبر، وذيل أبي موسى المديني على كتاب ابن منده.(٣)

وفي هذا يقول-: "...إلا أن الذي انتهى إليه جمع أسمائهم، الحافظان أبوعبدالله بن منده، وأبونعيم أحمد بن عبدالله الأصفهانيان، والإمام أبوعمر بن عبدالبر القرطبي."(٤)

---

١) وهو مفقود، ولم يصل إلينا إلا قطعة صغيرة جدا. انظر بحوث في تاريخ السنة (٧٠).

٢) أسد الغابة (١/١١).

٣) ما سبق (١/١١).

٤) ما سبق (١/١٠).

فكثيرا ما يقع خلاف في اسم صحابي أو نسبته، بين هؤلاء الأئمة، فيقف بينهم ابن الأثير حكما ليقضي بينهم بحكم أبي نعيم، وترجيح ما ذهب إليه.

فمن ذلك ما جاء في ترجمة أبزى الخزاعي. قال أبونعيم: ذكر- أي ابن منده- أن البخاري ذكره في كتاب "الوحدان"... وساق الحديث بسنده إلى المذكور، وذكر علله وانتهى إلى قوله: "ولم يصح لأبزى عن النبي رواية ولا رؤية."[١]

قال ابن الأثير- معقبا على هذا القول-: "هذا كلام أبي نعيم ولقد أحسن فيما قال وأصاب الصواب."[٢]

ومن ذلك - أيضا- في ترجمة إبراهيم بن نعيم بن النحام[٣] العدوي. فقال فيه ابن منده: إبراهيم بن النحام. فتعقبه أبونعيم بقوله-: "ذكره بعض الواهمين - يعني ابن منده- من حديث أبي حنيفة، عن عطاء عن جابر أن عبدا كان لإبراهيم بن النحام فدبره..[٤] الحديث. . وهذا تصحيف ووهم في ابن نعيم، إنما كان عبدا لابن نعيم بن النحام فصحفه فقال: لإبراهيم بن النحام لأن الأثبات رووا هذا الحديث عن عطاء عن جابر فقالوا: نعيم بن عبدالله بن النحام."[٥]

قال ابن الأثير- بعدما أورد كل ما سبق ذكره-: "...والصحيح قول أبي نعيم."[٦]

وكما انتصر له ورجح أقواله، فكذلك انتصر لخصمه منه ووهمه في بعض ما ذهب إليه، وقد جاء التعبير عن تلك الانتقادات بقوله:-

---

١) المعرفة (٣/٩٢١).

٢) أسد الغابة (١/٥٦).

٣) من النحيم- وهو صوت يخرج من الجوف. النهاية (٥/٣٠).

٤) أي علق عتقه بموته. النهاية (٢/٩٨).

٥) أسد الغابة (١/٥٥)، والمعرفة (٢/٥٥٨).

٦) أسد الغابة (١/٥٥)، (١/١٤٩).

"في قول أبي نعيم عندي نظر."[١] ..."على أن أبا نعيم كثيرا ما يتبع ابن منده."[٢]، "تحامل أبونعيم على ابن منده."[٣]

"وهم أبونعيم، على أن أبا نعيم يتبع ابن منده كثيرا في أوهامه."[٤]

"قلت - القائل هو ابن الأثير-: "قد ظلم أبونعيم أباعبدالله ابن منده فإنه لم يصحف."[٥] "هذا المأخذ لا وجه له..."[٦]

ولم يكن ابن الأثير هو وحده الذي تعقب أبا نعيم في تأليفه -أي "أسد الغابة"-[٧] فهذا عبدالغني الجماعيلي المقدسي ذيل على كتاب أبي نعيم في جزء كبير أسماه "الإصابة لأوهام حصلت في معرفة الصحابة". أحصى فيه قرابة مائتين وتسعين موضعا[٨] مما وهم فيه أبونعيم.

وهذا ابن كثير كان يملك نسخة من كتاب "معرفة الصحابة" بخط الحافظ أبي نعيم،[٩]

---

١) ما سبق(٥٣/١).

٢) ما سبق(١٥٨/١).

٣) ما سبق(٣٠٥/١ و٢٩٤).

٤) ما سبق(٣٤٠/١).

٥) ما سبق(٣٩٦/١).

٦) ما سبق(١٤٩/٢).

٧) قال السخاوي في الإعلان(١٧٤): "...وعول عليه من جاء بعده، حتى إن كلا من النووي والكاشغري اختصراه، واقتصر الذهبي على تجريده، وزاد عليه العراقي عدة أسماء." إهـ.

٨) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب(١٩/٤)، والإعلان(١٧٥)، ومن طريف ما يذكر أن الحافظ أبا موسى المديني كانت تتوق نفسه إلى تعقب أبي نعيم فما كان يحسن، فلما قدم عبدالغني إلى أصبهان أشار عليه بذلك، وكاد أن يهلك على يد بعض رؤساء أصبهان المتعصبين لأبي نعيم. قال ابن رجب في الذيل(٢/٣) معلقا على هذه الحادثة-: "هذا في غاية الجهل والهوى، وإلا فما الذي يتعلق بهذا من المذاهب واختلاف المقالات؟".

٩) البداية والنهاية(٥٩/١٢).

وقد اعتمد عليها في كتابه "جامع المسانيد"(١) واستقى منها روايات كثيرة كما ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه "الإصابة" واقتبس منه في سبعة وثلاثين موضعا أطلق عليه اسم المعرفة في ستة عشر موضعا واسم "الصحابة" في واحد وعشرين موضعا(٢) وفي "الفتح"(٣) عزا إليه أحاديث كثيرة - أيضا-

وكذلك الحافظ السيوطي في كتابه "جمع الجوامع"(٤) يعزو إليه تخريج الأحاديث.

وهكذا تتضح أهمية هذا الكتاب الذي غدا أصلا لكل المصنفات التي تناولت تراجم الصحابة - رضوان الله عليهم - بعد ذلك.

---

١) وهي الكتب الستة بالإضافة إلى مسند أحمد، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى، والمعجم الكبير للطبراني. قال-أي ابن كثير- كما في مقدمة تحقيق الجزء السادس من مسند البزار(٧٠/٢) للدكتور عبدالله اللحياني-: "وأذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه العشرة، وربما زدت عليها من غيرها، وقل ما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه في الدين."
وقد نقل الدكتور عبدالله عن محقق الكتاب، أن أصل كتاب ابن كثير هو ترتيب الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن المحب المعروف بالصامت لمسند الإمام أحمد على حروف المعجم في أسماء الصحابة، وكذا التابعين الرواة عن الصحابة ثم جاء ابن كثير، فأخذ الكتاب من مؤلفه- كما يقول الشمس الجزري - وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى، وأجهد نفسه كثيرا، وتعب فيه تعبا عظيما فجاء لا نظير له في العالم، ومنهج ابن كثير المذكور مجمل لا يكاد يبين عن تفاصيل سيره، ولذلك تلمسه محقق الكتاب في أكثر من وجه، كان منها - أن ذكر- فإن لم يكن الحديث مخرجا عن أي من الكتب العشرة المتقدمة فزع إلى "معرفة الصحابة" لأبي نعيم الأصبهاني، و"أسد الغابة" لابن الأثير، أو غيرها من كتب الصحابة، وهذا في روايات الصحابة غير المشهورين.

٢) موارد ابن حجر في كتابه "الإصابة" (٦٣٩/٢).

٣) الفتح(١٣٠/٤، ٣٩٨/٢، ٤٤١/٣، ٢٩١/٣).

٤) جمع الجوامع (٧٦/١، ٣٣٦، ٣٣٩، ٥٠٠، ٧٣٦، ٨٨٦، ٦٢٤/٢، ٦٢٥، ٤٣٤)- كما ذكر ذلك محقق كتاب "الصحابة" في تخريجه للأحاديث.

المطلب الثاني: منهجه في كتاب "معرفة الصحابة".

ذكر الحافظ أبونعيم السبب الذي دعاه إلى هذا التأليف فقال: "فإن بعض منتحلي الآثار ومتبعي الروايات والأخبار، أحب الوقوف على معرفة صفوة الصحابة، والمشهورين ممن حوت أساميهم وأذكارهم ديوان الرواة والمحدثين وأسنانهم، ووفاتهم تاريخ الحفاظ المتقنين، ممن ثبتت له عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- رواية، أو صحت له صحبة وولاية، يكون من معرفتهم على بصيرة، وفي الاتباع لهم على وثيقة..."(١)

ثم أخذ في بيان فضلهم وحقهم باتباعهم لرسول الله - صلى الله عليه وسلم- ونقلهم لنا هذا الدين بما استحقوا عليه جميل الثناء من الله ورسوله بما كان لهم من السابقة والمؤزارة والهجرة، فكانت لهم، بذلك المنازل الرفيعة والمناقب الشريفة. إلى أن قال- مبينا خطته التي سار عليها-:

"وبدأت بأخبار مناقبهم ومراتبهم، ثم قدمت ذكر العشرة المشهود لهم بالجنة، واتبعتم بمن وافق اسمه اسم الرسول - صلى الله عليه وسلم - ثم رتبت أسامي الباقين على ترتيب حروف المعجم فقصرت من جملة ما لقيت على حديث، أو حديثين فأكثر، مع ما ينضم إليه من ذكر المولد والسن، والوفاة، فمن لم يقع له، حديث عنه وله ذكر أو روى له خبر ذكرته..."(٢)

والملحوظ أن الحافظ أبا نعيم قد وفي بشرطه إلى حد بعيد، فبعدما ذكر عدة أبواب تتعلق بفضائلهم، ومناقبهم كأن يقول: "معرفة فرق بين المهاجرين والأنصار."(٣)

---

١) معرفة الصحابة (٢/١).

٢) المعرفة (٣/١).

٣) ما سبق (٤/١).

"معرفة المهاجرين الأولين وفرق ما بينهم وبين غيرهم من المهاجرين."(١)
"معرفة السبب الذي انقطعت به الهجرة."(٢)
"معرفة هجرة الحبشة وفضل أهلها."(٣)
"معرفة فضل أهل بدر وما خصوا به."(٤)
"معرفة العشرة المشهود لهم بالجنة."(٥)

والجدير بالذكر أنه اعتنى بالعشرة عناية فائقة بحيث خصص لكل واحد منهم عدة أبواب متتالية يستوعب فيها أخباره وفضائله وأوصافه، ففي ترجمة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه- أورد الأبواب التالية-:

معرفة أن الصديق كان أول الناس إسلاما وأفضلهم إيمانا.(٦)
معرفة صفته وصورته.(٧)
معرفة سنه ومولده، وعلته، ووفاته، وغسله، وكفنه، ودفنه.(٨)
معرفة ما أسند الصديق.(٩)

وفي كل باب يسوق بأسانيده من الأحاديث ما يدل على ما ادعاه، وهكذا كان مسلكه مع سائر العشرة وغيرهم من مشاهير الصحابة، حتى إذا انتهى من ذكر العشرة جاء إلى ذكر من اسمه محمد

---

١) ما سبق(١/٥).
٢) ما سبق(١/١٠).
٣) ما سبق(١/١٣).
٤) ما سبق(١/١٥).
٥) ما سبق(١/٥١).
٦) المعرفة (١/٦٧).
٧) ما سبق(١/٧٢).
٨) ما سبق(١/٧٦).
٩) ما سبق(١/١٠٠).

- من الصحابة لشرف هذا الاسم، وعندها قال: "معرفة من اسمه محمد ممن صحب الرسول - صلى الله عليه وسلم - وله عنه رواية أو رؤية، أو أدرك أيامه، قدمنا ذكرهم لموافقة أساميهم اسم المصطفى - صلى الله عليه وسلم - تعظيما له وتشريفا."(١)

فلما فرغ من هذا الباب عاد إلى "حرف الألف" مبتدئا بمن اسمه "إبراهيم" إذ يقول: "بدأنا بمن اسمه إبراهيم إجلالا للخليل - صلى الله عليه وسلم - عقيبا لذكر الحبيب محمد - صلى الله عليه وسلم."(٢)

يقدم في كل ذلك الذين صحت صحبتهم عنده، ويؤخر الذين لم تصح لهم صحبة كما فعل في آخر باب "المحمدين" حيث قال: "ذكر من اسمه محمد، وذكرهم بعض الرواة في جملة الصحابة واهما."(٣)

لكنه بالرغم من التزامه بالترتيب على حروف المعجم لم يف به داخل الحرف الواحد فمثلا داخل حرف الألف نجده يقدم من اسمه "الأسود" على من اسمه "أسعد" ومن اسمه "أسد" على من اسمه "الأرقم"، وكذلك فعل في اسم الأب فهو يأتي عنده كيفما اتفق من غير ترتيب، مما يشق على الباحث العثور على بغيته إلا بعد جهد جهيد.

---

١) ما سبق(١/٤٢١).

٢) ما سبق(١/٥٤٣).

٣) ما سبق(١/٥٠٤).

المطلب الثالث: مصادره وإضافاته.

الحافظ أبونعيم في كتابه هذا، كما في سائر كتبه يعتمد على ما تلقاه عن شيوخه بسنده المتصل إليهم، وذلك إما بالإخبار، أو التحديث، أو الإجازة، أو المكاتبة، وهذا الصنيع له أهميته البالغة في التعرف على سائر مصادره في تأليفه هذا.

ومن خلال اقتباساته منها، وهذا في حد ذاته عمل مهم بما حفظ لنا من نصوص قد فقدت أصولها خاصة في تاريخ الرجال[١] على أن أبا نعيم لم يخل كتابه من ذكر بعض الكتب الأساس التي نقل منها أو اعتمدها في بعض تراجم الكتاب من ذلك، "الصحابة" للبخاري،[٢] "الصحابة" لأبي القاسم البغوي،[٣] "الصحابة" لأحمد ابن سيار المروزي،[٤] "الصحابة"[٥] لأبي أحمد القاضي شيخه، "الوحدان" للبخاري[٦] ولابن أبي عاصم النبيل، وللحسن بن سفيان[٧] لابن أبي حاتم الرازي،[٨] "المفاريد والوحدان" لمحمد ابن عبدالله الحضرمي،[٩] و"الوحدان والمقلين من الصحابة" لمحمد ابن عثمان بن أبي شيبة،[١٠] "الأفراد" لأبي مسعود الرازي،[١١]

---

١) موارد الخطيب(٨٩).

٢) المعرفة (٢/٦٦٧ و٧١٥).

٣) ما سبق(٢/٥٣٦ و٥٣٧).

٤) ما سبق(٢/٩٨٨).

٥) ما سبق(٢/٥٢٢، ٥٢٩).
والوحدان - بضم الواو- جمع واحد، والمراد هنا معرفة جماعة من الصحابة ليس لكل واحد منهم إلا راو واحد. انظر مقدمة المخزون في علم الحديث(١٠-١١)، ويقال -إيضا- الأفراد.

٦) المعرفة (٢/٥٢٣).

٧) ما سبق(٢/٩٥٣).

٨) ما سبق(٢/٥٠٢).

٩) ما سبق(٢/٥٠٣ و٥٣٨).

١٠) ما سبق(٢/٥٣٩).

١١) ما سبق(٢/٩٧١).

"الفوائد" لمحمد بن إبراهيم،[١] وربما اكتفى بذكر اسم المؤلف فقط كأن يقول:"قاله شباب بن خياط"[٢] أو "قاله الواقدي"[٣] أو "ذكره الحسن بن عرفة."[٤] "ذكره أبوالعباس الهروي."[٥] "ذكره مصعب الزبيري."[٦] "ذكره التنبوذكي."[٧] وغير هذا مما يمكن التوصل إليه من خلال دراسة السند- من كتب السنة، والتي سبقت الإشارة إلى بعضها عند تناولي لكتبه الأخرى فيما سبق من دراسة.

لكن أهم مصدر عند أبي نعيم هنا- هو كتاب "معرفة الصحابة" لأبي عبدالله بن مندة، وكأن أبا نعيم لم يضع كتابه إلا ليتعقب فيه شيخه وخصمه في آن واحد - كما سبقت الاشارة إلى الكائنة التي كانت بينهما- فقلما تمر ترجمة عند أبي نعيم تخلو من ذكر ابن مندة وانتقاد صنيعه، وغالبا ما يعبر عن ذلك بقوله: "ذكرهم بعض الرواة في جملة الصحابة واهما فيهم."[٨] "وهم فيه-أيضا- بعض الواهمين."[٩] "ذكره بعض المتأخرين."[١٠] "زعم بعض المتأخرين"[١١]

وهكذا تتكرر هذه العبارات كثيرا وكلها كناية عن ابن منده كما نص على ذلك ابن الأثير في مواضع كثيرة من كتابه، ومن تلك الأوهام التي أحصاها عليه أبونعيم مايلي:

١- جعل الواحد اثنين أو أكثر- حيث فرق ابن منده بين ثعلب بن الحارث، وثعلبة بن الجذع. والجذع لقب له لا اسم. قال أبونعيم:

---

١) ما سبق(٢/٧٢٢).

٢) ما سبق(٢/٤٦٨).

٣) ما سبق(٢/٤٦٥ و٥٦٢).

٤) ما سبق(٢/٥٦٠).

٥) ما سبق(٢/٥٣٤).

٦) ما سبق(٢/٥١٩).

٧) ما سبق(٢/٧١٣).

٨) المعرفة (١/٥٠٤).

٩) ما سبق (١/٥١٨).

١٠) ما سبق (١/٦٣٧).

١١) ما سبق (١/٦٦٦).

"ذكره بعض المتأخرين - يعني ابن منده...وأفرد لذكره ترجمة وهما واحد."(١)

وكما في ترجمة جنادة بن أبي أمية حيث جعله ابن منده اثنين على أساس التعريف في اسم الأب أحدهما اسم أبيه "مالك" والآخر اسمه "كبير".

قال أبونعيم لما ذكره: "هو عندي جنادة بن أمية الأزدي الذي تقدم ذكره، فرق بينهما بعض المتأخرين من الرواة، وهما عندي واحد."(٢)

٢- جعل التابعي صحابيا.
في ترجمة إياس بن سهل- قال أبونعيم: "ذكره- أي ابن منده- في الصحابة وهو فيما أراه من التابعين.."(٣)
وفي ترجمة إياس أبوفاطمة- قال أبونعيم: "إياس هذا من التابعين وجعله بعض المتأخرين - يعني ابن منده- في الصحابة."(٤)

٣- التصحيف والتحريف، وهذا كثيرا ما أخذه عليه-
في ترجمة تميم بن الحمام - قال أبونعيم: "ذكره بعض الواهمين، وصحف فيه، وإنما هو عمير بن الحمام...والذي صحف في اسمه: محمد بن مروان السدي، وتبعه بعض الناس على هذا التصحيف..."(٥)

٤- الانفراد بذكر بعض المجاهيل في عداد الصحابة-
ففي ترجمة الأرقم بن جفنة، قال أبونعيم: "لم يذكره أحد من المتقدمين، وذكره بعض المتأخرين - يعني ابن منده- ولم يخرج له شيئا، وأحال به على أبي سعيد بن عبدالأعلى وذكر أنه ممن شهد فتح مصر، لايعرف له اسم ولا ذكر في حديث."(٦)

----

١) أسد الغابة (٢٨٣/١).
٢) ما سبق (٣٥٣/١ و٣٦٣).
٣) ما سبق (١٨٢/١).
٤) ما سبق (١٨٤/١).
٥) أسد الغابة (٢٥٨/١، ٣١٣، ٦١، ٥٥ و٨٧/٢).
٦) ما سبق(٧٥/١، ٣١١ و٣١٢).

٥- الوهم في قلب اسم الشخص -

ففي ترجمة الحارث بن الحكم قال أبونعيم: "ذكره بعض المتأخرين، وصوابه الحكم بن الحارث."(١)

إلى غير ذلك من الأوهام التي وقع فيها ابن منده، وغيره من الأئمة فمن ذلك تعقبه للبخاري، في ترجمة إسماعيل بن أبي حكيم - وقد روى حديثا من طريقه- قال أبونعيم: "كذا رواه محمد بن إسماعيل الجعفي عن عبدالله بن سلمة، وهو عندي إسناد منقطع لم يذكر أحد من الأئمة إسماعيل في الصحابة."(٢)

وليس هذا كل ما يقال عن الجانب النقدي لدى أبي نعيم في هذا الكتاب، فهو تفنن في استعمال السند، فعندما يذكر حديثا في ترجمة صحابي، فإنه يسرد أكثر من طريق تبلغ أحيانا ستة طرق أو ثمانية، وأحيانا يذيل تلك الأحاديث بتعليقات في غاية من الأهمية كأن يقول: "هذا حديث صحيح عزيز أخرجه مسلم في كتابه."(٣) "هذا حديث صحيح مجمع على صحته أخرجه البخاري في صحيحه."(٤) "تفرد برواية هذا الحديث العترة الطيبة خلفهم عن سلفهم حتى ينتهي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم."(٥)

كما اهتم بإحصاء عدد المتون التي رواها العشرة المبشرون بالجنة، قال في ترجمة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه-: "روى من المتون سوى الطرق مائة حديث ونيفا بمراسلها."(٦)

وكذا قال في ترجمة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- : "روى من المتون سوى الطرق مائتي حديث ونيفا."(٧)

---

١) ما سبق(٣٨٨/١).

٢) ما سبق(٩٦/١).

٣) المعرفة (١٠٧٨/٣).

٤) المعرفة (٦٧٠/٢).

٥) المعرفة (٢٥٩/١).

٦) المعرفة (١٠٠/١).

٧) المعرفة (١٥١/١).

وفي ترجمة عثمان بن عفان - رضي الله عنه- قال: "روى نيفا وستين متنا سوى الطرق. فمن مشاهير حديثه وغرائبه.."(١)

وفي ترجمة علي بن أبي طالب قال: "روى من المتون أربعمائة ونيفا سوى الطرق، فمن مشاهير حديثه وغرائبه..."(٢) وقد يقول: "فمن صحاح أحاديثه وغرائبها..."(٣) ثم يورد عدة أحاديث بسنده إلى الصحابي المذكور وقد تكون مرفوعة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو موقوفة على ذلك الصحابي.

أما إذا تكلم على علل الأحاديث فإنه يسهب ويطنب، مما يدل على سعة حفظه ودرايته، وطول باعه في علم الحديث ونقده، فمن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر قوله - عقب بعض الأحاديث التي أوردها-: "اختلف على شعبة في هذا الحديث على خمسة أقاويل..."(٤) ثم اندفع يبين تلك الطرق ورواتها.

وقال مرة: "وهذا حديث اختلف فيه على الزهري على ثلاثة عشر قولا، من رواية عبدالرحمن بن عوف على ثمانية أقاويل، ومن رواية سعد بن أبي وقاص، وزيد بن ثابت على خمسة أقاويل..."(٥)

---

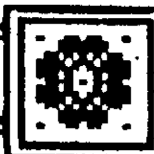
١) المعرفة (١/١٩٨).

٢) ما سبق (١/٢٥١).

٣) ما سبق (١/٢٧٨ و٣٠٨، ٣٤٢، ٣٧٤، ٢/٣٩٣، ٤١٢).

٤) ما سبق (٢/٤١١).

٥) ما سبق (١/٣٤٣) وما بعدها.

الباب الثاني

نشأة النقد وتطوره إلى غاية ظهور الكتب المدونة

ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول : حقيقة النقد و نشأته .

الفصل الثاني : النقد في عصر التابعين

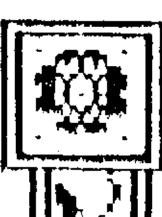
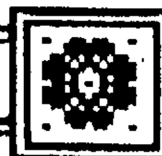
الفصل الثالث : عناية أتباع التابعـــين

بالنقد ومن بعدهم إلى زمن أبي نعيم.

الفصل الرابع: شروط الناقد ومدى توفرها في أبي نعيم.





الفصل الأول

حقيقة النقد ونشأته

ويشتمل على ستة مباحث

المبحث الأول : النقد في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : دوافع النقد وغايته.

المبحث الثالث : اهتمام القرآن الكريم بالنقد

المبحث الرابع : النقد في السنة النبوية الشريفة.

المبحث الخامس : اهتمام الصحابة بالنقد في عهد النبوة.

المبحث السادس : النقد عند الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ .





المبحث الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: تعريف النقد في اللغة.

النقد: مصدر نقد ينقد نقدا، وتنقادا، وانتقادا، والفاعل ناقد، والجمع نقاد.

قال ابن فارس: "النون والقاف والدال، أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه."(١)
وتأتي هذه اللفظة لعدة معان منها:

١- نقد الشيء: نقره بأصبعه كما تنقر الجوزة ليختبره، أو ليميز جيده من رديئه.(٢)

٢- نقد الدراهم: إذا نظرها، ليعرف جيدها من رديئها، وناقد الدنانير هو الذي يعرف جيدها من مدخولها.

٣- نقد الكلام: إذا أظهر ما فيه من عيوب ومحاسن.(٣)

قال الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف

فنجد الشاعر قد شبه الفرس وهي تسير وقت الهاجرة، ويداها تقرعان الحصى، فيتطاير، بالدراهم وهي تتطاير بفعل أصابع الصراف، وهو يختبرها فلا يخفى عليه الزيف منها، ولا يختلط الرديء بالجيد.

والعرب تقول: مازال فلان ينقد الشيء إذا لم يزل ينظر إليه.(٤)

ونخلص من هذا كله إلى أن مدار هذه اللفظة في اللغة، على النظر الفاحص، لمعرفة جيد الأشياء من رديئها.

---

١) معجم مقاييس اللغة (٥/٤٦٧). ٢) اللسان (٣/٤٢٥-٤٢٦)، القاموس (١/٣٤١).

٣) جمهرة اللغة (٢/٢٩٥)، المصباح المنير (٢/٢٩٠). ٤) الصحاح (٢/٥٤٤).

المطلب الثاني: النقد في اصطلاح المحدثين

يمكن تعريفه: بأنه تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقا، وتجريحا.[(١)]

وتوضيح ذلك: أن تمييز الروايات الصحيحة من غيرها، يتم بدراسة السند والمتن، وإصدار الحكم على الحديث بالقبول أو الرد، وذلك ببيان أحوال الرواة من حيث الجرح والتعديل، وهذا النوع من الدراسة يفضي بنا إلى نوعين من علوم الحديث.

النوع الأول: علم الجرح والتعديل، والمراد به بيان أحوال الرواة، من حيث قبول رواياتهم، أو ردها، بألفاظ مخصوصة، دقيقة الصياغة، ومحددة الدلالة، كما يبحث في مراتب تلك الألفاظ، مما له أهمية في نقد الحديث سندا ومتنا، ويعنى بأسماء الرواة وأنسابهم، وأعمارهم، وأوقات ولادتهم ووفياتهم، وسماعهم من شيوخهم... إلخ[(٢)]

والنوع الثاني: علم علل الحديث؛ والمراد به بيان ما يعتري الحديث من اختلاف، أو انقطاع، أو نكارة، أو تدليس، أو إرسال ووصل، أو وقف ورفع، وغيرها من علل الحديث المتعلقة بالسند والمتن، أو بأحدهما.[(٣)]

---

١) منهج النقد للأعظمي(٥).

٢) بحوث في تاريخ السنة (٨٣)، والمنهج الإسلامي في الجرح والتعديل(٢٢) قال ابن الأثير في جامع الأصول(١/٧٠)-: "الجرح وصف متى التحق بالراوي والشاهد، سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به، والتعديل وصف متى التحق بهما، اعتبر قولهما وأخذ به."

٣) مقدمة ابن الصلاح(١٩٦)، والتقييد(١١٦).

المبحث الثاني: دوافع النقد وغايته.

كان إجماع أهل السنة في مختلف الأعصار والأقطار، على أن السنة حجة في دين الله، ولها منزلة تلي منزلة القرآن الكريم؛ ومن ثم كان النبي -صلى الله عليه وسلم - مأمورا بتبليغ كل ذلك.

قال الله تعالى: [يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته.][1] كما نيطت به أمانة البيان - أيضا- قال الله عز وجل: [وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون.][2]

ولعله من المسلم أن الإيمان بهذا القرآن، إيمان بالسنة؛ لأنها بيان له، وذلك في تفصيل مجمله، وإيضاح مشكله...إلخ.

فلما كانت السنة بهذه الأهمية، قام الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - بروايتها ونقلها بأمانة، خاصة وهم أول من طرق سمعهم قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (بلغوا عني ولو آية...)[3] وقوله - أيضا- : (نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه.)[4] وهو الحافز ذاته الذي حمل من جاء بعدهم إلى يومنا هذا على الاعتناء

---

١) سورة المائدة الآية (٦٧).

٢) سورة النحل(٤٤).

٣) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء - باب ما ذكر عن بني إسرائيل-(٥٧٢/٦- ح ٣٤٦١)، والترمذي في العلم - باب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل - (٤٠/٥- ح٢٦٦٩).

٤) أخرجه الترمذي في العلم - باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع- (٣٣/٥- ح٢٦٥٦-٢٦٥٨)، وأبوداود في العلم- باب فضل نشر العلم- (٦٩/٤- ح ٣٦٦٠)، وابن ماجه في المقدمة- باب من بلغ علما- (٨٤/١- ح٢٣٠).

بالسنة وروايتها، فرحلوا في طلبها، وبذلوا جهودا مضنية في تدوينها، ونقدها، وذلك بالفحص عن النقلة والبحث عن أحوالهم من حيث الجرح والتعديل واضعين في اعتبارهم تجنب خطر ذلك الوعيد العظيم الوارد في حق من يتساهل في رواية الحديث، وهو قوله- صلى الله عليه وسلم: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين.) (١)

ويبين حكم الكاذب، الحديثُ الآخرُ: (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار.(٢)

ثم إن الله قد جعل هذا الدين هو خاتمة الأديان والرسالات وتعهد بحفظه وصونه من السقط والزلل قال عز من قائل: [إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون](٣)

فكما أنه سبحانه - حفظ القرآن الكريم في ألفاظه وكلماته منقولا بالتواتر، مدونا أحسن التدوين، فكذلك حفظت السنة - التي هي بيانه بأدق منهج علمي يمكن أن يوجد للتثبت من النصوص المروية وتمحيصها،(٤) وذلك بما كان من عمل الجهابذة النقاد الذين أحصوا على الرواة أنفاسهم، فيما مهدوا من سبل، وفيما سلكوا من مناهج، قوامها التحري، والدقة العلمية، والضبط المتناهي، وفيما أثر عنهم من علوم دلالة قوية على ما نحن بصدده وفي هذا يقول ابن حزم: "نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال

----

١) أخرجه مسلم في المقدمة- باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم- (١/٩- ح٣ و٤).

٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء- باب ما ذكر عن بني إسرائيل(٦/٥٧٢- ح٣٤٦١)

٣) سورة الحجر الآية(٩).

٤) منهج النقد د. العتر(٣٥).

حتى يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم، خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها وأبقاه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور..."(١)

وهذا نص عن يحيى بن سعيد القطان يظهر لنا أحاسيسهم ويرينا خلجات نفوسهم قال أبوبكر بن خلاد: "دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه، فقال لي: يا أبابكر ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟
قلت: يذكرون خيرا إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس.
فقال: احفظ عني، لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: بلغك عني حديث وقع في وهمك أنه غير صحيح - يعني فلم تنكر."(٢)

وهذا ما سأتناوله بإسهاب في المباحث الآتية- إن شاء الله.

---

١) الفصل في الملل والنحل(٨٢/٢).

٢) مقدمة المستخرج(ل١٤ب).

٣) شرح علل الترمذي(٤٦٦/١)، ومنهج النقد للأعظمي(٦)، ومقدمة المستخرج لأبي نعيم(ل١١ب).

المبحث الثالث: اهتمام القرآن الكريم بالنقد.

لا شك أن نقد الحديث ورجاله مر بأطوار تاريخية عديدة حتى بلغ هذه الغاية التي هو عليها الآن في الكتب والمصنفات، مطبوعها ومخطوطها، والنقد الحديثي - شأنه شأن العلوم الإسلامية الأخرى نشأ في ظل الكتاب والسنة، لذلك نجد كثيرا من نصوص الوحي قد انطوت على جذور هذا الفن الخطير، إلا أنه من الملحوظ أن لفظة "نقد" لم تأت ضمن ألفاظ القرآن الكريم البتة. بل ولا في السنة النبوية الشريفة، بهذا المفهوم، إلا في موضع واحد، ضمن حديث جابر، في ذكر قصة جمله، إذ قال: (فنقدني ثمنه.)(١) وشرحه ابن الأثير بقوله: "أي - أعطاني ثمنه نقدا معجلا."(٢)

هذا وقد حاول بعض الباحثين أن يحدد زمن استعمال هذه اللفظة بين المحدثين فقال: "يبدو أن هذه الكلمة - أي نقد- بهذا المعنى، ربما استعملت في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، حيث جاءت على لسان شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث.

عن عبدالرحمن بن عمر الأصبهاني قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: اختلفوا يوما عند شعبة، فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكما، فقال: قد رضيت بالأحول - يعني يحيى بن سعيد القطان - فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة، فقال له شعبة: ومن يطيق نقدك، أو من له مثل نقدك يا أحول."(٣)

ويبدو أن شعبة مسبوق باستعمال لفظة "نقد" في المجال الحديثي فهذا عمرو بن قيس المتوفى سنة (١٤٠هـ) - أي قبل وفاة شعبة، لأن شعبة توفي سنة (١٦٠هـ)- جاء عنه قوله: "ينبغي لصاحب

---

١) أخرجه البخاري في كتاب الشروط - باب إذا اشترط البائع الدابة إلى مكان مسمى جاز- (٣٧٠/٥- ح ٢٧١٨).

٢) النهاية (١٠٣/٥).

٣) نشأة النقد د. عبدالله حافظ(٥٢).

الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذلك الحديث."(١)

وعمرو بن قيس من طبقة مشايخ شعبة فلا يبعد أن تكون هذه اللفظة قد استعملت قبل ذلك بكثير- فهذا الصحابي الجليل أبوالدرداء عويمر بن مالك المتوفى سنة (٣٢هـ) قال- إن صح السند إليه-: "إن نقدت الناس نقدوك."(٢) أي عبتهم، واغتبتهم قابلوك بمثله.

وعلى أية حال - وكما أسلفت - فإن أسس النقد- بمعنى التحري والتمحيص للأخبار - قد دلت عليها آي كثيرة من الذكر الحكيم، فمن ذلك في مجال التمييز والتمحيص، قول الله تعالى: [وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا .](٣)

قال ابن كثير في معنى هذه الآية: "إنكار على من يبادر إلى الأمور قبل تحققها فيخبر بها، ويفشيها، وينشرها، وقد لا يكون لها صحة ."(٤)

ومن ذلك قول الله- أيضا- :[ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب.](٥)

---

١) الجرح(١٨/٢)، الجامع(١٠٢/٢).

٢) تهذيب اللغة(٣٧/٩)، لسان العرب(٤٢٦/٣)، وجاء عند أبي نعيم في الحلية(٢١٨/١) بلفظ: "إن قارضت الناس قرضوك، وإن تركتهم لم يتركوك."

٣) سورة النساء الآية(٨٣).

٤) تفسير القرآن الكريم لابن كثير(٥٢٩/١).

٥) سورة آل عمران(١٧٩).

وقول الله: [ليميز الله الخبيث من الطيب][١] وقول الله: [وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين][٢]

فدلالة هذه الآيات أصل في تمييز الأخبار وتمحيصها، واختبار الرواة بغية التعرف على الثقة منهم، ومن هو مجروح لا يعتمد على خبره.

ومن ذلك -أيضا- قصة سليمان مع الهدهد- قال الله تعالى: [وتفقد الطير فقال: مالي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين لأعذبنه عذابا شديدا، أو لأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين، فمكث غير بعيد فقال: أحطت بما لم تحط به وجئتك من سبإ بنبإ يقين.][٣]

ثم استرسل الهدهد يشرح لسليمان وضع مملكة سبأ، وعبادتهم، وسجودهم للشمس، وبعد أن سمع منه سليمان النبأ توعده بأنه سيتثبت من نبأه هذا إن كان صادقا أم كاذبا.

قال الله حكاية عن سليمان: [قال: سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين، اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم، ثم تول عنهم، فانظر ماذا يرجعون.][٤]

وذهب بالكتاب وألقاه لملكة سبأ، وجمعت كبراء قومها للتشاور معهم في أمر الكتاب، وقررت أن تبعث له بهدية تليق بمثله. [فلما جاء سليمان قال: أتمدونن بمال فما آتاني الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون][٥]
فثبت بهذا صدق الهدهد، وتيقن سليمان من خبره.

---

١) الأنفال(٣٧).

٢) آل عمران(١٤١).

٣) سورة النمل الآية (٢٠).

٥،٤) سورة النمل الآية (٢٠، ٢٦).

ومن النصوص التوجيهية - أيضا - لمبدأ التثبت والتحري - قول الله تعالى: [ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا، أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين.][١]

قال ابن كثير في معنى هذه الآية -: "يأمر الله تعالى بالتثبت في خبر الفاسق ليحتاط له لئلا يحكم بقوله فيكون في نفس الأمر كاذبا، أو مخطئا، فيكون الحاكم بقوله قد اقتضى وراءه، وقد نهى الله عز وجل عن اتباع سبيل المفسدين،

ومن هاهنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال لاحتمال فسقه في نفس الأمر، وقبلها آخرون، لأنا إنما أمرنا بالتثبت عند خبر الفاسق وهذا ليس بمحقق الفسق لأنه مجهول الحال، وقد قررنا هذه المسألة في كتاب العلم من شرح البخاري، ولله تعالى الحمد والمنة."إهـ.[٢]

بل قد جاءت نصوص قرآنية واضحة في التعديل، ففي هذا المجال نقرأ قول الله تعالى: [والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه.][٣]

وقول الله: [لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة، فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا.][٤]

وقول الله: [محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود.][٥]

---

١) سورة الحجرات الآية (٦).

٢) تفسير القرآن الكريم لابن كثير (٢٠٨/٤).

٣) سورة التوبة الآية (١٠٠).

٤) سورة الفتح الآية (١٨).

٥) سورة الفتح الآية (٢٩).

كما نقرأ - أيضا - آيات أخر في مجال التجريح - فمن ذلك :
قول الله تعالى: [الأعراب أشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم.] (١)

وقول الله: [وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق، لا تعلمهم نحن نعلمهم، سنعذبهم مرتين، ثم يردون إلى عذاب عظيم.] (٢)

بل ثم سور بأكملها في هذا المجال، مجال التجريح، كسورة التوبة، وكان من أسمائها الفاضحة لأنها فضحت أعداء الله وأعداء رسوله، فهذه النصوص القرآنية وغيرها مما لم أذكره تدل دلالة واضحة على أن علم النقد له أسس يرتكز عليها.

-----

١) سورة التوبة الآية (٩٧).

٢) سورة التوبة الآية (١٠١).

المبحث الرابع: النقد في السنة النبوية الشريفة.

كان من الطبيعي أن يهتدي النبي - صلى الله عليه وسلم - بهدي القرآن ويتخلق بأخلاقه، ولهذا نجد عدة أحاديث تفيد جميعها منهجا واضحا في التثبت والتحري في قبول الأخبار، وعدم المسارعة في إصدار الأحكام إلا بعد الفحص الشديد، وهو نفس المنهج الذي دلت عليه تلك الآيات التي أوردتها من قبل - ومن الأمثلة التي توضح هذا المنهج ما يلي -:

١- عن نافع أن عبدالله بن عمر أخبره أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتى بيهودي ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود - فقال: ما تجدون في التوراة على من زنى؟
قالوا نسود وجوههما ونحملهما، ونخالف بين وجوههما، ويطاف بهما.
قال: فاتوا بالتوراة إن كنتم صادقين!
فجاءوا بها فقرءوها حتى إذا مروا بآية الرجم وضع الفتى الذي يقرأ- يده على آية الرجم، وقرأ ما بين يديها وما وراءها.
فقال له عبدالله بن سلام - وهو مع رسول الله- صلى الله عليه وسلم -: مره فليرفع يده فرفعها، فإذا تحتها آية الرجم..."(١)

ففي هذا المثال نجد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يصدر الحكم بناء على ما سمعه من اليهود- بل قارن مقالتهم هذه بما في التوراة وهو كتابهم بشهادة حَبْرٍ من أحبارهم، وكانوا كاذبين فيما ادعوه؛ وفي هذا جواز مقارنة رواية الراوي مع ما في كتابه ليعلم هل ضبط ما حدث به من حفظه أم لا ؟

٢- عن أبي التياح قال: سمعت أنس بن مالك قال: لما فتحت مكة قسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الغنائم في قريش، فقالت الأنصار: إن هذا لهو العجب إن سيوفنا تقطر من دمائهم، وإن غنائمنا ترد عليهم!

---

١) أخرجه مسلم في الحدود- باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى-(١٣٢٦/٣- ح٢٦).

فبلغ ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فجمعهم، فقال: ما الذي بلغني عنكم؟ قالوا: هو الذي بلغك، وكانوا لا يكذبون..."(١)

٣- عن ابن شهاب، حدثني عروة، وابن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن عائشة- رضي الله عنها- في قصة الإفك- قالت: دعا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - علي بن أبي طالب، وأسامة بن زيد- رضي الله عنهما- حين استلبث الوحي يسألهما، وهو يستشيرهما في فراق أهله.

فأما أسامة فأشار بالذي يعلم من براءة أهله، وبالذي يعلم لهم في نفسه من الود فقال: يارسول الله! أهلك وما نعلم إلا خيرا،

وأما علي بن أبي طالب فقال: يا رسول الله، لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير، وإن تسأل الجارية تصدقك، قالت: فدعا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بريرة، فقال: أي بريرة هل رأيت من شيء يريبك؟

قالت بريرة: لا والذي بعثك بالحق، إن رأيت عليها أمرا أغمصه(٢) عليها أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله..."(٣)

وهذا نوع من التمحيص، والتنقيب والبحث، وذلك بمقارنة بين عدة آراء مختلفة في إصدار الحكم النهائي، وهذا النهج هو الذي اتبعه الصحابة في حياة النبي- صلى الله عليه وسلم -وبعد وفاته كما سيتبين بعد حين.

٤- عن عائشة أن رجلا استأذن على النبي - صلى الله عليه وسلم- فلما رآه قال: بئس أخو العشيرة فلما جلس تطلق في وجهه وانبسط

---

١) أخرجه مسلم - واللفظ له - في الزكاة- باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام - (٧٣٥/٢- ح ١٣٤)، والبخاري في مناقب الأنصار- باب مناقب الأنصار- (١٣٧/٧- ح ٣٧٧٨).

٢) أي - أعيبها به وأطعن به عليها. النهاية (٣٨٦/٣).

٣) أخرجه البخاري في التفسير- باب لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا- (٣٠٦/٨-٣٠٧- ح ٤٧٥٠)، والغوامض والمبهمات (٣٥٢-٣٥٥).

إليه، فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه.؟

فقال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يا عائشة! متى عهدتني فاحشا؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره.."(١)

وقد استدل الخطيب بهذا الحديث على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جرح وعدل، وأن ذلك ليس من الغيبة في شيء، فقال: "ففي قول النبي - صلى الله عليه وسلم - للرجل: "بئس رجل العشيرة" دليل على أن إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدين من النصيحة للسائل ليس بغيبة، إذ لوكان ذلك غيبة لما أطلقه النبي - صلى الله عليه وسلم - وإنما أراد عليه السلام بما ذكر فيه والله أعلم - أن يبين للناس الحالة المذمومة منه وهي الفحش فيجتنبوها لا أنه أراد الطعن عليه والثلب له..."(٢)

ويقول الحافظ: "وهذا الحديث أصل في المداراة وفي جواز غيبة أهل الكفر والفسق ونحوهم."(٣)

ففي هذا الخبر وغيره مما سبق ذكره دليل على أن علم النقد له أصل يرتكز عليه، ولم يأت من فراغ، فالتحرز في الرواية أو وصف بعض الناس بالصدق أوجرح بعضهم، كان يمثل في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - اللبنة الأولى لهذا المنهج العلمي القويم وهو تمحيص الأخبار.(٤)

---

١) أخرجه البخاري- واللفظ له- في الأدب - باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم- فاحشا ولا متفاحشا-(٤٦٧/١٠- ح ٦٠٣٢)، ومسلم في البر والصلة والآداب- باب مداراة من يتقى فحشه(٢٠٠٢/٤- ح٧٣)، وأبوداود في الأدب - باب حسن العشرة- (١٤٤/٥ و١٤٥- ح ٤٧٩١ ٤٧٩٢) كلهم عن عائشة.

٢) الكفاية (٨٣-٨٤).

٣) الفتح (٦٣/١١).

٤) اهتمام المحدثين بنقد الحديث(٣٢-٣٣).

المبحث الخامس: اهتمام الصحابة بالنقد في عهد النبوة.

كان الصحابة - رضوان الله عليهم - هم الورثة لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وكل ما علمهم من علم، لأن الأنبياء لا يورثون دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا علما فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر، وهذا الذي أثر في نفوسهم وحرضهم على الإقبال على حفظ السنة والعمل بها، استجابة لقول الله تعالى: [لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر...] (١)

فتفانوا في أتباعه - صلى الله عليه وسلم - وساروا على هديه، ومن ثم وقر في نفوسهم مبدأ التحري والتثبت في قبول الأخبار والاحتياط فيها، وذلك في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم -

فقد وقعت بعض الحوادث التي تفيد احتياط الصحابة في قبول الرواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مخافة من وهم الناقل، أو التباس الأمر عليه أو فهم خطأ، أو حدث بما يستغرب عادة لأن الاستغراب في حد ذاته يدعو للتساؤل عند بني البشر وإن لم يكن ثمة اتهام.

وهذا الذي وقع لبعض الصحابة وإن كان ذلك على نطاق ضيق جدا (٢) لأنهم كانوا مبرئين من تهمة الكذب.

قال البراء بن عازب: "ليس كلنا كان يسمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب." (٣)

---

١) سورة الأحزاب الآية (٢١).

٢) منهج النقد للأعظمي (١٠).

٣) المحدث الفاصل (٢٣٥).

ويقول أنس بن مالك: "ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا."[(١)]

وسأعرض لبعض الأمثلة التي تدل على النهج النقدي الذي كان يقوم به الصحابة على مرأى ومسمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذه بعض الصور السريعة توضح هذا المبدأ.

١- عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ - والنبي - صلى الله عليه وسلم - متكيء بين ظهرانيهم[(٢)].

فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكيء.

فقال له الرجل: ابن عبد المطلب؟

فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أجبتك[(٣)].

فقال الرجل للنبي - صلى الله عليه وسلم -: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد[(٤)] علي في نفسك.

فقال: سل عما بدا لك.

فقال: أسألك بربك ورب من قبلك آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟

فقال: اللهم نعم.

قال: أنشدك[(٥)] بالله آلله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟

قال: اللهم نعم.

---

١) الكفاية (٥٤٨).

٢) بفتح النون - أي بينهم، فهو محفوف بهم من جانبيه. الفتح(١/١٨١)، والنهاية (٣/١٦٦).

٣) أي سمعتك. الفتح(١/١٨٢).

٤) أي - فلا تغضب.

٥) بفتح الهمزة، وضم المعجمة وأصله من النشيد، وهو رفع الصوت، والمعنى سألتك رافعا نشيدتي، أي سألتك بالله. الفتح(١/١٨٣).

قال: أنشدك بالله آلله أمرك أن نصوم الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم.

قال: أنشدك بالله آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟

فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم نعم.

فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر."(١)

وهذا يعني أن بني سعد قد بلغتهم الدعوة قبل ذلك، ولكنهم أرادوا أن يستوثقوا فأرسلوا رسولهم - وهو ضمام - ليتثبت من صحة ما بلغهم، وما إذا كان المبلغ قد ضبط وحفظ أم نسي ووهم.

٢- وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه: "وقدم علي من اليمن ببدن النبي - صلى الله عليه وسلم - وجد فاطمة - رضي الله عنها - ممن حل ولبست ثيابا صبيغا(٢) واكتحلت، فأنكر ذلك عليها.

فقالت: إن أبي أمرني بهذا، قال جابر: فكان علي يقول بالعراق: فذهبت إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - محرشا(٣) على فاطمة للذي صنعت مستفتيا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما ذكرت عنه، فأخبرته أني أنكرت ذلك عليها، فقال: صدقت، صدقت."(٤)

---

١) أخرجه البخاري في العلم- باب ما جاء في العلم- (١٧٩/١- ح ٦٣)، ومسلم في الإيمان - باب السؤال عن أركان الإسلام- (٤٢/١- ح ١٢)، وأبوداود في الصلاة- باب ما جاء في المشرك يدخل المسجد-(٣٢٦/١- ح ٤٨٦)، الترمذي في الزكاة- باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك- (١٣/٣- ح ٦١٨)، والنسائي في الصوم- باب وجوب الصيام- (٩٧/٤).

٢) أي مصبوغة غير بيض، وهو فعيل بمعنى مفعول. النهاية (١٠/٣).

٣) التحريش هو الإغراء- والمراد هنا: ذكر ما يوجب عتابه بها. النهاية (٣٦٨/١).

٤) أخرجه مسلم في الحج - باب حجة النبي- صلى الله عليه وسلم -(٨٨٨/٢ -ح١٢١٦)

٣- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه- خرج رسول الله- صلى الله عليه وسلم- في الأضحى أو - الفطر- إلى المصلى، ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة، فقال: أيها الناس تصدقوا، فمر على النساء فقال: يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار...

فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه فقيل: يارسول الله! هذه زينب، فقال: أي الزيانب؟ فقيل: امرأة ابن مسعود قال: نعم، ائذنوا لها، قالت: يا نبي الله! إنك أمرت اليوم بالصدقة، وكان عندي حلي، فأردت أن أتصدق بها، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم. فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: صدق ابن مسعود زوجك أحق من تصدقت به عليهم.(١)

فهذه النماذج تبين مدى حرص الصحابة على التثبت في النقل.

---

٣) أخرجه البخاري في الزكاة- باب الزكاة على الأقارب(٣/٣٨١- ح ١٤٦٢). والحديث - كما هو واضح ليس فيه صراحة نسبة القول إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ولكن يعد فيما لا مجال للرأي فيه.

المبحث السادس:

النقد عند الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

ولما انتقل النبي - صلى الله عليه وسلم- إلى الرفيق الأعلى، وانقطع الوحي، ولم يعد في الإمكان الرجوع إليه، زادت حيطة الصحابة في قبول الأخبار، فأخذ النقد في هذه المرحلة شكلا أعمق مما كان عليه من ذي قبل، في زيادة التحري والتبين فاحتاطوا في رواية الحديث عنه- صلى الله عليه وسلم - مخافة الوقوع في الخطأ أو أن يتسرب إلى السنة تحريف أو تزييف على يد من لا يبالي بالرواية فآثروا الاعتدال والإقلال من الرواية.(١)

ولعل لهذا السبب عد جمع من العلماء الصحابة الطبقة الأولى من النقاد، فهذا السخاوي يقول: "أما المتكلمون في الرجال فخلق من نجوم الهدى، ومصابيح الظلم المستضاء بهم في دفع الردى، لا يتهيأ حصرهم في زمن الصحابة- رضي الله عنهم- وهلم جرا، سرد ابن عدي في مقدمة "كامله" منهم خلقا إلى زمانه، فالصحابة الذين أوردهم: عمر وعلي، وابن عباس، وعبدالله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس، وعائشة- رضي الله عنهم- وتصريح كل منهم بتكذيب(٢) من لم يصدقه فيما قاله."(٣)

---

٢) فالكذب هنا، ليس المراد به تعمد الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه في الواقع، وإنما المراد به الخطأ. وهو الأمر الذي بينه الخطابي في معالم السنن(١/١٣٤-١٣٥)..."والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها، فتقول: كذب سمعي، وكذب بصري، أي زَلَّ ولم يدرك ما رأى وما سمع،ولم يحط به." وقد قال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (٤٢٦): "قال ابن حبان:أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ." ذكر هذا في ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب من كتاب الثقات(٦/١١٤).

١) السنة قبل التدوين(٩٢).

٣) الإعلان والتوبيخ(١٦٣).

فقد كان الخلفاء الراشدون من أشد الناس تحريا في قبول الروايات قال الحاكم: "فالطبقة الأولى منهم: أبوبكر، وعمر، وعلي، وزيد بن ثابت فإنهم قد جرحوا، وعدلوا، وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها."(١)

وقال الذهبي عن أبي بكر الصديق-: "إليه المنتهى في التحري في القول وفي القبول."(٢)

وقال- أيضا-: "كان أول من احتاط في قبول الأخبار."(٣) ودليل ذلك عن قبيصة بن ذؤيب قال:(أن جدة جاءت إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبوبكر: مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله- صلى الله عليه وسلم - أعطاها السدس. فقال أبوبكر هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه أبوبكر الصديق...)(٤)

وأما تحري عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما- فقد قال ابن حبان: "هما أول من فتشا عن الرجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الاخبار، ثم تبعهما الناس على ذلك."(٥)

---

١) المدخل لمعرفة علوم الحديث(٥٢).

٢) التذكرة (٥/١).

٣) التذكرة (٢/١).

٤) أخرجه مالك في كتاب الفرائض - باب ميراث الجدة- (٥١٣/٢ - ح٤)، وأبوداود في الفرائض - باب في الجدة- (٣١٦/٣-٣١٧ - ح ٢٨٩٤)، والترمذي في كتاب الفرائض - باب ميراث الجدة- (٤٢٠/٤- ح ٢١٠١)، وابن ماجه في الفرائض - باب ميراث الجدة- (٩٠٩/٢- ٩١٠- ح ٢٧٢٤).

٥) المجروحين(٣٨/١).

ودليل ذلك:

أن أبا سعيد الخدري قال: (كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبوموسى كأنه مذعور.

فقال: استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت.

فقال: ما منعك؟

قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت. وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع.

فقال: والله لتقيمن عليه ببينة. أمنكم أحد سمعه من النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟

فقال أبي بن كعب: والله لايقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك.)(١)

وعن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: جلسنا مع عمر، فقال: هل سمعت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئا أمر به المرء المسلم إذا سها في صلاته، ماذا يصنع؟

فقلت: لا والله، أو ما سمعت أنت ياأمير المؤمنين من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ذلك شيئا؟

فقال: لا والله.

فبينما نحن في ذلك أتى عبدالرحمن بن عوف، فقال: فيم أنتما؟

فقال عمر: سألته فأخبره.

فقال له عبدالرحمن: لكني قد سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأمر في ذلك.

فقال عمر: فأنت عندنا عدل فماذا سمعت؟

قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: إذا سها أحدكم في صلاته حتى لايدري أزاد أم نقص، فإن كان شك في الواحدة

---

١) أخرجه البخاري في الاستئذان - باب التسليم والاستئذان ثلاثا - (١١/٢٨-٢٩-ح ٦٢٤٥) وفي مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم في الأذان - باب الاستئذان(٣/١٦٩٤ - ح ١٦٥٣).

والثنتين، فليجعلهما واحدة، وإذا شك في الثنتين والثلاث، فليجعلهما ثنتين، وإذا شك في الثلاث والأربع، فليجعلهما ثلاثا حتى يكون الوهم في الزيادة، ثم يسجد سجدتين، وهو جالس، قبل أن يسلم، ثم يسلم."(١)

وعلق الذهبي على هذا الحديث بقوله: "فأصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم - وإن كانوا عدولا فبعضهم أعدل من بعض وأثبت، فهنا عمر قنع بخبر عبدالرحمن، وفي قصة الاستئذان يقول: ائت بمن يشهد معك."(٢)

وأما فيما يتعلق باستحلاف علي بن أبي طالب لمن يحدثه قال: - أي الذهبي-: "وعلي بن أبي طالب يقول: كان إذا حدثني رجل عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - استحلفته وحدثني أبوبكر، وصدق أبوبكر، فلم يحتج عليٌ أن يستحلف الصديق."(٣)

فهذه بعض النماذج التي تدل على شدة حيطة الصحابة في قبول الروايات، ولكني لما كنت أستعرض هذه الأمثلة ثار في نفسي سؤال وهو: ألم يكن الصحابة- رضوان الله عليهم معدلين بتعديل الله لهم ورسوله؟ فمن ذلك قول الله فيهم: [كنتم خير أمة أخرجت للناس...](٤) وقوله تعالى: [وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا.](٥)

---

١) أخرجه الذهبي - بهذااللفظ - بسنده إلى ابن عباس في السير(١/٧١-٧٢) وقال: "هذا حديث حسن،صححه الترمذي." والترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان-(١/١١١-١١٢- ح ٣٩٨)، وقال: "حسن صحيح غريب."، وابن ماجة في الإقامة - باب ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى اليقين- (١/٣٨١-٣٨٢- ح ١٢٠٩)، وأسباب اختلاف المحدثين للأحدب(١/٣٨).

٢) السير(١/٧٣).

٣) المصدر السابق.

٤) سورة آل عمران الآية(١١٠).

٥) سورة البقرة الآية(١٤٣).

وقوله:[والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه.][١]، وقوله تعالى: [لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا...][٢].

والآيات في هذا الشأن كثيرة يطول تعدادها، وكذلك وصف النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه مثل ذلك وأطنب في تعظيمهم، وأحسن الثناء عليهم[٣] فعن عبدالله بن مسعود "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق أيمانهم شهادتهم، ويشهدون قبل أن يستشهدوا."[٤]

وعن أبي سعيد الخدري قال: "قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم -: لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصفيه."[٥]

من هذه النصوص وغيرها كثير مما يدل على عدالة الصحابة - في نظر بعضهم بعضا، وكلهم يتورع ويحتاط أن يحدث بحديث لم يحفظه. قال ابن أبي ليلى: "كنا إذا أتينا زيد بن أرقم، فنقول: حدثنا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم فيقول: إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - شديد."[٦]

---

١) سورة التوبة الآية (١٠٠).

٢) سورة الفتح الآية (١٨).

٣) الكفاية (٩٤).

٤) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة- باب فضائل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - (٥/٧- ح ٣٦٥٠ و٣٦٥١)، ومسلم في فضائل الصحابة - باب فضل الصحابة- (١٩٦٢/٤-١٩٦٥- ح٢١٠- ٢١٦)، والخطيب في الكفاية (٩٤) واللفظ له.

٥) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة- باب تحريم سب الصحابة- (١٩٦٧/٤- ح ٢٢١)، والخطيب في الكفاية (٩٤).

٦) أخرجه ابن ماجه في - باب التوقي في الحديث - (١٣/١- ح ٢٥)، والمحدث الفاصل(٥٥٠)، والمجروحين(٣٨/١).

فإذا ثبت هذا - أي عدالتهم - فعلام كانوا يتشددون في قبول رواية بعضهم؟ نجد أبا بكر يطلب من المغيرة بن شعبة من يشهد معه، وعمر يطلب من أبي موسى أن يشهد غيره معه، وعلي يستحلف من يحدثه، وهذا الأمر إذا أخذ على علاته كان سببا بينا في أيد أعداء الإسلام لينفذوا منه إلى الطعن في الصحابة - رضوان الله عليهم.

قال ابن حبان - ضمن جوابه عن مسلك عمر هذا-: "كان عمر يطلب البينة من الصحابة على ما يرويه عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- مخافة الكذب عليه لئلا يجيء من بعد الصحابة فيروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ما لم يقله."(١)

وقد جاء هذا التعليل منصوصا عليه كما في رواية مالك: "فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى: أما إني لم أتهمك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله- صلى الله عليه وسلم -"(٢)

وفي رواية أبي بريدة عند أبي داود - حين قال أبي بن كعب لعمر: " لا تكن عذابا على أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم - فقال: سبحان الله سمعت شيئا فأحببت أن أتثبت."(٣)

ولابن عبدالبر جواب آخر قال: "يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالإسلام فخشي أن أحدهم يختلق الحديث عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - عند الرغبة والرهبة طلبا للمخرج مما يدخل فيه، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئا من [ذلك] ينكر عليه حتى يأتي بالمخرج."(٤)

وأما ما يتعلق باحتياط علي - رضي الله عنه- فقد قال ابن حبان: "وتبع عمر عليه علي بن أبي طالب - رضوان الله عليهما- باستحلاف من يحدثه عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم -

---

١) المجروحين (٣٨/١).

٢) أخرجه مالك في الاستئذان - باب الاستئذان - (٩٦٤/٢ - ح ٣).

٣) والفتح(٣٢/١١).

٤) الفتح (٣٢/١١).

وإن كانوا ثقات مأمونين ليعلم بهم توقي الكذب على رسول الله- صلى الله عليه وسلم - فيرتدع من لا دين له عن الدخول في سخط الله عز وجل."(١)

ولم يكن ذلك دأبه في استحلاف كل من يحدثه، وإنما كان يستحلف من يظن فيه أنه وهم أو ضعف حفظه، بدليل ما أورده الحافظ ابن حجر قال: وجاءت عنه رواية عن المقداد وأخرى عن عمار، ورواية عن فاطمة الزهراء- رضي الله عنهم - وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم."(٢)

نخلص من كل هذا إلى أن الصحابة كانوا حريصين كل الحرص على توقي الكذب على رسول الله- صلى الله عليه وسلم - ولذلك كانوا في الدرجة العليا من الوثاقة كما يشهد بذلك صنيع الحافظ ابن حجر في مقدمة التقريب(٣).

ولكن هذا لا ينافي أنهم متفاوتون في الحفظ والضبط، فكان بعضهم أحفظ من بعض بل وجد فيمن دونهم من هو أحفظ من بعضهم، فعن خالد بن رباح قال: "سئل أنس بن مالك عن مسألة فقال: سلوا مولانا الحسن فقيل: ياأبا حمزة، نسألك فتقول اسألوا مولانا الحسن؟ فقال: سلوا مولانا الحسن فإنه سمع وسمعنا، فحفظ ونسينا."(٤)

---

١) المجروحين (٣٧/١).

٢) التهذيب(٢٦٨/١).

٣) التقريب(٧٤).

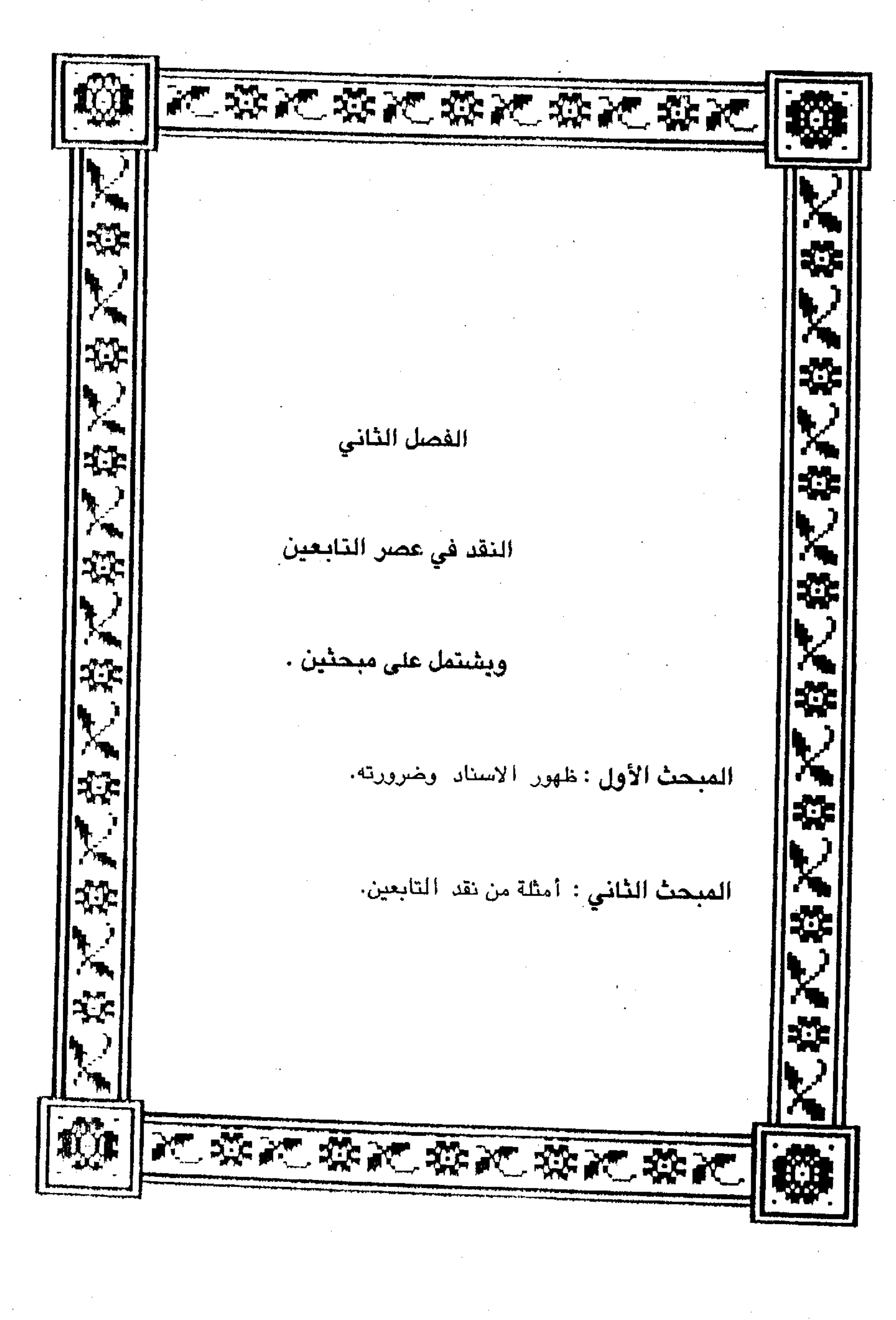
٤) التعديل والجرح للباجي(٤٨٨/٢) ومباحث في علم الجرح والتعديل(٥٠).

ثم ازداد الصحابة حرصا وتثبيتا في الرواية منذ مقتل عثمان ابن عفان - رضي الله عنه- بالإضافة إلى بروز الفتنة، وما جرى من ويلات كظهور الفرق المنحرفة، ونشوء الوضع في الحديث في ذلك الوقت المبكر، ولعل أحسن ما يعبر عن هذه المرحلة ما ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما- قال: "كنا نحدث عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه."(١)

ولهذا وذاك مما تقدم ذكره - من تشدد الصحابة في قبول الروايات، وفحص الرواة، نشأ النقد وتوسع مع مرور الزمن وحدوث المستجدات كما سيأتي عن عصر التابعين.

---

١) أخرجه مسلم في المقدمة- باب النهي عن الرواية عن الضعفاء-(١/١٣-١٤- ح٧)، وابن ماجه في المقدمة- باب التوقي في الحديث - (١/١٢- ح ٢٧).



الفصل الثاني

النقد في عصر التابعين

ويشتمل على مبحثين .

المبحث الأول : ظهور الاسناد وضرورته.

المبحث الثاني : أمثلة من نقد التابعين.

الفصل الثاني: النقد في عصر التابعين.

تمهيد.

مضى قريبا أن السنة النبوية كانت طابعا خاصا تميز به جيل الصحابة في حياتهم وتصرفاتهم، مما يدل على عظيم مكانتها في نفوسهم، فندبوا أرواحهم لتبليغها؛ متبعين في ذلك أقصى وأحكم ما يمكن من وسائل البحث والفحص الصحيحة؛ لأن التبليغ عن النبي صلى الله عليه وسلم أمانة، وأي أمانة!

ومن ثم انتقل هذا الأمر إلى جيل التابعين تلقائيا، ولم يجدوا في ذلك كبير عناء، نظرا لما كان عليه جيل الصحابة من التمثيل الحقيقي، لهذا الدين في واقع حياتهم.

وما أن انتهت خلافة عثمان بن عفان- رضي الله عنه- حتى برز أعداء الإسلام من جديد- على حين فرقة من الناس - لينفثوا - سمومهم بين المسلمين ابتغاء الفتنة، وتشتيت الصف، وذلك بوضع الحديث، والأكاذيب وهو ما اضطلعت به الفرق المنحرفة عن منهاج السنة في تقوية بدعها مرة؛ والحط من شأن مخالفيها مرة أخرى.

ولهذا كانت المهمة النقدية الملقاة على عواتق التابعين مهمة صعبة للغاية لا يضطلع بها إلا أولوا العزم من الرجال، فازداد التحري، والتشدد في قبول الروايات نتيجة للفتن المتلاحقة، وما نجم عنها من دسائس، وافتراءات.

المبحث الأول: ظهور الإسناد وضرورته.

فتمثل هذا التحري في ظهور عنصر جديد في المجال النقدي للروايات ألا وهو "المطالبة بالسند" فكان هو الضابط العلمي للتفريق بين الحق والباطل، وبين الصحيح والسقيم.

وفي هذا المعنى يقول الحاكم: "لولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد؛ فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا."(١)

إذن فالإسناد هو أحد الخصائص التي امتازت بها هذه الأمة على بقية الأمم، قال أبوعلي الجياني: "خص الله تعالى هذه الأمة، بثلاث أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب."(٢)

إلا أن هذه المزية لم تكن لمطلق من انتمى إلى الإسلام، بل هي خاصية أهل السنة فقط.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "الإسناد من خصائص هذه الأمة وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة من أقل الناس عناية به إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم، ولهذا قال عبدالرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم."(٣)

---

١) معرفة علوم الحديث(٦).

٢) التدريب(٢/١٦٠).

٣) منهاج السنة(٤/١١).

ولما كان الله تعالى قد تكفل بحفظ دينه فقد هيأ لقمع هذا الفساد، والقضاء عليه أئمة يهدون إلى الحق وبه يعدلون، فأظهروا للأمة كذب كثير من الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم - زورا وبهتانا- فسلك جيل التابعين في ذلك مسلك الصحابة، وبهم اقتدوا.

وفي هذا يقول ابن حبان - مبينا القيمة العلمية للسند عند التابعين -: "ثم أخذ مسلكهم - أي مسلك الصحابة- واستن بسنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم- سعيد بن المسيب[١] والقاسم بن محمد بن أبي بكر[٢]، وسالم بن عبدالله بن عمر،[٣] وعلي بن الحسين بن علي[٤]، وأبوسلمة بن عبدالرحمن بن عوف،[٥] وعبيد الله ابن عبدالله بن عتبة،[٦] وخارجة بن زيد بن عتبة[٧] وعروة بن الزبير بن العوام[٨] وأبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام،[٩] وسليمان بن يسار[١٠] فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقه فيها، ولزوم الدين ودعوة المسلمين.

ثم أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق وانتقاد الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم منهم: الزهري،[١١].

---

١) التذكرة (٥٤/١).

٢) ما سبق(٩٦/١).

٣) ما سبق(٨٨/١).

٤) ما سبق(٧٤/١).

٥) ما سبق(٦٣/١).

٦) ما سبق(٧٨/١).

٧) ما سبق(٩٢/١).

٨) ما سبق(٦٢/١).

٩) ما سبق (٩١/١).

١٠) ما سبق(٩١/١).

١١) التذكرة (١٠٨/١).

ويحيى بن سعيد الأنصاري،[١]. وهشام بن عروة،[٢] وسعد بن إبراهيم[٣] في جماعة معهم من أهل المدينة إلا أن أكثرهم تيقظا وأوسعهم حفظا، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همة الزهري - رحمة الله عليه -."[٤]

كما نجد جمعا آخر من ممن أثرت عنهم بعض الأقوال النقدية، ما ذكره الترمذي[٥] قال: "وقد وجدنا غير واحد من الأئمة التابعين قد تكلموا في الرجال منهم: الحسن البصري[٦] وطاووس،[٧] وسعيد بن جبير[٨]، وإبراهيم النخعي[٩]، وعامر الشعبي[١٠]، وابن سيرين[١١]"

فتتبع هؤلاء الجهابذة حال الرواة وطالبوا بالأسانيد وفتشوا عن أحوال رجالها.

عن ابن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ

---

١) ما سبق(١/١٣٧).

٢) ما سبق(١/١٤٤).

٣) ما سبق(١/١٣٦).

٤) المجروحين(١/٣٨-٣٩).

٥) شرح العلل للترمذي لابن رجب(١/٣٤٧)، وابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل (٥٠٥).

٦) التذكرة (١/٧١).

٧) ما سبق(١/٩٠).

٨) ما سبق(١/٧٦).

٩) ما سبق(١/٧٣).

١٠) ما سبق(١/٧٩).

١١) ما سبق(١/٧٧).

حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم."(١)

وكان ذلك - بالتحديد- في زمن المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب، الذي كان يغدق الأموال على الذين يضعون له الأحاديث في تقوية أمره، روى الخطيب البغدادي بسنده عن خيثمة بن أبي عبدالرحمن قال: "لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتى كان زمن المختار فاتهموا الناس.(٢)"

وقال ابن رجب الحنبلي: "روى الإمام أحمد عن جابر بن نوح عن الأعمش عن إبراهيم قال: إنما سئل عن الإسناد أيام المختار."(٣) وسبب ذلك كثرة الكذب الذي عرف عنه في تلك الأيام.

كما روى شريك عن أبي إسحاق قال: سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار وهم يقولون ما يقولون من الكذب، وكان من أصحاب علي قال: مالهم قاتلهم الله أي عصابة شانوا! وأي حديث أفسدوا!

وروى يونس بن أبي إسحاق عن صلة بن زفر العبسي قال: قاتل الله المختار، أي شيعة أفسد، وأي حديث شان. خرجه الجوزجاني(٤)، وقال كان المختار يعطي الرجل ألف دينار وألفين على أن يروي له في تقوية أمره حديثا(٥)."

ونتيجة لهذا الإفساد العظيم الذي أحدثه المختار وشيعته، احتاط متأخرو الصحابة وكبار التابعين في قبول الروايات، وحثوا على عدم الأخذ عن كل أحد إلا عمن يوثق بدينه، وحفظه، حتى شاع

---

١) أخرجه مسلم في المقدمة - باب بيان أن الإسناد من الدين-(١٥/١)،والمجروحين (٨٢/١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل(٢٠٨-٢٠٩)، والكفاية (١٩٦)، والترمذي في علل الجامع(٣٥٥/١).

٢) الجامع لأخلاق الرواي(١٣٠/١).

٣) شرح علل الترمذي(٣٥٥/١-٣٥٦).

٤) معرفة الرجال(٤٠).

٥) شرح علل الترمذي لابن رجب(٣٥٦/١).

في عرف الناس هذه القاعدة[١] المأثورة عن محمد بن سيرين: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم."[٢]

وجعلوها كلمة باقية في أثرهم، فنجد الأجيال المتلاحقة - وإلى يوم الناس هذا- يتخذونها معلما يتحاكمون إليه في قبول رواية الراوي، فهم يبحثون عن عدالته الدينية بجانب البحث عن ضبطه، بسبب الظروف التي واكبوها والأحداث التي توالت عليهم، وهو ما يميز عصرهم عن عصر من سبقهم.

وهذا كله دليل بين على عناية الأئمة الأولين بالإسناد وفحص الرجال والتنقيب عن أحوالهم.

ثم إن المتأمل في الفترة الممتدة من زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى زمن التابعين يجد عبارات قليلة جدا في الجرح والتعديل، وقد بين ذلك الذهبي - أي أسباب قلة الجرح في تلك الحقبة - بقوله: "أول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة الشعبي، وابن سيرين، ونحوهما، حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين، وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان: قلة متبوعيهم من الضعفاء.

إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم ثقات صادقون، يعون ما يروون، وهم كبار التابعين فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال كالحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة ونحوهما.

نعم فيهم عدة من رؤوس أهل البدع من الخوارج والشيعة والقدرية.

---

١) منهج النقد د.العتر(٥٥).

٢) أخرجه مسلم في المقدمة (١٤/١)، وابن أبي حاتم في الجرح(١٥/١)، وابن عدي في المقدمة(١٥٥/١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل(٤١١)، وغيرهم.

نسأل الله العافية- كعبدالرحمن بن ملجم، والمختار بن أبي عبيد الثقفي ومعبد الجهني.

ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم، أو لبدعة فيهم، كعطية العوفي، وفرقد السبخي، وجابر الجعفي، وأبي هارون العبدي..."[١]

---

١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(١٥٩-١٦٢).

المبحث الثاني: أمثلة من نقد التابعين

ولعل إيراد بعض الأمثلة توضح المراد:

١- عن ابن عباس : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج وهو محرم." قال سعيد بن المسيب: وهم ابن عباس، وإن كانت خالته، ما تزوجها النبي - صلى الله عليه وسلم إلا بعدما حل."(١)

٢- عن القاسم بن عاصم قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدثني عنك أن النبي - صلى الله عليه وسلم- أمر الذي وقاع في رمضان بكفارة الظهار فقال: كذب. ما حدثته، إنما بلغني أن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال: تصدق تصدق(٢).

كما كذب عكرمة(٣)- أيضا-

٣- أخرج الرامهرمزي عن الشعبي أن الربيع بن خيثم قال: من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير فله كذا وكذا من الخير.

قال الشعبي: فقلت: من حدثك؟

قال: عمرو بن ميمون،

وقلت: من حدثك؟

فقال: أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله- صلى الله عليه وسلم -

قال يحيى بن سعيد: وهذا أول من فتش عن الإسناد."(٤)

---

١) الكامل(١/٦٤).

٢) ما سبق.

٣) ما سبق(٦٥).

٤) المحدث الفاصل(٢٠٨)،والتمهيد(١/٥٥)، وفيه:"فلقيت عمرو بن ميمون فقلت: من حدثك؟ فقال: عبدالرحمن بن أبي ليلى. فلقيت ابن أبي ليلى فقلت: من حدثك؟ قال: أيوب الأنصاري." فيبدو أن في الكلام السابق سقطا.

وذكروا قتادة عند الشعبي فقال: "ذاك حاطب ليل."(١)

٤- روى ابن سيرين قوله: إن الرجل ليحدثني بالحديث فما أتهمه، ولكن أتهم من حدثه- وإن الرجل ليحدثني بالحديث، فما أتهم من حدثه، ولكن أتهمه هو."(٢)

وسئل- أي ابن سيرين- عن عكرمة فقال: ما يسوؤني أنه من أهل الجنة، ولكنه كذاب."(٣)

وذكر عنده حديث عن أبي قلابة فقال: "لا يتهم أبوقلابة، ولكن عمن أخذه أبوقلابة."(٤)

٥- روى الحاكم بسنده إلى بقية قال: حدثنا عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة! ما أجرأك على الله! لا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أزمّة."(٥)

وكان يقول: "إن الحديث ليخرج من عندنا شبرا، فيرجع من عندهم ذراعا"(٦) وكان يقول: "إذا شرق الحديث، زيد فيه وحسن."(٧)

والأقوال في هذا المجال كثيرة مما يدل على عنايتهم بالنقد وإن كان ذلك بالنسبة لما سيأتي عن أتباع التابعين قليل لما تقدم ذكره عند الذهبي.

----

١) الكامل (٦٨/١).

٢) ضعفاء العقيلي(٧/١)، وشرح علل الترمذي لابن رجب(٣٦٢/١).

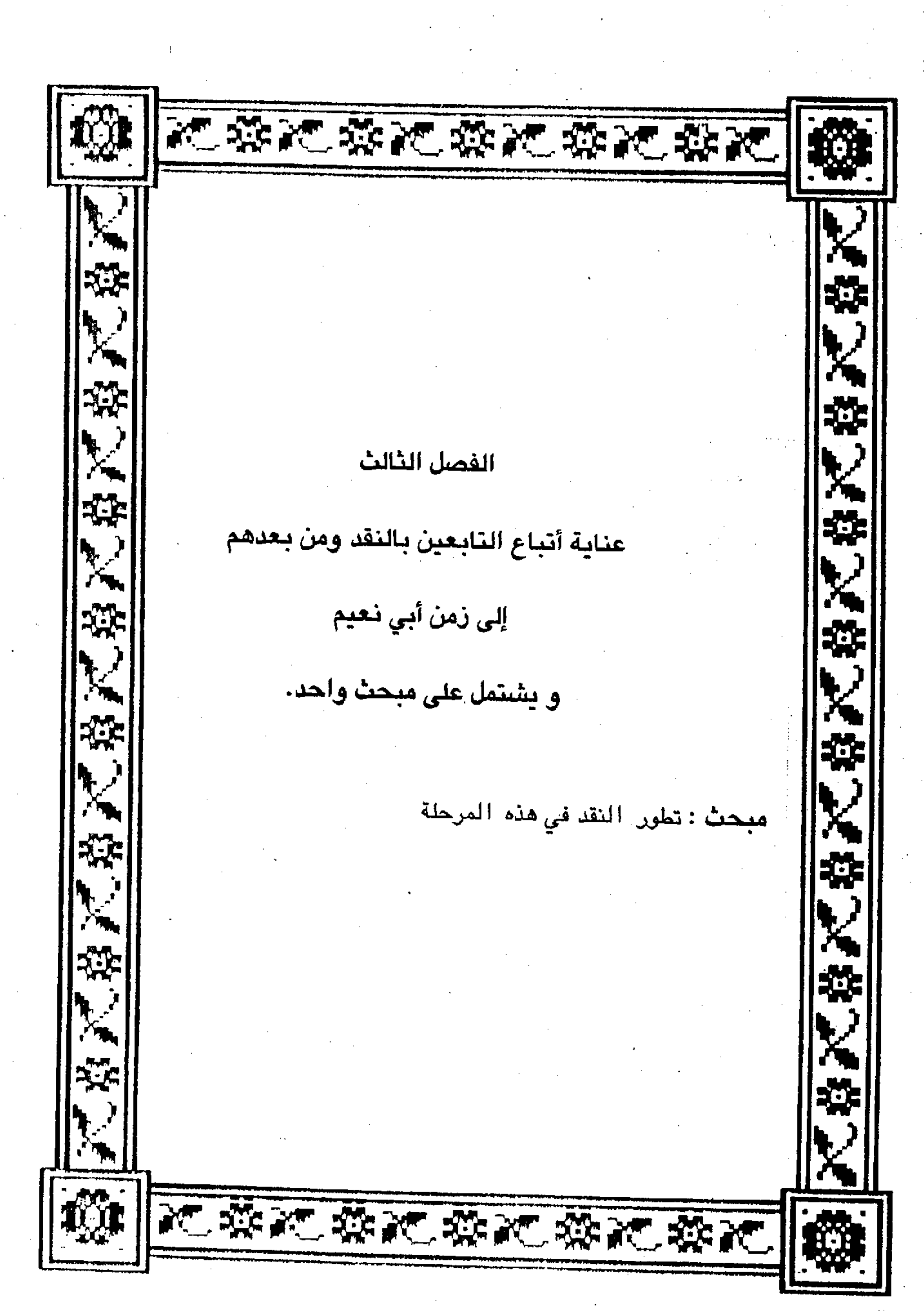
٣) الكامل(٦٧/١).

٤) ضعفاء العقيلي(٧/١)، وشرح العلل(٣٦٢/١).

٥) معرفة علوم الحديث(٦). ومراده الأسانيد.

٦) الكامل(٧٠/١).

٧) ما سبق.



الفصل الثالث

عناية أتباع التابعين بالنقد ومن بعدهم

إلى زمن أبي نعيم

و يشتمل على مبحث واحد.

مبحث : تطور النقد في هذه المرحلة

الفصل الثالث

عناية أتباع التابعين بالنقد ومن بعدهم إلى زمن أبي نعيم.

مبحث : تطور النقد في هذه المرحلة.

كان للرحلة في حياة المحدثين شأن عظيم، فقد رحل الصحابة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - جماعات ووحدانا، حتى عرف في السيرة النبوية عام بعام الوفود[١]، لكثرة من وفد عليه، ابتغاء لقائه ومشافهته، ومن ثم كانت الرحلة سنة متبعة، تواردت على الأخذ بها الأجيال المتلاحقة

ورحلات الصحابة لأجل الحديث النبوي بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم- مشهورة- كم سبق ذكره-

وتابعهم على ذلك، التابعون، فرحل زر بن حبيش[٢]في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه- ليسمع أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم-[٣]

كما رحل أبو العالية ليسمع من أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم- [٤]

وارتحل الحسن إلى الكوفة في مسألة واحدة[٥]،

---

١) السيرة النبوية لابن هشام (٥٥٩/٤).

٢) زر- بكسر أوله و تشديد الراء، وحبيش- بمهملة وموحدة ومعجمة. التقريب(٢١٥)

٣) الرحلة (٩٢).

٤) المصدر السابق، والفتح(١٩٢/١).

٥) الفتح(١٩٢/١)، الرحلة (١٢٧).

وفي هذا يقول الشعبي: "لوأن رجلا سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره رأيت أن سفره لا يضيع."(١)

وبالرغم من هذه الرحلات كلها، فإنها لا يمكن أن تقاس برحلات أتباع التابعين ومن بعدهم لطلب العلم، وبمضي عصر التابعين دخل النقد في طور جديد(٢) بل لقد اعتبر ابن معين الرحلة ضرورة ملحة في الحياة العلمية لدى العلماء فقال: "أربعة لا تؤنس منهم رشدا، حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث."(٣)

ولهذا احتل الرحالون في سبيل العلم مكانة مرموقة في المجتمع العلمي، حتى صار لقب الرحال، والرحالة، والجوال، وإليه كانت الرحلة...شعارا على كبار المحدثين، الذين طوفوا بالمشرق والمغرب أكثر من مرة، وتناقل الناس أخبار رحلاتهم، وما كابدوا في ذلك من المشاق، بالإكبار والإجلال(٤).

فلقد كان لهذه الرحلات أثر كبير في انتشار السنة وما يتبع ذلك من دراسات نقدية حول الرواة والروايات فالطالب الذي يرحل إلى شيخ ليسمع منه، يقف على سيرته وأحواله، ويسأل عنه أهل بلده، وأهل كل بلد أعرف بمشايخهم، بخلاف الغرباء فربما قد تخفى عليهم أحوال الشيخ.

إلى جانب هذا فقد جنى الرحالون فوائد عظيمة، وذلك بجمع الطرق للحديث الواحد، والوقوف على زيادات في الأحاديث لم تكن ببلدهم، واستفادوا من مذاكرة العلماء ومناقشتهم.

---

١) الفتح(١/١٥٧،١٩٢).

٢) منهج النقد عند المحدثين للأعظمي(١٤ و١٥).

٣) الرحلة(٨٩).

٤) منهج النقد في علوم الحديث د. العتر(٦٠).

وكل هذا عامل من عوامل انتشار السنة عبر الآفاق، والمحافظة عليها وذلك بتمحيص نقلتها والتثبت من مروياتهم.

"وبما أن الرحلة أصبحت من لوازم العلم، فإن كل من جاء من النقاد والمحدثين بعد عصر التابعين، استقى معلوماته - على الأغلب- من كافة المراكز العلمية بالعالم الإسلامي حينذاك، ولم يقتصر على بلده إلا نادرا، ومن ثم لم يكن يقتصر كلام النقاد على رجال منطقة واحدة بعينها بل كانوا يتكلمون على الرواة كافة بوجه عام، ومن ناحية أخرى فقد وجدت في هذه الفترة مدارس أخرى عديدة في النقد في مختلف الأقطار الإسلامية."[١]

وقد نشطت الرحلة في عهد أتباع التابعين، ومن بعدهم إلى درجة تبدو فيها رحلات أسلافهم ضئيلة جدا، وفي هذا يقول ابن حبان "ثم أخذ عن هؤلاء - أي التابعين - مسلك الحديث وانتقاد الرجال، وحفظ السنن والقدح في الضعفاء، جماعة من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدين منهم:

سفيان بن سعيد الثوري[٢] [الكوفة]،

ومالك بن أنس[٣] [المدينة].

وشعبة بن الحجاج[٤] [واسط]،

وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي[٥] [بيروت].

وحماد بن سلمة[٦] [البصرة].

والليث بن سعد[٧] [مصر].

---

١) منهج النقد عند المحدثين للأعظمي(١٥).

٢) التذكرة (٢٠٣/١).

٣) المصدر السابق(٤٠٧/١).

٤) المصدر السابق(١٩٣/١).

٥) المصدر السابق(١٧٨/١).

٦) التذكرة (٢٠٢/١).

٧) المصدر السابق(٢٢٤/١).

وحماد بن زيد[١] [مكة].
وسفيان بن عيينة[٢] [مكة].

في جماعة منهم إلا أن من أشدهم انتقاء للسنن وأكثرهم مواظبة عليها حتى جعلوا ذلك صناعة لهم، لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة أنفس: مالك، والثوري، وشعبة."[٣]،

وبلغوا عند الذهبي خمسة وثلاثين حافظا ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٤] فكانوا يتثبتون في قبول الأخبار بكل وسيلة تطمئن إليها قلوبهم، متشبعين في ذلك بروح وصايا الصحابة والتابعين التي لا تزال قائمة في نفوسهم، تذكرهم أن هذا الحديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.
وهذه بعض الأمثلة مما يدل على تحري أتباع التابعين وتثبتهم في قبول الروايات.

١- قال شعبة: "روى الحسن بن عمارة أحاديث عن الحكم فسألنا الحكم عنها فقال: ما سمعت منها شيئا."[٥]

٢- وعن قراد أبي نوح قال: كنت آتي عبدالله بن عثمان - يعني صاحب شعبة فأكتب حديث شعبة، ثم آتي شعبة فأسأله فيحدثني كما أملى علي.[٦]

٣- قال شعبة: سمعت من طلحة بن مصرف حديثا واحدا، وكنت كلما مررت به سألته عنه، فقيل له: لم يا أبا بسطام؟ قال: أردت أن أنظر

---

١) المصدر السابق(١/٢٢٨).

٢) المصدر السابق(١/٢٦٢).

٣) المجروحين(١/٤٠)، ومنهج النقد عند المحدثين للأعظمي(١٥) وما بين معقوفتين زيادة على النص لتوضيح المراكز العلمية ومواطنها.

٤) ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل(١٦٢-١٦٤).

٥) الميزان(١/٥١٤).

٦) العلل للإمام أحمد(٦٤).

إلى حفظه، فإن غَيَّرَ فيه شيئا تركته.(١)

٤- عن الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا عبدالله بن دينار، سمعناه منه يبديه ويعيده قال: سمع ابن عمر يقول: نهى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- عن بيع الولاء وعن هبته.
فقيل له: إن شعبة استحلف عبدالله بن دينار عليه.
قال: لكنا لم نستحلفه، فسمعناه منه مرارا.(٢)

٥- عن شعبة عن قتادة قال: سمعت أنسا يقول: كان أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ينامون، ثم يصلون ولا يتوضئون قلت - أي شعبة- أسمعته من أنس؟ قال: إي والله.(٣)

٦- عن حماد بن سلمة قال: يقول الناس القصاص لا يحفظون فكنت أقلب على ثابت البناني حديثه - يعني أجرب حفظه- فكنت أقول لحديث ابن فلان، كيف حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى؟ فيقول: لا، حدثناه فلان، وأقول لحديث عبدالرحمن بن أبي ليلى، كيف حديث فلان؟ فيقول: لا، حدثناه عبدالرحمن بن أبي ليلى.(٤)

٧- وهذا مسعر بن كدام قيل له: ما أكثر تشكك! قال: تلك محاماة عن اليقين.(٥)

٨- وكان يزيد بن أبي حبيب محدث الديار المصرية يقول: إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فإن عرف فخذه، وإلا فدعه."(٦)

---

١) الكفاية(١١٣).
٢) مسند الحميدي(٢/٢٨٥).
٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض - باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء (١/٢٨٤- ح ١٢٥).
٤) الجرح(؟/٤٤٩)، والنقد عند المحدثين للدكتور عبدالله حافظ(١٨٦-١٨٧).
٥) المحدث الفاصل(٥٥٢).
٦) الجرح(١/١٩).

بعد أن ذكر ابن حبان الطبقة السابعة تلاها بذكر أئمة النقد الذين أخذوا عن هؤلاء الأئمة الأفذاذ فقال: "ثم أخذا عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم:

عبدالله بن المبارك [١]

ويحيى بن سعيد القطان[٢]

ووكيع بن الجراح[٣]

وعبدالرحمن بن مهدي[٤]

ومحمد بن إدريس المطلبي الشافعي[٥]

في جماعة منهم. إلا أن من أكثرهم تنقيرا عن شأن المحدثين، وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى يجعله لهذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها، مع لزوم الدين والورع الشديد، والتفقه في السنن رجلان: يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي."[٦]

وفي هذا يقول الذهبي: "وناهيك بهما جلالة ونبلا، وعلما وفضلا، فمن جرحاه لايكاد - والله- أن يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين."[٧]

وعد ضمن هذه الطبقة ثمانية وستين ناقدا، ثم قال: "وخلق يتعذر استقصاؤهم، ويتعب إحصاؤهم، وفي هذا الوقت وقبله[٨]، صنفت

---

١) التذكرة (٢٧٤/١).

٢) ما سبق(٢٩٨/١).

٣) ما سبق(٣٠٦/١).

٤) ما سبق(٣٢٩/١).

٥) ما سبق(٣٦١/١).

٦) المجروحين(٥٢/١).

٧) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(١٦٧).

٨) يعني في حدود المئتين من الهجرة، وأوائل الثالثة منها، قاله الشيخ أبوغدة الحاشية رقم(١) من ص(١٧١).من المصدر السابق.

المسانيد، والجوامع، والسنن، وجمعت كتب الجرح والتعديل، والتاريخ وغير ذلك.[١]"

وقد تتلمذ على هؤلاء جمع من التلاميذ النجباء، قال ابن حبان: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار، وانتقاء الرجال في الآثار، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين: الجرح وعلى الضعفاء القدح، وبينوا كيفية أحوال الثقات، والمدلسين، والأئمة والمتروكين، حتى صاروا أعلاما يقتدى بهم في الآثار، وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار، جماعة منهم:

أحمد بن حنبل[٢]-رضي الله عنه-

ويحيى بن معين[٣]،.

وعلي بن عبدالله المديني،[٤].

وأبوبكر بن أبي شيبة[٥].

وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي،[٦].

وعبيدالله بن عمر القواريري[٧]

وزهير بن حرب أبوخيثمة،[٨]

في جماعة من أقرانهم إلا أن من أورعهم في الدين، وأكثرهم تفتيشا على المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم

---

١) المصدر السابق(١٧١).

٢) التذكرة(٣٤١/٢)، والإمام أحمد ومنهجه في الجرح والتعديل(رسالة قيد البحث)

٣) التذكرة(٤٢٩/٢)، ويحيى بن معين وكتابه التاريخ للأستاذ الدكتور أحمد سيف.

٤) المصدر السابق(٤٢٨/٢) وعلي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال لإكرام الله.(رسالة ماجستير).

٥) المصدر السابق(٤٣٢/٢).

٦) المصدر السابق(٤٣٣/٢).

٧) المصدر السابق(٤٣٨/٢).

٨) المصدر السابق(٤٣٧/٢).

كان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني - رحمة الله عليهم- أجمعين."(١)

ثم يمضي الإمام ابن حبان في ذكر النقاد الذين سلكوا سبيل من سبقهم في العناية بنقد الرواة فيقول: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم:
محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري(٢)
وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي،(٣)
وعبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي،(٤)
ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري،(٥)
ومسلم بن الحجاج النيسابوري،(٦)
وأبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني،(٧)
في جماعة من أقرانهم أمضوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة وأفرطوا في الرحلة، وواضبوا على السنن والمذاكرة، والتصنيف، والمدارسة حتى أخذ عنهم من نشأ من بعدهم من شيوخنا هذا المذهب وسلكوا هذا المسلك."(٨)

وهؤلاء هم الفحول المبرزون وإلا فإن أقرانهم كثير فقد عد الذهبي منهم ما حضره منهم فكانوا مائة وتسعة وثمانين حافظا(٩)، ثم قال: وخلق لا يحضرني ذكرهم ربما كان يجتمع في الرحلة منهم

---

١) المجروحين(١/٥٤).
٢) التذكرة (٢/٥٣٠).
٣) ما سبق(٢/٥٣٤).
٤) ما سبق(٢/٥٥٧).
٥) ما سبق(٢/٥٥٥).
٦) ما سبق(٥٨٨).
٧) ما سبق(٥٩١).
٨) المجروحين(١/٥٧).
٩) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(١٧٨-١٨٣).

المئتان والثلاثمائة بالبلد الواحد، فأقلهم معرفة كأحفظ من في عصرنا." (١)

وهذه الطبقة والتي قبلها هما الذروة في مجال الدراسات النقدية (٢)، فعصرهما هو العصر الذهبي للنقد، وفيه تكامل ورسخ، كما هو واضح من واقع المؤلفات التي وصلتنا عنهم، وقد روى بعضها أبونعيم بسنده إلى مؤلفيها كما نجد ذلك مبثوثا في كتبه، منسوبا إلى أصحابها وقد حوت تلك المؤلفات النقدية كثيرا من كلام النقاد السابقين، فحفظوا لنا بذلك اجتهاداتهم النقدية كل ذلك تحقيقا للمقولة المشهورة: "إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم." (٣)

وتلي هذه الطبقة طبقة أخرى هي الطبقة التاسعة عند الذهبي (٤) ذكر فيها اثنين وعشرين ناقدا، جلهم من مشايخ أبي نعيم، سأقتصر على ذكر بعضهم ممن عرفت أن أبا نعيم قد روى عنهم، منهم: الحافظ أبوبكر محمد بن عمر بن محمد الجعابي، والقاضي أبوالحسين عبدالباقي بن قانع، والقاضي أبوأحمد محمد بن أحمد العسال، وأبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة، وأبوالقاسم سليمان بن أحمد الطبراني، وأبو الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان، والحاكم أبوأحمد محمد بن النيسابوري، مصنف "الكنى". (٥)

قال الذهبي بعد ذلك: "ومن هذا الوقت تناقص الحفظ، وقل الاعتناء بالآثار، وركن العلماء إلى التقليد، وكان التشيع والاعتزال والبدع ظاهرة بالعراق لاستيلاء آل بويه ثم، وبمصر والشام والمغرب لاستيلاء بني عبيد الباطنية، نسأل الله العافية.

---

١) المصدر السابق(١٨٣)، وابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل(٥٧٦).

٢) منهج النقد عند المحدثين للأعظمي(١٧)، وأسباب اختلاف المحدثين للأحدب(٤٦)

٣) انظر ص(٢١٩) من هذا البحث.

٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(١٩٤-١٩٥).

٥) سبق التعريف بأكثرهم في مبحث شيوخه.

ثم ذكر - أي الذهبي - طبقة عاشرة[١] هم - أيضا - من شيوخ الحافظ أبي نعيم وإن كان قد شاركهم في بعض شيوخهم، وتعدادهم ثمانية عشر إماما من الأئمة النقاد منهم:
الحافظ أبوالحسن علي بن عمر الدارقطني، وحيد عصره، وبه ختم معرفة العلل، والحاكم أبوعبدالله محمد بن عبدالله، وأبوعبدالله محمد بن إسحاق بن منده.[٢]

ثم تلي هذه الطبقة، طبقة أخرى لا تقل أهمية من حيث المشاركة النقدية والاشتغال بالسنة وهي طبقة الحادية عشرة[٣] طبقة الحافظ أبي نعيم وأقرانه، وتعدادهم أربعة وثلاثون ناقدا.

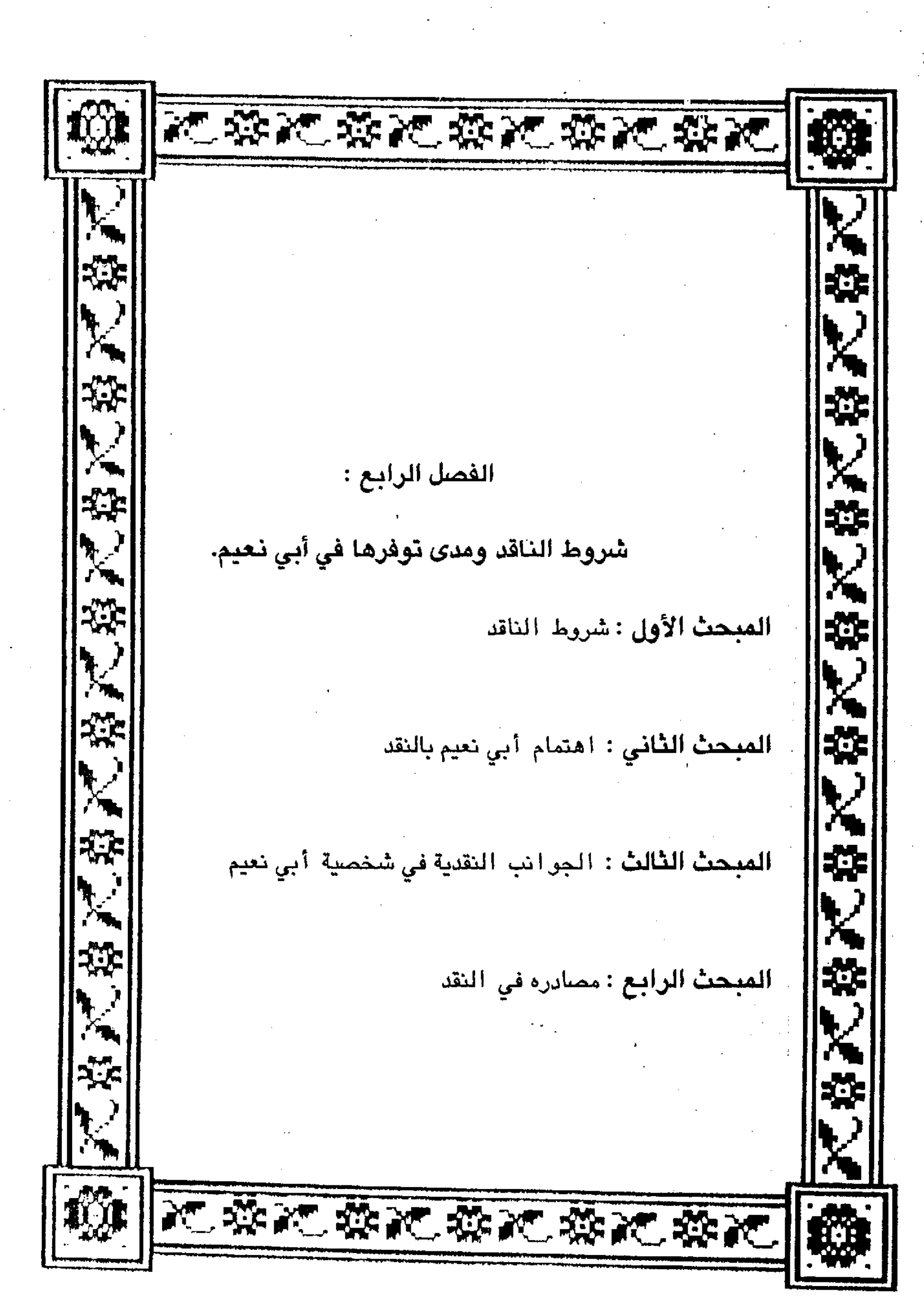
منهم على سبيل المثال:
أبومحمد عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري،[٤]
وأبوبكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني،[٥]
وأبوبكر أحمد بن محمد البرقاني،[٦]
وأبوحازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي،[٧] وغيرهم.

وكل هؤلاء المذكورين لهم أقوال معتبرة في الجرح والتعديل، وفي تعليل الأحاديث، وكتبهم في ذلك إما مخطوطة، أو مطبوعة، أو ضاعت أصولها وبقيت بعض تلك الأقوال محفوظة في مصنفات ثانوية ككتب الخطيب البغدادي، والذهبي وغيرهما.

وليس القصد هنا ذكر أقوالهم، فهذا وحده يعد عملا علميا مستقلا، يحتاج كل إمام منهم إلى رسالة مستقلة.
وإنما أردت هنا استعراض مشاهير النقاد من لدن الصدر الأول إلى غاية الثلث الأول من القرن الخامس الهجري، والتعرف على صلة كل خلف بمن سلف من الأئمة النقاد.

---

١) ما سبق(١٩٥-١٩٦).
٢) سبق التعريف بهم في مبحث شيوخه.
٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(١٩٦-١٩٩).
٤) التذكرة (١٠٤٧/٣)
٥) ما سبق(١٠٥٠/٣)
٦) ما سبق(١٠٧٤/٣).
٧) ما سبق (١٠٧٢/٣)



الفصل الرابع :

شروط الناقد ومدى توفرها في أبي نعيم.

المبحث الأول : شروط الناقد

المبحث الثاني : اهتمام أبي نعيم بالنقد

المبحث الثالث : الجوانب النقدية في شخصية أبي نعيم

المبحث الرابع : مصادره في النقد

الفصل الرابع

شروط الناقد عند المحدثين ومدى توفرها في أبي نعيم.

المبحث الأول: شروط الناقد.

لا مناص لمن رام معرفة معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه أن يولي اهتمامه بمعرفة صحاح الآثار عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين شهدوا التنزيل وعرفوا التأويل، وهي المهمة التي توافر عليها الجهابذة النقاد من هذه الأمة ليميزوا الأثيل من الدخيل، والصحيح من السقيم.

وفي ذلك يقول ابن أبي حاتم: "إن الله عز وجل ابتعث محمدا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى الناس كافة، وأنزل عليه الكتاب تبيانا لكل شيء، وجعله موضع الإبانة عنه فقال تعالى: [وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم.][1] وقال عز وجل: [وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه.][2]

فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو المبين عن الله عز وجل أمره، وعن كتابه معاني ما خوطب به الناس، وما أراد الله عز وجل به وعنى فيه، وما شرع من معاني دينه وأحكامه، وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه، وسننه التي سنها، وأحكامه التي حكم بها، وآثاره التي بثها...

فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل - رضي الله تعالى عنهم -

---

١) سورة النحل الآية (٤٤). ٢) سورة النحل الآية (٦٤).

فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان."(١)

ونظرا لخطورة النقد وجسامته فقد اشترط العلماء فيمن يقوم بهذه المهمة شروطا تتناسب مع جسامة المهمة التي اضطلعوا بها،وهي مهمة صعبة لا يطيقها إلا "من كان في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير، والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح."(٢)

وعلماء الحديث لم يفردوا هذا الموضوع بالتأليف، بل يتلمس الباحث مسائله المبثوثة في كتب الرجال والمصطلح، فهذا الإمام الذهبي - يجمل أهم تلك الشروط الواجب توافرها في الناقد فيقول:

"لا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ، والفهم مع التقوى والدين المتين، والانصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل: -

فدع عنك الكتابة لست منها * * ولو سودت وجهك بالمداد.

قال الله تعالى: [فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون.](٣)

فإن آنست ياهذا من نفسك فهما وصدقا ودينا وورعا وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك

---

١) الجرح(١/١، ٢).

٢) الجرح(٦/١).

٣) سورة النحل الآية(٤٣).

فبعد قليل ينكشف البهرج[١] ، وينكب الزغل[٢]
[ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله][٣] فقد نصحتك، فعلم الحديث صلف[٤] فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب."[٥]

وأوضح من هذا ما قاله ابن ناصر الدين الدمشقي: "والكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أمورا في تعديلهم وردهم منها:

-أن يكون المتكلم عارفا بمراتب الرجال وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم من الأقوال والأفعال،

- وأن يكون من أهل الورع والتقوى مجانبا للعصبية والهوى، خاليا من التساهل، عاريا عن غرض النفس بالتحامل، مع العدالة في نفسه والاتقان، والمعرفة بالأسباب التي يجرح بمثلها الانسان، وإلا لم يقبل قوله فيمن تكلم،وكان ممن اغتاب وفاه بمحرم.

وإذا نظرنا في طبقات النقاد من كل جيل، الذين قبل قولهم في الجرح والتعديل، رأيناهم أئمة بما ذكر موصوفين، وعلى سبيل نصيحة الأمة متكلمين."[٦]

وقبلهما قال الخطيب البغدادي: "إجماع الأمة على أنه لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدل رضا عارف بما يصير به العدل عدلا ، والمجروح مجروحا، وإذا كان كذلك، وجب حمل أمره في التزكية

---

١) البهرج- بفتح الباء والراء وسكون الهاء - الباطل والرديء من كل شيء. القاموس(١/١٨٠).

٢) الزغل - ما يمج ويدفع من غير حرص عليه. القاموس(٣/٣٨٩).

٣) سورة فاطر الآية(٤٣).

٤) أي شديد صعب.

٥) التذكرة(٤/١).

٦) الرد الوافر.(١٤).

على السلامة وما تقتضيه حاله التي أوجبت الرجوع إلى تزكيته من اعتقاد الرضا به، وأداء الأمانة فيما يرجع إليه فيه، والعمل بخبر من زكاه.

ومتى أوجبنا مطالبته بكشف السبب الذي صار به عدلا عنده، كان ذلك شكا منا في عمله بأفعال المزكي وطرائقه، وسوء الظن بالمزكي واتهاما له بأنه يجهل المعنى الذي يصير به العدل عدلا.

ومتى كانت هذه حاله عندنا، لم يجب أن نرجع إلى تزكيته ولا أن نعمل على تعديله...إن كان الذي يرجع إليه في الجرح عدلا مرضيا في اعتقاده وأفعاله عارفا بصفة العدالة والجرح وأسبابهما علما باختلاف الفقهاء في أحكام ذلك، قبل قوله فيمن جرحه مجملا، ولم يسأل عن سببه."(١)

وليست هذه الشروط مما يمكن أن يتصف بها كل مشتغل بالحديث، ويدل لذلك أن المحدثين يعدون بالآلاف في كل عصر وفي كل مصر لكن النقدة منهم قلة قليلة جدا، ولعله لهذا الأمر أدار ابن أبي حاتم كتابه "الجرح والتعديل" على ثمانية عشر ناقدا فحسب بدءا بمالك ابن أنس وانتهاء بأبيه أبي حاتم الرازي، فكان جل اعتماده على أقوالهم في الرجال، وكل واحد من هؤلاء المذكورين ينطبق عليه وصف ابن أبي حاتم: "الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وبكلامه في الرجال."(٢)

ويلاحظ أن العلماء ذكروا شروط الناقد ضمن شروط الجارح والمعدل، لأن الجرح والتعديل أحد أسس النقد، ولأبي نعيم نصوص كثيرة تنم عن شخصيته النقدية - كما سيأتي بيانه في المبحث الآتي.

---

١) الكفاية (١٦٥-١٦٧).

٢) الجرح(١/ ١٠).

المبحث الثاني: اهتمام أبي نعيم بالنقد.

أطال أبونعيم النفس في "مقدمة المستخرج على مسلم" في الكلام على النقد والنقاد وأورد العديد من أقوالهم النقدية مما لا يدع مجالا للشك من أنه كان عارفا بمذاهبهم النقدية، ومستدلا بتلك البادرة الطيبة التي سبقت منهم للمحافظة على سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - لئلا تشوبها الشوائب ويعتريها الدخيل - فجرحوا وعدلوا تدينا وحسبة لله.

وهاهوذا -أيضا- يسلك ذاك المسلك في نقده للرجال والحديث حسبة وخوفا من أن يسأل عن كتمان العلم مستدلا بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم -: "ما من رجل حفظ علما فسئل عنه فكتمه إلا جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار."(١)

ثم علق عليه بقوله: "بين عليه السلام أن الملجم بلجام النار هو من كتم علما نافعا يستدل به المرء على نفع دينه ولزوم شريعته."(٢)

ثم يوضح لنا أن مهمة البحث عن أحوال الرواة لايقوم بها إلا أولوا العزم من الرجال المهتمين بأمر دينهم فيقول مستدلا على ذلك بأكثر من قول من أقوال الأئمة النقاد من سلف هذه الأمة -:

"...ولا يتكلف البحث والتنقير عن أحوال الرواة إلا من عُنِيَ بأمر دينه وعلم أن قبولَ الآثار عن صاحب الشريعة دين يتدين به، فقد كان الإمام يحيى بن سعيد يعيد النظر في أحوال الرواة، وذكرهم بما ظهر له منهم دينا وقربة إلى الله، وكذلك من فوقه من الأئمة مثل: شعبة، والثوري، ومالك، كانوا يعدون إظهار حال من أحسوا منه حالا توجب إسقاط عدالته دينا وقربة.

١،٢) مقدمة المستخرج(ل٧ب).

وبلغني عن أبي بكر بن خلاد أنه قال ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين أسقطت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟

فقال: فإذا كان هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون رسول الله -صلى الله عليه وسلم - خصمي فيقول لي: حدثت عني بما رأيت أنه كذب."(١)

كما أسند إليه- أي يحيى بن سعيد قال: " سألت شعبة وسفيان ابن سعيد، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس عن الرجل لا يحفظ أو يتهم في الحديث؟ فقالوا كلهم: بين أمره."(٢)

كما أنه كان حفيا بشعبة معتبرا إياه أحد الائمة في النقد فها هو يقول عنه: "وكان - رحمه الله- كثير التشديد في انتقاد الرجال شديد الاستقصاء في إظهار أحوالهم وتبيين شأنهم حتى أنه- رحمه الله- كان يرى مقارفة بعض المحارم أهون من الرواية عن الكذابين."(٣)

ثم نقل بسنده إلى يزيد بن هارون قال: "سمعت شعبة يقول: لأن أزني أحب إلي من أن أروي عن أبان."(٤)

وهذا عبدالرحمن بن مهدي يقول: "مررت مع شعبة برجل فقال: كذب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت لسكت أو كلمة معناها."(٥)

ويقول أيضا-: "ولعمري إن أكثر هلاك الناس وانتقالهم عن المحجة المضيئة بعد أن كانوا عليها من مثلهم إلى قبول كل ما

---

١) مقدمة المستخرج(ل١٢أوب).

٢) المصدر السابق (ل١٣ب).

٣) المصدر السابق (ل١٣ب).

٤) المصدر السابق (ل١٤أ).

٥) المصدر السابق (ل١٤أ).

يعرض عليهم من واهي الأخبار وبواطيلها، وذلك أن من قبل شيئا من ذلك قبلها ليتخذها قربة وتدينا."(١)

ثم يمضي مبينا أحوال الرواة والروايات وموقف الناقد البصير من كل ذلك فيقول: "وجميع ما ذكرنا من الأحاديث يوجب نصا ودليلا على أن العاقل الفاضل الذي بذل مجهوده في تحصيل ما يثبت عنده ويصح من أخبار الرسول عليه السلام وآثاره فقد علم وثبت أن في الأخبار المروية صحيحا ومعلولا، وأن في الرواة للأخبار معدَّلِين أمناء، ومجروحين أظناء غير مأمونين

وإذا اجتهد المرء في التمييز بينهم بإمعان النظر في أحوالهم بأن له الصادق من العدل بنقله ما يوافق كتاب الله تعالى ولا يدفعه نظر ولا غيره، ووقف على حال الكاذب المجروح بتفرده بالأخبار الواهية التي لا يجامعه معه كتاب ولا يقبله عقل."(٢)

ثم بين أن هذا العمل النقدي هو شأن علماء السلف فقد توافروا عليه وأولوه اهتمامهم البالغ فيقول: "ولم تزل الأئمة من السلف يتتبعون انتقاء الحديث وطلبها من مظانها وأخذها من أهلها، كما يتتبع الصيارفة جياد الوَرِق والدراهم من رديئها ومعمولها."(٣)

ويستدل على ذلك بما رواه بسنده إلى الوليد بن مسلم أنه قال: "سمعت الأوزاعي يقول: إنا كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا وما أنكروا تركنا."(٤)

---

١) مقدمة المستخرج على مسلم(ل١١ب).

٢) مقدمة المستخرج على مسلم(ل١٢أ).

٣) المصدر السابق(ل١٢أ).

٤) المصدر السابق(ل١٢أ).

كما ساق بسنده إلى سفيان بن عيينة - "وذكر مالكا- فقال: رأيته لا يتتبع من الحديث إلا صحيحا ولا يأخذ إلا عن ثقات من الناس."(١)

وفي رواية أخرى عنه: قال: "كان ينتقي الرجال ولا يحدث عن كل أحد."(٢)

وقال علي بن المديني: "مالك أمان فيمن حدث عنه من الرجال كان مالك يقول: لا يؤخذ العلم إلا عمن يعرف ما يقول."(٣)

وكان أبونعيم الفضل بن دكين يقول: "لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال."(٤)

ويسوق أبونعيم القصة التالية عن شعبة بسنده إلى حماد بن زيد قال: "كلمنا شعبة في أبان بن أبي عياش وسألناه عنه،
فقال: إنه وإنه؛
فقلنا: نحب أن تمسك عنه
فقال: نعم.
قال حماد: فبينما أنا في المنزل في يوم مطير إذا شعبة يخوض الماء، أسمع خوضه، فناداني، ياأبا إسماعيل! فأجبته،
فقال: هو ذا أمضي استعدي على أبان!
فقلت له: ألم تضمن لنا أن تمسك عنه؟
فقال: لا أصبر، لا أصبر، ومضى."(٥)

وكل هذه النصوص وغيرها كثير مما أورده أبونعيم في هذه المقدمة النقدية يدل دلالة واضحة عنده على أن الجرح والتعديل من النصيحة في الدين.

---

١) المصدر السابق(ل١٢أ).

٢، ٣) المصدر السابق(ل١٣ب).

٤) المصدر السابق(ل١٢أ).

٥) المصدر السابق(ل١٤ب و١٥أ).

وهذا الذي أسنده إلى عفان قال: "كنا عند ابن علية فذكر صالح المري فقال رجل: ليس بثقة،
فقال له رجل آخر: مه اغتبت الرجل،
فقال ابن علية: اسكتوا فإنما هذا دين." (١)

وفي هذا النص وغيره مما نقله عن الأئمة السابقين يجد أبونعيم دليله في تناول بعض الرواة بالجرح ولذلك حذا حذوهم فقال "وأنا -إن شاء الله بعونه وحسن توفيقه- ذاكر تسمية نفر من المجروحين وساقطي الشهادة في عقب هذا الفصل، ليعلم الناظر في ذكرهم أن مثلهم لم يتركوا ولم يجرحوا إلا عن حقيقة، وبصيرة كانت لهم في أمرهم:

- منهم من وقف منه على توليد حديث لم يكن له أصل.
- ومنهم من عاينوا منه قبيح الزيادة في حديث.
- ومنهم من كانوا إذا لقنوا بأشياء تلقنوا، على حسب اختلاف ما كانوا عليه من الأحوال وما ظهر منهم." (٢)

نخلص من التطواف بين أقوال النقاد عامة، وأقوال أبي نعيم خاصة، على أن العلم بالحديث والمثابرة في طلبه، والحفظ والاتقان ومعرفة الرجال من كان منهم ثقة أو ضعيفا أو متروكا، مع معرفة علل الحديث بالتوسع في الرواية والاطلاع على أقوال أهل العلم السابقين في ذلك.

بالإضافة إلى توفر التقوى والورع والتنزه عن الهوى والغرض الشخصي، ومعرفة ما يجرح الرواة مما لا يجرح أصلا، ومعرفة مراد النقاد من عباراتهم النقدية، فكثيرا ما يحمل كلامهم على غير محملهم الحقيقي.

تلك هي الشروط المجملة التي يجب أن يتحقق بها من أراد أن يتصدى لمهمة النقد، وهذا ما أظنه أن أبا نعيم قد أحرزه كما سيتبين من تفصيل ذلك بعد حين.

---

١) مقدمة المستخرج (ل١٥أ).
٢) ما سبق.

المبحث الثالث:

الجوانب النقدية في شخصية أبي نعيم.

المطلب الأول: السبق في العلم.

لقد احتوت مؤلفات، الحافظ أبي نعيم، إلى جانب المقصد الذي وضعت له على فوائد نقدية جمة، وفرائد نفيسة، ومشاركة كبيرة في العلوم الأخرى كاللغة، والتفسير، يستدل بها على الخلفية العلمية الواسعة التي كان يتمتع بها، الأمر الذي يضعه في مصاف العلماء الموسوعيين، والحفاظ البارعين، والنقاد الصيارفة، مع الفضائل الباهرة من الزهد والتعبد.

فإذا ما ذهبنا نبحث عن الأسباب التي صقلت هذه الشخصية العلمية وجدناها تتلخص فيما يلي:-

١- موطنه أصبهان، فقد كانت دار حديث تستقطب أنظار العلماء، يردون عليها في كل حين، مشتغلين بالعلم والتعليم.

٢- أسرته، فقد نشأ نشأة خاصة بحيث ورث هذا العلم كابرا عن كابر فأبوه، وإخوته، وجده لأبيه، وجده لأمه كلهم علماء، وهذا الذي وفر عليه جهدا كبيرا في الطلب وسارع في نمو شخصيته العلمية.

٣- كثرة شيوخه الذين تخرج بهم في أصبهان وغيرها، فقد نيفوا على مائتي شيخ، منهم كبار الحفاظ، والنقاد في عصره ممن يرجع إليهم في معرفة هذا الشأن مما يعكس لنا صورة صادقة عن مبلغ علمه.

٤- رحلاته إلى خارج أصبهان فقد دخل نيسابور، وبغداد، والكوفة، والبصرة، ومكة، واتصل بكبار المحدثين النقاد فيها وأفاد منهم فوائد كثيرة.

٥- حافظته الواسعة- وهي هبة من الله له- حيث كان أحد الحفاظ المهرة المتقنين لما يحفظ، ولا يعزب عن بالنا أن أئمة الجرح والتعديل كانوا كلهم حفاظا، وهذا يعني أن شروط الحافظ مندرجة ضمن شروطهم، اندراج الجزء في الكل.

ومن ثم لا تستغرب تلك الشهادة - وأي شهادة- التي أدلى بها الخطيب في حق شيخه أبي نعيم حيث قال: "لم أر أحدا أطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نعيم وأبي حازم..."(١)

وهذا ما يوضح لنا مقدار علمه بالسنة النبوية، وإحاطته بعلومها في عصره، وهو الذي يوحي به واقع حياته ومصنفاته.

---

١) التذكرة (١٠٩٣/٢) أي في رحلته، كما جاء مفسرا في إحدى حواشي "البغية في تقريب أحاديث الحلية" للحافظ الهيثمي مخطوط رقم (٤ع) بالمركز العلمي بجامعة أم القرى.

المطلب الثاني: معرفته الواسعة بالسنة وعلومها.

سبق لي أن ذكرت دلائل علم أبي نعيم بالحديث رواية ودراية بما فيه غنية عن تكراره هنا، وتلك آثاره العلمية شاهدة على ما أقول فمن خلال تتبعي ودراستي لها عثرت على قضايا نقدية كثيرة تبين تحققه بهذا العلم شأنه في ذلك شأن غيره من كبار الحفاظ النقاد سواء- وهي كالتالي-:

١- معرفته بأنواع علوم الحديث والدقائق التي تتعلق به، فقد حرص كل الحرص في كثير من كتبه على بيان تلك الأنواع كالمرسل، والمنقطع، والموقوف، واختلاف الرواة، وغير ذلك كما لا يفوتني أن أذكر كتابه المستخرج على كتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم هو أحد الأصول في علوم الحديث.

ولنضرب بعض الأمثلة للتدليل على الأمر الأول.

أ- قال أبونعيم: حدثنا محمد بن معمر ثنا أبوشعيب الحراني ثنا يحيى بن عبدالله الحراني ثنا الأوزاعي حدثني حسان بن عطية قال: لما عزل عمر بن الخطاب معاوية عن الشام بعث سعيد بن عامر الجمحي...

- وحدثنا محمد بن عبدالله ثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي ثنا محمد بن عبدالكريم العبدي ثنا الهيثم بن عدي ثنا ثور بن زيد ثنا خالد بن معدان قال: (استعمل علينا عمر بن الخطاب بحمص سعيد بن عامر ...)

كذا رواه حسان وخالد بن معدان مرسلا موقوفا، ووصله مرفوعا يزيد بن أبي زياد وموسى الصغير عن عبدالرحمن بن سابط الجمحي.(١)

ب- حدثنا أبوبكر الطلحي ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي ثنا عون بن

---

١) الحلية (١/٢٤٤-٢٤٦).

سلام ثنا أبومريم ثنا زبيد عن مهاجر بن عمير قال: قال علي بن أبي طالب: (إن أخوف ما أخاف اتباع الهوى...)

رواه الثوري وجماعة عن زبيد مثله عن علي مرسلا، ولم يذكروا مهاجر بن عمير.(١)

٢- الاهتمام بجمع حديث بعض الأئمة الذين تدور معظم الأحاديث عليهم، وذلك بتتبع طرقها، مع العناية بذكر تلاميذ ذلك الإمام ومعرفة روايات كل تلميذ والتنبيه على ما انفرد به عن شيخه، ومثال ذلك:

قال أبونعيم: حدثنا أبوعمرو بن حمدان ثنا عبدالله بن محمد بن شيرويه ثنا إسحاق بن راهويه ثنا عبدالوهاب الثقفي ثنا برد بن سنان عن سليمان بن موسى أن شداد بن أوس قال يوما: (هاتوا السفرة نبعث بها، فأخذوها عليها قال: انظروا إلى أبي يعلى ماجاء منه، فقال: أي بني أخي إني ما تكلمت بكلمة منذ بايعت رسول الله- صلى الله عليه وسلم - إلا مزمومة مخطومة قبل هذه، فتعالوا حتى أحدثكم ودعوا هذه، وخذوا خيرا منها اللهم إنا نسألك التثبت في الأمر...) الحديث.

كذا رواه سليمان بن موسى موقوفا ورواه حسان بن عطية عن شداد مرفوعا.

ثم ساق السند والمتن معا، وقال في آخره:

"هكذا رواه يحيى بن عبدالله وعامة أصحاب الأوزاعي عنه مرسلا، وجوده عنه سويد بن عبدالعزيز."

ثم ساق الحديث بهذا السند، ولما انتهى منه قال:

"ورواه أبوالأشعث الصنعاني عن شداد مرفوعا".

---

١) الحلية (٧٦/١).

ثم أورد المتن بهذا السند. و قال:

"ورواه الجريري عن أبي العلاء بن الشخير عن الحنظلي عن شداد مرفوعا."

وساق الحديث بهذا السند. و قال:

"ورواه الثوري، وبشر بن المفضل، وعدي بن الفضل، وحماد بن سلمة عن الجريري على اختلاف بينهم فيمن بين شداد وأبي العلاء.
ورواه محمد بن أبي معشر عن أبيه عن الشعيثي عن شداد نحوه،

وساق الحديث، ثم قال عقبه:

"كذا رواه الشعيثي وخالف الجماعة في قصة السفرة."(١)

ويقول في موضع آخر- فهذه ثلاث وعشرون رواية في قصر الصلاة في السفر اختلف أصحاب شعبة عليه."(٢)

٣- معرفته بعلم الحديث، من وصل وإرسال، وانقطاع، والمزيد في متصل الأسانيد، ومعرفة النكارة والإغراب، والعلل الخفية القادحة، ومعارضة ذلك للروايات الثابتة إذا كان في إسنادها مقال.

أ- قال أبونعيم: حدثنا أحمد بن السندي ثنا الحسن بن علوية ثنا إسماعيل بن عيسى العطار ثنا إسحاق بن بشر أخبرنا مقاتل عن قتادة عن خلاس بن عمرو قال: كنا جلوسا عند علي بن أبي طالب إذ أتاه رجل من خزاعة فقال: يا أمير المؤمنين هل سمعت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ينعت الإسلام؟
فقال: نعم سمعت رسول الله- صلى الله عليه وسلم يقول: بني الإسلام على أربعة أركان...) الحديث.

---

١) الحلية (١/٢٦٥-٢٦٧).

٢) الحلية (٧/١٨٩).

كذا رواه خلاس بن عمرو مرفوعا. وخالف الرواة عن علي فقال: "الاسلام"، ورواه الأصبغ بن نباتة عن علي مرفوعا فقال: "الإيمان" ورواه الحارث عن علي مرفوعا مختصرا. ورواه قبيصة بن جابر عن علي من قوله.
ورواه العلاء بن عبدالرحمن عن علي من قوله.(١)

ب- حدثنا محمد بن عمر بن غالب ثنا محمد بن أبي خيثمة قال: ثنا عباد بن يعقوب ثنا موسى بن عثمان الحضرمي عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم -: ما أنزل الله آية فيها [يأيها الذين آمنوا..] إلاّ وعليّ رأسها وأميرها.

لم نكتبه مرفوعا إلا من حديث ابن أبي خيثمة، والناس رووه موقوفا.(٢)

جـ - حدثنا إبراهيم بن عبدالله ثنا أبوالعباس الثقفي ثنا قتيبة ابن سعيد ثنا عبدالعزيز بن محمد عن عمارة بن غزية عن محمد بن كعب قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: (معاذ بن جبل إمام العلماء...) الحديث

رواه يحيى بن أيوب عن عمارة فأدخل محمد بن عبدالله بن الأزهر الأنصاري بينه وبين محمد بن كعب.(٣)

د- حدثنا الحسن بن علي الوراق في جماعة قالوا: ثنا محمد بن خلف وكيع ثنا يحيى بن أبي طالب ثنا نصر بن حماد ثنا شعبة عن محمد بن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: (من عزّى مصابا فله مثل أجره.)

حديث شعبة تفرد به عنه نصر، وحديث الثوري تفرد به عنه حماد.

---

١) الحلية (١/٧٤-٧٥).

٢) الحلية (١/٦٤).

٣) الحلية (١/٢٢٨-٢٢٩).

وروى عبدالرحمن بن مالك بن مغول عن محمد بن سوقة، ورواه عن الثوري عن محمد بن سوقة، ورواه عن محمد بن سوقة معمر، وإسرائيل، وعبدالحكم بن منصور والحارث بن عمران الجعفري، وخالد ابن يزيد القشيري، ومحمد بن الفضل بن عطية على اختلاف في رواياتهم، فمنهم من قال: عن الأسود عن عبدالله، ومنهم من قال: عن علقمة عن الأسود."(١)

٤- معرفته بطرق الحديث، ومعرفته برواياته، مع تمييز الصحيح من السقيم مع التنصيص على ذلك - ومن عباراته الكثيرة التي تدل على ذلك منها قوله:

"صحيح متفق عليه من حديث محمد بن سوقة."(٢)
"صحيح متفق عليه من حديث محمد بن سوقة عن نافع."(٣)
"صحيح من حديث نافع عن ابن عمر متفق عليه، غريب من حديث الثوري عن محمد، تفرد به عبدالغفار."(٤)

"صحيح ثابت رواه عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف جماعة منهم: سفيان الثوري، وابن عيينة، وأبوأسامة، ووكيع، ويونس بن بكير ومحمد بن طلحة، وسلم بن قتيبة، وعلي بن ثابت، وجرير، وابن مهدي، وابن المبارك، والحجاج، وعثمان بن عمر، وخالد بن الحارث، وأبوعاصم النبيل، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبوسعيد مولى بني هاشم، وأبوقطن، والفرات بن خالد في آخرين.(٥)

٥- معرفته بالرجال: بأسمائهم وأنسابهم، وكناهم وألقابهم، ومحلهم من الجرح والتعديل، فمن ذلك قوله:

"ذكرُ من حدثَ وروَى عنه شعبة من الأئمة والأعلام التابعين ممن

---

١) الحلية (٥/٩-١٠).
٢) المصدر السابق(٥/١١).
٣) المصدر السابق(٥/١٢).
٤) المصدر السابق(٥/١٣).
٥) المصدر السابق(٥/٢١).

أسماؤهم محمد، فمنهم: محمد بن المنكدر."(١) ثم ساق عدة أحاديث عنه بأسانيده مع الكلام على عللها في آخر كل حديث كما هي عادته.

ومما يدل على معرفته بأوطان الرواة قوله: "روى شعبة عن محمد بن أبي إسماعيل السلمي كوفي، وعن محمد بن السائب الكلبي أبي النضر كوفي.
وعن محمد بن أبي عائشة مديني، لا أعلم أسند عن واحد منهم."(٢)

- ومن ذلك قوله: "إسماعيل بن عبدالملك بن رفيع، هو: ابن أخي عبدالعزيز بن رفيع، ولا أعلم الثوري أسند عنه."(٣)

ومما يذكر في الألقاب قوله: "...وعيسى بن يونس، مروزي، يلقب بفنجا، وإبراهيم بن الأشعث بخاري يلقب بالـلام..."(٤)

ومن ذلك قوله: "...تفرد به أبوهلال، واسمه محمد بن سليم الراسبي، ثقة بصري."(٥)

٦- معرفة المتشابه في الرسم وتحديد حديث كل واحد من المتشابهين حتى لا يدخل في السنن ما ليس منها، وخاصة إذا كان أحد المتشابهَيْن ثقة، والآخر ضعيفا. فمن ذلك قوله:

"بديل- هو ابن ورقاء الخزاعي. ليفرق بينه وبين آخر اسمه بديل بن ميسرة (٦)

---

١) الحلية (٧/١٥٧).

٢) ما سبق (٧/١٦٧-١٦٨).

٣) ما سبق (٧/١١٢).

٤) ما سبق (٣/٧٤).

٥) ما سبق (٢/٣٤٥).

٦) ما سبق (٧/١٢٢).

ومثله - أيضا- برد بن سنان شامي، ويكنى أبا العلاء للتفريق بينه وبين وبرد آخر هو برد بن أبي زياد الهاشمي مولى لهم كوفي يكنى أبا عمر.(١)

ومنه -أيضا- قوله : "...تفرد به الوليد بن موسى القرشي، وهو ضعيف، ليس كالوليد بن مسلم الدمشقي."(٢)

٧- المثابرة على العمل بالسنة، وذلك بدرسها ونشرها بين الناس، وبذلك يتحقق الحفظ والبعد عن الوهم والنسيان.

٨- الرحلة في طلب الحديث وهي من أهم الأسباب المعينة للناقد لحصوله على الزاد العلمي، وذلك بمعرفة طرق الأخبار، ومشافهة الرجال والتعرف على أحوالهم الخاصة والعامة حتى لا يجرح أحدا إلا ببينة.

---

١) ما سبق(٧/١٢١).

٢) ما سبق(٣/٧٥).

المطلب الثالث: ورعه وتقواه

والمراد بذلك أن يكون الناقد بعيدا عن الغرض الشخصي والأهواء والعصبيات والمنافسات المقيتة، فلا يكون جرحه إلا نصيحة للدين.

وفي هذا يقول أبوزرعة الرازي: "كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره. كان الثوري، ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم فيهم على غير ديانة، يرجع الأمر عليه."(١)

وأئمة هذا الشأن كانوا مثالا للأمانة والنزاهة، وهذا أبونعيم واحد منهم وسلوكه التربوي أكبر دليل فهو من أسرة صوفية أباً عن جدٍّ، وآثار هذه التربية بينة في كتبه، كـ"الحلية" و"الأربعين الصوفية".

و من شأن هذا النوع من السلوك أن يكبح جماح صاحبه، ولا يطلق لسانه في أعراض الآخرين، إلى جانب هذا فأبو نعيم محدث، يمارس التصوف من خلال الحديث.

ثم إن أحواله مع ابن منده تشهد بأن الرجل كان يتحكم في عواطفه، فلم يبالغ في جرحه، كما هو الحال في "تاريخ أصبهان" أو كتاب "المعرفة" الذي وضعه لينقض به كتاب "المعرفة" لابن منده، وهذا يدل على الخلق القويم الذي كان يتمتع به، والعقلية التي يتصرف بها.

١٠- خبرته بمدلولات الألفاظ من جهة اللغة والإصطلاح فقد استعمل مصطلحا واحدا بصيغ مختلفة، كأن يقول روى المناكير، أو روى

---

١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٣٢٩/٢)، ومباحث في الجرح والتعديل لقاسم سعد (١٥١) وابن حبان ومنهجه في الجرج والتعديل (٧٣٧).

المناكير لا شيء، أو عنده ما ينكر، أو منكر الحديث، أوحدث بغير حديث منكر كما سنبينه في موضعه، وهذا يدل على أن أبا نعيم كان عارفا بأسباب الجرح.

وختاما لا أزعم أنني بلورت كل القضايا النقدية التي تميزت بها شخصية أبي نعيم، لأن كثيراً منها يعتريها غموض شديد وتتطلب جهدا علميا خاصا.

وحسبي أن أذكّر بما قاله الخطيب البغدادي: "مذاهب النقاد للرجل غامضة دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن الذي سمعه موجبا لرد الحديث ولا مسقطا للعدالة..."(١)

ثم إن علم النقد لم يكن وليد الصدفة، أو الرغبة الجامحة، بل له جذور أصيلة مستقاة من توجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية الداعية إلى التحري والتثبت في قبول الأخبار، وهذا أمر لم يتم في يوم وليلة، بل تظافرت عليه جهود عظيمة متتابعة حتى اكتمل نموه.

وذلك أن الأجيال المتعاقبة كانت تولي عناية فائقة ما لدى سلفها من علم في هذا المجال فتأخذ به، ثم تضيف له ما اكتسبته من خبرات شخصية ومعرفة بأحوال الرواة مع إيجاد قواعد وأصول أولية لبيان حال الراوي والمروي.

فلم يكد ينقضي عصر أتباع التابعين حتى انتشر الكلام على الرواة من حيث الجرح والتعديل بسبب تجدد الأحوال وفشو الكذب، مما حدا بأهل العلم إلى تدوين كل ذلك ونقلوه إلى تلاميذهم، وهذا الذي تناولته في تلك المباحث السابقة.

---

١) الكفاية (١٨٠).

المبحث الرابع: مصادره في النقد.

إن مصادر النقد، تكاد تنحصر في كلام أئمة الحديث على الرجال وعلى علل الحديث لبيان ما فيها من غرابة أو انفراد أو شذوذ أو نكارة إلى غير ذلك من التعليلات، والحق أن علم الجرح والتعديل ذو صلة وثيقة بعلم علل الحديث، ذلك أن كلا منهما يعد مصدرا للآخر.

وقد تكلم أئمة كثيرون في نقد الرجال وعلل الحديث، كما هو الشأن عند الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وطبقة تلاميذهم كالبخاري، ومسلم، ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم.

وتوالى العلماء على هذا النوع من التصنيف بعد ذلك فصنف في ذلك جمع من شيوخ أبي نعيم وأقرانه وصنف هو- رحمه الله- كتبا كثيرة- ضمنها الكلام الكثير على علل الحديث ونقد الرجال، واعتنى ببيان أوهام بعض العلماء في عصره، كما عرف أن له سؤالات للدارقطني في الجرح والتعديل[١].

بيد أن هذا التأليف - وغيره كثير- من مؤلفات أبي نعيم التي لم نضع عليها أيدينا حتى الآن، تخفي جانبا كبيرا من شخصيته النقدية في مجال الجرح والتعديل.

نعم إنه جرح وعدل فترجم في مقدمة المستخرج على مسلم لتسعة وثمانين رجلا ومائتي رجل، وهو القسم الخاص بالمجروحين، الذين لا تجوز الرواية عن واحد منهم عنده بحال.

وكان في ذلك حفيا بالأئمة النقاد، أمثال علي بن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن إسماعيل البخاري فنقل كثيرا من أقوالهم في الرواة واكتفى بها، وفي نهاية ذلك الفصل يقول:

---

١) أطراف الأفراد والغرائب للدارقطني(٣٩/١).

"فعامة ما نسبته إلى علي بن عبدالله، فإني سمعته من موسى بن إبراهيم بن النضر العطار البغدادي عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه.

وما نسبته إلى يحيى بن معين فإني سمعته من محمد بن المظفر عن علي بن أحمد بن سليمان - علان المصري- عن أحمد بن سعيد بن أبي مريم عنه.

وكذلك ما حكيته عن البخاري، فإن أبا أحمد الغطريفي الجرجاني حدثني عن أبي علي آدم بن موسى الخواري عن محمد بن إسماعيل البخاري."[١]

فقد ورد ذكر علي بن المديني في تسعة عشر موضعا[٢]، وورد ذكر ابن معين في ثمانية مواضع،[٣] في حين نص على ذكر البخاري في واحد وأربعين موضعا.[٤]

كما ورد عنده ذكر الإمام أحمد[٥] وابن نمير[٦]، وسفيان بن عيينة،[٧] ووكيع بن الجراح،[٨] ويحيى بن سعيد،[٩] وعبدالله بن المبارك[١٠] ولكن كل هؤلاء كان نقله عنهم بواسطة غيره كالبخاري،

----

١) مقدمة المستخرج (ل٢٥أب)، وانظر ضعفاء البخاري(١١) فيما يخص سند أبي نعيم إلى البخاري، وقد نبهت على ماوقع فيه من تحريف مخل ص(٣٦)من هذا البحث

٢) الضعفاء(١،٤، ١٩، ٢٣، ٤٣، ٤٦، ٥٦، ٨٤ ...)

٣) الضعفاء(٣٢، ٦٤، ٦٦، ١٠٢، ١٢٦، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٥).

٤) الضعفاء(١١، ١٣، ٢٥، ٣٨، ٦١، ٦٩، ٧٦ ...).

٥) الضعفاء(٦١، ٨٦، ٢٠٢، ٢٤٤، ٢٧٠).

٦) الضعفاء(١١) وهذه الأرقام تشير إلى رقم الترجمة.

٧) الضعفاء(١٨٨).

٨) الضعفاء(٥٢).

٩) الضعفاء(٢، ١٥، ٢١١، ٢٤٤، ٢٧٢).

١٠) الضعفاء(٥٠، ٦٨، ٨٨).

لكن يبقى العدد الهائل من غير عزو، وهو الذي تبين لي أنه استوعب فيه القسم الأول من كتاب "المدخل" للحاكم ولم يشر إلى ذلك أبدا

ولما قمت بدراسة هؤلاء الرواة في مرتبتي الاعتبار والترك، حرصت كل الحرص على بيان المصدر الذي رجع إليه أبونعيم في كلامه فيهم، الأمر الذي يسر لي تفسير تلك المصطلحات والوصول إلى مدلولاتها.

ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال المقارنة بينه وبين تلك المصادر التي اعتمدها وما يمكن أن يلحق بذلك من المصادر التي وجدت في عصر ذلك الإمام الذي نقل عنه، فمثلا لما يقول أبونعيم في ترجمة الحسن بن محمد البلخي - حدث عن حميد الطويل بمناكير... لاشيء، نجد الحاكم يقول: روى عن حميد الطويل وغيره أحاديث موضوعة.(١)

وهذا يعني أن قول أبي نعيم حدث ...بمناكير... لاشيء، هو بمثابة قول الحاكم السابق، وهذا التفسير لا يمكن التوصل إليه من خلال أقواله هو فقط، فلابد إذن من الرجوع إلى كتب النقاد من أشياخه والمتقدمين عموما بغية الوصول إلى مراده من تلك الألفاظ.

أما مصادره في "ذكرأخبار أصبهان" فهي كثيرة جدا وكتابه هذا أشمل الكتب في تاريخ أصبهان لأنه أطلع على كل ما كتب في تاريخها، وتاريخ العلماء الناشئين بها والواردين عليها خاصة، فاستفاد من ذلك الرصيد الضخم الذي ورثه عن شيوخه وشيوخ شيوخه، ثم تخير منه مادة كانت له أساسا في وضع كتابه، فترجم فيه لحوالي الألف وتسعمائة راو، فتكلم فيه على سبعمائة راو، بالجرح والتعديل وسكت عن الباقين.

كان في بعض الأحيان يشير إلى مصدره الذي نقل منه، كما في ترجمة أحمد بن خشنام.

---

١) م٤/٣ .

قال أبومحمد بن حيان: "ذكر أصحابنا أنه كان فيه غفلة يقرأ عليه من كتابه فلا يعرفه."(١).

وفي ترجمة أحمد بن إبراهيم بن عبدالله- قال: قال أبومحمد بن حيان: "أدركته ولم أكتب عنه كان يحدث من حفظه، وليس بالقوي."(٢)

وهذا بالنسبة إلى ما لم يذكره قليل جدا، وكثيرا ما ينقل عبارات شيوخه بشكل مختصر ولا يشير إلى ذلك، من ذلك ما قاله في ترجمة الفضل بن أحمد المديني-: "خلط في آخر عمره فترك حديثه." ويبين أبوالشيخ هذه العبارة بقوله: "اتفق أبوإسحاق، وأبوأحمد ومشايخنا على ترك حديثه وأنه كذاب."(٣)

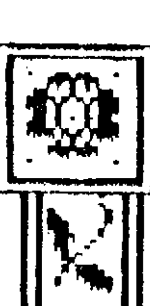
هذا وغيره كثير مما سيتضح من المقارنة يبين ألفاظه وألفاظ غيره من شيوخه وغيرهم في الملاحق.

---

١) م٢/٩ .

٢) م٢/١١ .

٣) م٢/٧ .




الباب الثالث

العدالة والضبط وكيفية ثبوتهما عند الحافظ أبي نعيم

ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول : حقيقة العدالة وشروطها

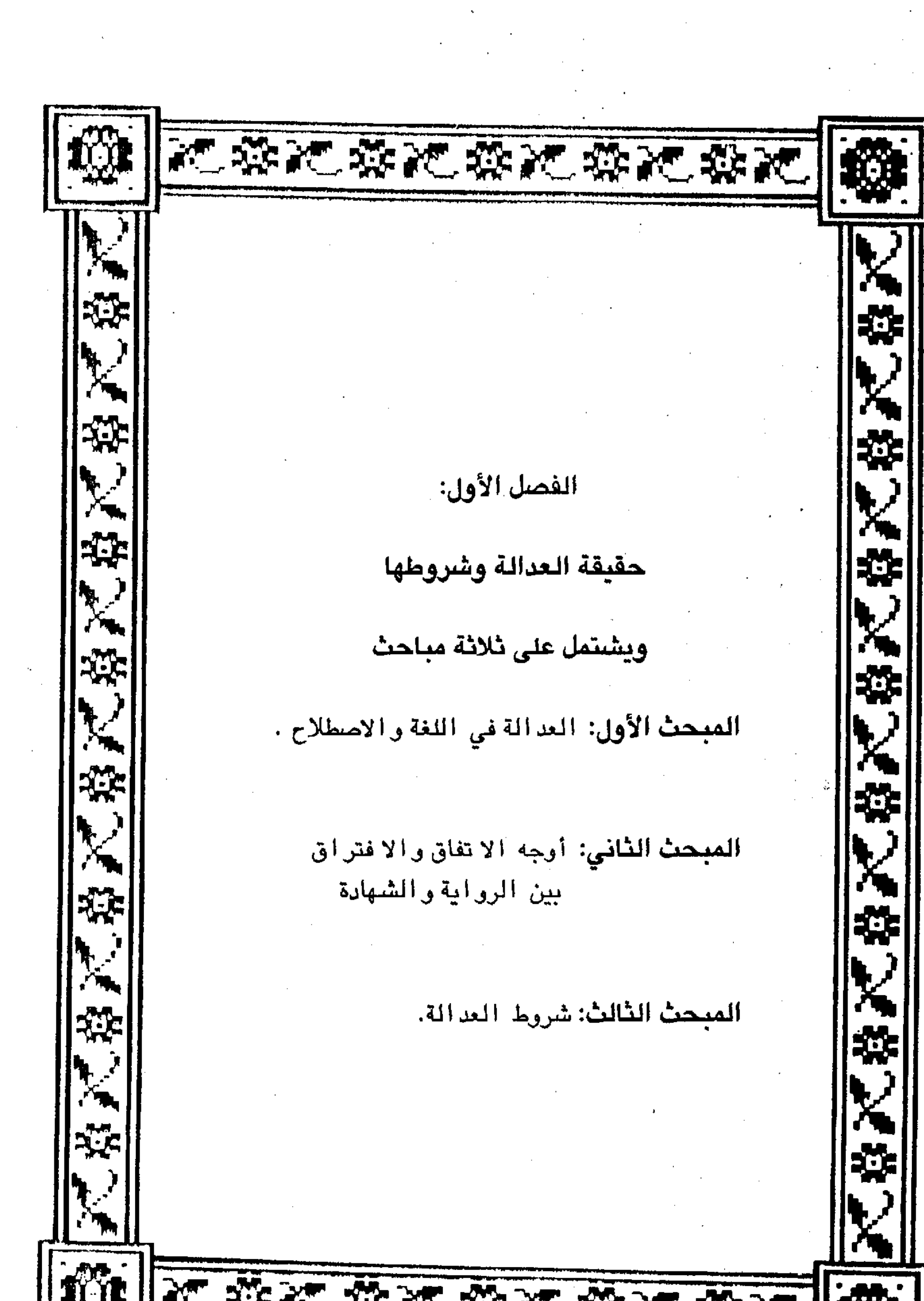
الفصل الثاني: مفهوم العدالة في المدرسة التي ينتسب إليها أبو نعيم

الفصل الثالث: جوارح العدالة.

الفصل الرابع: الضبط وما يتعلق به من مسائل وشروط.







الفصل الأول:

حقيقة العدالة وشروطها

ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: العدالة في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني: أوجه الاتفاق والافتراق بين الرواية والشهادة

المبحث الثالث: شروط العدالة.

الفصل الأول:

حقيقة العدالة وشروطها.

تمهيد.

العدالة والضبط هما الركنان الأساسيان اللذان يقوم عليهما علم النقد، والكلام عن هذا الراوي أو ذاك إنما هو كلام على مقوماته الدينية ومن ثم صلاحيته لأداء مهمة التبليغ عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - فعدالة الرواة إذن - ركن أساسي في قبول الحديث، لأن من طعن في عدالته لم يعد قبوله ممكنا بعد ذلك بخلاف الطعن في ضبطه فالأمر فيه واسع بحيث قد تقبل رواية الراوي مع وجود الجرح في ضبطه،إذا توفر العاضد.

ونجد هذه القضية تحتل مكانة مهمة عند المحدثين، خوفا من نسبة قول زائف إلى المشرع ومن ثم العمل به في الحلال والحرام، الأمر الذي حمل كثيرا من العلماء على تعداد صفات العدالة في الراوي الذي تقبل روايته بين مقل ومكثر، ومتساهل ومتشدد.

ولهذا السبب تعددت أسباب الجرح في الراوي، لتعدد الأراء حول أسس العدالة، من اشتراط الاسلام، والتكليف، والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

وأثر هذا الاختلاف واضح بين في اتجاهات النقاد خاصة عندما يتناولون راويا واحدا- بالسبر والدرس فتتباين أقوالهم.

وأمام هذا يكون من الواجب - في الدراسات النقدية الحديثية- تناول ألفاظ كل ناقد ودراستها دراسة داخلية ومقارنة، حتى نتمكن من معرفة مدلول كل لفظ،أو عبارة من العبارات النقدية؛ أو الاقتراب من مراد هذا الناقد الذي أطلق هذا اللفظ أو ذاك على الأقل - فمن شأن هذا النوع من الدراسات أن يحدد وضعية كثير من الرواة الذين اختلفت فيهم أنظار النقاد بين معدل ومجرح، لكي يصنف بعد ضمن مراتب القبول، أو الترك.

المبحث الأول: العدالة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الأول: العدالة لغة.

قال صاحب اللسان: العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم- وهو ضد الجور. والعدل من الناس:- المرضي قوله وحكمه. يقال: رجل عدل، وعادل:- أي - جائز الشهادة. ورجل عدل: رضا ومقنع في الشهادة.

ومنه قول كثير:

وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن * * شهود على ليلى عدول مقانع

ورجل عدل، بين العدل والعدالة، وهو وصف بالمصدر- معناه ذو عدل، وهو أبلغ من الوصف باسم الفاعل...والعدل يطلق على الواحد وغيره، فيقال: رجل عدل ورجلان عدل، وامرأة عدل ونسوة عدل- أي على معنى: رجال ذوو عدل، ونسوة ذوات عدل، ويجوز أن يقال: هما عدلان وهم عدول، بحيث يجري مجرى الوصف الذي ليس بمصدر.(١)

ويشهد لهذا المعنى اللغوي ما ورد به التنزيل قال تعالى: [وأشهدوا ذوي عدل منكم](٢) وقال: [ممن ترضون من الشهداء](٣)

وفسر الطبري هذه الآية بقوله: يعني من العدول المرتضى دينهم وصلاحهم.(٤)

وأورد الإمام البخاري الآيتين في صحيحه وبوب عليهما بقوله: "باب الشهداء العدول"(٥) ولعل هذا هو معنى حديث ابن عباس: "شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر."(٦)

---

١) اللسان(١١/٤٣٠-٤٣٧) مادة (عدل)، والقاموس(٤/١٣-١٤)، وتاج العروس(٩/٨).

٢) سورة الطلاق الآية(٢). ٣) سورة البقرة الآية(٢٨٢).

٤) تفسير الطبري(٢٢/٦٦). ٥) (٥/٢٩٨).

٦) البخاري في كتاب المواقيت -باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (٢/٦٩ح٥٨١).

المطلب الثاني: العدالة في الاصطلاح.

عرفها الحافظ ابن حجر بقوله: "المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة."(١)

وتبعه على ذلك تلميذه السخاوي(٢)

وتعريف الحافظ هذا منتزع من كلام طويل الذيل للغزالي، وذلك حين يقول: "العدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب.

ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي - أيضا - اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما يرد به كسرقة بصلة، وتطفيف في حبة قصدا.

وبالجملة كل ما يدل على ركاكة دينية إلى حد يستجرئ على الكذب بالأغراض الدنيوية، والضابط في ذلك، فيما جاوز محل الإجماع أن يرد إلى اجتهاد الحاكم فما دل عنده على جراءته على الكذب رد الشهادة به، وما لا فلا.

وهذا يختلف بالإضافة إلى المجتهدين، وتفصيل ذلك من الفقه لا من الأصول..."(٣)

---

١) نزهة النظر(٢٩).

٢) فتح المغيث(١/٢٩٠)، و(١/١٦)

٣) المستصفى(١/١٥٧)، وانظر المحصول(٢/٥٧١).

أما أبوبكر الباقلاني- فعرف العدالة- كما أورد الخطيب ذلك عنه بقوله-: "العدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر، هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه وسلامة مذهبه، وسلامته من الفسق، وما يجري مجراه مما اتفق على أنه مبطل للعدالة من أفعال الجوارح والقلوب المنهي عنها.

والواجب أن يقال: في جميع صفات العدالة أنها اتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه مما يسقط العدالة.

وقد علم مع ذلك أنه لا يكاد يسلم المكلف من البشر من كل ذنب ومن ترك بعض ما أمر به حتى يخرج لله من كل ما وجب له عليه وأن ذلك يتعذر.

فيجب كذلك أن يقال: إن العدل هو: من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به وتوقي ما ينهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله، فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه."(١)

أطلت في نقل هذين النصين حتى تتضح المسألة وضوحا بينا، غير أن كثيرا مما ذكروه في العدالة، هو عائد إلى شرائطها، وليس هو من حد التعريف، وإن كان تعريف الغزالي هو أصل كل تعريف للعدالة في كتب الأصول.

---

١) الكفاية (١٣٩-١٤٠).

المطلب الثالث: تعقيب على هذا التعريف.

تعقب الأمير الصنعاني التعريف السابق بقوله: "العدالة بما ذكره الحافظ تطابقت عليه كتب الأصول، وإن حذف البعض قيد الابتداع إلا أن الكل اتفقوا على أنها ملكة...إلخ"(١)

ثم بين أن ذلك مخالف للمعنى اللغوي كما أن الشرع لا يدل عليه لأنه لم يأت عن الشارع فيه شيء، ثم كر يبين من هو العدل فقال: "العدل من اطمأن القلب إلى خبره، وسكنت النفس إلى ما رواه، وأما القول بأنه من له هذه الملكة- التي هي: كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويمتنع بها عن اقتراف كل فرد من الكبائر، ومغامز الخسة كسرقة لقمة، والتطفيف بثمرة، والرذائل الجائرة كالبول في الطرقات، وأكل غير السوقي فيه، فهذا تشديد في العدالة لا يتم إلا في حق المعصومين وأفراد من خلص المؤمنين بل قد جاء في الحديث: (كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون.)(٢)

وحصول هذه الملكة في كل راو من رواة الحديث عزيز الحصول لا يكاد يقع، ومن طالع تراجم الرواة علم ذلك، وأنه ليس العدل إلا من قارب وسدد، وغلب خيره شره.

---

١) ثمرات النظر(٢٠)فما بعدها (رسالة ماجستير)، وتوضيح الأفكار(٢/١١٨-١١٩).

٢) أخرجه الترمذي في صفة القيامة- باب المؤمن يرى ذنبه كالجبل فوقه- (٤/٦٠٩- ح ٢٤٩٩) وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة." وابن ماجة في الزهد- باب ذكر التوبة- (٢/١٤٢٠- ح ٤٢٥١)، والحاكم في التوبة والإنابة(٤/٢٤٤) وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه."وتعقبه الذهبي بقوله: "عَلِيٌّ لين."

وفي الحديث: (المؤمن واه راقع، فسعيد من هلك على رقعه.)[١] وإن كان فيه ضعف فهو منجبر بحديث: (لولم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم.)[٢] وهو صحيح.

فالمؤمن المرضي العدل، لا بد من مقارفته لشيء من الذنوب، لكن غالب حاله السلامة، ويأتي عن الشافعي في العدالة قول حسن.

وهذا بحث لغوي لا يُقلِّدُ فيه أهلُ الأصول، وإن تطابقوا عليه، فهو مما يقوله الأول، ثم يتابعه عليه الآخرُ من غير نظر."[٣]

وقول الشافعي هذا الذي استحسنه الصنعاني - فيما يظهر لي- هو ما جاء في "الرسالة"[٤]-: "أمرنا بإجازة شهادة العدل، وإذا شرط علينا أن نقبل العدل ففيه دلالة على أن نرد ما خالفه، وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه.

وإنما علامة صدقه بما يختبر من حاله من نفسه، فإذا كان الأغلب من أمره ظاهر الخير قبل، وإن كان فيه تقصير عن بعض أمره لأنه لا يعرى أحد رأيناه من الذنوب..."

وواضح من رد الصنعاني - أن العدل بتلك الأوصاف التي ذكرها الباقلاني والغزالي لا يكاد يوجد من بين الرواة، والمتأمل في كتب الرواية يجد الكثير من أهل البدع الدعاة مخرج عنهم في الصحيحين وغيرهما، احتجاجا، وآخرون منهم مجهولون ومستورون، كما هي تراجم الحافظ في "التقريب"

---

١) رواه الطبراني في "الصغير" و"الأوسط". والبزار، وفيه سعيد بن خالد الخزاعي وهو ضعيف، كما قال ذلك الهيثمي في المجمع(٢٠١/١٠)، وعن معنى الحديث قال ابن الأثير في النهاية(٢٥١/٢). بعدما أورد متن الحديث أي - يهين دينه بمعصيته، ويرقعه بتوبته. من رقعت الثوب إذا رممته." إهـ.

٢) أخرجه مسلم- في كتاب التوبة- باب سقوط الذنوب بالإستغفار- (٢١٠٥/٤- ح١١).

٣) ثمرات النظر(٢٠) وما بعدها.

٤) الرسالة(٤٩٣).

المطلب الرابع: أقوال أئمة السلف فيمن تقبل روايته:

ولعل ما أثر من أقوال كثيرة عن السلف في صفات الرواة الذين تقبل روايتهم هي الجديرة بالاتباع والقبول، فهذا سعيد بن المسيب يقول: "ليس من شريف ولا عالم، ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد؛ ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله."(١)

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن إبراهيم النخعي قال: "العدل في المسلمين من لم يظن به ريبة."(٢)

وقال ابن المبارك: "من رضيه أهل العلم فكتبوا عنه حديثه، فهو عدل جائز الشهادة."(٣)

ويبين هذه العبارة ما قاله النخعي: "كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل نظروا إلى صلاته، وإلى هيئته وإلى سنته."(٤)

وقال عبدالله بن المبارك - أيضا - في العدل: "من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خزية، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء."(٥)

وقال مالك بن أنس: "لا تأخذ العلم من أربعة، وخذه من سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب في حديث الناس إذا جربت ذلك عليه؛ وإن كان لا يتهم أنه

---

١) الكفاية (١٣٨).

٢) الكفاية (١٣٧).

٣) مقدمة الكامل(١/١١٥).

٤) الجرح(٢/٢٩)، والكفاية (٢٤٥) وفيه "سمته" بدل "سنته".

٥) الكفاية (١٣٧).

لا يكذب على رسول الله- صلى الله عليه وسلم - ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل عبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث."(١)

والنصوص في هذا المجال عن أئمة السلف كثيرة، وكلها تتفق في مضمونها على أن العدل هو من كان في أكثر أحواله طائعا لله، والمجروح من كان في أكثر أحواله عاصيا لله.

---

١) الجرح(٢/٣٢)، والإلماع(٦٠)، والمحدث الفاصل(٤٠٣).

المبحث الثاني: أوجه الاتفاق والافتراق بين الرواية والشهادة.

من خلال ما تقدم من النصوص التي عرضت في تعريف العدالة، تضمن بعضها الحديث عن الشاهد وصفاته، وقد وردت هذه العبارة عند أبي نعيم - أيضا- إذ يقول: "وأنا - إن شاء الله- بعونه وحسن توفيقه - ذاكر تسمية نفر من المجروحين وساقطي الشهادة..."(١)

فكما أن العدالة واجبة الاعتبار في الرواية فكذلك هي معتبرة في أداء الشهادة، لأن الرواية والشهادة تشتركان في كونهما خبرا، وهو الأمر الذي أقلق مضجع الإمام القرافي مدة من الزمن حتى ظفر بالفرق بينهما، وذلك حين يقول: "...ولم أزل كذلك كثير القلق والتشوق إلى معرفة ذلك حتى طالعت شرح البرهان للمازري - رضي الله عنه- فوجدته ذكر هذه القاعدة، وحققها وميز بين الأمرين تمييزا حسنا...

فقال: الشهادة والرواية خبران غير أن المخبر عنه، إن كان أمرا عاما لا يختص بمعين؛ فهو الرواية كقوله - صلى الله عليه وسلم -: "إنما الأعمال بالنيات." والشفعة فيما لا يقسم لا يختص بشخص معين، بل ذلك على جميع الخلق في جميع الأعصار والأمصار، بخلاف قول العدل عند الحاكم، فهذا هو الشهادة المحضة، والأول هو: الرواية المحضة، ثم تجتمع الشوائب..."(٢)

وهذا هو الأساس الذي تفارق فيه الرواية الشهادة وهو أن الرواية "هي الاخبار عن عام لا ترافع فيه إلى الحكام وخلافه الشهادة."(٣)

---

١) مقدمة المستخرج(ل١٥ب).

٢) الفروق(٤/١) وما بعدها.

٣) التدريب(٣٣٢/١).

وقد ذكر القرافي عدة فروق بين الشهادة والرواية وكذلك صنع الغزالي [١] من قبل.

وحصر الفروق القائمة بين الرواية والشهادة وإحقاق الحق في كل فرق مع بيان آراء العلماء في ذلك فيما هو فرق أم لا ؟ أمر يتطلب وقتا طويلا ، ومشقة جسيمة .

وقد جمع السيوطي واحدا وعشرين وجها في الفرق بين الرواية والشهادة . [٢]

---

١) المستصفى(١/١٦١).

٢) التدريب(١/٣٣٢-٣٣٤).

المبحث الثالث: شروط العدالة.

سبق الكلام عن العدالة، والفرق بين الرواية والشهادة، وكانت العدالة أمرا مشتركا بين الرواية والشهادة، "والتعديل وصف متى التحق بالراوي والشاهد اعتبر قولهما وأخذ به."(١)

وهذا الوصف لا يتحقق في الراوي والشاهد حتى يتمكن من الاتصاف بشروط خمس هي على التوالي:

١- الإسلام: وهذا شرط مجمع(٢) عليه بين أهل العلم، فالراوي لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم- لابد وأن يكون مسلما، لقوله تعالى: [ممن ترضون من الشهداء](٣).

وغير المسلم ليس من أهل الرضا قطعا، لأن الكافر متهم في نقله ولو كان صادقا، ذلك أن عداوته تحمله على السعي في هدم أركان ديننا ويدل عليه قول الله تعالى: [لا يألونكم خبالا...](٤) أي لا يقصرون في الافساد عليكم،

وفي هذا المعنى يقول الغزالي:

"الشرط الرابع: أن يكون مسلما، ولاخلاف في أن رواية الكافر لا تقبل منه لأنه متهم في الدين، وإن كان تقبل شهادة بعضهم على بعض، عند أبي حنيفة، ولا يخالف في رد روايته، والاعتماد في ردها على الإجماع المنعقد على سلبه أهلية هذا المنصب في الدين. وإن كان عدلا في دين نفسه- وهو أولى من قولنا: الفاسق مردود الشهادة، والكفر أعظم أنواع الفسق.

---

١) جامع الأصول(١/١٢٦).

٢) المستصفى(١/١٥٦)، والأحكام للآمدي(٢/٧٣)، وشرح تنقيح الفصول(٣٥٨)، شرح الكوكب المنير(٢/٣٧٩)، وفتح المغيث(١/٢٦٩)، والاقتراح(٢٣٨)، والتدريب(١/٣٠٠)

٣) سورة البقرة الآية (٢٨٢).

٤) سورة آل عمران بعض الآية (١١٨).

وقد قال تعالى: [إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة...][١] لأن الفاسق متهم لجرأته على المعصية.

والكافر المترهب قد لا يتهم، لكن التعويل على الإجماع في سلب الكافر هذا المنصب.[٢]

أما إذا أسلم الكافر فقد تقبل روايته التي تحملها حالة كفره، وأدى بعد ذلك، قال ابن الصلاح: "...يصح التحمل قبل وجود الأهلية فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده."[٣]

والحجة في ذلك - كما يرى العراقي[٤] في حديث جبير بن مطعم، المتفق على صحته[٥] أنه سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في المغرب بالطور- وكان جاء في فداء أسارى بدر قبل أن يسلم." وفي رواية للبخاري "وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي."

ولهذا قال الذهبي: "لا تشترط العدالة حالة التحمل، بل حالة الأداء فيصح سماعه كافرا، وفاجرا، وصبيا..."[٦]

---

١) سورة الحجرات الآية (٦).

٢) المستصفى(١/١٥٦-١٥٧).

٣) المقدمة(٢٤١).

٤) التبصرة(٢/١٤-١٥)، والاقتراح(٢٣٨)، وابن كثير(١٠٨)، وفتح المغيث(٢/٤)، والتقريب والتدريب(٢/٤).

٥) أخرجه البخاري في أربعة مواضع من صحيحه، في كتاب الأذان- باب الجهر بالمغرب -(٢/٢٤٧ - ح٧٦٥)، وفي كتاب الجهاد- باب فداء المشركين-(٦/١٦٨-ح٣٠٥٠)، وفي كتاب المغازي - باب شهود الملائكة بدرا- (٧/٣٧٥- ح ٤٠٢٣) وفيه تلك الزيادة المنصوص عليها، وفي كتاب التفسير- باب تفسير سورة والطور (٨/٤٦٩- ح ٤٨٥٤). ورواه مسلم في كتاب الصلاة- باب في القراءة في الصبح- (٤/١٨٠- ح ٤٦٣).

٦) الموقظة(٦١).

٢- البلوغ: هذا الشرط معتبر في حالة الأداء، لا في حالة التحمل كما سبق النقل عن الذهبي. فلو تحمل الصبي صغيرا ثم أدى الرواية على وجهها في حال الكبر قبلت منه من غير نكير كما هو شأن أحداث الصحابة كالحسنين ابني علي - رضي الله عنهم- وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم، حيث قبلت روايتهم من غير فرق ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده.[١]

وقد تباينت عبارات العلماء في أهلية التحمل[٢] ومتى يصح تحمل الصبي؟ فقد ذهب كثير من أهل الحديث إلى ضبط سن التّحمل بخمس سنين وهو الذي مال إليه القاضي عياض.[٣]

قال ابن الصلاح: "التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعدا "سمع" ولمن لم يبلغ خمسا "حضر" أو "أُحضِر"[٤]

وحجتهم في ذلك ما رواه البخاري[٥] وغيره من حديث محمود بن الربيع قال: عقلت من النبي - صلى الله عليه وسلم - مجة[٦] مجها في وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين، وبوب عليه البخاري: "متى يصح سماع الصغير"

ويقول القاضي عياض بهذا الصدد-: "ولعلهم إنما رأوا هذا السن أقل ما يحصل به الضبط، وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجوع

---

١) مقدمة ابن الصلاح(٢٤١).

٢) منهج النقد(٢١٠)، والموقظة(٦١).

٣) الإلماع(٦٢)، والمقدمة(٢٤٣).

٤) المقدمة(٢٤٣).

٥) أخرجه في كتاب العلم- باب متى يصح سماع الصبي- (١٧١/١- ح٧٦). ومسلم في كتاب المساجد- باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر-(١٦١/٥- ح٢٦٥).

٦) أي - أخذ حسوة من ماء ثم قذفها على وجهه. النهاية(٢٩٧/٤).

ذلك للعادة، ورب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئا فوق هذا السن، ونبيل الجبلة ذكي القريحة يعقل دون هذا السن."(١)

فدل هذا على أن المرجع في هذا الأمر والمعتبر فيه هو أهلية الفهم والتمييز- "فالذي ينبغي في ذلك أن تعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعا عن حال من لا يعقل فهما للخطاب وردا للجواب، ونحو ذلك صححنا سماعه وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك، لم نصحح سماعه وإن كان ابن خمس بل إن كان ابن خمسين."(٢)

إذن فالاستدلال بحديث محمود بن الربيع غير مطرد في هذه المسألة لأنه "لا يلزم من عقل محمود المجة في هذا السن أن تمييز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص عنه وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك، وسنه أقل من ذلك، ولا يلزم من عقل المجة عقل غيرها مما يسمعه."(٣)

ومما يلحق بهذا التقرير - وهو اعتبار التمييز- ما روي عن موسى بن هارون الجمال، أحد الحفاظ النقاد- حين سئل عن سماع الصبي متى يكون؟ فقال: "إذا فرق بين البقرة والحمار"(٤)

وسئل الإمام أحمد - أيضا- عن هذا فأجاب: "إذا عقل وضبط."(٥) فذكر له عن رجل أنه لا يرى ذلك إلا في سن الخامسة عشرة فأنكر ذلك، وقال: "بئس القول"(٦)

ومما قيل - أيضا- في ضابط التمييز "أن يحسن العدد من الواحد إلى العشرين."(٧) لكن فرق بعضهم بين العربي والعجمي في سن التحمل فاعتبر خمس سنين في حق الصبي العربي وست سنين في حق العجمي.(٨)

---

١) الإلماع(٦٤).
٢) المقدمة(٢٤٣) ونحوه في التدريب(٢/٦).
٣) التدريب(٢/٦).
٤) المقدمة(٢٤٣)، والتدريب(٢/٦) و(١١٨).
٥) نفس المصدر، والكفاية(١١٣).
٦) الكفاية(١١٣)، والتدريب(٢/٦-٧).
٧) التدريب(٦/٧).
٨) نفس المصدر.

وهذا الذي أدى بسلفنا الصالح إلى التنافس على حلق الحديث والتبكير بالسماع للحصول على الأسانيد العالية، وهو ما يؤكده الخطيب بقوله: "ولهذا بكروا بالأطفال في السماع من الشيوخ الذين علا إسنادهم."(١)

هذا فيما يخص السماع، أما كتابة الحديث وضبطه فإنه لا يتعين فيهما زمن معين بل العبرة فيهما بالتأهل والاستعداد لذلك.

٣- العقل: وهو شرط معتبر حال التحمل والأداء معا(٢) ذلك أن الحديث يشتمل على رواية ودراية وكل منهما يحتاج إلى عقل وتدبر، والمجنون، والمعتوه، أو الصبي، لا تمييز لهم ولا ضبط حتى تحصل الثقة بما ينقلون، فالعقل هو مناط التكليف؛ والخبر الذي يرويه الراوي دين، فلا بد إذن من اعتبار العقل حتى تحظى روايته بالقبول.

٤- السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة: ويعبر عنه بعضهم بالتقوى(٣) والمراد بها - كما يقول ابن حجر-: "اجتناب الأعمال السيئة، من شرك أو فسق أو بدعة."(٤)

وحاصل الأمر - هو اجتناب الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر، لقوله تعالى: [وأشهدوا ذوي عدل منكم](٥) ولقوله- أيضا- [ممن ترضون من الشهداء](٦) فلا يحصل الرضا والعدل بدون التقوى، وإن وردت هذه الآيات في الشهادة فكذلك التقوى معتبرة في الرواية، والرواية أولى بذلك.

وأسباب الفسق كثيرة: كالكذب، والبدعة، والوضع عمدا، والجهالة، وغير ذلك - مما يعد من الأمور التي تختل العدالة بسببها، وسيأتي الكلام على ذلك - إن شاء الله-

---

١) الكفاية(١١٦)، ومنهج النقد(٢١٢).

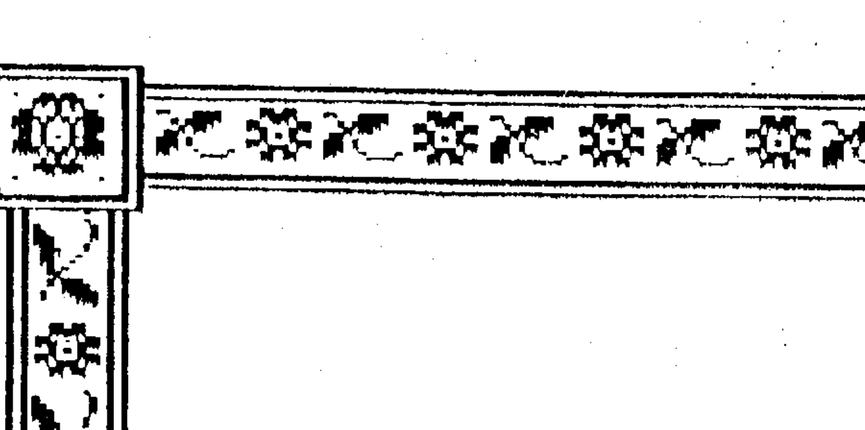
٢) توضيح الأفكار(١١٥/٢)، والتدريب(٣٠٠/١) وحكى الإجماع عليه، وفتح المغيث(٢٩٠/١)، والمحصول(٥٦٣/٢)، ومنهج النقد(٧٩).

٣) منهج النقد(٧٩).

٤) نزهة النظر(٢٩).

٥) سورة الحجرات الآية(٢٨٢).

٦) سورة الطلاق الآية(٢).





الفصل الثاني

مفهوم العدالة في المدرسة التي ينتسب إليها

أبو نعيم

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : العدالة عند الحافظ ابن حبان.

المبحث الثاني: العدالة عند الحاكم.

المبحث الثالث: العدالة عند الحافظ أبي نعيم.

المبحث الرابع: رأي ابن عبد البر في العدالة وموقف العلماء منه.

المبحث الخامس: كيفية ثبوت عدالة الراوي.







الفصل الثاني:

مفهوم العدالة في المدرسة التي ينتسب إليهاأبو نعيم.

المبحث الأول: العدالة عند الحافظ ابن حبان.

من خلال تعاملي مع مؤلفات أبي نعيم رأيت أن ثمة علاقة وثيقة بينه وبين شيخه الحاكم أبي عبدالله الذي - هوالآخر- يتابع شيخه ابن حبان في كثير من القضايا النقدية كما سيأتي بيان كل ذلك في محله.

والذي يهمنا هنا- هو مفهوم العدالة في نظر أئمة هذه المدرسة والتي يعد ابن حبان أحد كبرائها لذلك رأيت أن أحدد مفهوم العدالة عنده بوضوح حتى نتمكن من معرفة رأي الحاكم في ذلك وعلى ضوء رأيهما أحدد مفهومها عند أبي نعيم.

يقول ابن حبان:-

"والعدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل.

إذ الناس لاتخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله.

وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث، حتى أن هذا شيء ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث، حتى يعدل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معا."(١)

---

١) الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان(١/١١٢).

فمن كان معروفا بين أهل العلم بالرواية، ولم ينقل فيه جرح "ووافق الثقات في الروايات كان عدلا مقبول الرواية، إذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، فيجرح بما ظهر منه من أسباب الجرح."(١)

والنصوص عن ابن حبان في هذه المسألة كثيرة وكلها تؤكد حقيقة واحدة وهي أنه يكتفي بعدالة الإسلام في الراوي مع عدم ثبوت الجرح.

وقد قام الأخ الأستاذ عذاب الحمش بدراسة منهجه في العدالة وخلص إلى النتيجة الآتية:-

١- من كان مشهورا بالصدق والاستقامة والعلم، فهذا لا يحتاج إلى تزكية أحد، فهو عدل الدين، ويعدل في الرواية بعد سبر مروياته ومعرفة استقامته فيها.

٢- أن الراوي الذي اختلف فيه الناس بين موثق ومجرح، فإن ابن حبان يوازن بين أقوال هؤلاء وأولئك، ويصدر حكمه على الراوي بعد ذلك...

فمن أخرج عنه في صحيحه فهو ثقة عنده، وإن ضعفه غيره، ومن ذكره في الثقات ولم يجرحه، أوذكره للتنبيه عليه، فهو إما ثقة يحتج بروايته أو مقبول الحديث يعتبر بمروياته. وللرواية شأن كبير في توثيق الرواة وتضعيفهم عنده.

٣- أن الراوي مجهول الحال والذي لا يوقف فيه على جرح أو تعديل، فإنه لا يجرح ولا يعدل، ولكن يعتبر بحديثه، وهذا لم يحكم بعدالته، وإنما ينظر لحديثه ما يقويه.

---

١) المجروحين(٢/١٩٣)، ورواة الحديث (٢٠٥).

٤- أن الراوي المجهول لا يخرجه عن جهالته إلا العدالة إلا أن تعرف عينه بروايته عن ثقة، ورواية ثقة عنه، ولا يدخله في جملة أهل العدالة إلا موافقته الثقات في الروايات، وانتفاء النكارة من حديثه.

وهذا يعني أن ثبوت عدالة الراوي تكون بالشهرة والتزكية، وموافقة الثقات في الرواية. هذه خلاصة منهج ابن حبان في ثبوت عدالة الراوي."(١)

---

١) رواة الحديث(٢٠٧- ٢٠٨).

المبحث الثاني: التعديل عند الحاكم.

الحاكم يتبع شيخه ابن حبان في كل ذلك بل ويبدو متساهلا في شأن التعديل أكثر بكثير من ابن حبان، ويتضح ذلك من قوله: "وأصل عدالة المحدث: أن يكون مسلما لا يدعو إلى بدعة ولا يعلن من أنواع المعاصي ماتسقط به عدالته.

- فإن كان مع ذلك حافظا لحديثه فهي أرفع درجات المحدثين.
- وإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصوله، وأقل ما يلزمه أن يحسن قراءة كتابه على ما ذكرته في أول هذا الكتاب من علامات الصدق على الأصول.(١)

- وإن كان المحدث غريبا لا يقدر على إخراج أصوله فلا يكتب عنه إلا ما يحفظه إذا لم يخالف الثقات في حديثه، فإذا حدث من حفظه بالمناكير التي لا يتابع عليها لم يؤخذ عنه، وقد كان أبوعروبة رحمه الله- يقول: "الأصل سلاح."(٢)

والحاكم - كما هو معروف - صاحب الدراسات الاستقرائية للصحيحين ورواتهما ويظهر ذلك جليا في كتابه "المدخل إلى الإكليل" - لذلك نجده قد قسم الأحاديث الصحيحة إلى عشرة أقسام، خمسة أقسام متفق عليها- في رأيه- وأخرى مختلف فيها.

فأما المتفق عليها فهي :-

١- اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح وذلك أن يروي الصحابي المشهور بالرواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثا، ويكون لهذا الصحابي راويان ثقتان من التابعين، ثم يرويه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان ثم يرويه عن أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة من

---

١) معرفة علوم الحديث(١٥-١٦).

٢) ما سبق(٥٣)

الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة في روايته.

٢- الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل برواية الثقات الحفاظ إلى الصحابي وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد.

٣- أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة والتابعون ثقات إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد.

٤- الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول، وليس لها طرق مخرجة في الصحيحين.

٥- أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ولم تتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم كصيحفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبهز بن حكيم ...

فهذه الأقسام مخرجة في كتب الأئمة الخمسة محتج بها وإن لم يخرج في الصحيحين منها حديث، لما بيناه في كل قسم منها.

أما الأقسام المختلفة فهي:

١- المراسيل فهي صحيحة عند جماعة.
٢- روايات المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية.
٣- المختلف فيه بين الثقات في وصله وإرساله.
٤- روايات الثقات غير الحفاظ.
٥- رواية المبتدعة إذا كانوا صادقين.(١)

أما الأقسام العشرة الذين لا يقبل حديثهم فهم:

---

١) المدخل إلى أصول الحديث(٨٧-٩٦)، والنكت لابن حجر(١/٣٦٦-٣٦٧) حيث لخص الأقسام الصحيحة منها وتعقبها قسما قسما فقال: "وكل من هذه الأقسام التي ذكرها في هذا المدخل مدخول ولولا أن جماعة من المصنفين كالمجد بن الأثير في مقدمة جامع الأصول(١/١٦٠-١٧١) تلقوا كلامه فيها بالقبول، لقلة =

١- الواضاعون وهم أنواع بحسب الأغراض الداعية للوضع.
٢- قوم ركبوا متونا صحيحة على أسانيد مختلفة قصد الإغراب.
٣- قوم من أهل العلم حملهم الشَّرَه على الرواية فحدثوا عن أقوام لم يلقوهم.
٤- قوم رووا الموقوفات.
٥- قوم عمدوا إلى أحاديث مرسلة فوصلوها.
٦- قوم شغلتهم العبادة عن ضبط الحديث وحفظه.
٧- قوم سمعوا من شيوخ بعض الأحاديث ثم عمدوا إلى أحاديثهم التي لم يسمعوها منهم فرووها عنهم.
٨- قوم حدثوا من كتب غيرهم من غير سماع ولا مقابلة.
٩- قوم ليس الحديث من صناعتهم فلقنوا فجاز عليهم وتلقنوا.
١٠- قوم كتبوا الحديث ورحلوا فيه فضاعت كتبهم بأي نوع من الضياع، كالسرقة أو الحرق أو الغرق- ومع ذلك حدثوا من حفظهم فسقطوا.(١)

ثم قال في آخر تعداده لأقسام المجروحين: "فهذه أنواع المجروحين من المحدثين وما سوى ذلك فيما يوهم أنه جرح وليس بجرح، وشرحها في هذا الموضع يطول."

والحاكم في تقريراته هذه يصدر عن دراسته الاستقرائية للصحيحين، فهو يرى أن الأقسام الخمسة الأولى متفق عليها وقد يقبل هو الأقسام الخمسة المختلف فيها، لأن كثيرا من الأئمة قبلها وعمل بها.

= اهتمامهم بمعرفة هذا الشان واسترواحهم إلى تقليد المتقدم دون البحث والنظر لأعرضت عن تعقب كلامه في هذا فإن حكايته خاصة تغني اللبيب الحاذق عن التعقب." إهـ.

١) المدخل إلى أصول الحديث(٩٧-١١٢).

بل يذهب إلى أبعد من ذلك - مما دعا كثيرا من الأئمة المتأخرين إلى نسبته للتساهل، فهو يرى أن أكثر الرواة على الوثاقة حتى يتبين فيهم جرح، والجرح عنده لا يثبت إلا بدليل فيقول:

"إنا نظرنا وتأملنا ووجدنا البخاري قد جمع كتابا في التاريخ على أسامي من رُوِيَ عنهم الحديث من زمان الصحابة إلى سنة خمس ومائتين، فبلغ عددهم قريبا من أربعين ألف رجل وامرأة المخرج منهم في الصحيحين للبخاري ومسلم - قد جمعت أنا أساميهم وما اختلفا فيه فاحتج به الآخر، فلم يبلغوا ألفي رجل وامرأة، ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفا فبلغوا مائتين وستة وعشرين رجلا. (١)

فليعلم طالب هذا العلم أن أكثر الرواة للأخبار ثقات، وأن الدرجة الأولى منهم محتج بهم في الكتابين، وأن سائرهم أكثرهم ثقات، وإنما سقط أساميهم من الكتابين الصحيحين للوجوه التي قدمنا ذكرها، لا يخرج منها." (٢)

وهذا يعني أن المجروحين قلة بالنسبة للعدد الهائل من الرواة الذين احتوى عليهم كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري وهؤلاء المجاريح هم الذين نص عليهم الحاكم في مقدمة المدخل إلى الصحيح، فقال: "وأنا مبين - بعون الله وتوفيقه- أسامي قوم من المحدثين ممن ظهر لي جرحهم اجتهادا، ومعرفة بجرحهم لا تقليدا فيه لأحد من الأئمة وأتوهم أن رواية أحاديث هؤلاء لا تحل بعد بيان حالهم." (٣)

وبعد بيان حالهم ذكر أساميهم مع الجرح الثابت لهم. قال: "فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم قد ظهر عندي جرحهم، لأن الجرح لا يثبت

---

١) هم في المدخل المطبوع(٢٣٣) مائتان وثلاثة وثلاثون راويا.

٢) المدخل إلى أصول الحديث(٤٣).

٣) المدخل إلى الصحيح(١١٤).

إلا ببينة، فهم الذين أبين جرحهم لمن طالبني به، فإن الجرح لا أستحله تقليدا..."(١)

ويزداد الأمر وضوحا لما يتكلم الحاكم عن الصحيحين والأساس الذي بنيا عليه وهو في ذلك يتصدى للرد على من يظن أن الرواة الذين يصح حديثهم هم الذين خرج عنهم صاحبا الصحيحين فقط.

فقال: "وأخبرني فقيه من فقهائنا عن أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي - رحمنا الله وإياه- أنه قال: قد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل قريبا من أربعين ألف رجل وامرأة، والذين يصح حديثهم من جملتهم هم الثقات الذين أخرجهم البخاري ومسلم بن الحجاج ولا يبلغ عددهم أكثر من ألفي رجل وامرأة.(٢)

ويعقب الحاكم على قول شيخه هذا بقوله: "فلم يعجبني ذلك منه- رحمه الله وإيانا- لأن جماعة من المبتدعة والملحدة يشمتون برواة الآثار بمثل هذا القول إذا روى عن رجل من أهل الصنعة."(٣)

ثم يمضي الحاكم مبينا منهج الشيخين في صحيحيهما، فذكر أن مسلما قسم الرواة إلى ثلاث طبقات، فاخترمته المنية كهلا ولم يتمكن من الاخراج إلا للطبقة الأولى منها، وهي القضية التي انتقد الحاكم فيها كثيرا.(٤)

---

١) المدخل(١٥٥)وهذه العبارة الأخيرة من القسم الثاني الخاص برواة الصحيح والذي حقق لنيل رسالة ماجستير بجامعة الإمام سنة(١٤٠٣هـ).

٢) المدخل(١١١).

٣) نفس المصدر(١١٢).

٤) ذهب القاضي عياض وتبعه النووي - كما في مقدمة شرح مسلم (٢٣/١) إلى أن مسلما أخرج أحاديث القسمين الأولين ولم يخرج شيئا من القسم الثالث.
وذهب الحاكم كما هنا- وأبونعيم والبيهقي إلى أن مسلما لم يخرج إلا أحاديث القسم الأول فقط. ويؤيد هذا ما رواه البيهقي بسند صحيح عن إبراهيم بن محمد ابن سفيان صاحب مسلم قال: صنف مسلم ثلاثة كتب أحدها هذا الذي قرأه على الناس=

وأما البخاري فقد بنى صحيحه على الأبواب وترك من الصحيح الكثير الذي لا علاقة له بذلك الشرط.

فقال: "فأما مسلم فقد ذكر في خطبته في أول الكتاب قصده فيما صنعه ونحا نحوه وإنه عزم على تخريج الحديث على ثلاث طبقات من الرواة فلم يقدر له - رحمه الله - إلا الفراغ من الطبقة الأولى منهم.

وأما محمد بن إسماعيل فإنه بالغ في الاجتهاد فيما خرجه وصححه. ومتى قصد الفارس من فرسان أهل الصنعة أن يزيد على شرطه من الأصول أمكنه ذلك لتركه كل ما لم يتعلق بالأبواب التي بنى كتابه الصحيح عليها، فإذا كان الحال على ما وصفنا بان للمتأمل من أهل الصنعة أن كتابيهما لا يشتملان على كل ما يصح من الحديث وإنهما لم يحكما أن من لم يخرجاه في كتابيهما مجروح أو غير صدوق." (١)

= يعني الصحيح - والثاني يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق وأمثالهما، والثالث يدخل فيه الضعفاء. قال الحافظ ابن حجر في النكت (٤٣٤/١) معقبا على ما سبق ذكره-: "قلت إنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا؟ والحق أنه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء انفردوا أم لا. ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا فإنه قد يخرج ذلك. وهذا ظاهر بين في كتابه ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه. ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة..." إهـ.

١) المدخل(١١٢).

ثم يقرر أمرا وهو أن عدد المجروحين قلة قليلة بالنسبة لعدد الرواة الثقات، وهذه القلة هي التي اشتمل عليها كتاب "الضعفاء" للبخاري.

فيقول: "ومما يدلنا عليه أن محمد بن إسماعيل البخاري قد صنف أسامي المجروحين في جملة رواة الحديث في أوراق يسيرة لا يبلغ - إن شاء الله- عددهم إلا أقل من سبعمائة رجل فإذا أخذنا سبعمائة للجرح وألفا وخمسمائة وأكثر للتعديل في كتابه بقي على ما ذكر أبوعلي نيف وثلاثون ألف رجل بين الباب والدار."(١)

ثم يمضي الحاكم ليبين أن الرواة ليسوا سواء من حيث العدالة والجرح بل هم مراتب متفاوتة في سلم العدالة كما هم دركات في مراتب الجرح.

فيقول: "لا نقول - هكذا بل نقول بتوفيق الله-: إن أئمة النقل قد فرقوا بين الحافظ، والثقة، والثبت، والمتقن، والصدوق. هذا في التعديل.

ثم في الجرح فرقوا بين الكذاب على رسول الله- صلى الله عليه وسلم- والكذاب في حديث الناس، ثم الكذاب في لقي الشيوخ، ثم كثير الوهم، وسيء الحفظ، والمتهم في الرواية، والمتهم في الدين والصدوق إذا أكثر الرواية عن الكذابين، وكثر المناكير في حديثه..."(٢)

ومن خلال ما تقدم من نصوص عن الحاكم نتبين في وضوح أن الحاكم واسع الخطو في التوثيق وهذا أمر عرف به الحاكم عند سائر العلماء الذين تناولوه بالدرس والنقد(٣).

---

١) نفس المصدر(١١٣).

٢) ما سبق (١١٣)).

٣) التدريب(١/١٢٧-١٢٩).

ولفظ الثقة عنده بمعنى العدل تماما فهو لما يتكلم عن وثاقة الرواة إنما يتكلم عن عدالتهم سواء.

ولم يتعرض للعدالة بمعنى "الملكة الراسخة" وإنما أعطانا مفهوم العدالة بمعناها العملي إي- من هو الراوي الذي يستجيز روايته وما هي المواصفات التي إذا ما اتصف بها صار مقبول الرواية، جائز الشهادة، لذلك اضطررت أن أنقل خلاصة رأيه في رواة الصحيحين فهذا المصطلح ينسحب على كل راو لم يثبت فيه جرح عنده، علما بأن الحاكم لا يستجيز الجرح تقليدا.

هذا منهج الحاكم فهل هو منهج أبي نعيم؟ هذا ما سأبينه في المبحث الآتي-:

المبحث الثالث: العدالة عند الحافظ أبي نعيم.

سبق أن ذكرت أن أبا نعيم تلميذ للحاكم تابع، بل مقلد له في نظراته النقدية ناسج على منواله في كثير من كتبه، فقد اعتنى بكتابي الحاكم - "معرفة علوم الحديث"، و"المدخل إلى الصحيح" وتتمثل تلك العناية في وضعه مستخرجا على كتاب "المعرفة"- وإن كنت لم أقف له على أثر حتى الآن - بشهادة الحافظ ابن حجر الذي قال - وهو بصدد ذكر الكتب المؤلفة ومصنفيها في علوم الحديث حسب التسلسل الزمني - : "...والحاكم أبوعبدالله النيسابوري لكنه لم يهذب، ولم يرتب، وتلاه أبونعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجا، وأبقى أشياء للمتعقب."(١)

وهذا يعني أن منهج أبي نعيم في التعديل هو منهج الحاكم كما سبق ذكره عنه ويؤيد هذا الإلزام ما جاء في مقدمة المستخرج على مسلم من أقوال أبي نعيم المطابقة تماما لما قاله الحاكم في القسم الأول من المدخل مع بعض الفروق الطفيفة في اللفظ التي لا تمس مضمون القضايا.

فنجده يقرر هو الآخر - أن معظم الرواة معدلون ثقات وإن تفاوتت مراتبهم في سلم العدالة فيقول: "وأخبرت أن بعض من يستهين بقبول آثار الرسول - صلى الله عليه وسلم - طعن على نقلة الأخبار وزعم أن المتبحر(٢) في جمع الآثار جمع كتابا، وسماه "كتاب

---

١) نزهة النظر(١٦).

٢) هو البخاري - كما سيأتي بيانه-

الجامع الصحيح" وأن عدد المذكورين في ذلك الكتاب من نقلة الأخبار لا يبلغ ثلاثة آلاف رجل، بل يبلغ عدد كل المذكورين من الرجال والنساء نحو ألفي نفس[١]، ليشمت بهم الأعداء".

فإن عصابة تبلغ عدتهم من لدن نبيهم عليه السلام إلى يومنا هذا، ماذكرنا من العدد ليسوا على حق و طريقة إيهاما منه أن الحق فيمن خالفهم وبلغت عدتهم أكثر من ذلك.

وهذا- بحمد الله ونعمته- راجع عليه ودافع لضلالته،[٢] فإن الذين ذكروا في هذا الكتاب مصابيح الهدى وأعلام الدين، فهل يعرف لفرقة من الناس من أئمتهم وعلمائهم ما يعرف لهذه العصابة.

فلقد اعترف - بزعمه- لألفي نفس، فليذكر هو من أئمته وعلمائه عشرين نفسا أو لمن شاء من سائر الفرق، ممن انتحل دينا، أو قال مقالة، سوى أصحاب الحديث وتباع الأثر.

ولقد اشتمل التاريخ لهذا الإمام - الذي نسب هذا الزاعم إليه عدد هؤلاء الأئمة - على الأكثر من أربعين ألفا من رواة الآثار، ونقلة الأخبار. وليس - والحمدلله- فيما طعن به مطعن، ولا شماتة.

---

١) عدتهم عند الباجي في كتابه "التعديل والتجريح" وهو خاص برجال البخاري (١٧٤٤) راويا.

٢) هذه شدة وقساوة من أبي نعيم - وهو الصوفي الوديع - في حق خصمه وقد مضى قريبا التصريح باسمه عند الحاكم - وهو أبوعلي الحسين بن محمد الماسرجسي نيسابوري الدار، وشيخ للحاكم، ولست أدري إذا ما كان أبونعيم قد لقيه=

ولهذا الإمام الذي احتج هذا الطاعن بعدد المذكورين في جامعه المنسوب إلى الصحيح - وهو أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله- كتاب ترجمه بكتاب "الضعفاء والمجروحين" يبلغ عدد المذكورين فيه من الضعفاء والجرحى نحو سبعمائة رجل، أو أقل.

فإن كان هذا الطاعن جعل كتابه في الصحيح أصلا وحجة، فليجعل كتابه في الضعفاء - أيضا- أصلا وحجة، وكتابه في التاريخ حجة. وليسقط المجروحين منهم، وهم دون سبعمائة نفس وليأخذ بالمعدَّلين وهم على زعمه ألفا نفس، فعلى زعمه يبقى الباقون من المذكورين في التاريخ وهم نيف وثلاثون ألفا متروكين بين الباب والدار.(١)

وهذا ما لا يعترض به صاحب عقل ودين، ومن يكون من أهل هذه الصنعة."

= وروى عنه أم لا؟ فإنه من طبقة شيوخه، وقد ترجمه الذهبي في التذكرة (٩٥٥/٣)، والسير (٢٨٧/١٦) بقوله: "الحافظ الكبير الجوال الإمام..." ثم أورد ما ذكره الحاكم قال: "صنف المسند الكبير في ألف جزء وثلاث مائة جزء - يعني مهذبا معللا- قال: وجمع حديث الزهري جمعا لم يسبقه إليه أحد، فكان يحفظه مثل الماء، وصنف المغازي والقبائل والمشائخ والأبواب، وخرج على صحيح البخاري كتابا وعلى صحيح مسلم. وأدركته المنية قبل الحاجة إلى إسناده. ودفن علم كثير بموته سنة (٣٦٥).

فمن كان هذا شأنه فكيف يوصم بالضلال؟ بل ينبغي التلطف في مخاطبته كما فعل الحاكم من قبل.

١) مقدمة المستخرج (ل ١٢ب).

ثم يمضي أبونعيم فيبين الأساس الذي بنى عليه صاحبا الصحيحين كتابيهما - شأنه في ذلك شأن شيخه الحاكم من قبل : "...وذاك أنه - رحمه الله- أعني أبا عبدالله البخاري شرط شرطا بنى كتابه عليه ومتى قصد فارس من فرسان هذه الصنعة ورام الزيادة عليه في شرطه من الأصول أمكنه ذاك لتركه- رحمه- ما لا يتعلق بالأبواب والتراجم التي بنى عليها كتابه.

وكذلك مسلم بن الحجاج النيسابوري - رحمه الله- له شرط في صدر كتابه أنه أنزل رواة الحديث منازل ثلاثة وأنه لم يقدر له الفراغ من تخريج أحاديثهم إلا من الطبقة الأولى منهم مع أنهما - وسائر أئمتنا - رحمهم الله- فرقوا بين رواة الأخبار وأنزلوهم منازلهم لما جعل الله تعالى بين خلقه من التباين في كل شيء."(١)

وبناء على هذا التباين الذي أودعه الله في خلقه تباينت مراتب الرواة من جهة قوة الحافظة وضعفها وفي ذلك يقول أبونعيم:

- "فمنهم ثبت ثقة حافظ لحديثه متقن لأخذه صدوق، فهذا الذي جمع له أكثر أسباب هذه الصنعة وأداتها.
- "ومنهم ثقة ثبت غير حافظ.
- "ومنهم صدوق غير حافظ ولا متقن.
- "ومنهم مؤد لما سمعه من كتابه غير معتمد على حفظه، وأحوالهم تختلف هذا صورة المعدلين منهم."(٢)

من هذه النصوص العديدة يمكن أن ألخص منهج أبي نعيم في التعديل في الأمور التالية.

---

١) ما سبق.

٢) مقدمة المستخرج (١٢ب).

١- أن رواة البخاري هم في الدرجة العليا من العدالة - بدليل قوله: "إن الذين ذكروا في هذا الكتاب - أي الصحيح - مصابيح الهدى وأعلام الدين." ووصفهم في موضع آخر بأنهم "أئمة".

٢- أن رواة مسلم - أيضا - هم في الدرجه العليا من العدالة - لأن مسلما أخرج في صحيحه كما يقول - للقسم الأول فقط ولم يخرج للقسمين الآخرين.

٣- أن سائر الرواة عدول وإن كانت تتفاوت مراتبهم في سلم العدالة - ما بين ثبت ثقة حافظ لحديثه، إلى صدوق غير حافظ ولا متقن. وعدد هؤلاء الرواة كبير جدا كما اشتمل عليه كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري في حين أن عدد المجروحين قليل جدا لا يتجاوز سبعمائة نفس كما في "الضعفاء الصغير" للبخاري - أيضا -

٤- إن مستخرجه على مسلم أو المسند الصحيح الذي وضعه عوضا لمن فاته سماع صحيح مسلم يلزم من ذلك أن يكون رواته ثقات عنده.

٥- إن مدلول الثقة عنده واسع جدا بحيث يشمل سائر الرواة المخرج عنهم في الصحيح. علما بأن التكلم فيهم بالضعف عند البخاري منهم ثمانون رجلا، والمتكلم فيهم بالضعف عند مسلم مائة وستون رجلا. (١)

ومن هؤلاء المنتقدين المجهول والمستور، والمختلط، وأصحاب الأوهام، والأخطاء، ومن رمي ببدعة وغير ذلك من أهل الضبط المهزوز.

إلا أنه من الضروري معرفة كيفية تخريجه لأحاديث هؤلاء المذكورين، فهل يخرج لهم في الشواهد والمتابعات، كما يخرج لهم في الأصول على حد سواء.

---

١) التدريب(١/٩٢).

أم ينتقي من أحاديثهم ما يراه صحيحا ويجتنب ما يراه ضعيفا؟

هذا المفترض في مثل حافظ كالإمام أبي نعيم، له قدرة واسعة على استحضار مرويات كل راو، ومن ثم النظر فيها بثاقب ذهنه.

وقد كنت أزعمت القيام بدراسة على رواة المستخرج على مسلم، بأن أصنع لهم شجرة رواة بغية التوصل إلى معرفة كل راو ومعرفة شيوخه و تلاميذه، وعدد مروياته،وكيفية الرواية عنه في الأصول أم في الشواهد.بيد أن الأمر قد طال علي فأجلته إلى حين - والله المستعان على إتمامه.

وعليه فمذهب أبي نعيم في التعديل كمذهب شيخه الحاكم تماما والإنتقادات الموجهة للحاكم في منهجه هذا توجه لأبي نعيم- أيضا-.

المبحث الرابع:

رأي ابن عبد البر في العدالة وموقف العلماء منه.

وابن عبدالبر وإن لم يرحل إلى المشرق ولم تكن له صلة شخصية بأحد من الأئمة الثلاثة الماضي قولهم في التعديل آنفا إلا أننا نجده يقول بمثل قولهم على بعد الشقة بينه وبينهم قال - وهو يستعرض صفة من تقبل روايته من الرواة -:

"الذي أجمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذي يقبل نقله، ويحتج بحديثه، ويجعل سنة وحكما في دين الله؛ هو:
- أن يكون حافظا إذا حدث من حفظه عالما بما يحيل المعاني
- ضابطا لكتابه إن حدث من كتاب يؤدي الشيء على وجهه.
- متيقظا غير مغفل.

وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه، لأنه أسلم له فإن كان من أهل الفهم والمعرفة، جاز له أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى حرام، ويحتاج مع ما وصفنا -:
- أن يكون ثقة في دينه، عدلا جائز الشهادة مرضيا، فإذا كان كذلك، وكان سالما من التدليس كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين..."

ثم استرسل يبين التدليس وأنواعه الجائز منها والمذموم إلى أن قال: "...كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه، لقوله - صلى الله عليه وسلم - يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله."إهـ.(١)

---

١) مقدمة التمهيد(٢٨/١).وهذا الحديث قد تكلم عليه غير واحد من النقاد من جهة=

أما العراقي[١] فقال: "وممن وافق ابن عبدالبر على قوله هذا من المتأخرين، أبوعبدالله بن المواق فقال في كتابه "بغية النقاد"-: وأهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك."

إلا أن ابن الصلاح[٢] لم يرض ما ذهب إليه ابن عبدالبر فقال: "وفيما قاله اتساع غير مرضي والله أعلم."

وتبعه على ذلك العراقي[٣] فقال: "ولكن خولف - أي ابن عبدالبر - في اختياره هذا، وفي استدلاله بهذا الحديث."

لكن السخاوي مال إلى تصحيح اختيار ابن عبدالبر - ودافع عنه بنقل عدة أقوال عن أهل العلم تؤيد ما ذهب إليه.

فهذا ابن الجزري يقول: "إن ما ذهب إليه ابن عبدالبر هو الصواب، وإن رده بعضهم."[٤] وسبقه المزي فقال: "هو في زماننا مرضي، بل ربما يتعين."[٥]

أما ابن سيد الناس - وكأنه يرد على ابن الصلاح - فقال: "لست أراه إلا مرضيا."[٦]

= سنده ومتنه مثل العقيلي في الضعفاء (٩/١)، وابن عدي في الكامل (١٥٢/١-١٥٣) والعراقي في التقييد والإيضاح (١٣٨-١٣٩) بتوسع، وكذلك في التبصرة (٢٩٨/١)، والسخاوي في فتح المغيث (٢٩٧/١). والسيوطي في التدريب (٣٠٢/١-٣٠٣).

١) التبصرة والتذكرة (٢٩٩/١).

٢) مقدمة ابن الصلاح (٢١٩).

٣) التبصرة (٢٩٩/١).

٤) فتح المغيث (٣٠٠/١).

٥) نفس المصدر.

٦) نفس المصدر

ويؤكد الذهبي ذلك أي قول شيخه ابن سيد الناس- بقوله: "إنه الحق...ولا يدخل في ذلك المستور فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم..."(١)

ومن هذا ومما سبق من نقل عن ابن عبدالبر، يتبين لنا أن ابن عبدالبر يقرر ما اتفق أو ما أجمع عليه أهل العلم بالرواية، من صفات من تقبل روايته ولم يكن منفردا في ذلك، بل هو مسبوق وملحوق.

فالراوي إذا عرف بصحبته العلماء ومجالستهم والدوران بين حلق أهل العلم، والشهرة بالطلب، ولم يكن مجروحا، ولا عرف في حديث المنكر مع صلاح حاله ووفور مروءته، وإن لم ينص أحد من معاصريه على توثيقه فهو عدل مقبول الرواية وهو الذي يدل عليه قول كثير من النقاد على ما سيأتي بيانه في المبحث الآتي.

---

١) فتح المغيث(١/٣٠٠).

المبحث الخامس: كيفية ثبوت عدالة الراوي.

ذكر ابن الصلاح ومن تبعه أن عدالة الراوي تثبت بأحد أمرين:

أولا: التنصيص[١]: وهو أن ينص أحد النقاد، أو أكثر على عدالة الراوي، وقد اختلفت عبارات العلماء في ذلك.

قال الخطيب: "اختلف أهل العلم في لفظ المعدل الذي تحصل به العدالة لمن عدله. فقال بعضهم: المقبول في ذلك أن يقول: هو مقبول الشهادة لي وعلي."
وقال آخرون: يكفي أن يقول: هو عدل رضا."
وقال غيرهم: يجب أن يقول: هو عدل مقبول."
ومنهم من قال: يكفيه أن يقول هو مقبول الشهادة.
وقال بعض أهل العراق: إذا قال لا أعلم إلا خيرا؛ كان ذلك تعديلا."[٢]

ثم ساق بسنده أن عمر بن الخطاب قال لعبدالرحمن بن عوف: "أنت عندنا العدل الرضا..."[٣]

وعقب عليه الخطيب بقوله: "وهذا القول كاف في التزكية، لأن الوصف بالعدالة جامع للخلال التي قدمناها في باب العدالة.[٤] والقول: بأنه رضا، تأكيد، وفيه بيان أنه من العدول الذين يرضون للشهادة..."[٥]

ومما يذكر في هذا المبحث ويلتحق به هو: هل يشترط العدد في المزكين أو يكتفى بواحد؟ للنقاد في هذه القضية ثلاثة أقوال وهي:

---

١) المقدمة (٢١٨) وتقريب النووي مع التدريب(١/٣٠١)، والتبصرة (١/٢٩٥).

٢) الكفاية (١٤٥).

٣) الكفاية (١٤٥).

٤) الكفاية (١٣٦-١٤٠).

٥) الكفاية (١٤٦).

الأول: ما حكاه أبوبكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنهم لا يقبلون في التزكية إلا رجلين، كما في تزكية الشهادة سواء بسواء.(١)

الثاني: الاكتفاء بواحد في الشهادة والرواية معا وهو اختيار القاضي أبي بكر(٢) لأن التزكية بمثابة الخبر، ولا فرق في ذلك أن يكون المعدل رجلا أو امرأة، حرا أو عبدا،

وقال: "والذي يوجبه القياس: وجوب قبول تزكية كل عدل ذكر أو أنثى، حر أوعبد، لشاهد ومخبر حتى تكون تزكيته مطابقة للظاهر من حاله."(٣)

يستثنى من ذلك عنده أن العبد يقبل في الخبر دون الشهادة أما المرأة فتقبل مطلقا إلا في الحكم الذي لا تقبل شهادتها فيه.(٤)

وهذا الذي اختاره الخطيب مستدلا على قبول المرأة بسؤال النبي - صلى الله عليه وسلم - بريرة عن عائشة - رضي الله عنها - في قصة الإفك، وفيها: "فدعا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بريرة فقال: "هل علمت على عائشة شيئا يريبك، أو رأيت شيئا تكرهينه؟ قالت: أحمي سمعي وبصري، عائشة أطيب من طيب الذهب."(٥)

قال ابن الصلاح - معقبا على اختيار الخطيب هذا: "...وهو الصحيح.."(٦)

---

١) التبصرة (١/٢٦٥)، والتدريب (١/٣٢١).

٢) التبصرة (١/٢٩٥)، وتوضيح الأفكار (١٢١).

٣) الكفاية (١٦٤).

٤) الكفاية (١٦٣).

٥) أخرجه مسلم - باب في حديث الافك وقبول توبة القاذف- (٤/٢١٣٦- ح ٥٦) وفيه أنه سأل زينب فأجابت بذلك الجواب.

٦) المقدمة (٢٢٣).

الثالث: وهو التفرقة بين الشهادة والرواية حيث يشترط في الشهادة اثنان ويكتفى في الرواية بواحد، وهذا الذي انتصر له الرازي ورجحه.[(١)]، وتبعه الآمدي[(٢)] ونقله عن الأكثير،[(٣)]

ثانيا: الاستفاضة: وذلك أن يكون المحدث مشهورا بالعدالة والثقة والأمانة فلا يحتاج إلى تزكية المعدل.

قال ابن الصلاح: "فيستغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا."[(٤)]، وأضاف قائلا -: "وهو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه."[(٥)]

كما نسبه للخطيب من أهل الحديث ومثل لذلك بمالك بن أنس، وشعبة والسفيانين، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني. "ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق، والبصيرة والفهم، لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين."[(٦)]

وهذان الأمران - أي التنصيص، والاستفاضة- لا مناص من قبولهما والعمل وفقهما ولا بد،لكن إن عدما فما العمل؟ ألا توجد طرق أخرى لمعرفة الراوي إذا ما كان عدلا أم لا ؟
هناك أمر آخر وهو: الشهرة بطلب العلم، ومجالسة العلماء

---

١) المحصول(٥٨٥).

٢) الإحكام(١/٢٧٠).

٣) التبصرة والتذكرة(١/٢٩٥)، وتوضيح الأفكار(١٢١).

٤) المقدمة(٢١٩).

٥) ما سبق.

٦) الكفاية(١٤٧).

ولأبي بكر الباقلاني قول وثيق الصلة بما نحن فيه يحسن أن أورده هنا وهو بمثابة التعقيب على ما مضى من تقرير لأقوال العلماء، قال:

"والشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية، متى لم يكونا مشهوري العدالة والرضا، وكان أمرهما مشكلا متلبسا، ومجوزا فيه العدالة وغيرها.

والدليل على ذلك أن العلم بظهور سترهما، واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد، واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله وأغراض داعية لهما إلى وصفه بغير صفته، وبالرجوع إلى النفوس يعلم أن ظهور ذلك من حاله أقوى في النفس من تزكية المعدل لهما، فصح بذلك ما قلناه.

ويدل على ذلك - أيضا- أن نهاية حال تزكية المعدِّل أن تبلغ ظهور ستره وهي لا تبلغ ذلك أبدا فإذا ظهر ذلك فما الحاجة إلى التعديل."(١)

وتذييلا على هذا النص ساق الخطيب بسنده عن ابن جابر قوله: " لا يؤخذ العلم إلا عمن شهد له بالطلب."(٢)

وقال أبوزرعة: فسمعت أبا مسهر يقول: "إلا جليس العالم، فإن ذلك طلبه."(٣)

وعلق الخطيب على هذين النصين بقوله: "قلت أراد أبومسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم، أغنى ظهور ذلك من أمره أن يسأل عن حاله. والله أعلم."(٤)

---

١) الكفاية (١٤٨).

٢) الكفاية (١٤٩).

٣) نفس المصدر.

٤) نفس المصدر، وفتح المغيث(١/٢٩٦)، والتدريب(١/٣٠٢).

هذا وقد وجدت عبارات كثيرة عند أبي نعيم تتنزل على هذا القول، فمن ذلك ما قاله في ترجمة محمد بن المغيرة بن سلم: "صحب النعمان بن عبدالسلام، وسمع عامة أصوله..."(١)

وفي ترجمة موسى بن مردويه بن فورك- قال: جالس إبراهيم بن متويه، وسمع منه."(٢)

وفي ترجمة محمد بن عبدالواحد أبي الربيع الوراق- قال: "صحبنا ببغداد، وقدم أصبهان وتوفي بها- سمع الشافعي وابن خلاد، والعراقيين."(١)

وفي ترجمة محمد بن سهل بن الصباح قال: "صاحب أبي مسعود، وسلمة بن شبيب، وحميد بن مسعدة..."(٢)

وفي ترجمة محمد بن الحسن بن علي بن معاذ- قال: "جارنا، صحب أبامحمد بن حيان وخرج معه إلى الري."(٣)

وفي ترجمة محمد بن عبدالرحمن بن جعفر المصري - قال: "من المتعبدين مقريء صحب أبا عثمان بن أبي هريرة."(٤)

وفي ترجمة محمد بن مندويه الطويل -: "كان ممن يختلف إلى البزار."(٥)

---

١) ذكر أخبار أصبهان(١٨٥/٢).

٢) المصدر السابق(٢٥٥/٢).

١) ذكر أخبار أصبهان(٣٠٨/٢).

٢) ما سبق(٢٥٥/٢).

٣) ما سبق(٢٩٣/٢).

٤) ما سبق(٣٠٨/٢).

٥) ما سبق(٢٣٨/٢).

وفي ترجمة همام بن محمد بن النعمان بن عبدالسلام -: "كان يختلف معنا إلى الحديث."(١)

والأمثلة من هذا النمط كثيرة جدا مما سأتناوله في الملاحق- إن شاء الله-

إذن فالشهرة بالطلب أمر آخر غير التنصيص، فقد قال السيوطي وهو- بصدد ذكر بعض شروط الصحيح المختلف فيها-: "ما ذكره الحاكم في علوم الحديث: أن يكون راويه مشهورا بالطلب." وعقب عليه بقوله: "وليس مراده الشهرة المخرجة عن الجهالة بل قدر زائد على ذلك."(٢)

قال عبدالله بن عون: "لا يؤخذ العلم إلا على من شهد له بالطلب." وعن مالك نحوه.(٣)

قال الحافظ: "والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك إلا إذا كثرت مخارج الحديث فيستغنيان عن اعتبار ذلك، كما يستغنى بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام." (٤)

وهو مفاد مذهب ابن عبدالبر متقدم في كلامه على التعديل.
وقد نص الذهبي على أنه: "لا يدخل في ذلك المستور فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره، فما وجدوا فيه تليينا، ولا اتفق لهم علم بأن أحدا وثقه، فهذا الذي عناه الحفاظ، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح."(٥)

---

١) ما سبق(٣٤٠).

٢) التدريب(١/٦٩)

٣) ما سبق.

٤) ما سبق.

٥) فتح المغيث(١/٣٠٠).

قال - أي الذهبي - ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق، فهولاء يحتج بهم لأن الشيخين احتجا بهم، ولأن الدهماء أطبقت على تسميته الكتابين بالصحيحين-(١)

وهذا يدل على أن عملية سبر حديث الراوي وجمع طرقه الصحيحة والمعلولة، كانت سبيلا من السبل التي يتوصل بها إلى معرفةحال الراوي من جهة الجرح والتعديل، وهذا أمر ميسور في حق الجهابذة أمثال البخاري، ومسلم، وغيرهما على ما أتوا من مكنة من أدوات النقد والاطلاع على خبايا الزوايا.

فإذا جاء أحد هؤلاء النقاد إلى مرويات راو من خلال كتابه أو من خلال ما رواه عنه تلاميذه ثم جمعها جمع استقصاء ثم نظر فيها بثاقب ذهنه وأعمل فيها نقده، ثم يصدر حكمه على الراوي فيكون بذلك قد أدي ما عليه.

و قد يخرج أحاديثه من غير أن يحكم عليه بحكم معين، وذلك إذا وجدها مستقيمة، وليس فيهاما ينكر وهذا الذي كان شائعا عند الأقدمين فيمن لم يعاصروه، أو فيمن عاصروه ولم يرتاحوا للحكم الذي أصدر بشأنه، من جرح أو تعديل. والله أعلم.

ولابن دقيق العيد قول في التزكية هو بمثابة الإستيعاب لكل ما قيل بخصوص التزكية مع بعض الإضافات، أرى أن أسوقه هنا لفائدته

قال- رحمه الله-: " و لمعرفة كون الراوي ثقة، طرق منها: إيرادأصحاب التواريخ ألفاظ المزكين في الكتب التي صنفت على أسماء الرجال، ككتاب " تاريخ البخاري"، و ابن أبي حاتم وغيرهما. ومنها: تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي، محتجين به.

----

٢) ماسبق

وهذه درجة عالية، لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما.

وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلم فيه بعضهم وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبوالحسن المقدسي، يقول في الرجل يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة. يعني بذلك: أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف، وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين. ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

نعم يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات، فيكون من لم يتكلم فيه أصلا راجحا على من قد تكلم فيه، وإن كانا جميعا من رجال الصحيح، وهذا عند وقوع التعارض.

ومنها: تخريج من خرج الصحيح بعد الشيخين، ومن خرج على كتابيهما.

فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات إذا كان المخرج قد سمى كتابه بالصحيح أو ذكر لفظا يدل على اشتراطه لذلك، فليتنبه لذلك ويعتني بألفاظ هؤلاء المخرجين التي تدل على شروطهم فيما خرجوه.

ومنها: أن يتتبع رواية من روى عن شخص فزكاه في روايته، بأن يقول: حدثنا فلان: وكان ثقة مثلا.

وهذا يوجد منه ملتقطات، يستفاد بها ما لا يستفاد من الطرق التي قدمناها ويحتاج إلى عناية وتتبع.

والوجوه التي ذكرناها كلها راجعة إلى ما ذكرناه من وجود التزكية، لكنها طرق مختلفة في معرفة التزكية، التي يستفاد بالتنبيه عليها تيسير معرفة الثقات، والسبيل إلى حصرهم وجمعهم، والله أعلم."(١)

هذا الذي ذكره ابن دقيق العيد مقبول في الجملة سوى بعض الجمل كقوله: "ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما." وقد تبعه على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، الحافظ ابن حجر، فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل."(٢)

وهذا الكلام من هذين الإمامين مثار نزاع طويل بين أهل العلم بالحديث وذلك أنه ينبغي تحديد رواية الراوي أين هي عند صاحب الصحيح أو الصحيحين. أهي في الأصول أم في الشواهد والمتابعات؟ وقد علم أن عددا من رواة الصحيح متكلم فيهم، وعدد آخر في حكم المستور لم ينقل فيهم عن أحد جرح ولا تعديل، ومن هنا يعلم أن التخريج للراوي غير الحكم بعدالته وهو الأمر الذي انتقد على من استدرك على الصحيحين بناء على الأصل السابق الذكر.

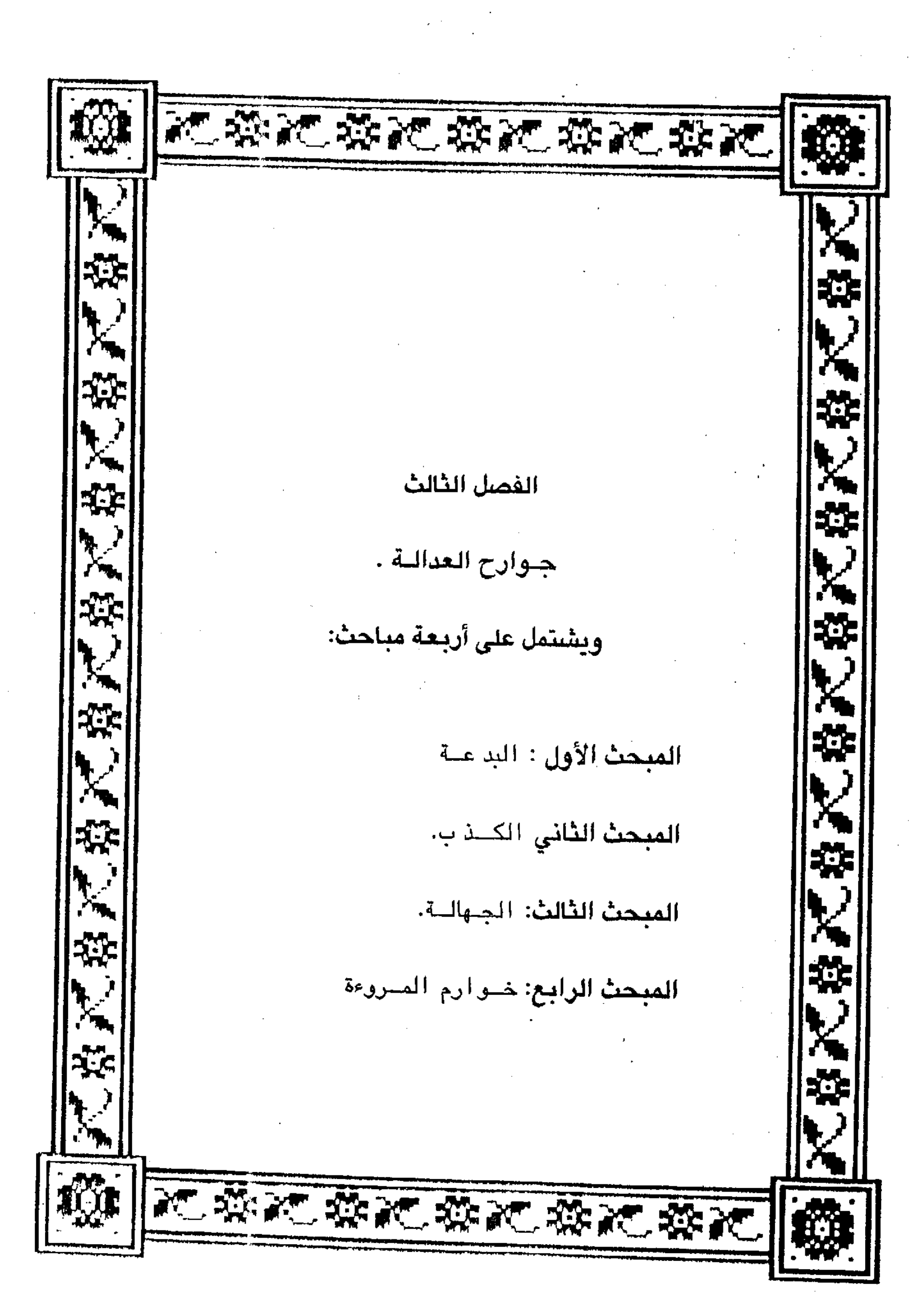
وكقوله - أيضا-: "ومن خرج على كتابيهما." وهو أمر غير مسلم عند النقاد حيث اشتملت المستخرجات على رجال انفرد بهم أصحابها وليسوا من شرط الصحيح.

نخلص من هذا كله إلى أن مفهوم التعديل عند ابن دقيق العيد كما هو عند أبي نعيم من قبل، واسع جدا، وهو بهذا الاعتبار يشمل سائر الرواة الذين لم يجرحوا، ولم تعرف في مروياتهم مناكير، والله أعلم.

---

١) الاقتراح(٣٢٥-٣٢٩).

٢) نزهة النظر(٣١-٣٢).



الفصل الثالث

جـوارح العدالـة .

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول : البد عــة

المبحث الثاني الكــذ ب.

المبحث الثالث: الجـهالــة.

المبحث الرابع: خــوارم المــروءة

الفصل الثالث

جوارح العدالة

تمهيد.

العدالة درجات فالراوي الذي وسم بنوع بدعة كالتشيع مثلا أو الإرجاء ليست عدالته في درجة الراوي الذي لم يوصف بشيء من ذلك البتة؛ والمبتدع الداعية أنزل درجة من الذي وصف بمطلق بدعة، وهكذا تتفاوت مراتب الرواة في سلم العدالة، كما تتفاوت مراتب الضبط تماما. وتظهر ثمرة ذلك في عملية الترجيح بين الأحاديث.

فمن جوارح العدالة المؤثرة في الراوي: الفسق، والكذب، والوضع، وهذه الأوصاف متى التحقت بالراوي كان مردود الرواية، وهناك أوصاف أخرى تزحلق الراوي من درجة الاحتجاج إلى درجة الاعتبار، كالجهالة والبدعة، وغيرهما.

قال الحافظ ابن حجر: "أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء:

١- البدعة.

٢- أو المخالفة.

٣- أو الغلط.

٤- أو جهالة الحال.

٥- أو دعوى الانقطاع في السند."(١)

والذي يهمنا هنا - هو مسألة "البدعة" فالناظر في كتب علوم الحديث، أو الجرح والتعديل، أو كتب العقائد، تطالعه بالكثير مما قيل حول البدعة والمبتدعة وخطرهم على الدين، بل أفردت عدة مؤلفات في القديم والحديث في تعريف البدعة والتحذير من ملابسة شيء منها.

---

١) هدي الساري(٣٨١).

المبحث الأول: البدعة.

المطلب الأول: تعريف البدعة في اللغة:

كل شيء أحدث على غير مثال سابق، سواء كان محمودا أو مذموما.(١)

وهي اسم هيئة من الابتداع، كالرفعة من الارتفاع، وفلان "بدع" في هذا الأمر" أي هو أول من فعله فيكون اسم الفاعل بمعنى "مبتدع"، وبدعه تبديعا، نسبه إلى البدعة، ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة، لكن قد يكون بعضها غير مكروه فيسمى بدعة مباحة.(٢)

المطلب الثاني: البدعة في الاصطلاح:

تعددت عبارات العلماء في تحديد معنى "البدعة" في الشرع ويندرج هذا التعدد تحت اتجاهين كبيرين - كما يدل على ذلك قول بعض الباحثين(٣)

الاتجاه الأول: ويمثله ابن حزم، و غيره من العلماء.

يقول ابن حزم: البدعة في الدين كل ما لم يأت في القرآن ولا عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - إلا أن منها ما يؤجر عليه صاحبه ويعذر بما قصد إليه من الخير.

---

١) اقتضاء الصراط المستقيم(٢٧٦)، والبدعة تحديدها وموقف الإسلام منها، د. عزت عطية (١٩٣).

٢) لسان العرب مادة بدع(٦/٨)، والمصباح المنير(٤٤/١).

٣) كتاب البدعة د.عطية السابق(١٩٥-٢٢٠)، وهو بحث متخصص حاولت تلخيص بعض ما =

ومنها ما يؤجر عليه صاحبه ويكون حسنا، وهو ما كان أصله الإباحة، كما روي عن عمر - رضي الله عنه-: "نعمت البدعة هذه." وهو ماكان فعل خير جاء النص بعموم استحبابه وإن لم يقرر عمله في النص.

ومنها ما يكون مذموما، ولا يعذر صاحبه، وهو ما قامت الحجة على فساده، فتمادى القائل به."

ولعل أجمع قول لهذا الاتجاه هو ما قاله العز بن عبدالسلام في قواعده[١]: "فعل مالم يعهد في عصر رسول الله- صلى الله عليه وسلم."

أما الاتجاه الثاني وقد انقسم أصحابه إلى قسمين هما:

القسم الأول: لاتتقيد فيه البدعة بشيء سوى مخالفة السنة.
ويمثل هذا القسم جمع من العلماء كابن رجب الحنبلي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيثمي، والزركشي، وغيرهم كثير، تنوعت عباراتهم حول هذا المدلول الواحد، وفي ذلك يقول ابن رجب في كتاب "جامع العلوم والحكم"[٢]-: "المراد بالبدعة ما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ماكان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعا، وإن كان بدعة لغة."

ومفاد هذا الرأي أن البدعة شرعا هي كل حادث مذموم، وليست كل حادث على الإطلاق، أو كل حادث مخالف بشرط نسبته إلى الدين.

أما القسم الثاني: تتقيد فيه البدعة فضلا بنسبتها إلى

= يوضح هذا الأمر هنا، وقد أطال النفس في إيراد أراء العلماء في البدعة ومناقشتها...

١) القواعد(٢/١٩٥).

٢) ص (٢٥٢) عند شرح الحديث الثامن والعشرين.

الدين وجعلها من الشرع، ويقبل هذا الرأي الشاطبي، ومن وافقه من العلماء.

وفي ذلك يقول: "البدعة هي: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة بقصد السلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى."

وأساس هذا الرأي هو تعريف البدعة، بالمحدث المخالف للسنة الذي جعل دينا قويا وصراطا مستقيما.

وقد رجح الدكتور عطية رأي القسم الأول من الإتجاه الثاني أي الرأي الذي ذهب إليه ابن رجب، وغيره فقال: "فالاتجاه الثاني - في رأينا - هو ما تضافرت الأدلة من الشرع عليه، وكل ما ذكر من الأدلة عليه هنا صريح في أن هذا هو نظر الشرع إلى البدعة على العموم، بصرف النظر عما تفيده اللغة من المعنى الذي ذكرناه.

إذ لو كانت البدعة تشمل المحدث حسنا كان أو سيئا في نظر الشرع، لا يحتاج تقبيحها والتنفير منها إلى تخصيص ذلك بالبدعة المخالفة للشرع، فيقال مثلا: بدعة وساءت البدعة، أو بدعة واستقبحها مثلا، كما حدث ممن حكم على بدعة ما بالحسن، ولكان الحديث مثلا: وكل بدعة قبيحة ضلالة وهكذا...

وقد قدمنا ما يفيد عدم اشتراط مضاهاة الدين في معنى البدعة، وأن السلف لم يطلقوا لفظة البدعة إلا على ما هو في - نظرهم - مذموم.

قال الشهاب الخفاجي في "شرح الشفا"[1]: "وإذا أطلقت البدعة انصرفت إلى غير الحسنة." وقال ابن الأثير في "النهاية"[2]: "وأكثر ما يستعمل المبتدع عرفا في الذم." إهـ.

---

١) (٣٨١/٣).

٢) (١٠٧/١).

ويجيء في هذا عن السخاوي قول حسن: "والبدعة هي ما أحدث على غير مثال متقدم فيشمل المحمود والمذموم... لكنها خصت شرعا بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فالمبتدع: من اعتقد ذلك لا بمعاندة بل بنوع شبهة."(١)

والجدير بالذكر أن اصطلاحات أئمة الجرح والتعديل "للبدعة" إنما يراد بها عندهم مخالفة عقيدة أهل السنة والجماعة.

وقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن علي بن حرب أنه قال: "من قدر ألا يكتب إلا عن صاحب سنة، فإنهم (لا) يكذبون، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي."(٢)

---

١) فتح المغيث (١/٣٢٦-٣٢٧).

٢) الكفاية (١٩٨).

المطلب الثالث: أقوال النقاد في البدعة.

ولست في هذا المقام بحيث أسرد جميع ما قيل في البدعة والمبتدعة فذلك أمر كثير طفح به الكيل وأوفى عن الغاية، ولكن المهم عندي ما يوضح لي غرض أبي نعيم من وصم بعض الرواة بالبدعة أو بما يندرج تحت هذا الأصل، ثم موقفه من أولئك الرواة من جهة قبول مروياتهم أو ردها، علما بأن قضية البدعة قضية ذات حساسية مفرطة.

قال ابن دقيق العيد وهو بصدد الكلام عن أغراض الجرح: "وهذا الباب تدخل الآفة فيه من وجوه ..."
وعدد بعض الوجوه إلى أن قال:

"...المخالفة في العقائد، فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض، أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اتخذوها دينا يتدينون بها ويتقربون بها إلى الله ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع، وهذا موجود كثيرا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين."(١)

ويلتحق به - أيضا- قول الذهبي: "وقد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه- ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء والصديقين، وحكام القسط، ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدا ولا خطأ."(٢)

وبالتتبع لكتب علوم الحديث نجد تفصيلا كبيرا لرواية المبتدع، فإما أن تكون هذه البدعة مكفرة أو لا، بأن تكون مفسقة فقط ولكل أحكام.

---

١) الاقتراح (٣٣٢-٣٣٣).

٢) الموقظة للذهبي(٨٤).

- فإن كانت مكفرة، كأن يكون المبتدع من منكري علم الجزئيات، أو ممن يقول بأن الله تعالى لا يعلم الأشياء حتى يخلقها، والمجسمين تجسيما صريحا[١] أو القائلين بحلول الألوهية في علي أو غيره، فمن كان هذا شأنه، لا تقبل روايته ولا يحتج بحديثه، كما نص على ذلك النووي.[٢]

ولكن ذهب بعض أهل النقل، والمتكلمين إلى أن أخبار أهل الاهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفارا وفساقا بالتأويل.[٣]

وقيل: إن اعتقد حرمة الكذب قبل، وهو الذي صححه الرازي[٤] وقد حرر الحافظ ابن حجر محل النزاع في هذه المسألة فقال: "التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه.

فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله."[٥]

وسبقه إلى ذلك ابن دقيق العيد فقال: "الذي تقرر عندنا

---

١) دأب أصحاب المدارس الكلامية وأهل المقالات من الإسلاميين ومن تأثر بهم من أهل الحديث على وصم أهل السنة الذي يثبتون لله ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله- بالتجسيم والتشبيه بناء على زعمهم الباطل - أن الإثبات يقتضي التشبيه فأولوا فوقعوا فيما فروا منه.

٢) التدريب(١/٣٢٤)، وفتح المغيث(١/٣٣٣).

٣) الكفاية(١٩٥)، وفتح المغيث(١/٣٣٣).

٤) المحصول(٢/٥٦٧)، التدريب(٢/٣٢٤)، وفتح المغيث(١/٣٣٣).

٥) نزهة النظر(٥٠).

لا تعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة.

فإذا اعتقدنا ذلك، وانضم إليه التقوى والورع والضبط، والخوف من الله تعالى، فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي فيما حكى عنه حيث يقول: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية [١] من الروافض." [٢]

وأما إذا كانت بدعته بحيث لا تقتضي كفرا، كأن يكون صاحبها من المرجئة أو الخوارج أو الشيعة، وغيرهم من الطوائف المنحرفين عن منهاج السنة فقد اختلف - أيضا - في قبوله ورده

فذهب إلى رده مطلقا مالك [٣] وابن عيينة والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن حرب [٤] كما جاء أيضا عن القاضي الباقلاني وأتباعه [٥].

ونقله الآمدي [٦] عن الأكثرين وبه جزم ابن الحاجب [٧] لاتفاقهم على رد الفاسق بغير تأويل فيلحق به المتأول. كما يقول الخطيب، ونقله عنه ابن الصلاح، والسخاوي [٨]، وقد قال الحسن البصري: "لا تسمعوا من أهل الأهواء." [٩].

---

١) الخطابية: "هم أتباع أبي الخطاب الأسدي، يقولون إن الإمامة كانت في أولاد علي إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق، ويزعمون أن الأئمة آلهة" الملل والنحل (٢/١٥)، ومقالات الإسلاميين (١/٧٥).

٢) الاقتراح (٣٣٣-٣٣٥)، وفتح المغيث (١/٣٣٢).

٣) الكفاية (١٩٤)، والمعرفة للحاكم (١٣٥)، وجامع بيان العلم (٢/١١٥)

٤) شرح علل الترمذي (١/٣٥٦).

٥) فتح المغيث (١/٣٢٧).

٦) الإحكام (١/٢٦٩).

٧) المختصر (١/ ٦٩١).

٨) الكفاية (١٩٤)، والمقدمة (٢٢٨)، وفتح المغيث (١/٣٢٧).

٩) شرح العلل لابن رجب (١/٣٥٦)، والجرح (١/٣٧٠).

وقال ابن سيرين: "إن هذا العلم دين فانظر عمن تأخذ دينك."(١)

لكن ابن الصلاح أنكر هذا الرأي بقوله: "إنه بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة..."(٢)

وكذلك قال الحافظ ابن حجر: "إنه بعيد، وأكثر ما علل به أن في الرواية عنه ترويجا لأمره وتنويها بذكره، وعلى هذا أن لا يروي عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع."(٣)

وبهذا القول قال ابن دقيق العيد مع بعض التفصيل: "إنا نرى أن من كان داعية لمذهبه المبتدع متعصبا له متجاهرا بباطله، أن تترك الرواية عنه، إهانة له وإخمادا لبدعته، فإن تعظيم المبتدع تنويه لمذهبه به اللهم إلا أن يكون ذلك غير موجود لنا إلا من جهته فحينئذ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع."(٤)

وعلى هذا الرأي تابعه كل من الذهبي(٥) والسخاوي(٦)، والصنعاني(٧)

ب- ذهب بعض أهل العلم إلى قبوله مطلقا سواء أكان داعية أم لا. لأن تدينه وصدق لهجته، -والذي عليه معتمد الرواية- يردعه عن الكذب(٨)

---

١) الكفاية (١٩٦).

٢) مقدمة ابن الصلاح(٢٣٠).

٣) نزهة النظر(٥٠).

٤) الاقتراح(٣٣٦).

٥) الموقظة (٨٧).

٦) فتح المغيث(٣٢٤).

٧) توضيح الأفكار(٢/٢٣٦).

٨) فتح المغيث(١/٣٢٩).

وقد خصه بعضهم - كما ذكره السخاوي - بما إذا كان المروي يشتمل على ما ترد به بدعته لبعده - حينئذ عن التهمة، كما خصه بعضهم - أيضا - بالبدعة الصغرى كالتشيع - وهو مجرد تقديم علي على عثمان - وهذا كثير في طبقة التابعين وطبقة أتباعهم[1]

ومما يوضح هذا المسلك ما ذكره الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي[2]: "شيعي جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته."

وبعدما نقل توثيقه عن الإمام أحمد وغيره قال: "فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة: العدالة والاتقان فكيف يكون عدلا وهو صاحب بدعة؟

وجوابه: أن البدعة على ضربين:

بدعة صغرى: كغلو التشيع، أو التشيع بلا غلو ولا تحرق فهذا أكثر في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج به ولا كرامة.

وأيضا - فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا." إهـ.

ويضاف إلى هذا أن صدق لهجة الراوي وتدينه، وعدم استحلاله الكذب في نصرة مذهبه، أمر معروف بالضرورة في كل راوي - كما يراه أحمد شاكر[3]

---

١) فتح المغيث(١/٣٣٠).

٢) الميزان(١/٤).

٣) الباعث الحثيث(١٠٠).

فالراوي الذي جرب عليه الكذب ولو مرة واحدة ترد روايته فمن باب أولى أن ترد رواية من بلي عليه استحلال الكذب وشهادة الزور.

جـ - وإلى قريب من الرأي السابق ذهب فريق من العلماء إلى قبول رواية المبتدع شريطة أن يكون ممن لا يستحلون الكذب في نصرة مذهبهم، وقد نسب هذا القول للإمام الشافعي فيما نقله الخطيب(١)

قال: - أي الشافعي- "أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم."(٢)

وقال- ابن كثير معقبا على هذا القول-: "فلم يفرق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره."(٣)

وقد حكي هذا القول - أيضا- عن ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري وأبي حنيفة(٤) وأبي يوسف، ويحيى بن سعيد، وعلي بن المديني، وقال: "لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب."(٥)

بل حكاه الحاكم في "المدخل"(٦) عن أكثر أئمة الحديث، وقال الفخر الرازي: "إنه الحق."(٧) ورجحه ابن دقيق العيد.(٨)

د- وهناك رأي رابع - أيضا-: أنه تقبل روايته، إذا لم يكن داعية إلى بدعته ولا يروي ما يقوي به بدعته.

---

١) الكفاية (١٩٤-١٩٥).

٢) مقدمة ابن الصلاح (٢٢٩). اختصار علوم الحديث لابن كثير (٩٩-١٠٠)، التدريب (٣٢٧/١)

٣) اختصار علوم الحديث (٩٩-١٠٠).

٤) فتح المغيث (٣٢٩/١)، والكفاية (١٩٥).

٥) شرح العلل لابن رجب (٣٥٦/١).

٦) (٩٥-٩٦).

٧) المحصول (ج٢/ق١/٥٧٠).

٨) الاقتراح (٣٣٤).

ومن ذهب إلى هذا القول ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وروى عن مالك - أيضا -[١]

وقد سئل أحمد بن حنبل لما رويت عن أبي معاوية الضرير، وكان مرجيا، ولم ترو عن شبابة بن سوار وكان قدريا؟ قال: "لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإرجاء، وشبابة كان يدعو إلى القدر."[٢]

وقد علق ابن الصلاح على هذا الرأي - مستحسنا له - بأنه مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء.[٣]

كما ادعى ابن حبان، إجماع أهل الحديث على عدم قبول رواية الداعية وإجماعهم على قبول رواية غير الداعية من المبتدعة،

فقال: "الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه اختلافا."[٤]

ولما ترجم في كتاب "الثقات"[٥] لجعفر بن سليمان الضبعي قال: "...وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره."

وفي هذه الدعوة نظر فلم يحصل الاتفاق لا مطلقا ولا بخصوص الشافعية[٦] لما تقدم عن مالك وغيره من رد روايتهم مطلقا.[٧]

---

١) شرح العلل(٣٥٧).

٢) فتح المغيث(١/٣٣٠).

٣) مقدمة ابن الصلاح(٢٢٩).

٤) ما سبق، وفتح المغيث(١/٣٣١).

٥) الثقات (٦/١٤٠).

٦) فتح المغيث(١/٣٣١).

٧) التقييد والإيضاح(١٥٠)، ونزهة النظر(٥٠-٥١).

ومما يلحق بقول ابن حبان - أيضا - ما قاله أبوإسحاق الجوزجاني - وهو يصف أحوال الرجال -: "منهم زائغ عن الحق، كذاب في حديثه، ومنهم الكذاب في حديثه لم أسمع عنه بدعة، وكفى بالكذب بدعة.

ومنهم زائغ عن الحق صادق اللهجة قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولا في بدعته مأمونا في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقو به بدعته، فيتهم عند ذلك..."(١)

وعقب الحافظ ابن حجر على قول الجوزجاني بقوله -: "ما قاله متجه لأن العلة التي رد لها حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولم يكن داعية."(٢)

هذا وقد علق الشيخ أحمد شاكر على تلك الأقوال السابقة بقوله: "وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعا للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثير منهم لا يوثق بأي شيء يرويه..."(٣)

وهذه الوجهة هي التي تتمشى مع صنيع صاحبي الصحيحين في احتجاجهما واستشهادهما بالمبتدعة الدعاة مثل عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني، وقد كان داعية للإرجاء، كما قال أبوداود(٤)، وكذلك عمران بن حطان وهو من الدعاة، ولذلك قال أبوداود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج."(٥) لأن الكذب عندهم كبيرة ومرتكب الكبيرة كافر.

---

١) أحوال الرجال(٣٢).
٢) نزهة النظر(٥١).
٣) الباعث الحثيث(١٠٠-١٠١)، ومنهج النقد(٨٤).
٤) التقييد والإيضاح(١٥٠).
٥) شرح العلل(٣٥٧/١)، والتقييد والإيضاح(١٥٠). وص (٤٧٥) من هذا البحث.

الرابع

المطلب الرابع: من أقوال أبي نعيم في المبتدعة.

لم أقف على كلام صريح ولا تعريف واضح للمبتدع عند أبي نعيم سوى بعض الإطلاقات التي وصف بها بعض الرواة، ومن خلالها أحاول تحديد مفهوم البدعة عنده ومتى ترد رواية الراوي ومتى تقبل.

ولما ترجم لإبراهيم بن محمد بن يحيى المدني قال: كان يرى القدر، ترك حديثه لكذبه ووهائه، لا لفساد مذهبه.(١)

وقد روى عنه الشافعي الكثير في تصانيفه، وكان يقول: "حدثنا الثقة في حديثه المتهم في دينه."(٢)

وفي ترجمة موسى بن أبي كثير أبي الصباح الواسطي كان يرى القدر(٣) ولم يزد عليه وهو ثقة عند غيره(٤) وقال في ترجمة زياد ابن المنذر، أبي المنذر الكوفي، صاحب المذهب الرديء، روى المناكير في الفضائل وغيره عن الأعمش تركوه."(٥)

وقوله: "صاحب المذهب الرديء" عبارة مجملة لم أتبين ما المقصود بها إلا بالرجوع لكتب الجرح والتعديل. فوجدت ابن حبان يقول: كان رافضيا يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ويروي في فضائل أهل البيت أشياء لا أصول لها."(٦) ومن كان هذا شأنه فلا بد من رده.

---

١) الضعفاء(٥٦).

٢) فتح المغيث(١/٣٢٩).

٣) الضعفاء(١٣٥).

٤) التهذيب(١٠/٣٦٧).

٥) الضعفاء(٨٣).

٦) المجروحين(١/٣٠٦).

ومن ذلك -أيضا- قال في عبدالنور بن عبدالله: "كوفي من أهل الشيعة،[١] وقد ذكر غيره أنه كان كذابا يغلو في الرفض."[٢]

وقال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي: "كان غاليا في الرفض...ترك حديثه[٣] والظاهر أنه ترك لأجل غلوه في الرفض.

---

١) الحلية (٤/٢١).

٢) الميزان(٢/٦٧٢).

٣) ذكر أخبار أصبهان(١/١٨٧).

المبحث الثاني: الكـــذب.

المطلب الأول: مفهوم الكذب عند العلماء.

الكذب في اللغة نقيض الصدق، يقال: كذب الرجل، إذا أخبر بالكذب.

وقد ذكر أهل اللغة أن الكذب ينقسم إلى خمسة أقسام منها: وهو الذي يهمنا هنا: تغيير الحاكي ما يسمع وقوله ما لا يعلم نقلا ورواية وهذا القسم هو الذي يؤثم، ويهدم المروءة (١)

ومما لا شك فيه أن الكاذب ساقط الرواية والشهادة، وهذا بمثابة العقاب له في الدنيا، كما أنه معرض للوعيد الرباني في الآخرة.

وقد تناول الحافظ أبونعيم حديث النبي - صلى الله عليه وسلم- : "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار." "في مقدمة المستخرج على مسلم"،

فأسنده من عدة طرق وعلق على تلك الأسانيد التي أوردها بأقوال كثيرة فكان مما قال:

"فكان من جملة ما أخبر به - أي النبي - صلى الله عليه وسلم - من الغيوب والحوادث الكائنة بعده أن أعلمهم أنه يكون بعده في أمته من يكذب عليه، ويخبر عنه بالأباطيل فبالغ - صلى الله عليه وسلم - في الوعيد لمن كذب عليه في حياته وبعد وفاته." (٢)

---

١) اللسان(٣/٢٣٣) مادة [كذب]، والقاموس(١/١٢١)، وتاج العروس(١/٤٥١).

٢) مقدمة المستخرج (ل١٨).

ثم أورد بأسانيده حديث أبي هريرة وغيره: "لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالا كذابون يكذبون على الله وعلى رسوله - عليه السلام."(١)

وبعد ذلك قال: "وألفاظه - صلى الله عليه وسلم - في الوعيد للكاذبين عليه، وردت مختلفة، فورد عنه الوعيد لمن قال عليه ما لم يقل، فتوجه هذا الوعيد على كل قائل عليه ما لم يقل عامدا أو غير عامد."(٢)

فلم يفرق أبونعيم بين المتعمد وغير المتعمد كما هو واضح من هذا النص.

---

١) مقدمة المستخرج (ل٨أب).

٢) ما سبق(ل٨ب).

المطلب الثاني: الكذب في الحديث النبوي، وحديث الناس.

نجد أهل العلم بالحديث قدتناولوا الكذب في حديث الناس والكذب في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على السواء فمنهم من رد ذلك مطلقا، ومنهم فصل، على ما سيظهر بعد قليل.

فقد روي عن ألإمام مالك أنه قال: "ولا تأخذ من كذاب يكذب في حديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم."[١]

لكن إذا تاب الكاذب من الكذب في حديث الناس هل تقبل توبته بحيث تعتمد روايته أم لا؟

يرى ابن الصلاح[٢] أن التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، بخلاف التائب من الكذب عمدا في حديث النبي- صلى الله عليه وسلم- فلا تقبل أبدا، وإن حسنت توبته.

وهو الذي عليه أكثر أهل العلم منهم الإمام أحمد، والحميدي شيخ البخاري كما نقله الخطيب في"الكفاية"[٣] والحازمي في "شروط الستة"[٤] عن جماعة، والذهبي عن رواية ابن معين، وغيره واعتمدوه[٥] خلافا لأبي بكر الصيرفي الشافعي فقد قال في شرحه للرسالة: "كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر."[٦]

---

١) الكفاية (١٨٩).

٢) المقدمة (٢٣١).

٣) الكفاية (١٩٠-١٩١).

٤) (٥٢-٥٣).

٥) فتح المغيث(١/٣٣٦).

٦) نفس المصدر.

وهذا يفهم منه أنه عام في كل كاذب سواء أكان في حديث الناس أو في الحديث النبوي، وبالتالي فلا تقبل عنده رواية التائب من الكذب في حديث الناس.

ولكن العراقي أزاح الغموض عن هذا الفهم المتبادر من كلام الصيرفي بقوله: "والظاهر أن الصيرفي، إنما أراد الكذب في الحديث بدليل قوله "من أهل النقاد"، وقد قيده بالمحدث فيما رأيته في كتابه المسمى بـ "الدلائل والأعلام" فقال: وليس يطعن على المحدث إلا أن يقول: تعمدت الكذب فهو كاذب في الأول ولا يقبل خبره بعد ذلك."(١)

ولهذا قال أبوالمظفر السمعاني: "من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه."(٢)

لكن النووي رده بقوله: "هذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة."(٣)كما صرح به -أيضا- في شرحه على مسلم حيث قال: "المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته، كالكافر إذا أسلم."(٤)

وخالفه السيوطي في تقريره هذا ومال إلى قول الإمام أحمد والصيرفي ومن معهما- فقال: "إن كانت الاشارة في قوله "هذا كله" لقول أحمد والصيرفي والسمعاني، فلا والله، ما هو بمخالف ولا بعيد."(٥)

---

١) التقييد والإيضاح(١٥١)، والتبصرة (٣٣٤/١).

٢) المقدمة (٣٢).

٣) التقريب مع التدريب(٣٣٠/١).

٤) شرح مسلم(٧٠/١).

٥) التدريب(٣٣٠/١).

كما وجهه السخاوي الرأي القائل بعدم قبول توبته بأن يكون "تغليظا وزجرا بليغا عن الكذب عليه - صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعا مستمرا إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة."(١)

وقد استدل السيوطي على ذلك بدليل من الفروع الفقهية يدل على تحقيقه وفقهه فقال: "ذكروا في باب اللعان أن الزاني إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصنا ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة عرضه، فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل خبره أبدا."(٢)

---

١) فتح المغيث(٣٣٨/١).

٢) التدريب(٣٣١/١)، ومنهج النقد للعتر(٨٢-٨٣).

المطلب الثالث: من إطلاقات أبي نعيم لهذا اللفظ.

هذا وقد أطلق أبونعيم عدة ألفاظ تدل صراحة على كذب الراوي أو تئول إلى الصريح فمن ذلك:

لفظ "كذاب"(١)

ولفظ "ساقط الحديث"(٢)

"صاحب بواطيل"(٣)

"مرمي بالكذب"(٤)

"كذبه فلان"(٥)

"وضاع"(٦)

"روى عن شيوخ لم يلقهم بالمشاهير والمناكير لا شيء."(٧)

"كان يروي المعضلات عن الأثبات"(٨)

وغير هذا كثير عنده ممن يروي الموضوعات مشددا النكير على من قلت مبالاته بالرواية فيقول: "...كل من أدى عنه - عليه السلام - وبلغ غير ما قاله أو شيئا لم يقله أنه داخل في جملة من شمله وعيده وتخويفه؛- جعلنا الله من المتحرين للصدق والمتحرزين من المساهلة في الرواية عليه بكل ما يروى عنه ولم يقله برحمته.-

---

١) الضعفاء(١٤٥).

٢) الضعفاء(١٠).

٣) ما سبق(٩٨).

٤) ما سبق(١٤٧).

٥) ما سبق(٧٨).

٦) ما سبق(١٤٥).

٧) ما سبق(٦٥).

٨) ما سبق(١٣٧).

وسأذكر - بعون الله ومشيئته- أنواعا من الوعيد لمن قلت مبالاته بالرواية عنه بكل ما سمعه قاله أو لم يقله.

فمن ذلك اللفظ الوارد عنه فيمن تعمد عليه الكذب."(١)

ثم ساق بسنده إلى عثمان بن عفان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار.)(٢)

وعلق عليه بقوله: "وقد وردت عنه - عليه السلام - شديدة(٣) من الوعيد فيمن كذب عليه تعمده أو لم يتعمده."(٤)

ثم أورد بسنده إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (إن كذبا علي ليس ككذب على غيري؛ من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار.)(٥)

وأطال النفس في إيراد الروايات المختلفة للحديث المذكور مع التنبيه على علله والكلام على بعض رجاله وزيادات ألفاظه واستخلاص بعض الأحكام الواردة في حق المتعمد للكذب، وهذا الذي سنفسر على ضوئه تلك الروايات الواهيات والموضوعات التي ضمنها كثيرا من كتبه وخاصة كتابه "الحلية".

---

١) مقدمة المستخرج(ل٨ب).

٢) نفس المصدر.

٣) هكذا في المخطوط ويبدو أنه سقط شيء منها.

٤) مقدمة المستخرج (ل٨ب).

٥) مقدمة المستخرج(ل٩أ).

المبحث الثالث: الجهالة.

المطلب الأول: تعريف الجهالة لغة واصطلاحا.

المجهول: اسم مفعول من جهل يجهل جهلا. قال صاحب اللسان: الجهل نقيض العلم. والمعروف في كلام العرب: جهلت الشيء، إذا لم تعرفه... وقال الله تعالى: [يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف...][1] يعني الجاهل بحالهم ولم يرد الجاهل الذي هو ضد العاقل، وإنما أراد الجهل الذي هو ضد الخبرة يقال هو يجهل ذلك أي لا يعرفه[2].

ويستخلص من هذا التعريف اللغوي أن المجهول هو كل شيء لا يعرف وصفه أو حاله.

أما المجهول في الاصطلاح: فقد عرفه الخطيب بقوله: "المجهول عند أصحاب الحديث هو: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد."[3]

ومثل لذلك بعدة رواة لم يعرف لهم إلا راو واحد، فذكر، عمرو ذي مر، وجبار الطائي، وعبدالله بن أعز الهمذاني، والهيثم بن حنش، وغيرهم، وكل هؤلاء لم يرو عنهم سوى أبي إسحاق السبيعي.[4]

---

١) سورة البقرة الآية (٢٧٣).

٢) اللسان(١/٥٢٤)مادة جهل ، والقاموس(٣/٣٦٣-٣٦٤)، وتاج العروس(٧/٢٦٨).

٣) الكفاية (١٤٩).

٤) نفس المصدر.

المطلب الثاني: أقسام المجهول.

قسم الحافظ ابن الصلاح المجهول إلى ثلاثة أقسام وهي: مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور.

فقال: "...هو في غرضنا هاهنا أقسام:

أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، وروايته غير مقبولة عند الجماهير.

الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا: المجهول من يكون عدلا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه.

فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع، منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي.

قال: لأن أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي، ولأن رواية الاخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر منها على معرفة ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة، فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم والله أعلم.

الثالث: مجهول العين، وقد يقبل رواية مجهول العدالة من لا يقبل مجهول العين.[1]

---

١) مقدمة ابن الصلاح(٢٢٥-٢٢٦).

وعلى هذا التقسيم الثلاثي سار الأئمة من بعد ابن الصلاح كالنووي [١] والعراقي [٢] والسخاوي [٣] والسيوطي [٤] وغيرهم.

ولكن الحافظ ابن حجر قد رد المسألة إلى نوعين من الجهالة فقط فأبقى على جهالة العين وذلك حين يقول: "فإن سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين..." [٥]

أما النوعان الآخران - أي مجهول الحال، والمستور- فقد اعتبرهما نوعا واحدا فقال: "...إن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور." [٦]

وهو التحقيق في المسألة لأن كتب الرجال لم تميز بين مجهول الحال وبين المستور وممن تبنى هذا الرأي واحتج له الدكتور نور الدين عتر، حيث علل اختياره لرأي الحافظ ابن حجر بقوله:

"إنه أقرب للعمل به فإن التقسيم الثلاثي السابق إنما يمكن لمن شاهد الرواة، فإنه هو الذي يمكن أن يشاهد العدالة الظاهرة والباطنة معا بالبحث والفحص أو يشاهد الظاهرة فقط فيكون الراوي عنده مستورا.

وأما بالنسبة إلينا فليس أمامنا إلا المصنفات في الرجال، وهذه يصعب العثور فيها على التمييز بين مجهول الحال والمستور، فكان هذان القسمان بالنسبة إلينا سواء." [٧]

---

١) التقريب للنووي(٣١٦/١).

٢) التبصرة (٣٢٨/١).

٣) فتح المغيث(٣١٦/١).

٤) التدريب(٣١٦/١).

٥) نزهة النظر(٥٠).

٦) نفس المصدر.

٧) منهج النقد للعتر (٨٣).

ومما يمكن إضافته إلى هذا الرأي أن صيرورة الراوي من مجهول العين إلى المستور أو مجهول الحال لاتتم إلا برواية اثنين عنه ولو تتبعنا كتب الرجال لإيجاد أمثلة على مجهول الحال وأخرى للمستور من الناحية العملية لتعذر ذلك.

ولقد حاول بعض الدارسين(١) التمثيل لكل قسم فلم يصب وتداخلا عنده علما بأن الجهالة إذا أطلقت عند العلماء إنما تصرف لجهالة العين في الغالب إلا ما استثني؛ بعض مناهج العلماء كأبي حاتم الرازي الذي يريد بها جهالة الوصف.(٢)

---

١) الرواة المسكوت عليهم(١٨٧-١٨٨).

٢) الرفع والتكميل(٢٢٩-٢٣٠).

المطلب الثالث: الأسباب المؤدية إلى تجهيل الراوي.

قال الحافظ ابن حجر بعدما ذكر الجهالة هي السبب الثامن من أسباب الطعن على الراوي و سببها أمران:

أحدها: أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة، أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله...

الثاني: أن الراوي قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه وقد صنفوا فيه الوحدان، وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمى..."(١)

---

١) نزهة النظر(٥١).

المطلب الرابع: استعمال لفظ مجهول عند الحافظ أبي نعيم.

مما يمكن أن يقال فيه مجهول العين:

- محمد بن هشام: ذكر أبونعيم عن شيخه أبي أحمد العسال بأنه مجهول لا يعرف.

ثم قال - أيضا - سئل عنه علي بن المديني فقال: "لا أعرفه مجهول."[1] وابن المديني غالبا ما يريد بالجهالة عندما يطلقها جهالة العين[2].

وترجمه ابن حجر وقال: "ولم أر للراوي عنه ذكرا في تاريخ البخاري فكأنه تابعي أرسل هذا الحديث."[3]

- أسمر بن ساعدة بن هلوات المازني: قال أبونعيم: "مجهول وفي سند روايته نظر."[4].

ثم ساق له حديثا، وتعقبه بقوله: "لا يعرف إلا في هذا الوجه."[5]

- تميم بن يزيد، وقيل:ابن يزيد: قال أبونعيم: "مجهول."[6]

ومما جاء عنده بلفظ من له إلا راو واحد، أو قليل الحديث ما قاله في ترجمة بعض الرواة :-

---

١) معرفة الصحابة (٥٢٨/٢)، أسد الغابة (١١٤/٥)، الإصابة (٣١٤/٣).

٢) علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال(رسالة) (٦٤٠/٢).

٣) الإصابة (٣٨٤/٣).

٤) معرفة الصحابة (٨٧٥/٢)، الإصابة (٤١/١).

٥) نفس المصدر.

٦) معرفة الصحابة (١١٢٤/٢).

١- آدم بن بشر بن آدم بن سعيد: قال أبونعيم: "لا أعلم أحدا روى عنه إلا محمد بن نصير فيما ذكره بعض شيوخنا."[(١)]

٢- زيد بن أبي موسى بن زيد: قال: "لا أعلم أحدا روى عنه غير الضحاف."[(٢)]

٣- عمران بن الحصين: قال أبونعيم نقلا عن شيخه أبي الشيخ: "لم أر له ذكرا إلا في هذا الحديث."[(٣)]

هذه بعض الأمثلة لتوضيح استعمال لفظ مجهول عند الحافظ أبي نعيم.

---

١) ذكر أخبار أصبهان(١/١٦٩).

٢) ما سبق(١/٣٢١).

٣) ما سبق (٢/٤٠).

المطلب الخامس: أراء العلماء في ارتفاع الجهالة

أراء العلماء إزاء هذه المسألة متعددة، والذي أود التعرض له هنا هو متى يصير الراوي المجهول العين إلى مجهول الحال ومتى ينتقل هذا الأخير إلى العدالة والشهرة العلمية.

وبالتتبع لكتب مصطلح الحديث نجد فريقا من أهل العلم بالحديث يرون أن الجهالة العينية ترتفع برواية واحد عن ذلك الراوي الذي وسم بالجهالة فمن الأئمة الذين اشتهروا بهذا الرأي: ابن خزيمة، وابن حبان، وهو مفاد قول السخاوي حين يقول:

"وكذا ذهب ابن خزيمة إلى أن جهالة العين، ترتفع برواية واحد مشهور، وإليه يومئ قول تلميذه ابن حبان: العدل من لم يعرف فيه جرح، إذ الجرح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم.[1]

وقال - أي ابن حبان - في ضابط الحديث الذي يحتج به ما محصله[2]: "إنه هو الذي يعرى راويه من أن يكون مجروحا، أو فوقه مجروح، أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلا أو منقطعا، أو كان المتن منكرا، فهذا مشعر بعدالة من لم يجرح ممن لم يرو عنه إلا واحد."[3]

ويضيف السخاوي قائلا: ويتأيد بقوله- أي بقول ابن حبان - في ثقاته[4]: أيوب الأنصاري عن سعيد بن جبير، وعنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟

---

١) فتح المغيث(٣١٧/١).

٢) الثقات(١٢/١)، ومقدمة المجروحين(ل) وفتح المغيث(٣١٧/١).

٣) فتح المغيث(٣١٨/١).

٤) (٦٠/٦)، وفتح المغيث(٣١٨/١).

فإن هذا يؤيد أنه ذكر في "الثقات" كل مجهول روى عنه ثقة، ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكرا."[١]

وهو مذهب من لا يشترط مزيدا على الإسلام مع عدم ظهور المفسق وقد عزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: "إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد، وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق."إهـ.[٢]

وقد عقب السخاوي على هذا الرأي بقوله: "وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوي تعديل له[٣] بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثير من المحققين الاحتجاج به."[٤]

قلت قد قيده أئمة الحنفية بالقرون الثلاثة المفضلة بنص تزكية النبي - صلى الله عليه وسلم - وبهذا الخصوص يقول الإمام عبدالعزيز البخاري: "وعندنا خبر المجهول من القرون الثلاثة مقبول، لأن العدالة كانت في ذلك الزمان بخبر الرسول - عليه السلام - : (خير القرون قرني - الذي بعث فيهم - ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم."الحديث[٥]

وسيأتي مزيد تفصيل لهذا الرأي عند ذكر الآراء الأخرى.

الرأي الثاني: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن جهالة العين ترتفع عن الراوي برواية اثنين مشهورين بالعدالة، ثم اختلفوا بعد ذلك على قولين -:

----

١) نفس المصدر.

٢) نفس المصدر (٣١٧/١).

٣) مقدمة شرح مسلم(٢٨/١).

٤) فتح المغيث(٣١٧/١).

٥) كشف الأسرار(٣٨٦/٢)، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الشهادات- باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد- (٣٦٦/٥- ح٢٦٥٢)بلفظ (خير الناس قرني ثم الذين=

القول الأول: وهو أن العدالة ثبتت للراوي بذلك، وهذا القول هو قول الدارقطني: "وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر يتفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت عندهم العلم بالخبر إذا كان راويه عدلا مشهورا، أو رجلا ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعدا.

فإن كان هذا صفته ارتفع اسم الجهالة عنه وصار حينئذ معروفا، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد، انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره والله أعلم."إهـ.[١]

وقريب من قول الدارقطني ما ذكره ابن عبدالبر في "الاستذكار"[٢] "أن من روى عنه ثلاثة فليس بمجهول، قال: وقيل: اثنان."[٣]

القول الثاني: هو كالأول، أي أن جهالة العين لا ترتفع عن الراوي إلا برواية عدلين عنه، ولكن لا تثبت له العدالة بذلك.

قال الخطيب البغدادي بخصوص هذا الأمر: "وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل إثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم."[٤]

= يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادة.) ومسلم في كتاب الفضائل - باب (١٩٦٢/٤)- ١٩٦٣- ح ٢٥٣٣)،

١) سنن الدارقطني(١٧٤/٤)، وفتح المغيث(٣١٩/١).

٢) (٢٨٨/١) ونصه فيه: "وقد روى عنه - أي عبدالرحمن بن يزيد الأنصاري - ثلاثة وقد قيل: اثنان فليس بمجهول."

٣) شرح العلل لابن رجب (٣٨٠/١).

٤) الكفاية (١٥٠).

ثم ساق بسنده إلى محمد بن يحيى الذهلي أنه قال: "إذا روى عن المحدث رجلان، ارتفع عنه اسم الجهالة."[١]

وهذا النص عام في كل جهالة، يحتمل أن يكون المراد بها جهالة العين كما يحتمل أن تكون جهالة الحال أيضا، ويصير الراوي برواية اثنين عنه عدلا كما هو نص الدارقطني، ولكن الخطيب سارع ووجه هذا النص بأن المراد به جهالة العين فقط فقال:

"...إلا أنه لايثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته ثبتت بذلك.."[٢]

وهذا الذي رآه الخطيب وارتضاه تبعه عليه جماهير المتأخرين[٣]

---

١) نفس المصدر، والسير(٢٨١/١٢) نقلا عن الحاكم في"تاريخ نيسابور" له، وشرح العلل(٣٧٨/١).

٢) نفس المصدر.

٣) مقدمة ابن الصلاح(٢٢٦) وكثير ممن تناول كتابه بالدرس والتنكيت.

المطلب السادس: تعقبات على رأي الخطيب:

فمن الذين تعقبوا قول الخطيب في اشتراطه بعض الشروط التي لم يتناقلها المحدثون: ابن الوزير الصنعاني فقال: "زاد الخطيب في التعريف لعرفهم أمرين لا دليل عليهما:

أحدهما: اشتهار المجهول بالطلب ومعرفة العلماء لذلك منه.

وثانيهما: أن يكون الراويان عنه من المشهورين بالعلم - في قوله: "في أقل ما ترتفع به الجهالة." فهذا يزيدك بصيرة في عدم قبول حكمهم بجهالة الراوي لأن العلم على الصحيح ليس من شروط الراوي، ولو كان شرطا فيه، لم يقبل كثير من الصحابة والأعراب، فلم تكن الصحبة لمجردها تفيد العلم، وقد ثبت أن ذلك لا يشترط في الشهادة، وهي آكد من الرواية، فإذا لم تشترط في الراوي فأولى أن لا تشترط فيمن روى عنه."(١)

وفي هذا النقد نظر لأن الخطيب لم يشترط الشهرة بالطلب في الراوي المجهول لكي ترتفع جهالته، ووجود الشهرة العلمية في الراوي كاف في نفي الجهالة عنه وثبوت عدالته عند فريق من العلماء- وهو الذي تدل عليه نصوص الأئمة، كما سيتضح بعد قليل.

وممن تعقب الخطيب - أيضا- ابن الصلاح بعد أن نقل قوله السابق قال: "وقد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد منهم: مرداس الأسلمي، لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم.

وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد، منهم:- ربيعة بن كعب الأسلمي، لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبدالرحمن، وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه، والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه والله أعلم."(١)

---

١) تنقيح الانظار(٢/١٩١).

٢) المقدمة(٢٢٧).

أما النووي فلم يرتض ما ذهب إليه ابن الصلاح واعترضه بقوله: "والصواب قول الخطيب، ولا يصح الرد عليه بمرداس وربيعة فإنهما صحابيان مشهوران، والصحابة كلهم عدول."(١)

أما الحافظ العراقي فوقف موقف المحرر لما مضى من القول فقال: "هذا الذي قاله النووي متجه إذا ثبتت الصحبة، ولكن بقي الكلام في أنه هل تثبت الصحبة برواية واحد عنه أو لا تثبت إلا برواية اثنين عنه؟ وهو محل نظر واختلاف بين أهل العلم."(٢)

ثم أبان عن رأيه في هذه المسألة بقوله: "والحق أنه إن كان معروفا بذكره في الغزوات، أو في وفد من الصحابة، أو نحو ذلك، فإنه تثبت صحبته وإن لم يرو عنه إلا راو واحد، ومرداس من أهل الشجرة، وربيعة من أهل الصفة فلا يضرهما انفراد راو واحد عن كل منهما."(٣)

وهذا الذي اشترطه الذهلي والخطيب من أنه لا بد من راويين اثنين عن مجهول العين لكي ترتفع عنه الجهالة، ولا تثبت له صفة العدالة مع ذلك، قد خالفه كثير من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين على السواء.

فهذا الحافظ الناقد ابن رجب الحنبلي ينقل حوارا بين ابن معين وأحد تلاميذه في قضية ارتفاع الجهالة:-

قال رحمه الله:-
"وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحي بن معين: متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟
قال: "إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول."

---

١) التقريب للنووي(٣١٨/١).

٢) التقييد والإيضاح(١٤٨).

٣) نفس المصدر، والتدريب(٣١٨/١-٣١٩).

قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟
قال: هؤلاء يروون عن مجهولين."إهـ.(١)

قال ابن رجب - معقبا على هذا النص -: "وهذا تفصيل حسن، وهو بخلاف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون، أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعدا عنه.

وابن المديني يشترط أكثر من ذلك، فإنه يقول فيمن يروي عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معا: "إنه مجهول."
ويقول فيمن يروي عنه شعبة وحده: "إنه مجهول."
ويقول فيمن يروي عنه ابن المبارك ووكيع وعاصم: "هو معروف."
وقال فيمن روى عنه عبدالحميد بن جعفر، وابن لهيعة: "ليس بالمشهور."
وقال فيمن يروي عنه ابن وهب، وابن المبارك: "معروف."
وقال فيمن يروي عنه المقبري، وزيد بن أسلم: "معروف."
وقال في يسيع الحضرمي: "معروف."
وقال مرة أخرى: "مجهول روى عنه ذر وحده."
وقال فيمن روى عنه مالك، وابن عيينة: "معروف."

وقد قسم المجهولين من شيوخ أبي إسحاق إلى طبقات متعددة، والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء، وكثرة حديثه ونحو ذلك، ولا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه.

وقال في داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص: "ليس بالمشهور." مع أنه روى عنه جماعة.

وكذا قال أبوحاتم الرازي(٢) في إسحاق بن أسيد الخراساني: "ليس بالمشهور." مع أنه روى عنه جماعة من المصريين، لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء.

---

١) شرح العلل(١/٣٧٧-٣٧٨).

٢) الجرح(٢/٢١٣).

وكذا قال أحمد في حصين بن عبدالرحمن الحارثي: "ليس يعرف ما روى عنه غير حجاج بن أرطاة، وإسماعيل بن أبي خالد روى عنه حديثا واحدا."

وقال - أي الإمام أحمد - في عبدالرحمن بن وعلة: "إنه مجهول." مع أنه روى عنه جماعة لكن مراده أنه لم يشتهر حديثه، ولم ينتشر بين العلماء، وقد صحح حديث بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولا.

وقال في خالد بن سمير[1]: "لا أعلم روى عنه أحد سوى الأسود ابن شيبان، لكنه حسن الحديث."

وقال مرة أخرى: "حديثه عندي صحيح." وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات."[2] إهـ.

ومما يؤكد ما ذهب إليه الحافظ ابن رجب صنيع الحافظ ابن حجر بحديث أم سلمة: (أفعمياوان أنتما.)[3] حيث يقول: "إسناده قوي، وأكثر ما علل به، انفراد الزهري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحد لا ترد روايته."[4]

---

١) في التقريب(٢١٤/١) والتهذيب(٩٧/٣) شمير- بالشين المعجمة، وهو تصحيف، والصواب بالسين المهملة- كما في تبصير المنتبه(٧٨٩/٢) ومثله في التقريب(١٨٨) طبعة عوامة.

٢) شرح علل الترمذي (٣٧٦/١-٣٨٠) وقد أطلت النقل لجودة هذا النص ونفاسته.

٣) أخرجه الترمذي في أبواب الأدب(١٩/٨- ٢٧٧٩)، وأبوداود في كتاب اللباس(٣٦١/٤-٣٦٢- ح ٤١١٢).

٤) الفتح(٢٩٤/٩) عند كلامه على باب "نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة."

وقوله هذا، تجاه هذا الحديث، أرضى من جهة العمل من الذي ذكره عند كلامه على مجهول العين، وأن حديثه يقبل بأحد أمرين هما:

الأول: أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح.

الثاني: وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك.(١)

ومن خلال ما سبق نلحظ أن الشهرة تقوم في بعض الأحيان مقام العدد من الرواة ويستعاض بها عن الراوي الثاني كأن يكون الراوي معروفا في قبيلته.(٢) أو مشهورا في غير حمل العلم، كاشتهار مالك ابن دينار بالزهد، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة، أو بالأدب والصناعة ونحوهما.(٣)

ولعل هذا الأمر هو الذي حدا بالحافظ أن يراجع ما قرره في "تهذيبه" بعد أربعين سنة فقد قال في ترجمة عبدالرحمن بن فروخ- وهو يدل دلالة واضحة على تحققه بهذا الشأن -:

"وزعم الحاكم أن البخاري ومسلما إنما تركا إخراج حديث عبدالرحمن بن فروخ هذا، لأنه لم يرو عنه غير عمرو بن دينار. يعني تركا إخراج أحاديثه الموصولة، وهو على قاعدته في أن شرط من يخرج له في الصحيح أن يكون له راويان.

وقد تناقض هو فادعى أن هذا شرطهما، ثم استدرك عليهما أشياء مما يخالف ذلك.

ولا يرد شيء منها لأنهما لم يصرحا باشتراط ذلك، بل يقوم مقام الراوي الثاني الشهرة مثلا - وقد بدا لي، فاستدركت كل ما أطلقت عليه مما هذا سبيله...

---

١) نزهة النظر(٥٠).

٢) فتح المغيث(٣١٨/١).

٣) المقدمة(٤٩٦)، والتبصرة(٣٢٧/١)، والتدريب(٣١٨/١).

وكان تتبعي لذلك بعد تبييض النسخة من هذا المختصر بأربعين سنة."[1] إهـ.

وهذا يفيد بأنه على هذا القول يتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما لمن ورد عندهما وليس له إلا راو واحد، على أن الصحيحين قد ضم بين دفتيهما جملة من الرواة الذين قال فيهم الحافظ نفسه: "مقبول" أو "مجهول" فمثال ذلك:-

عطاء أبو الحسن السوائي: "ما وجدت له راويا إلا الشيباني، ولم أقف فيه على تعديل ولا تجريح."[2]

وقال في التقريب:[3] "مقبول من الرابعة.خ د س. وقال -أيضا- لم أقف له على ذكر إلا في هذا الحديث."[4]

عبدالله بن كثير بن المطلب السهمي: مختلف في اسمه، قال الحافظ عنه: "مقبول. م س".[5]

هذا وقد أفاد الأخ الأستاذ عذاب أن مجموع ما لدى البخاري مما قال فيه الحافظ "مقبول" ستة وثلاثون راويا، وخرج مسلم عن ثمانية وستين مقبولا. في حين أنهما خرجا كلاهما عن ثلاثة عشر مجهولا ومستورا ومجهول حال فقط، وقد كان التخريج عنهم في المتابعات والشواهد.[6]

نخلص من هذا العرض لأقوال العلماء في قضية المجهول،إلى أن الراوي قد يخرج من حيز الجهالة إلى المعرفة العلمية بالنظر إلى كثرة حديثه، وبالنظر- أيضا-إلى مدى شهرة الرواة عنه،

---

١) التهذيب (٢٥١/٦-٢٥٢).

٢) نفس المصدر(٢١٩/٧).

٣) التقريب(٣٩٢)، ورواة الحديث(١٩٩).

٤) الفتح(٢٤٥/٨-٢٤٦).

٥) التهذيب(٣٦٦/٥)، والتقريب(٣١٨).

٦) رواة الحديث(٢٠٢).

المبحث الرابع: خوارم المروءة.

تعددت أقوال العلماء في تحديدها، فهذا صاحب المصباح يقول: "المروءة آداب نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، أو السمت الحسن، وحفظ اللسان وتجنب المجون."(١)

أما الشيخ ملا علي القاري فقال: "قيل المروءة: التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه في لبسه ومشيه، وحركاته، وسكناته، وسائر صفاته. وفي "المفاتيح": خوارم المروءة كالدعابة والحجامة، والحياكة ممن لا يليق به من غير ضرورة، وكالبول في الطريق، وصحبة الأرذال، واللعب بالحمام وأمثال ذلك، ومحملها الاحتراز عما يذم عرفا."(٢)

واشتراط العلماء توفر المروءة في الراوي ظاهر، لأن الإخلال بها راجع إما لقلة الدين، أو اختلال عقل، وكل ذلك يقلل من الثقة بالمروي.

هذا وقد اعترض على ابن الصلاح في اعتباره المروءة شرطا من شروط العدالة المتفق عليها، وقد ذكر الخطيب البغدادي أنه لم يشترطها سوى الشافعي وأصحابه، ولكنه مردود بأن العدالة لا تتم عند كل من شرطها، وهم أكثر العلماء بدونها...

نعم قد حقق الماوردي أن الذي تجنبه منها شرط في العدالة، وارتكابه مفض إلى الفسق، ما سخف من الكلام المؤذي، والضحك، وما قبح من الفعل الذي يلهو به ويستقبح بمعرته كنتف اللحية، وخضابها بالسواد، وكذا البول قائما - يعني في الطريق بحيث يراه

---

١) المصباح المنير (٥٦٩/١).

٢) شرح شرح النخبة (٥٣).

الناس - وفي الماء الراكد، وكشف العورة إذا خلا ، والتحدث بمساويء الناس.

وأما ما ليس بشرط، فكعدم الإفضال بالماء، والطعام، والمساعدة بالنفس والجاه، وكذا الأكل في الطريق، وكشف الرأس بين الناس والمشي حافيا، ويمكن أن يكون هذا منشأ الاختلاف.

قال السخاوي - بعدما ذكر كل ما تقدم -: "ولكن في بعض ما ذكره- أي الماوردي من الشقين نظر."[١]

ثم تلاه بقوله: "وما أحسن قول الزنجاني في شرح "الوجيز" : المروءة يرجع في معرفتها إلى العرف فلا تتعلق بمجرد الشارع، وأنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد خرما للمروءة.
وفي الجملة: رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم أمر واجب الرعاية.[٢]

ثم نقل عن الزركشي مما يعد إيضاحا لقول الزنجاني، وذلك حين يقول: "وكأنه يشير بذلك إلى أنه ليس المراد سيرة مطلق الناس، بل الذين نقتدي بهم وهو كما قال."[٣]

هذا وقد تناول أستاذنا الفاضل الدكتور أحمد محمد نور سيف مبحث المروءة[٤] بدراسة منهجية استقرائية لكل خارم نص عليه العلماء مما يعد أمرا جديدا في الدراسات الحديثية وقد حصرها في ثلاثة عشر خارما هي:-

---

١) فتح المغيث(٢٩١/١).

٢) نفس المصدر.

٣) نفس المصدر(٢٩٣/١).

٤) خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة. بحث منشور في مجلة البحث العلمي العدد الخامس(٧١-٨٩).

١- أخذ الأجرة على الرواية والتحديث.
٢- كثرة الكلام وأنها من سمات القصاص.
٣- التيه والعجب.
٤- الخضاب بالسواد.
٥- العمل للسلطان، ولبس زي عماله وتحته أنواع.
- العمل على الأسواق.
- الانتماء إلى الشرط والجند.
- العمل في القضاء.
- معاونوه ومؤدبو أولاده.
- العمل على دار العشور أو المظالم أو بيت المال.
٦- العرافة.[١]
١٢- التفتي[٢] وكثرة المزاح والخلاعة والمجون.
١٣- شرب النبيذ.
١٤- سماع الغناء وآلات اللهو.
١٥- اللعب بالشطرنج والنرد.
١٦- اللعب بالحمام والديوك.
١٧- السفه وضعف العقل.
١٨- خسة النفس ودناءة الهمة.[٣]

ثم عرض فضيلته لكل خارم بالدرس والتمثيل، ثم خلص إلى النتيجة التالية فقال: "وباستعراض الأنواع السابقة وأمثلتها المختلفة، يمكن أن نخلص إلى ما يلي:-

---

١) بكسر العين ككتابة، عمل العريف، وجمعه عرفاء، وهو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم.
٢) هو ما يقوم به المرء من أعمال الفتيان مما لا يليق بأصحاب العلم والوقار. خوارم المروءة (٨١-٨٢).
٣) خوارم المروءة (٧٤-٧٥).

أن موقف المحدثين يختلف عن موقف الفقهاء والأصوليين من خوارم المروءة إذ شدد فيها أولئك وردوا بها شهادة من طعن فيه بها. بينما نجد المحدثين وإن قرروا هذا المسلك من الناحية النظرية باشتراط السلامة من خوارم المروءة في الراوي، لم يحتفل به جمهورهم من الناحية العلمية، فقبلوا الرواية من كثيرين ممن انخرمت مروءتهم، حين لم يكن فيهم مطعن آخر في عدالتهم أو ضبطهم والأمور التي مرت بنا في هذا الباب على ثلاثة أضرب.

الأول: أمر متفق على حرمته كشرب الخمر والأمور المفسقة المتفق على حرمتها، فهذه أمور لا علاقة لها بهذا الشرط، وإنما تلحق بشرط السلامة من الفسق.

الثاني: أمور مختلف في حرمتها شرعا، كشرب النبيذ الذي يسكر إلا من الكثير، أو استعمال آلات اللهو والشطرنج، فقد روعي فيها الخلاف، ولذا لم يعتد بها أصلا مستقلا لرد الرواية. قال الكمال ابن الهمام: أما شرب النبيذ واللعب بالشطرنج، وأكل متروك التسمية عمدا من مجتهد ومقلد، فليس بفسق.

الثالث: الأمور المباحة والتي تدخل في خوارم المروءة، من الأوصاف المختلفة السابقة، وهذه يلاحظ أنها، وإن طعن بها على الرواة فلم تستقل برد مروياتهم، وإنما بأسباب ضعف أخرى، فقد وجدنا أن الجمهور احتجوا بهم ولم يلتفتوا إلى هذه الأمور.

ويؤيد هذه النظرة، ما أشار إليه الخطيب في الكفاية فقال: "وقد قال كثير من الناس: يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات نحو: التبذل، والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، ومصاحبة العامة الأرذال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائما، والانبساط إلى الخُرْق في المداعبة والمزاح، وكل ما اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة، ويوجب رد الشهادة.

والذي عندنا في هذا الباب، رد خبر فاعلي المباحات إلى العالم، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه، فإن غلب ظنه من أفعاله مرتكب المباح المسقط للمروءة، أنه مطبوع على فعل ذلك، والتساهل به مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته، بل يرى إعظام ذلك وتحريمه، والتنزه عنه، قبل خبره، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندنا، وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته.

أخبرنا عبيدالله بن عمر بن أحمد الواعظ قال: حدثنا أبي قال: حدثنا الحسين بن صدقة قال: حدثنا ابن خيثمة قال: حدثنا يحيى بن معين عن وكيع قال: شعبة: لقيت ناجية الذي روى عنه أبوإسحاق، فرأيته يلعب بالشطرنج فتركته، فلم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه.

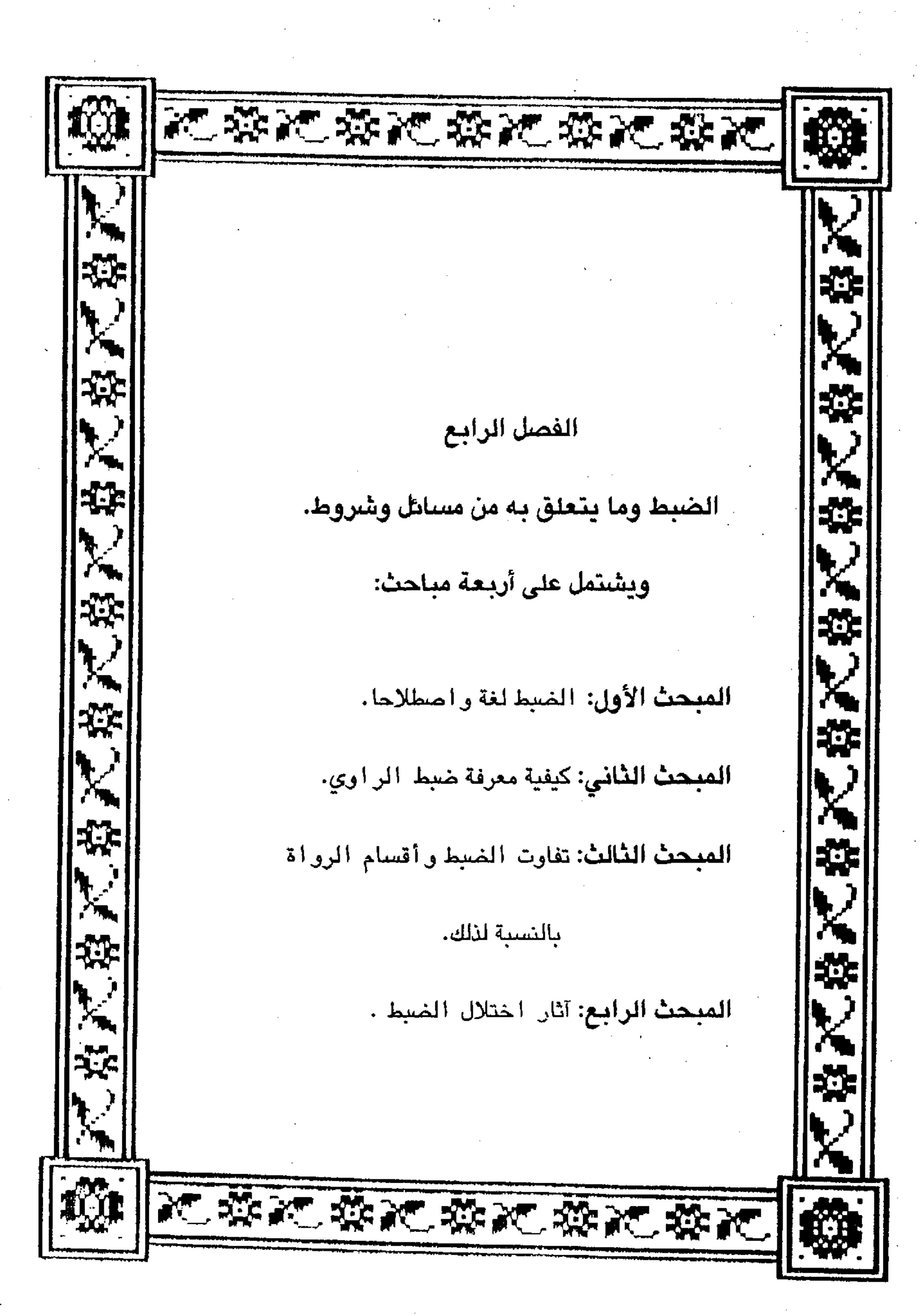
قال الخطيب: ألا ترى أن شعبة في الابتداء جعل لعبه بالشطرنج مما يجرحه فتركه، ثم استبان صدقه في الرواية، وسلامته من الكبائر، فكتب حديثه نازلا."

فجعل الخطيب خارم المروءة مؤثرا إذا غلب على ظنه عدم صدقه وتهمته،أما من يرى إعظام ذلك من الرواة التنزه عنه، قبل منه خبره.

وبهذا لايكون خارم المروءة مؤثرا وحده، وإنما إذا اقترن بالتهمة فلم يكن شرطا مستقلا بذاته تسقط به العدالة.

وإنما قال الخطيب ذلك بناء على أنه لاحظ مواقع استعمال المحدثين للرد بخارم المروءة فوجده غير منضبط، ووجد هناك من رمي به ومع ذلك لم ترد روايته فعلق ذلك بغلبة الظن بالتهمة، ووكل تطبيق الحكم إلى الناقد، وهذا يعني أن الخارم وحده لا يكفي للرد.

وهذه النظرة تنقل خارم المروءة من كونه شرطا مستقلا بذاته معدودا في المقومات الخمسة في عدالة الرواة، إلى كونه أحد المرجحات في الحكم على الراوي بالتهمة، كمن يتلقن فيقبل التلقين أو عرف بالتساهل أو غلب عليه الصلاح، فصار لا يميز ما يحدث به فيجري الكذب على لسانه وهو لا يشعر. وحينئذ يكون خارم المروءة عنصرا ثانويا في شرط السلامة من الفسق، ومنه الكذب، لا أنه شرط مستقل تسقط به العدالة وترد به أحاديث الرواة، والله أعلم."



الفصل الرابع

الضبط وما يتعلق به من مسائل وشروط.

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الضبط لغة و اصطلاحا.

المبحث الثاني: كيفية معرفة ضبط الراوي.

المبحث الثالث: تفاوت الضبط وأقسام الرواة بالنسبة لذلك.

المبحث الرابع: آثار اختلال الضبط .

الفصل الرابع:

الضبط وما يتعلق به من مسائل وشروط.

المبحث الأول: الضبط لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: الضبط في اللغة.

تم الكلام في المباحث السابقة عن العدالة، وأتناول الركن الثاني من أركان الرواية ألا وهو: الضبط وهو شرط واجب توفره في الرواة من ساعة التحمل إلى وقت الأداء.

الضبط في اللغة: هو لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه وضبطه يضبطه ضبطا وضباطة. وقال الليث: "الضبط لزوم الشيء لا يفارقه في كل شيء وضبط، أي حفظه بالجزم، والرجل ضابط - أي - حازم."(١)

وقال الزمخشري: "...وفلان لا يضبط عمله: لا يقوم بما فوض إليه، ولا يضبط قراءته: لا يحسنها."(٢)

وعلى هذا فالراوي الضابط هو الذي يضبط سماعه ضبطا لا تردد فيه، ويقل خطؤه في ذلك، أما الراوي غير الضابط هو الذي يغلب خطؤه على صوابه.

المطلب الثاني: الضبط في الاصطلاح.

أما في الاصطلاح فقد عرفه ابن الأثير بقوله: "وهو عبارة عن الاحتياط في باب العلم وله طرفان: طرف وقوع العلم عن السماع، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم. حتى إذا سمع ولم يعلم، لم يكن شيئا معتبرا كما لو سمع صياحا لا معنى له، وإذا لم يفهم بمعناه على الحقيقة لم يكن ضبطا...

---

١) لسان العرب مادة [ضبط] (٣٤٠/٧).   ٢) أساس البلاغة (٢٦٥).

ومطلق الضبط الذي هو شرط الراوي هو الضبط ظاهرا عند الأكثر، لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى، فتلحقه تهمة تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ، أو قبل العلم حين يسمع، ولهذا المعنى قلت الرواية عن أكثر الصحابة - رضي الله عنهم - لتعذر هذا المعنى."(١)

والضبط عند المحدثين ينقسم إلى قسمين: ضبط صدر وضبط سطر- أي- كتاب.

فأما ضبط الصدر: هو أن يظل الراوي محافظا على ما لديه من مرويات في صدره بحيث يتمكن من استدعائه عند الحاجة إليه.

وأما ضبط الكتاب: فهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.(٢)

---

١) جامع الأصول(١/٧٢)، وفتح المغيث(١/٢٩٠).

٢) نزهة النظر(٢٩).

وللشيخ حسن خان ملحظ جيد في نوعي الحفظ الذي كانت الأمة توليه اهتماما بالغا، وذلك في كتابه "الحطة في ذكر صحاح ستة". (١٤١-١٤٢) فقال: "اعلم أن الضبط الذي يؤخذ في صحة الحديث كان في الأمة المرحومة ثلاث أحوال:

الأول: إنهم كانوا يحفظون الأحاديث في زمن الصحابة والتابعين عن ظهر غيب، ويقتصرون عليها وكان ضبطهم يومئذ في جودة الحفظ فقط.

الثاني: إنهم كانوا يكتبون الأحاديث في زمن من تبع التابعين وأوائل المحدثين إلى الطبقة السابعة والثامنة، وكان ضبط ذلك الوقت في الخط، والاحتياط في الثقات، والحركات، والسكنات، وتصوير الحروف، و مقابلتها على أصولها الصحيحة وحفظ الكتاب عن العوارض الطارئة عليه ونحوها.

الثالث: إنهم - أي الحفاظ - صنفوا كتبا جمة في أسماء الرجال وغريب الحديث، وضبط الألفاظ المشكلة، وصنفوا شروحا لها حافلة وتعرضوا لما يليق به التعرض والبحث عن أحوالها.

وأما اليوم فالضبط أن ينظر الطالب الراغب في تصانيف هؤلاء الأعلام وشروحها، ويروي الأحاديث بحسبها مع الصحة والاتقان."إهـ.

المطلب الثالث: شروط الضبط:

لكي يوصف الراوي بأنه ضابط لا بد وأن يتحقق بأربعة أمور هي على التوالي:

١- أن يكون متيقظا غير مغفل ولا كثير الوهم.
٢- أن يكون حافظا لحديثه إن حدث من حفظه.
٣- أن يكون ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه.
٤- أن يكون عالما بما يحيل المعاني إن كان يحدث بالمعنى.(١)

ويوضح هذه الشروط ويزيدها بيانًا كلام الشافعي في "رسالته" التي أرسل بها إلى عبدالرحمن بن مهدي - كما أورد ذلك العراقي في "تبصرته"- على اعتبار تلك الشروط فيمن يحتج بخبره فقال:

" لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها:

- أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ.

- أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى، وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرم، وإذا أداه بحروفه، فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث.

- حافظا إن حدث من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه إذا شَرِك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئا من أن يكون مدلسا، يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بما يحدث الثقات خلافه.

---

١) المقدمة (٢١٨)، والتبصرة (٢٩٣/١)، وانظر اهتمام المحدثين بنقد السند والمتن (٢١٤).

ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى من ينتهي به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مُثْبِت من حديثه، ومثبت على من حدث عنه فلا يستغني في كل واحد منهم عما وصفت."[1] إهـ.

وهذا النص - كما هو واضح قد تضمن عدة شروط تتعلق بالعدالة وأخرى بالضبط، ولأجل هذا سقته هنا، كما هو صنيع العراقي وغيره.

---

١) التبصرة (١/٢٩٣-٢٩٤)، والرسالة للإمام الشافعي (٣٧٠) وما بعدها، والكفاية (٦٢).

المبحث الثاني: كيفية معرفة ضبط الراوي.

تقدم الكلام عن الضبط وشروطه وعن الراوي الضابط لكن هنا يثور في النفس سؤال وهو: كيف يعرف الراوي الضابط لمروياته من الراوي الذي لا يضبط ذلك؟

يقول ابن الصلاح - بهذا الخصوص -: "يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه."إهـ.(١)

ولعل هذا النص مستوحى من نص الإمام الشافعي السابق الذكر، عندما قال: "إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم."(٢)

ومن قبل الإمام الشافعي وما بعده أثرت نصوص عن أئمة نجد الجيل بعد الجيل يرويها فمن ذلك ما قاله أيوب السختياني - وهو من صغار التابعين -: "إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره."(٣)

يعني ذلك أن يقوم الطالب بمقارنة مرويات شيخه بمرويات غيره، فيتبين له الزلل ومواطن الخطأ من الصواب، وإلى قريب من هذا يذهب عبدالله بن المبارك حين يقول: "إذا أردت أن يصح لك حديث فاضرب بعضها ببعض."(٤)

---

١) المقدمة(٢٢٠).

٢) الرسالة(٣٧١)، التبصرة(١/٢٩٣).

٣) سنن الدارمي(١/١٥٣).

٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٦).

وهذا الإمام أحمد يقول - أيضا-: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا."(١)

كما روي عن علي بن المديني قوله: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه."(٢)

وهذا الذي ارتضاه الخطيب البغدادي جامعا لقول من سبق من الأئمة بقوله: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم ومنزلتهم في الاتقان والضبط."(٣)

وهذا الذي ذكر عن هؤلاء الأئمة مأخوذ من واقع صنيعهم الذي قاموا به تجاه الأحاديث النبوية من سبر أسانيدها والنظر في متونها، ومن يتعامل مع كُتب الرجال، وكتب العلل خاصة يلمس بحق تلك العناية الفائقة التي أولاها النقاد من المحدثين لضبط هفوات الرواة ودراسة مروياتهم وذلك بعقد عدة مقارنات ليميزوا الضابط من غيره، فمن ذلك ما أورده الدكتور مصطفى الأعظمي في مقدمة كتاب "التمييز"(٤) ذاكرا نوع المعارضة وممثلا لها بعدة أمثلة لكل نوع، فمنها:-

١- المعارضة بين مرويات عدة أصحاب من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

٢- المعارضة بين مرويات الشيخ بعضها ببعض.

---

١) نفس المصدر(٢/٢١٢).

٢) المقدمة(١٩٥).

٣) المقدمة(١٩٥)، والجامع(٢/٢٩٥).

٤) هذه المقدمة بعنوان - منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، ثم يأتي كتاب التمييز بعد ذلك.

٣- المعارضة بين مرويات عدد من الرواة عن شيخ واحد.
٤- المعارضة بين مرويات الشيخ ومرويات غيره.
٥- المعارضة بعرض المرويات على النصوص القرآنية.
٦- معارضة الكتاب بالمذاكرة والكتاب بالكتاب.(١)

فمن الأمثلة التي ساقها للتدليل على بعض ما كان يقوم به يحيى بن معين من معارضة لأحاديث بعض المحدثين، فقد قال ابن محرز: "سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي إسماعيل بن علية يوما كيف حديثي؟

قال: قلت: أنت مستقيم الحديث.

قال: فقال لي: وكيف علمتم ذلك؟

قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة.(٢)

ومنه - أيضا- ما قاله الدوري: "سمعت يحيى يقول: "ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس فما خالف فيها الناس ضربت عليه، وقد ذكرت لوكيع شيئا من حديثه عن سفيان، فقال وكيع: ليس هذا لسفيان الذي سمعنا منه نحن."(٣)

وهكذا كانت تتم عملية قياس ضبط الراوي عند أولئك الجهابذة أمثال يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل وغيرهم كثير، ثم ينزل الراوي بعد ذلك في مرتبته اللائقة به من سلم الضبط.

---

١) المصدر السابق(٦٧) مع بعض التصرف.
٢) نفس المصدر(٧٠)، والتاريخ لابن معين(٦٨/١).
٣) منهج النقد عند المحدثين(٦٧)، والتاريخ لابن معين (٦٨/١)

ومما يعد - أيضا- مقياسا للضبط ما قاله السخاوي: "ويعرف الضبط - أيضا- بالامتحان كما تقدم في المقلوب مع تحقيق الأمر فيه." [١]

ومن اختبارات الضبط - أيضا- ما كان يقوم به بعض التلاميذ النبه مع مشايخهم، يعمد الواحد منهم إلى الحديث أو الأحاديث التي ليست من أحاديث ذلك الشيخ ويقرأها عليه على أنها من حديثه، فإن قبلها وأقر بها- وهو ما يسمى بالتلقين - حكموا عليه بالكذب أو الغلط، أو الاختلاط[٢] ومن الأمثلة على ذلك:-

- موقف حماد بن سلمة مع ثابت "قال حماد بن سلمة، كنت آتي ثابتا، فأقول له في الحديث، فأجعل حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أنس، وحديث أنس، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى فآتيه: فأقول له: أنس؟ فيقول: لا. عبدالرحمن بن أبي ليلى." [٣]

---

١) فتح المغيث(٣٠١/١).

٢) التاريخ لابن معين(٨٨/١) قسم الدراسة.

٣) المصدر السابق(٢٦٦/٤) رقم(٤٣٠٠).

المبحث الثالث: تفاوت الضبط وأقسام الرواة بالنسبة لذلك.

مما لا شك فيه أن الرواة ليسوا مرتبة واحدة وذلك راجع إلى عدالتهم ودرجة ضبطهم، فالراوي الذي جرح في عدالته لا يعتبر به فضلا على أن يحتج به، لكن الراوي الذي طعن في ضبطه هو الذي قد يختلف العلماء في شأنه من جهة الاحتجاج والاعتبار أو الترك.

وهذا الأمر ظاهر، فمراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم مثلا أو ابن الصلاح ومن تبعه توضح هذه المسألة كل الوضوح(١)

وبهذا الصدد يقول أبونعيم في معرض دفاعه عن الصحيحين -: "إنهما- أي البخاري ومسلم - وسائر أئمتنا - رحمهم الله- فرقوا بين رواة الأخبار وأنزلوهم منازلهم، لما جعل الله تعالى بين خلقه من التباين في كل شيء، فمنهم:

- ثبت ثقة حافظ لحديثه، متقن لأخذه، صدوق، فهذا هو الذي جمع له أكثر أسباب هذه الصنعة وأدائها.
- ومنهم ثقة ثبت غير حافظ، ومنهم صدوق غير حافظ ولا متقن،
- ومنهم مؤد لما سمعه من كتابه غير معتمد على حفظه، وأحوالهم تختلف هذا صورة المعدلين منهم.

وكذلك - أيضا- لهم - رحمهم الله- فروق في التجريح، ففرقوا

- بين الكذابين على رسول الله - صلى الله عليه وسلم-
- ومن يكذب في حديث الناس،
- وبين من يكذب في لقي المشايخ،
- وبين الذي هو يدلس،
- وبين من هو كثير الوهم سيء الحفظ.
- وبين من ظهر منه اختلاط في حفظ...أو عقل في آخر عمره، فحمل عنه وأخذ منه بدءا وأخيرا،

---

١) سيأتي بالتفصيل عند دراسة الألفاظ عند أبي نعيم.

- وبين من حدث بحفظه فأخطأ، ثم ثبت على خطئه ومخالفة أقرانه ونظرائه،
- وبين المتهمين فيما رووا، ولم يمكنهم تصحيح الكذب عليهم،
- وبين من اتهم في دينه؛
- وبين من أكثر الرواية عن الكذابين، وكان هو في نفسه صادقا.

كل هؤلاء أحوالهم عندهم مرتبة؛ ومنازلهم مختلفة، ولا يتكلف البحث والتقتير عن أحوال الرواة إلا من عني بأمر دينه، وعلم أن قبول الآثار عن صاحب الشريعة دين يتدين به.

فقد كان الإمام يحيى بن سعيد يعد النظر في أحوال الرواة؛ وذكرهم بما ظهر له منهم دينا وقربة إلى الله.

وكذلك من فوقهم من الأئمة مثل شعبة، والثوري، ومالك، كانوا يعدون إظهار حال من علموا منه حالا يوجب إسقاط عدالته دينا وقربة." (١)

فهذا واضح في تفاوت مراتب الرواة من حيث الضبط، ما بين حافظ ثبت، وثقة، وصدوق، وأصحاب الأوهام، والمختلطين، ومن حدث من حفظه فأخطأ، ثم أصر على ذلك، ومن حدث عن الكذابين وهوصدوق في نفسه، ومنهم المتروك.

وقد سبق أن الحاكم قد قسم الحديث الصحيح إلى عشرة أقسام (٢) خمسة منها متفق عليها، وخمسة منها قد اختلف في صحتها، وكان هذا الاختلاف بسبب اختلال الضبط عند الرواة، ولم يعرج على جوارح العدالة سوى البدعة (٣) وما عداها كلها كانت جوارح ضبط.

---

١) مقدمة المستخرج على صحيح مسلم(ل١١٣ ب).

٢) المدخل إلى الإكليل(٨٧-٩٨)وقد سبق نقل ذلك مستوفى عنه في مبحث العدالة.

٣) المدخل إلى الإكليل(٩٥-٩٦).

وعليه يمكن الخلوص إلى النتيجة التالية وهي: أن الضبط يقبل الزيادة والنقصان، وهو مفاد قولهم، فلان أكثر ضبطا من فلان، فالضابط الذي نقبل روايته هو من قل خطؤه في الرواية.

أما غير الضابط فهو الذي يغلب خطؤه على صوابه، سواء أكان ذلك لضعف في عقله أم لتقصير في اجتهاده، وإن كان التقصير في الاجتهاد يمكن تلافيه بالمذاكرة الجادة واستدامة النظر في حديثه.(١)

---

١) الجامع لأخلاق الراوي(٢/٢٧٦).

المبحث الرابع: آثار اختلال الضبط.

تقدم فيما مضى قريبا شروط الراوي الضابط وذلك أن يكون يقظا غير مغفل، حافظا لحديثه إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، عالما بما يحيل المعاني، إن أراد تغيير اللفظ بغيره بما يقوم مقامه ويؤدي معناه، سواء اختصر الحديث أو زاد فيه، ولا شك أن كثيرا من الرواة توفرت فيهم هذه الشروط وإن كان بعضهم أوفر حظا بهذه الشروط من بعضهم الآخر.

كما أن الخطأ والوهم والغفلة أمور تطرأ على سائر الناس، ولهذا يقول يحيى بن معين: "من لم يخطيء فهو كذاب."(١)

ولهذا قام النقاد بأحصاء تلك العوارض وبينوا ما يسقط الاحتجاج بالراوي أو الاعتبار به، وما لا يسقطه فمن ذلك:-

أولا: لا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته كأن يحدث لا من أصل صحيح، أو من حفظه، سواء أكان هو أم القاريء أم بعض السامعين(٢) لكن إن حدث من أصل صحيح فالسماع صحيح ولو كثر منه السهو لأن الاعتماد في هذه الحالة على الأصل الصحيح لا على الحفظ.(٣)

وللإمام الشافعي عبارة جيدة في هذا المضمار، قال: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته."(٤)

---

١) التاريخ لابن معين(٧٠/١).

٢) فتح المغيث(٣٥٤/١)، وفتح الباقي(٣٤٥/١).

٣) التبصرة والتذكرة(٣٤٥/١).

٤) المصدر السابق، والرسالة(٣٨٢).

- من ذلك فعل ابن لهيعة - حيث كان يحدث بعد ذهاب أصوله واختلال حفظه- فيما حكاه هشام بن حسان- قال: "جاء قوم ومعهم جزء، فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فلم أجد فيه حديثا واحدا من حديثه فأتيته وأعلمته بذلك.

فقال: ما أصنع؟ يجيئوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك، فأحدثهم به."[١]

قال الخطيب البغدادي معقبا على هذه القصة: "وكان عبدالله ابن لهيعة سيء الحفظ، واحترقت كتبه، وكان يتساهل في الأخذ، وأي كتاب جاءوا به؛ حدث منه، فمن هناك كثرت المناكير في حديثه."[٢]

ويرى السخاوي أن الرد بالتساهل ليس على إطلاقه لما عرف عن بعض الأئمة الموصوفين به، مثل قرة بن عبدالرحمن، فقد قال يحيى ابن معين: إنه كان يتساهل في السماع وفي الحديث وليس بكذاب."

وهذا يعني:-

- إما أن يكون لما انضم إليهم من الثقة وعدم المجيء بما ينكر.
- أو لكون التساهل يختلف فمنه ما يقدح ومنه ما لا يقدح[٣]

ومن هذا القبيل - أي من قبيل ما يقدح - ما ذكره أبونعيم في ترجمة إسحاق بن إسماعيل بن عبدالله أبي يعقوب - قال: حدث بأحاديث من حفظه فأخطأ فيها."[٤]

ومنه - أيضا- في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن عبدالله بن كيسان أبي بكر- نقلا عن شيخه أبي الشيخ بن حيان قال: "أدركته ولم أكتب عنه كان يحدث من حفظه وليس بالقوي."[٥]

---

١) فتح المغيث(١/٣٥٤).

٢) الكفاية (٢٣٨).

٣) فتح المغيث(١/٣٥٤-٣٥٥) بتصرف يسير.

٤) ذكر أخبار أصبهان(١/١٠٧).

٥) ذكر أخبار أصبهان(١/٢١٧).

- ومن ذلك - ما ذكره في ترجمة شيخه - محمد بن القاسم بن محمد بن سياه أبي بكر قال: "كان ثقيل السمع."(١) وقلة السمع وإن كان عارضا خارجيا لاحيلة فيه للراوي إلا أنه يؤثر في الضبط.

وقال - أيضا - في عثمان بن عبدالله: "كثير الوهم سيء الحفظ."(٢)

ثانيا:- لا تقبل رواية المتساهل في تحمل الحديث وسماعه كالمتحمل حال النوم الكثير الواقع منه، أو من شيخه، وعدم مبالاته بذلك، لأن هذا يدل على سوء حفظه، وبالتالي فلا يكون الراوي ضابطا.(٣)

فمن ذلك ما وقع لعبدالله بن وهب - الإمام الحجة - حيث كان نائما في حال كونه يقرأ له على ابن عيينة - وقد رآه عثمان بن أبي شيبة وأخوه أبوبكر وغيرهما من الحفاظ.

فقال عثمان للقاريء: "أنت تقرأ وصاحبك نائم"؟ فضحك ابن عيينة!

قال عثمان: فتركنا ابن وهب إلى يومنا هذا."

فقيل له: ولهذا تركتموه؟

قال: نعم. أتريد أكثر من هذا؟(٤)

ورد السخاوي هذا الطعن في عبدالله بن وهب بقول الإمام أحمد فيه: "ولكنك إذا نظرت في حديثه عن مشايخه وجدته صحيحا."(٥)

أما إذا كان نوما خفيفا فلا يضر في حالة التحمل والأداء على السواء - وقد نقل السخاوي أن ذلك كان من عادات بعض الحفاظ

---

١) ما سبق(٢/٢٨٥).

٢) الحلية (٨/٢٤٥).

٣) فتح المغيث(١/٣٥٣)، ومنهج النقد للعتر(٨٧).

٤) فتح المغيث(١/٣٥٣).

٥) نفس المصدر.

فقال: "فقد كان الحافظ المزي ربما ينعس في حال إسماعه ويغلط القاريء، أو يزل فيبادر للرد عليه وكذا شاهدت شيخنا - أي الحافظ ابن حجر- غير مرة."(١)

ثالثا:- لا تقبل رواية من عرف بالتلقين فإذا بادر إلى التحديث به، ولو مرة واحدة سقطت روايته لدلالة ذلك على مجازفته، وعدم تثبته، وفقده لشرط التيقظ فلا يقبل حديثه(٢)

ولهذا قال غير واحد من المحدثين: "إذا سرك أن تكذب صاحبك فلقنه."(٣)

لا سيما وقد كان غير واحد يفعله اختبارا لتجربة حفظ الراوي وضبطه وحذقه.(٤)

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أبونعيم في ترجمة أحمد بن خشنام - نقلا عن شيخه أبي الشيخ بن حيان - قال: "إنه كان فيه غفلة، يقرأ عليه من كتابه فلا يعرفه.(٥) وعند غيره - من غير كتابه فلا يعرفه(٦)

ولعل لهذا الأمر قال الحميدي: "ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين، حادثا في حفظه لا يعرف به قديما، وأما ما عرف به قديما في جميع حديثه، فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن."(٧)

---

١) نفس المصدر.

٢) نفس المصدر(٣٥٥/١)، ومنهج النقد للعتر(٨٦).

٣) الكفاية (٢٣٤-٢٣٥).

٤) فتح المغيث(٣٥٥/١).

٥) ذكر أخبار أصبهان(٩٨/١).

٦) ذيل الميزان(٥٨).

٧) الكفاية (٢٣٥).

رابعا:- لا تقبل رواية من أصر على الخطأ بعدما بين له ولم يرجع- ولو مرة واحدة- وتسقط روايته بذلك عند المحدثين، أمثال شعبة بن الحجاج، والحميدي، وأحمد بن حنبل، وابن المبارك، وغيرهم.(١)

وتوضيحا لهذا القول، فقد سأل ابن مهدي شعبة عن الذي تترك الرواية عنه فأجاب: "إذا تمادى في غلط مجتمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم أو رجل يتهم بالكذب."(٢)

ونحوه ما ذهب إليه ابن حبان قال: من بين له خطؤه وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى في ذلك كان كذابا بعلم صحيح."(٣)

وعلق ابن الصلاح على هذا المذهب بقوله: "وفي هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك."(٤) وتعقبه العراقي بأن بعض المتأخرين قيده بأن يكون المبين عالما عند المبين له وإلا فلا جرح إذا.(٥)

ومما يلحق بهذا ما قاله الخطيب في الكفاية(٦): "باب فيمن رجع عن حديث غلط فيه وكان الغالب على روايته الصحة أن ذلك لا يضره."

فهذا وكيع بن الجراح يحدث بحديث مسروق عن عبدالله بن عمرو قال: (لم يكن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - فاحشا.) فقال فيه: عن عائشة، فلم يرد عليه أحد.

---

١) فتح المغيث(١/٣٥٨)، والمقدمة(٢٣٦).

٢) فتح المغيث(١/٣٥٨)، والمقدمة(٢٣٦).

٣) التبصرة(١/٣٤٦)، وفتح المغيث(١/٣٥٨).

٤) المقدمة(٢٣٦).

٥) التقييد والإيضاح(١٥٧)، والتدريب(١/٣٤٠).

٦) الكفاية(٢٢٩).

فلما كان في المجلس الثاني قال وكيع: أخطأنا في حديث، فما كان فيكم واحد يرده علينا، إنما هو عن عبدالله بن عمرو."(١)

خامسا:- لا تقبل رواية من كثرت الشواذ في رواياته- أي المخالفات، وهي الشذوذ والنكارة بحيث يتفرد الراوي بشيء لا يحتمل منه لأنه يطعن في ضبط الراوي وقد جاء عن شعبة أنه قال: "لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ."(٢)

ولما سئل - أي شعبة- من الذي تترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر من الرواية عن المعروف بما لا يعرف وأكثر الغلط."(٣)

أما إذا لم تكثر الشواذ والمناكير من الراوي أو وجد منه ذلك بكثرة لكن مع تمييزه وبيانه، قبل منه بقية حديثه، وكذا إذا عرف سيء الحفظ بملازمته لشيخ معين وعرف منه أنه أتقن حديثه

وضبطه، كإسماعيل بن أبي عياش، حيث قبل في الشاميين خاصة دون غيرهم.(٤)

وسأضرب مثالين للمخالفة من واقع دراسة أبي نعيم، أحدهما للضعيف المخالف، وهو ما يسمى حديثه بالمنكر، والآخر للثقة المخالف وهو الشاذ

قال أبونعيم: حدثنا محمد بن أحمد بن مخلد قال: ثنا الحارث ابن أبي أسامة قال: ثنا يحيى بن هاشم قال: ثنا عبدالله بن جعفر قال: ثنا إسماعيل بن عبدالله قال: ثنا عثمان بن الهيثم قال: ثنا هشام بن زياد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي الله

---

١) ذكر أخبار أصبهان(١/١٨٤-١٨٥).

٢) الكفاية(٢٢٤)، وفتح المغيث(١/٣٥٦)، ومنهج النقد(٨٦).

٣) فتح المغيث(١/٣٥٧)، والمحدث الفاصل(٤١٠).

٤) فتح المغيث(١/٣٥٧)، ومعرفة علوم الحديث(٧٧).

تعالى عنهما، قالت: (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أوى إلى فراشه قال: اللهم متعني بسمعي وبصري وعقلي واجعلهما الوارث مني، وانصرني على عدوي وأرني فيه ثأري.)

قال أبونعيم معلقا على هذا الحديث: "هذا الحديث رواه عن هشام بن عروة عدة ولم يسقه هذا السياق إلا هشام بن زياد.

وتفرد بقوله: "وعقلي" عنه عثمان بن الهيثم.(١)

وبالرجوع إلى ترجمة هشام بن زياد بن أبي زياد، علم أنه متروك.(٢) ومن كان هذا شأنه لا يعتد بمخالفته.

وأما عن السياق، فقد أخرجه الترمذي في موضعين من جامعه.
الموضع الأول بسنده -...عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت: (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: اللهم عافني في جسدي، وعافني في بصري واجعله الوارث مني.)(٣)

والموضع الثاني: بسنده عن ابن عمر قال: (قلما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم يقوم من مجلس حتى يدعو بهذه الدعوات لأصحابه اللهم أقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك

---

١) الحلية (٢/١٨١-١٨٢).

٢) تك(٣/١٤٣٩)، والتقريب(٥٧٢).

٣) الترمذي في كتاب الدعوات - (٥/٥١٨- ح ٣٤٨٠) وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب." سمعت محمدا - أي البخاري- يقول: "حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئا."

... ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا...)[١]

والحاكم من حديث أبي هريرة، قال: (كان من دعاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم: اللهم متعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني وانصرني على من ظلمني وأرني فيه ثأري.)[٢]

والحاكم - أيضا - عن علي قال: (كان من دعاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وذكر مثل حديث أبي هريرة مع زيادات أخرى.)[٣]

وما أخرجه مالك - بلاغا - عن ابن سعيد - بلاغا - (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يدعو فيقول: اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا ...وأمتعني بسمعي وبصري وقوتي في سبيلك.)[٤]

وبالمقارنة مع هذه الطرق لهذا الحديث، وبالنظر إلى متنه - أيضا - نجد أنه يختلف اختلافا واسعا بحيث يغدو غير مقبول من مثل هشام بن زياد الذي ترك.

وأما عن الزيادة: "وعقلي" والتي تفرد بها عثمان بن الهيثم المؤذن - وهو وإن كان ثقة لكنه تغير فصار يتلقن[٥] فلا أدري هل هذا كان منه حال اختلاطه، أو كان من شيخه هشام بن زياد، لكن صنيع أبي نعيم يوحي بأن الحمل في هذه الزيادة على عثمان بن الهيثم والله أعلم.

المثال الثاني: وهو تفرد الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه بزيادة ضبط أو كثرة عدد.

---

١) الترمذي في الدعوات(٥/٥٢٨- ح ٣٥٠٢) وقال: "حسن غريب."

٢) الحاكم في كتاب الدعاء(١/٥٢٣)، وقال: "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه."

٣) الحاكم في كتاب الدعاء(١/٥٢٧) وقال: "صحيح الإسناد."

٤) مالك في كتاب القرآن - باب ما جاء في الدعاء(١/٢١٢-٢١٣).

٥) التقريب(٣٢٧).

قال أبونعيم: حدثنا سليمان بن أحمد قال: ثنا إدريس بن جعفر قال: ثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا داود عن الحسن عن جندب - رضي الله تعالى عنه - قال: (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا يطلبنك الله بشيء من ذمته.)

قال أبونعيم معلقا على هذا الحديث : "هذا حديث ثابت مشهور، رواه عن داود خالد بن عبدالله والمعتمر والناس.

واختلف على داود فيه: فرواه أبوبكر بن أبي شيبة عن يزيد عن داود عن أنس بن سيرين عن جندب.

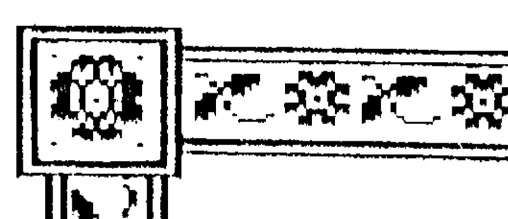
ورواه عبيدالله بن تمام عن داود عن الحسن عن سمرة.
ثم قال - أي أبونعيم - : "وصوابه ما رواه خالد، والمعتمر، والناس، عن داود عن الحسن عن جندب." (١)

فواضح من صنيع أبي نعيم أنه رجح إحدى روايات الحديث اعتمادا على كثرة العدد وهو قوله: "رواه عن داود خالد بن عبدالله والمعتمر والناس." هذا وجه من وجوه الترجيحات، فالراجح في هذه الحال يقال له المحفوظ، ومقابله هو المرجوح، ويقال له الشاذ. (٢).....

---

١) الحلية (٣/٩٦-٩٧). والحديث أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة - باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة - (١/٤٣٤- ح ٢٢٢) من طريق يزيد بن هارون به مع بعض الاختلاف في اللفظ. ومسلم في كتاب المساجد- باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة - (١/٤٥٤- ٤٥٥- ح٢٦١) من طريق خالد بن عبدالله به. وحديث (ح- ٢٦٢) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون به.

٢) نزهة النظر (٣٥).





الباب الرابع

دراسة ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ

أبي نعيم.

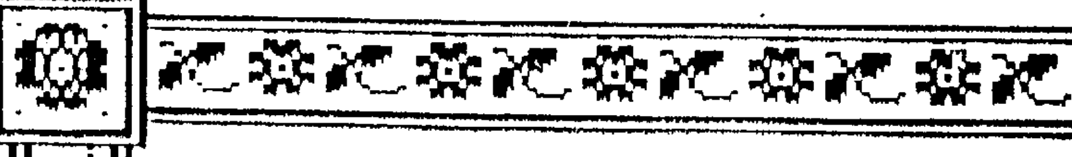
ويشتمل على ثلاثة فصول.

الفصل الأول: دراسة ألفاظ مرتبة الاحتجاج.

الفصل الثاني: دراسة ألفاظ مرتبة الاعتبار.

الفصل الثالث: دراسة ألفاظ مرتبة الترك.





الفصل الأول: دراسة ألفاظ مرتبة الاحتجاج.

ويشتمل على ستة مباحث.

المبحث الأول: دراسة ألفاظ التوثيق القوية والمكررة.

المبحث الثاني: دراسة المصطلحات الآتية: صاحب كتاب، ثبت، عدل، أثنى عليه، ثقة

المبحث الثالث: الوصف بالصدق، القبول، مجالسة العلماء .

المبحث الرابع: دراسة ألفاظ تدل على ممارسة الحديث.

المبحث الخامس: دراسة ألفاظ دالة على الاشتغال بالعلم والفقه.

المبحث السادس: الألفاظ الدالة على العبادة والزهد، وما يتصل بهما.



الفصل الأول:

دراسة ألفاظ مرتبة الاحتجاج.

تمهيد.

علم الجرح والتعديل، من أهم علوم الحديث، إن لم يكن أهمها، وثمرة تلك الدراسات الطويلة المضنية التي قام بها العلماء الجهابذة من أفراد هذه الأمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين. وسيرهم خير شاهد على ذلك، حيث تحملوا الصعب والذلول - مع توفر التقوى والورع - في الذب عن سنة النبي - صلى الله عليه وسلم.

وأبونعيم أحد أولئك الذين أوقفوا أنفسهم على الاشتغال بسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - رواية ودراية، فكان أن ندب نفسه لطلب الحديث منذ نعومة أظفاره فنشأ دائبا على الطلب والحفظ، يجمع الحديث الليل مع النهار، وارتحل في ذلك إلى أقصى البلدان، وقاسى في ذلك المشاق الشديدة. وأنفق في ذلك زهرة عمره، فكان من نتيجة ذلك أن جمع وصنف، وجرح وعدل، وقصده الطلاب والحفاظ للسماع منه.

والمتتبع لكتب الجرح والتعديل - وخاصة المتأخرة منها - يجد في ثناياها كثيرا من أقوال أبي نعيم وأحكامه، كما يجد تفسيرا لكثير من تلك العبارات النقدية، أو بيانا لمراتبها من حيث القبول أوالرد - كما أن منها ما يفهم من اللغة، ومنها ما يدرك بالتتبع والاستقراء، ومنها ما يتعذر معرفته إلا بالنص من قائلها على معناها أو بالنص من غيره على ذلك.

وهذه الدراسة المتواضعة التي أقوم بها، تهدف إلى معرفة مدلولات ألفاظ الجرح والتعديل عند أبي نعيم، وذلك بأن أوازن بين أقواله داخليا من جهة، ثم بين أقواله وأقوال غيره من الأئمة.

وأدرت هذه الدراسة على أربعة كتب له هي:-

١- ذكر أخبار أصبهان - الذي قصد فيه إلى ترجمة المحدثين والرواة من أهل بلده والواردين عليها، وتناول الكثير منهم بالجرح والتعديل.

٢- كتابه الحلية- وإن كان في فضائل العباد والزهاد إلا أنه اشتمل على أقوال نقدية كثيرة.

٣- المستخرج على صحيح مسلم - والذي يسمى أحيانا- "بالصحيح المسند" وقد اشتمل على مقدمة نقدية هي التي طبعت قريبا باسم: "الضعفاء" لأبي نعيم.

٤- كتابه معرفة الصحابة- واقتصرت منه على ثلاثة أجزاء هي عبارة عن رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية.

المبحث الأول.

دراسة ألفاظ التوثيق القوية والمكررة.

المطلب الأول: مراتب الجرح والتعديل عند النقاد.

ولما كانت مراتب الجرح والتعديل مختلفة التقسيم عند الحفاظ، رأيت أن أقسمها إلى ثلاث مراتب وهي:

- ألفاظ مرتبة الاحتجاج.
- ألفاظ مرتبة الاعتبار.
- ألفاظ مرتبة الترك.

تحتوي كل مرتبة على طبقات متعددة، استفدت ذلك من تقسيم العلماء لمراتب الجرح والتعديل بدءا من ابن أبي حاتم وانتهاءا بالسخاوي، والذي شجعني على خوض غمار هذا النوع من الدراسة - هو ما قاله السخاوي - وهو يتكلم على ألفاظ الجرح والتعديل-: "وكذا زدت على كل من ابن الصلاح، وابن أبي حاتم ما في كلام أئمة أهله - أي الحديث - ما وجدت من الألفاظ في ذلك - يعني - بدون استقصاء - وإلا فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، و "الكامل" لابن عدي، و "التهذيب"؛ ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا.

وقد كان شيخنا- أي الحافظ ابن حجر- يلهج بذكر ذلك فما تيسر. والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم لما عرف من عباراتهم في غالب الأحول وبقرائن ترشد إلى ذلك."(١)

ومن قبل ابن حجر والسخاوي نادى الإمام الذهبي بهذا النوع من الدراسة فقال: "ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة ثم أهم من ذلك أن

---

١) فتح المغيث (١/٣٦٢).

نعلم بالاستقراء التام، عرف ذلك الامام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة."(١)

وحقا، قامت عدة دراسات نقدية وتحقيقات حاول من خلالها أصحابها إعطاء مدلولات بعض الألفاظ عند إمام من أئمة النقد، أو محاولة تنزيل تلك الألفاظ ضمن مراتب الجرح والتعديل كما ذكرها ابن أبي حاتم وهذا كله جهد مفيد ومشكور إلا أنه لا يحقق كل ما تضمنه نصا الإمامين الذهبي والسخاوي.

ورأيت أن أورد - هنا - مراتب الجرح والتعديل - كما هي عند السخاوي - مع سرد ألفاظها على النحو الذي ارتضاه بغية الانتفاع به في الدراسة والموازنة بينها وبين ألفاظ أبي نعيم.

أولا : مراتب التعديل.

وقد جعلها ست مراتب هي على التوالي:

المرتبة الأولى: وهي أرفع مراتب التعديل، ما دلت على المبالغة في التوثيق، أو كانت على وزن أفعل، وذلك مثل: أوثق الخلق، أثبت الناس، حدثني أصدق من أدركت من البشر، إليه المنتهى في التثبت، وقول الشافعي في ابن مهدي: "لا أعرف له نظيرا في الدنيا."

ويرى السخاوي أن هذا القول محتمل أن يلحق بهذه المرتبة أو بغيرها.

المرتبة الثانية: ما دل على عدم البحث عن حال الراوي - مثل قولهم: فلان لا يسأل عنه.

المرتبة الثالثة: ما تأكدت بصفة أو صفتين من الصفات الدالة على التوثيق سواء تكررت نفس الصفة، وذلك مثل: ثقة ثقة، أو ثبت ثبت،

---

١) الموقظة (٨٢).

أو كررت مع تباين الألفاظ، وذلك مثل قولهم: ثقة ثبت، أو ثبت حجة، لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه، وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلا يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة: "ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث." ويلتحق به قول ابن عيينة في عمرو بن دينار: "كان ثقة ثقة." تسع مرات، فكأنه سكت لانقطاع نفسه.

المرتبة الرابعة: ماعبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد وذلك مثل: ثقة، ثبت، حجة، متقن، عدل، حافظ، عدل ضابط، كأنه مصحف.

المرتبة الخامسة: مادلت على المبالغة في الصدق، وذلك مثل: صدوق، ويلتحق به من قيل فيه: لا بأس به، مأمون، خيار.

المرتبة السادسة: ما دلت على الصدق المطلق من غير مبالغة ولا توكيد، وذلك مثل قولهم: محله الصدق، إلى الصدق ماهو، شيخ روى عنه الناس، شيخ وسط، شيخ، مقارب الحديث، صالح الحديث، حسن الحديث، جيد الحديث، يكتب حديثه، صويلح، صدوق إنشاء الله، أرجو أنه لابأس به، ما أقرب حديثه، ما به المسكين بأس، ما أعلم به بأسا، ما علمت فيه جرحا.

قال السخاوي: "وبالجملة فالضابط لأدنى مراتب التعديل كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح، ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها وأما التي بعدها، فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بمسمى شريطة الضبط. بل يكتب حديثهم ويختبر."

ثم تناول الإمام السخاوي عدة مصطلحات مما سبق ذكره بالشرح والتفسير مما سأعود إليه عند تناول ألفاظ أبي نعيم بعد قليل - إن شاء الله-

ثانيا: مراتب الجرح.

وهي ستة عنده أيضا، وسأتناولها على عكس النهج الذي تبعه السخاوي في عرضها وذلك أن أجعل أولا ما جعله هو آخرا في تلك المراتب، حتى يتسنى لي النظر إلى أقسام مرتبة الاعتبار على نسق واحد متسلسل.

المرتبة الأولى: ما دل على التليين وهذه أسهل مراتب الجرح، أو بعبارة أخرى هي أقرب إلى مراتب التعديل، وذلك مثل: فيه مقال، أدنى مقال، فيه ضعف، تعرف وتنكر، ليس بذاك، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بالمتين، ليس بمرض، ليس بالحافظ، غيره أوثق منه، ليس بعمدة، ليس بمأمون، إلى الضعف ماهو، فيه خلف، طعنوا فيه، تكلموا فيه، مطعون فيه، سيء الحفظ، في حديثه شيء، مجهول، فيه جهالة لا أدري ماهو، تركوه.

المرتبة الثانية: ما صرح فيها بعدم الاحتجاج بحديث الراوي، وذلك مثل: فلان لا يحتج به، ضعيف، منكر الحديث، واه، ضعفوه، ضعيف الحديث، مضطرب الحديث له ما ينكر، له مناكير.

المرتبة الثالثة: ما صرح فيها بعدم كتابة حديث الراوي ونحو ذلك، كقولهم: فلان رد حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جدا، واه بمرة، طرحوا حديثه، فلان أرم به، مطرح، مطرح الحديث، لا يكتب حديثه، لا تحل الرواية عنه، ليس بشيء، لا يساوي فلسا، لا يساوي شيئا، لا شيء.

المرتبة الرابعة: ما دلت على اتهام صاحبها بالكذب أو نحوه، وذلك مثل: متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، تركوه، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة، غير مأمون، فاحش الغلط، كثير الغفلة، على يدي عدل، مجمع على تركه، مود، ومنها: فيه نظر، وسكتوا عنه عند البخاري.

المرتبة الخامسة: ما دلت على وصفه بالكذب، وذلك مثل قولهم: كذاب، دجال، وضاع، يكذب، يضع، وضع حديثا.

المرتبة السادسة: ما دلت على المبالغة في الكذب، أو كانت على وزن أفعل، وهي أسوأ مراتب الجرح، وذلك مثل قولهم: فلان أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، هو ركن الكذب، ونحو ذلك.(١)

وقد ذكر السخاوي أن المراتب الأربعة الأخيرة مراتب ترك لا يحتج بها ولا يعتبر بها بواحد من أهلها، في حين أن المرتبتين الأوليين يخرج حديث أهلهما للإعتبار.

---

١) فتح المغيث(٣٦٢/١- ٣٧٦).ولقد جردها الدكتور الشريف منصور على النحو الذي أوردته، ووزعها على طلبته بالسنة المنهجية، وقعت إلي نسخة منها أفدت منها في هذا الإختصار.

المطلب الثاني: من كرر فيه لفظ التوثيق.

بناء على ما تقدم من عرض لمراتب الجرح والتعديل عند أهل العلم سأحاول عرض ألفاظ أبي نعيم.

فقد استعمل أبونعيم ألفاظا وعبارات في التوثيق أطلقها على كبار الحفاظ في عصره وما قبل ذلك، مراعيا في ذلك أبرز السمات التي عرفوا واتصفوا بها، وكان عدد الذين أدخلتهم في هذه المرتبة ثلاثين حافظا وإماما.[(١)]

فمن ذلك ما ذكره في ترجمة شيخه إبراهيم بن محمد بن حمزة أبي إسحاق[(٢)] قال: "الحافظ، واحد زمانه في الحفظ، لم ير بعد ابن مظاهر مثله في الحفظ، جمع الشيوخ، وصنف المسند...كتب بالعراقين والحجاز، حدث عنه المشايخ، والمتقدمون.

ومن ذلك - أيضا- ما ذكره في ترجمة أحمد بن مهدي بن رستم[(٣)] قال: " لم يحدث في وقته من الأصبهانيين أوثق منه، وأكثر حديثا، صاحب الكتب والأصول الصحاح، أنفق عليها نحوا من ثلاثمائة ألف درهم..."

ومن هذه الألفاظ العليا - قوله[(٤)] أحد الأئمة والحفاظ، صنف المسند والكتب، أقام بأصبهان يحدث بها خمسا وأربعين سنة.

ومن ذلك - أيضا- قوله:[(٥)]كان بندار البلد في كثرة الحديث والأصول، صاحب معرفة، وإتقان، صنف المسند والتفسير، والشيوخ، له من المصنفات شيء كثير.

---

١) م١/١-٣٠

٢) م١/ ٢ .

٣) م١/ ٥

٤) م١/٤

٥) م١/ ٨

والملاحظ في هؤلاء الحفاظ الذين وصفهم بهذه الأوصاف العلمية العالية بعضهم له روايات في الكتب الستة وغيرها من المسانيد، مما يفيد في جمع الحديث الصحيح، ويفيد - أيضا - في الترجيح عند اختلاف الروايات، "لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه، وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلا يكون أعلى منها - كما يقول السخاوي.(٦)

إلا أنني أحب أن أذكر أنه من الصعب تفسير سائر ألفاظه ثم ترتيبها من أعلى إلى الأدنى حسب قوة اللفظ في الدلالة على الوثاقة.

---

١) فتح المغيث (١/٣٦٣).

المطلب الثالث: الوصف بالتصنيف.

وصف أبونعيم ثلاثة وعشرين رجلا [(١)] بهذا الوصف - أي بالتصنيف - وقد تكرر هذا الوصف في المرتبة السابقة في ترجمة اثني عشر[(٢)] حافظا وإماما.

تفرد أبونعيم بترجمة بعضهم وهم أربعة رجال[(٣)] لم أجد ترجمتهم عند غيره كما أن عددا آخر منهم لم أجدهم إلا عند شيخه أبي الشيخ في كتابه "طبقات المحدثين بأصبهان" والذي اعتبرته دائما مفسرا لأقوال أبي نعيم، لأنه تلميذه وبه تخرج، وقد أخذ عنه الكثير بالنص، أو يحور عباراته قليلا.

فمن ذلك ما ذكره أبونعيم في ترجمة - عبدالعزيز بن عمران أبي بكر[(٤)]- قال: "صنف الشيوخ كتب بالشام ومصر والحجاز، وفي هذا المذكور يقول أبوالشيخ: كان ممن صنف الشيوخ والكتب الكثيرة."

ومن ذلك ما ذكره في ترجمة عبدالله بن أحمد بن إشكيب أبي محمد[(٥)]- قال: "صنف المسند والشيوخ - وفي ذلك يقول أبوالشيخ: كان حافظا يذاكر، صنف المسند...وكان له علم ومعرفة بالحديث.

ومما ذكره - أيضا - في ترجمة عبدالله بن عمر بن يزيد بن كثير أبي محمد[(٦)]- قال: "كان له المصنفات الكثيرة، كان رواية يحيى، وعبدالرحمن، وحماد بن مسعدة، وروح، ومعاذ بن معاذ، ومحمد بن بكر، تفرد بغير حديث." ومثله عند أبي الشيخ.

---

١) م١/٣١- ٥٣ .

٢) انظر نهاية ملحق هذا المطلب. ص(١١).

٣) م١/ ٣١، ٣٣، ٤٧، ٤٩ .

٤) م١/ ٣٩

٥) م١/ ٤٠

٦) م١/ ٤٢ .

كما نجد عددا من هؤلاء الذين وصفهم أبونعيم بالتصنيف يوصفون عند غيره بالوثاقة ففي ترجمة أسيد بن عاصم بن عبدالله أبي الحسين[١]- قال: "صنف المسند." نجد ابن أبي حاتم يقول: كتبنا عنه- وهو ثقة رضا.

وفي ترجمة داود بن علي الظاهري[٢] قال: الفقيه، صنف كتبا كثيرة. في حين قال الخطيب البغدادي: كان إمام أصحاب الظاهر، ورعا زاهدا ناسكا، في كتبه حديث كثير، لكن الرواية عنه عزيزة جدا. وأوضح من هذا قول ابن حجر: ثقة إمام من الائمة لم يذكره أحد بكذب ولا تدليس في الحديث.

وهكذا يتبين من هذه المقارنة المراد بهذا الوصف عند الائمة الاخرين، وأنه يفيد التوثيق - بل قد وصف به الائمة والاعلام - كما سبق ذكره- في المرتبة الاولى ثم إن مهمة التصنيف ليست سهلة ميسورة لكل أحد، وذلك أن المحدث لا يضطلع بهذه المهمة، حتى يرحل ويجتمع عنده الكثير من الحديث، والشيوخ والفوائد، وإلا فكيف سيحصل على مادة يؤلف منها مسندا، أو تفسيرا، أو معجم شيوخ كما وردت هذه الاوصاف عند أبي نعيم، لذلك تأتي هذه المرحلة تالية عن مرحلة الرواية - أي بعد ما ينضج الراوي علميا.

وعلى هذا فمن وصف بأنه مصنف ولم نعلم فيه جرحا لأحد، اعتبرناه ثقة، لانها صفة ملازمة لكبار الحفاظ والائمة.

---

١) م١/ ٣٦ .

٢) م١/ ٣٧ .

المطلب الرابع: من وصف بالحفظ.

قال صاحب المصباح: حفظت المال وغيره، حفظا إذا منعته من الضياع والتلف، وحفظته صنته عن الابتذال...والتحفظ: التحرز...وحفظ القرآن: إذا وعاه على ظهر قلبه.(١)

فمن هو الحافظ في اصطلاح المحدثين؟: قال الذهبي:- وهو بصدد الكلام عن الوثاقة ومتى يعتبر الراوي ثقة- "ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ."(٢)

أي أن الحافظ أعلى رتبة من الثقة لاتصافه بالأوصاف المذكورة في الثقة، ثم الزيادة عليه بالمعرفة وكثرة المحفوظ، لذلك نجد الذهبي- أيضا- يقول: "الحافظ أعلى من المفيد في العرف كما أن الحجة فوق الثقة."(٣)

ويرى ابن سيد الناس أن الحافظ أعلى رتبة من المحدث، فيقول: "فأما المحدث: في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه.

فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه، وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها فهذا هو الحافظ."(٤)

---

١) المصباح المنير(١٤٢/١).

٢) الموقظة (٦٨).

٣) التذكرة (٩٧٩/٣).

٤) التدريب(٤٨/١)، قواعد التحديث(٧٧)، لمحات في أصول الحديث(١٠٤).

وهو واضح من كلام ابن سيد الناس أن الحافظ أعلى مرتبة من المحدث بحيث انضم إلى كونه محدثا المزيد من المعرفة بطبقات الشيوخ مع الاتقان والمعرفة.

وللحافظ ابن حجر كلام قيم في تحديد شروط الحافظ فقال: "للحافظ في عرف المحدثين شروط، إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا، وهو:-

١- الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف.
٢- والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم.
٣- والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون، فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا."(١)

ولعل ما قرره الحافظ ابن حجر في حد الحافظ هو الضابط الأوفق لهذا المصطلح، وقد يوجد فيمن وصف بالحفظ من هو فوق ذلك بكثير، كما يوجد-أيضا- ممن وصفوا بالحفظ، اتهموا في عقائدهم - كما سأعرض له بعد حين - وإذا ما تصفحنا كتاب " تذكرة الحفاظ" للإمام الذهبي، أو "طبقات الحفاظ" للسيوطي بعده- نجد من هذا شأنه؛بعضهم جبال في الحفظ و المعرفة، وآخرون وسط، وقليل منهم متكلم فيه من جهة عدالتهم.

وبهذا الخصوص يقول السخاوي: "وأن مجرد الوصف بكل منهما أي الحفظ والضبط غير كاف في التوثيق، لأن بين العدالة وبينهما عموم وخصوص من وجه لأنه توجد العدالة بدونهما، ويوجدان بدونهما، ويوجد الثلاثة."(٢)

---

١) النكت لابن حجر (٦٨/١).
٢) فتح المغيث (٣٦٣/١).

وكلام السخاوي وجيه لا مطعن فيه لكن يجب أن تراعى في ذلك قرائن الأحوال عند إطلاق هذا المصطلح هل المراد به مجرد الجمع، فلا يفيد في هذه الحال توثيقا.

والغالب على هذا الاستعمال الجمع بين العدالة والضبط بل هو وصف ملازم لكبار النقاد في كل عصر، ولا أدل على ذلك من رسالة الذهبي المترجمة بقوله: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل." أما في "تذكرة الحفاظ" يقول في بعض مترجميه: حافظ ولكنه ضعيف، أو متهم، فلو لم يكن هذا المصطلح يفيد العدالة والضبط معا، لما احتاج إلى هذا التنبيه أوالتقييد.

وبعد هذا العرض - لكلام الائمة في تحديد مدلول هذا المصطلح فما هو المراد به عند أبي نعيم يا ترى؟

أطلق أبونعيم هذا المصطلح على واحد وأربعين راويا[(١)] من شيوخه فمن فوقهم ومن دراستي لهذا اللفظ عنده وجدته يفرده مرة في وصف بعض مرتجميه، ويركبه مرة أخرى مع بعض المصطلحات الأخرى.

فقد وصف سبعة عشر رجلا بالحفظ - فيقول: حافظ، أو من الحفاظ.

فمن ذلك قوله في ترجمة أحمد بن عمارة بن الحجاج أبي عمارة[(٢)]-: "كان من الحفاظ." وقال عنه أبوالشيخ:" كان حافظا دينا."

وفي ترجمة أحمد بن عمرو البزار[(٣)] قال: "الحافظ." ولم يزد عليه. وقال أبوالشيخ:" كان أحد حفاظ الدنيا رأسا فيه." ونجد الذهبي يقول عنه: "الحافظ العلامة...صاحب المسند."

---

١)م١/ ٥٤- ٨٨ .

٢)م٢/ ٥٦ .

٣)م٣/ ٥٧ .

ومن ذلك -أيضا- ما ذكره في ترجمة العباس بن يزيد البحراني[١] فقال: "من الحفاظ." وقال أبوالشيخ: "كان حافظا."

أما ما ورد عنه مركبا مع غيره فقد وصف به، ثلاثة عشر رجلا.[٢] فمن ذلك قوله في ترجمة إبراهيم بن عمر بن حفص بن معدان[٣] -: "الحافظ، ثقة." وقال أبوالشيخ:" كان حافظا."

وقال في ترجمة محمد بن إبراهيم بن يوسف: "الحافظ[٤]...كان أحد من يذاكر ويحفظ الكثير.

وفي ترجمة إسماعيل بن عبدالله بن مسعود[٥]- قال:" كان من الحفاظ الفقهاء." ونجد ابن أبي حاتم يقول فيه:" سمعنا منه وهو ثقة صدوق." ويقول الذهبي فيه: "الحافظ المتقن الطواف."

ولما قارنت أقوال أبي نعيم بأقوال غيره من الائمة وجدته قد غمز اثنين من الحفاظ بالغرابة[٦]

فأما أحدهما فقد ترجمه الحافظ ابن حجر في "اللسان" مكتفيا بقول أبي نعيم، وأما الآخر فلم أجده عند غيره.

كما أنه تفرد بذكر أربعة آخرين بالحفظ ولم أجد لواحد منهم ترجمة عند غيره فقال في الأول منهم:
" كان حافظا يذاكر بالأبواب والمسند."[٧]

---

١) م١/ ٦٦
٢)م١/ ٥٤، ٥٥، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٨٨ .
٣)م١/ ٥٤ .
٤) م١/ ٧٧،
٥) م١/ ٧٢ .
٦)م١/٦٣، ٨١،
٧)م١/ ٧٠ .

وقال في الثاني: "من الحفاظ."(١)،
وقال في الثالث: "له معرفة وحفظ."(٢)
وقال في الرابع: " كان مقدما في حفظ القراءات، كثير الروايات، تخرج بالبصرة وببغداد كتب الحديث الكثير، يرجع إلى فنون العلم من النحو والإعراب، وفي حفظ الآثار، والأخبار"(٣) وهذا الأخير شيخه وهو أعلم به وبقدراته وملكاته العلمية.

ثم إني وجدت عنده خمسة رواة ممن وصفهم بالحفظ- قد طعن فيهم الأئمة.

فمن ذلك ما قاله في ترجمة أحمد بن محمد بن الأزهر(٤)-: "الحافظ." وقال الذهبي: "الإمام الحافظ لكنه واه ذكرته في الميزان." وقال ابن عدي: "حدث بمناكير." وقال الدارقطني:" ضعيف الحديث."

وفي ترجمة - عبدالرحمن بن يوسف بن خراش قال: "الحافظ(٥) ونجد الخطيب البغدادي يقول: "كان أحد الرحالين في الحديث إلى الأمصار...وممن يوصف بالحفظ والمعرفة، وقال أبوزرعة: كان خرج مثالب الشيخين، وكان رافضيا." وقال ابن عدي:"إنما ذكر بشيء من التشيع فأما في الحديث فإني أرجو أنه لا يتعمد الكذب."

وفي آخر قال أبو نعيم:"أحد من يحفظ ويذاكر." وكذلك قال ابن مردويه فيه وأضاف: "ويغلط."(٦)

---

١)م١/ ٧٢،

٢)م١/ ٧٤،

٣)م١/ ٨٦،

٤)م١/ ٥٨،

٥)م١/ ٦٨

٦)م١/ ٦٧،

وفي ترجمة الجعابي - وهو أحد شيوخه- قال: "الحافظ." ونجد الذهبي يقول: "الحافظ من أئمة هذا الشأن ببغداد على رأس(٣٥٠) إلا أنه فاسق رقيق الدين."(١)

ويمكن القول في هذا النوع - بأن الحفظ ليس على بابه، وأسلفت الكلام عليه وأوردت قول السخاوي في هذا الشأن وهو أن الوصف بالحفظ قد لا يشمل العدالة في بعض الأحيان.

وذكرت هناك توجيهه، والدراسة المقارنة تبين هذا الأمر بوضوح فسائر الذين وصفهم بالحفظ، كانوا كذلك عند الأئمة الآخرين إلا في هذا النزر القليل، ولكل قاعدة شواذ، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. ومن وصف بالحفظ - في الغالب كما تبينه هذه الدراسة لا بد وأن يكون ثقة- أي عدلا ضابطا، مع كثرة الحديث والمعرفة بالعلل والرجال، فإذا تكلم فيه- كما هو الحال في "الجعابي" وغيره، فهذا أمر طاريء وهو الفسق، على الأصل: وهو المعرفة التامة بالحديث وأصوله. والله أعلم.

---

١) م١/ ٨٣.

المبحث الثاني:

دراسة المصطلحات الآتية : صاحب كتاب، ثبت، عدل، أثنى عليه، ثقة.

المطلب الأول: صاحب أصول...صاحب كتاب.

سبق الحديث عن الضبط وتعرضت هناك لما يتعلق بضبط الكتاب، ولما كان أبونعيم قد أكثر من استعمال هذه العبارة الاصطلاحية ويريد بها التوثيق - كما سيتبين من الدراسة- تطرقت إلى كثير من أقوال العلماء بما يبين مدلول هذا المصطلح.

ومن الملاحظ أن معظم الكلام على الرواة كان فيما يتعلق بالضبط، لأن الكتابة كانت قليلة في المتقدمين، ومن ثم كان الخطأ والسهو يكثران عند من يعتمد على حفظه في التحديث، ويقلان عند من يعتمد على كتابه في ذلك.

وفي هذا يقول الإمام الترمذي: "أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع."(١)

وقال - أيضا-: "وإنما تفاضل أهل الحفظ، بالحفظ والاتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم."(٢)

كما روى عن منصور قال: "قلت لإبراهيم النخعي: ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثا منك؟ قال: لأنه كان يكتب..."(٣)

---

١) العلل المفرد(٧٤٦/٥).

٢) ما سبق(٧٤٧/٥-٧٤٨).

٣) ما سبق(٧٤٨/٥).

هذا مع أن ضبط الصدر هو الذي كان يطمئن إليه بعض الأئمة وكانوا يرون أن الأفضلية كانت للرواية من حفظ الراوي.

سئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح، أيؤخذ عنه الأحاديث؟ فقال: لا يؤخذ منه أخاف أن يزاد في كتبه بالليل."(١)

قال الحافظ - معقبا على قول مالك -: "هذا وإن كان صريحا في أنه لا يؤخذ عمن لا يحفظ، فإن العمل في القديم والحديث على خلافه، لاسيما منذ دونت الكتب..."(٢)

ويوضح هذا الأمر - أي الاعتماد على الكتاب في التحديث وأن صاحبه قد يعد في المرتبة العليا من الوثاقة فيقول-: "...من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة، وكبار التابعين، لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين:

١- قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه، ويكرر عليه، فلا يزال مبينا له، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد، وقلة ماعند الواحد منهم من المتون حتى كان من يحفظ منهم ألفا حديث يشار إليه بالأصابع. ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان.

٢- وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه. وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول، إلا من تساهل منهم، كمن حدث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص، وخفي عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم.

---

١) الكفاية (٣٣٧).

٢) النكت لابن حجر (٢٦٨/١).

وإذا تقرر هذا، فمن كان عدلا لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه، فحدث منه، فقد فعل اللازم له. وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف." (١)

فبات واضحا من خلال هذا النص أن صاحب الكتاب ثقة معتمد بحديثه وروايته، بل حديثه في الدرجة العليا من الصحة كما يقرر ذلك الحافظ ابن حجر، وأكثر الأئمة النقاد من المتأخرين يرون أن رواة الصحيحين ثقات؛ وقد كشف لنا الحافظ أن معظم أولئك الرواة كانوا يؤدون من كتبهم شريطة أن يكون مصونا لديهم.

ويبين لنا الخطيب البغدادي ما يلزم صاحب الكتاب من العناية بكتابه فيقول: "ويجب على صاحب الكتاب أن يحتفظ بكتابه الذي سمع فيه، فإن خرج من يده وعاد إليه فقد توقف بعض العلماء عن جواز الحديث منه." (٢)

وأكثر ما يطلب من صاحب الكتاب أن يحسن قراءته، وفي هذا يقول الحاكم- وهو يتحدث عن عدالة المحدث-: "...فإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصله، وأقل ما يلزمه أن يحسن قراءة كتابه." (٣)

ونجد العلماء قد اتبعوا منهجا دقيقا في التعرف على أحوال الرواة، الذين يحدثون من كتبهم، فتأملوا الأصول، للمعرفة أعتيقة هي أم جديدة؟ واستخدموا في ذلك طرائق شتى، كفحص الحبر، والورق، والنظر في السماعات أقديمة هي قدم الكتاب أم ملحقة؟ (٤)

---

١) ما سبق(١/٢٦٩- ٢٧٠).

٢) الكفاية (٣٤٧ و٣٤٨).

٣) المعرفة للحاكم(٥٣).

٤) ما سبق(١٦).

وقد استعمل أبونعيم الأصبهاني هذا المصطلح بمعنى التوثيق - كغيره من أهل العلم. فجاء عنده مفردا ومركبا مع غيره، حيث وصف به أربعة وأربعين راويا[١] فمن ذلك ما قاله في ترجمة:

- إبراهيم بن السندي بن علي[٢] صاحب أصول. قال أبوالشيخ: كثير الحديث، صاحب أصول، ثقة.
- إبراهيم بن محمد بن مالك القطان[٣] صاحب كتاب، فقيه. قال أبوالشيخ: كان يتفقه كتب حديثا كثيرا...ثقة.
- الحسين بن الحسن بن علي أبو عبدالله[٤]. صاحب أصول صحاح. قال أبوالشيخ: معه أصول صحاح.
- سلم بن عصام بن سلم.[٥] صاحب كتاب، كثير الحديث، والغرائب. قال أبوالشيخ: كان شيخا صدوقا، صاحب كتاب، وكتبنا عنه أحاديث غرائب.

من هذه الأمثلة يتبين مراد أبي نعيم من إطلاقه هذه العبارة النقدية، عندما نقارنها بقول غيره، وهاهو ذا أبوالشيخ يقول في أغلب ذلك، ثقة، صدوق؛ ولم أجد أحدا من هؤلاء الذين أفردهم بقوله: صاحب كتاب أو صاحب أصول، مترجما عند الحافظ ابن حجر، حتى يتسنى لي المقارنة بين قوله وقول الحافظ.

كما أنه انفرد بوصف عشرين راوياً[٦] لم أجد أحدا منهم عند غيره، والشأن في هؤلاء أن يكونوا ثقاتا عنده، وجميعهم شيوخه وهو أعلم بهم، بحكم ملازمته لهم ومعرفته بهم، كما زاد في وصف بعضهم: "صاحب أصول ومعرفة، وإتقان." "صاحب أصول، وكتب كثيرة...أحد العباد والأخيار."

---

١) م١/ ٨٩-١٣٢

٢) م١/٩٠

٣) م١/ ٩٢

٤) م١/ ١٠٠

٥) م١/١٠١

٦) م١/٩٣، ٩٧،١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢ .

وجاء هذا المصطلح مركبا مع مصطلح ثقة في عشرين[١] موضعا، وهاهي ذي بعض الأمثلة من أقواله مقارنة في ذات الوقت مع أقوال غيره.

- إبراهيم بن سعدان بن إبراهيم.[٢] ثقة، صاحب كتاب، ومثله عند أبي الشيخ.
- إبراهيم بن محمد[٣] ثقة، صاحب أصول. قال أبو الشيخ: شيخ ثقة.
- أحمد بن محمد بن إبراهيم[٤] ثقة، صاحب أصول. قال أبو الشيخ: كثير الحديث، ثقة.
- الحسن بن محمد بن الحسن الداركي[٥]. ثقة صدوق صاحب كتاب. قال أبو الشيخ: ثقة، صاحب أصول. وقال الذهبي: الشيخ المسند الثقة المتقن.
- عبدالله بن محمد بن عبدالكريم أبو القاسم.[٦] كثير الحديث، صاحب أصول ثقة. قال أبو الشيخ: كثير الحديث، ثقة، صاحب أصول، وقال الذهبي: الإمام المحدث الثقة...

ومن هذه الأمثلة والتي جاء فيها مصطلح "صاحب كتاب" أو "صاحب أصول" مقرونا بمصطلح "ثقة" وهو كالتفسير له، وكأن سائلا يسأل لماذا كان ثقة؟ فيكون الجواب: إنه صاحب أصول، وليس بالضرورة أن يأتي دائما مقرونا معه فقد يكتفي بقوله صاحب كتاب وتكون دلالته على الوثاقة مفهومة من إطلاقه كما أسلفت الحديث عن ذلك. والله أعلم.

---

١) م/١: ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢١.

٢) م/١: ٨٩.

٣) م/١: ٩١.

٤) م/١: ٩٤.

٥) م/١: ٩٩.

٦) م/١: ١٠٥.

المطلب الثاني: ثبت.

قال صاحب المصباح: ثبت الشيء، يثبت ثبوتا- دام واستقر- فهو ثابت، وثبت الأمر: صح، ورجل ثبت - بسكون الباء- متثبت في أموره...ورجل ثبت:- بفتحتين- إذا كان عدلا ضابطا، والجمع أثبات.[(١)]

وفي القاموس-: الأثبات: الثقات.[(٢)]

قال السخاوي: "ثبت - بسكون الموحدة- الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة، وأما بالفتح، فما يثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره."[(٣)]

وقد جعلها ابن أبي حاتم المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك ابن الصلاح، وجعلها العراقي في المرتبة الثانية، وكذلك فعل ابن حجر فجعلها من المرتبة الثالثة "ثقة، متقن، ثبت،عدل."[(٤)]، وهي الرابعة عند السخاوي.[(٥)]

لم تأت عند أبي نعيم مفردة، وإنما جاءت مركبة مع غيرها، فقال في ترجمة: خالد بن الحارث الهجيمي[(٦)]- أحد الأثبات المتقنين. وقال الحافظ: ثقة ثبت. ع.

وفي ترجمة عمر بن عبدالله بن رزين[(٧)] ثبت ثقة. قال الحافظ: صدوق له غرائب،مد.

جاءت مقرونة مع غيرها - أيضا- مما يدل على أنها لفظ توثيق. وربما كانت أقوى في الدلالة على التوثيق من لفظ الثقة. وهذا التركيب يفيد عند الترجيح.

---

١) المصباح المنير(١/٨٠).
٢) القاموس (١/١٤٤).
٣) فتح المغيث (١/٣٦٥).
٤) التقريب (٧٤).
٥) فتح المغيث (١/٣٦٥).
٦) م١/١٣٣
٧) م١/١٣٤

المطلب الثالث: عدل...أثنى عليه فلان.

تقدم الكلام عن العدالة لغة واصطلاحا فلا يحتاج أن أعيده هنا.

وجدت أبا نعيم يستعمل عبارة مفادها التوثيق، وذلك حين قال في أحد من ترجمهم.-: كتب أهل بغداد بعدالته وأمانته.(١) وبدت لي غامضة في أول الأمر، حتى قال أبوالشيخ: قدم - إلى أصبهان- فلم يعرفوه وكتبوا في أمره إلى بغداد فأثنوا عليه ووثقوه. كما قال الدارقطني: إنه ثقة.

فبالنظر في أقوال غيره يتبين أنه أراد بذلك التوثيق.

كان فلان كثير الثناء عليه.

لغة- يقال: أثنيت عليه خيرا وبخير- أي وصفته، وقال بعضهم: الثناء لا يستعمل إلا في الخير. لكن ورد أنه يستعمل في الخير والشر معا. كما في الحديث: (مروا بجنازة فأثنوا عليها خيرا، فقال - عليه الصلاة والسلام-: وجبت، ثم مروا بأخرى، فأثنوا عليها شرا، فقال: وجبت. وسئل عن قوله وجبت فقال: هذا أثنيتم عليه خيرا فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرا، فوجبت له الجنة.(٢)

وأبو نعيم في هذا الاستعمال ناقل لقول غيره، فقد جاء عنده بنفس المعنى الوارد في اللغة.

---

١) م١/١٣٥

٢) المصباح المنير(١/٨٥-٨٦)، والحديث أخرجه مسلم في الجنائز باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى(٢/٦٥٥- ح٦٠).

قال- في أحد مترجميه-:" كان الحسن بن علي كثير الثناء عليه، والذكر لفضله. وقال أبو زرعة: ثقة.[١]

وفي آخر قال: حدث عنه محمد بن النضر الجارودي وأثنى عليه، وقال: كان صاحب حديث[٢]. ولم أجده مترجما عند غيره، ويبدو لي أن كلا الاستعمالين يريد بهما التوثيق عنده، كما أنه استعمل عبارة أخرى تفيد التوثيق، وهو ما نقله عن شيخه الطبراني قوله: لا أعلم أحدا ذكره إلا بخير.[٣] ونجد ابن أبي حاتم يقول: صدوق.

وقد ورد عند الائمة استعمال عبارة قريبة منها، ولعل مؤداهما واحد، وهي: "لا أعلم إلا خيرا." أو "لا نعلم إلا خيرا." وهي بمعنى ثقة.

فمن ذلك ما قاله الإمام أحمد في إسماعيل بن جعفر[٤]- لا أعلم إلا خيرا. قال عبدالله: قلت: ثقة؟ قال: نعم.

وفي ترجمة إسحاق بن حازم المازني[٥]: قال أحمد وابن معين: ثقة...وقال أحمد: - أيضا- لا أعلم إلا خيرا.

ولعل هذه العبارة كانت مستعملة بكثرة عند كثير من العلماء ومما يقوي هذا الزعم ما نقله العراقي في شرحه لألفيته[٦] قال: "فإن أبازرعة الدمشقي قال: قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري، قال: لا بأس به. قال: قلت: ولم لا تقول ثقة، ولا نعلم إلا خيرا؟ قال: قلت لك: إنه ثقة."

---

١) م١/٢٤٥

٢) م١/٢٤٧

٣) م١/٢٤٦

٤) الجرح(٢/١٦٣).

٥) التهذيب(١/٢٢٩).

٦) التبصرة والتذكرة (٢/٧).

ومما يرفع مكانة هذه الكلمة -أيضا- أنها وردت على لسان النبي - صلى الله عليه وسلم- قالها في شأن زوجه عائشة - رضي الله عنها- كما جاء في حديث الإفك..."فوالله ماعلمت على أهلي إلا خيرا."(٧)

---

١) أخرجه مسلم في كتاب التوبة باب في حديث الإفك(٣/٢١٣٣- ح٥٦).

المطلب الرابع: الوصف بالثقة.

لغة: يقال: وثُق الشيء- بالضم - وثاقة- أي قوي وثبَت، فهو وثيق - أي ثابت محكم. يقال: وثقت به أثق - بكسرهما- ثقة ووثوقا، إذا ائتمنته ويوصف الواحد، والجمع والمؤنث والمذكر بأنه ثقة، لأنه وصف بالمصدر، فاستوى فيه كل ذلك.(١)

وفي الاصطلاح: الثقة هو من جمع بين العدالة والضبط، وهذا الاصطلاح مأخوذ من تعريف الأئمة للحديث الصحيح.

يقول ابن الصلاح: "أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، إلى منتهاه؛ ولا يكون شاذا ولا معللا."(٢)

وساغه النووي بقوله- في اختصاره لكتاب ابن الصلاح-: "...هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة."(٣) وتعقبه السيوطي بقوله: "قيل: كان الأخصر أن يقول: بنقل الثقة."(٤) فاستفدنا من هذا التعقيب أن العدل الضابط: هو الثقة.

وهذا التعريف - أي تعريف ابن الصلاح للحديث الصحيح- تلقاه علماء الحديث المتأخرون بالقبول مع بعض التقييدات التي لا تمس بمضمونه، فنجد الحافظ ابن حجر يقول: "خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته."(٥)

ثم راح يشرح هذا التعريف، مبينا أن الحديث المقبول ينقسم إلى أربعة أنواع، هي على التوالي.

---

١) المصباح المنير(٦٤٧/٢)، اللسان(٣٧١/١٢)، مادة[وثق]، تاج العروس(٨٣/٧).

٢) مقدمة ابن الصلاح(٨٢).

٣) تقريب النووي مع التدريب (٦٣/١).

٤) التدريب(٦٣/١).

٥) نزهة النظر(٢٩).

- النوع الأول: هو الصحيح لذاته، وذلك إذا تحققت فيه شروط الصحيح بتمامها. بحيث يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط.

- النوع الثاني: هو الصحيح لغيره، وهو ما طرأ بعض القصور على ضبط بعض رواته ولكن تعددت طرقه، فارتقى إلى مرتبة الصحة -أيضا- ولكنه دون الأول. لأن الصحة حصلت له بأمر خارجي لا ذاتي.

- النوع الثالث: الحسن لذاته، وذلك إذا خف ضبط رواته، ولم توجد طرق لتلافي هذا القصور.

- النوع الرابع: الحسن لغيره إذا قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه.(١)

ولما كانت الشروط التي تدور عليها الصحة، أتم وأشد في كتاب البخاري، قدم على كتاب مسلم، ومن ثم كان شرط البخاري أرجح من شرط مسلم، والمراد بالشرط هنا - كما بينه الحافظ -: هو رواتهما مع باقي شروط الصحيح.(٢)

---

١) نزهة النظر(٢٩).

٢) ما سبق(٣١).

المسألة الأولى: المصنفات في الثقات.

قبل أن أتطرق إلى إطلاق أبي نعيم لمصطلح "ثقة" والنظر في مدى تطابقه مع هذا التعريف، وما إذا كان مصطلح "ثقة" يعني دائما العدالة والضبط التام، عند المتقدمين كما عند المتأخرين، ومن ثم فإن كل من قيل فيه "ثقة" فهو صالح لأن يحتج به ويكون حديثه صحيحا، قبل كل هذا، أود أن أشير إلى أن موضوع "ثقة" قد حظي منذ فجر التأليف في الجرح والتعديل باهتمام الأئمة، فألفوا فيه كتبا مستقلة ترجموها بـ "الثقات" ذكر الدكتور أكرم العمري جملة منها فقال: "أول من علمته صنف في الثقات -:

- علي بن المديني (ت- ٢٣٤هـ) في كتابه "الثقات والمتثبتون" في عشرة أجزاء.
- أبوالحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي(ت - ٢٦١هـ) في كتابه "تاريخ الثقات".
- ثم أبوالعرب محمد بن أحمد التميمي(ت- ٣٣٣هـ).
- ثم محمد بن أحمد بن حبان البستي(ت- ٣٥٤هـ)، في كتابه "الثقات"، و"مشاهير علماء الأمصار".
- ثم أبو حفص عمر بن بشران السكري(ت- ٣٦٧هـ).
- ثم عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ(ت- ٣٨٥هـ)، في كتابه "تاريخ أسماء الثقات".
- ثم أبو عبدالله الحاكم(ت- ٤٠٥هـ)، في كتابه "المدخل إلى الصحيحين". (١)

قلت:- إذا صح هذا - يلتحق به كتاب "رجال صحيح مسلم"

---

١) بحوث في تاريخ السنة(١٠٠)، علما بأن كتاب الحاكم يتألف من قسمين، قسم في الضعفاء، والذين لا تحل الرواية عنهم بحال عند الحاكم. والقسم الآخر تناول فيه الدفاع عن بعض رجال الصحيحين الذين انتقدوا عليهما.

لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الاصبهاني (ت- ٤٢٨هـ)(١) وكتاب "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد". لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (ت - ٣٩٨).(٢) وهو خاص برجال صحيح البخاري

وهذان الكتابان هما أصل كتاب "الجمع بين رجال الصحيحين" لابن طاهر المقدسي (ت- ٥٠٧هـ).(٣)

ومن هذا النوع - أيضا - كتاب "التعديل والتجريح" لأبي الوليد الباجي (ت- ٤٧٥هـ)(٤) فإنه خاص برجال البخاري.

وسأحاول عرض بعض النماذج من كتاب العجلي وغيره من الأئمة بغية الوصول إلى تحديد مفهوم الثقة عند المتقدمين.

أما ابن حبان وهو الذي ينسب إليه اتساع مدلول الثقة، فقد سبق تقرير مذهبه في مباحث العدالة كما بينت أن أبا نعيم قد تتلمذ على يد عدد من تلاميذه وعلى رأسهم أبوعبدالله الحاكم وأخذ بنظريته في التعديل.

---

١) طبع محققا بعناية عبدالله الليثي، سنة (١٤٠٧هـ).

٢) طبع سنة (١٤٠٦هـ) بعناية المذكور آنفا، وقد ذكر لمحة عن المصنفات في رجال الحديث، وما يخص الصحيحين منها (٨-١٨).

٣) مطبوع سنة (١٣٢٣هـ)

٤) مطبوع بعناية د. أبولبابة حسين. وقد ذكر عدة مؤلفات اختصت بدراسة رجال الصحيحين، من (١/٢١٢-٢١٤).

المسألة الثانية: أمثلة تطبيقية.

فلو ألقينا نظرة على ثقات العجلي لوجدنا تراجمه متفاوتة الرتبة، منهم الحافظ، والثقة، والصدوق، ومن لا بأس به، وشيخ،وغير ذلك من المراتب، وكل أولئك يشملهم اسم الثقة كما يدل عليه عنوان كتابه، كما ذكر بعض الضعفاء والمجاهيل ولكن ذلك يعد قليلا بالنسبة لعدد الثقات.وهذه بعض الأمثلة توضح استعماله لألفاظ الجرح والتعديل، مقارنة بأقوال الحافظ ابن حجر عمدة المتأخرين في النقد الحديثي.

١- إبراهيم بن إسماعيل حجازي[١] لا بأس به. وقال الحافظ: مجهول الحال، من الثالثة دق.

٢- إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني[٢] لا بأس به. قال الحافظ: ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء ويقال: رجع عنه، من السابعة. ع.

٣- إبراهيم بن عيينة[٣] كوفي صدوق. قال الحافظ: صدوق يهم. د س ق.

٤- إبراهيم بن المهاجر[٤] البجلي كوفي جائز الحديث. قال الحافظ: صدوق لين الحفظ. م٤ .

٥- الأجلح بن عبدالله الكندي[٥] كوفي ثقة. قال الحافظ: ضعيف الحفظ من الخامسة وكان عابدا. ق.

٦- آدم بن سليمان القرشي[٦] ثقة. قال الحافظ: صدوق يهم. خت م٤.

---

١) العجلي(٥١)، والتقريب(٨٨).

٢) ما سبق(٥٢)، وما سبق(٩٠).

٣) ما سبق(٥٣)، ما سبق(٩٢).

٤) ما سبق(٥٤)، ما سبق(٩٤).

٥) ما سبق(٥٧)، ما سبق(٩٦).

٦) ما سبق(٥٨)، ما سبق(٨٦).

٧- أزهر بن عبدالله بن جميع الحرازي[١] شامي ثقة. قال الحافظ: صدوق تكلموا فيه للنصب. د ت س.

٨- أسامة بن زيد الليثي أبوزيد[٢] ثقة. قال الحافظ: صدوق يهم. خت م ٤.

٩- إسحاق بن منصور السلولي[٣] ثقة، كان فيه تشيع، وقد كتبت عنه. قال الحافظ: صدوق تكلم فيه للتشيع. ع.

١٠- إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص[٤] ثقة. قال الحافظ: صدوق يخطيء من الثامنة. خ ت عس.

هذه بعض النماذج التي تثبت أن مصطلح ثقة عند الأقدمين لا يعني بالضرورة العدالة والضبط - كما هو مقرر عند المتأخرين من المحدثين- كما أن مدلول كلمة ثقة عند العجلي مدلول واسع جدا فهو ينسحب على كل من لم يتهم بالكذب ولم يكن فاحش الغلط أو يخلط في الرواية.

وقد تعرض له الشيخ المعلمي وهو يتحدث عن ابن حبان ومنهجه في التوثيق والتجريح، فقال: "والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون[٥]..." ثم بين ذلك بقوله: "ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي."[٦]

---

١) ما سبق(٥٩)، ما سبق(٩٨).

٢) ما سبق(٦٠)، ما سبق(٩٨).

٣) ما سبق(٦٢)، ما سبق(١٠٣).

٤) ما سبق(٦٦)، ما سبق(١٠٩).

٥) التنكيل(١/٢٥٥).

٦) ما سبق(١/٢٥٦).

ولما استغرب ابن حجر [١] قول ابن حبان[٢]: بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح. رد الشيخ المعلمي هذا الاستغراب بقوله: "ولو تدبر- أي الحافظ ابن حجر- لوجد كثيرا من الائمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط، ولم يبلغه ما يوجب طعنا في دينه وثقه، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره."[٣]

وأجد العلامة المعلمي- قد أدار دراسته في هذه المسألة - غالبا- على أقوال ابن معين - فاختار عدة أمثلة نقدية - جاء عن يحيى بن معين توثيق أقوام ضعفهم الأكثرون - من ذلك:-

١- تمام بن نجيح، ثقة. قال الحافظ: ضعيف من السابعة. ي د ت.[٤]

٢- دراج بن سمعان أبو السمح، ثقة. قال الحافظ: صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف. بخ٤[٥].

٣- عباد بن كثير الرملي، ثقة. قال الحافظ: ضعيف. بخ ق.[٦]

٤- مسلم بن خالد الزنجي، ثقة، وهو صالح الحديث. قال الحافظ: فقيه صدوق كثير الأوهام د ق.[٧]

٥- مسلمة بن علقمة، ثقة. قال الحافظ: صدوق له أوهام. م صد ت س ق.[٨]

---

١) اللسان(١/١٤).

٢) الثقات(١/١٣).

٣) التنكيل(١/٢٥٦).

٤) التاريخ(٤/٤٦٤)، والتقريب(١٣٠).

٥) ما سبق(٤/٤١٣)، ما سبق(٢٠١).

٦) ما سبق(٤/٤٦١)، ما سبق(٢٩٠).

٧) ما سبق(٣/٨١)، ما سبق(٥٢٩).

٨) ما سبق(٤/١٥٨)، ما سبق(٥٣١).

٦- مؤمل بن إسماعيل، ثقة. قال الحافظ: صدوق سيء الحفظ. خت قد ت س ق.[١]

٧- يحيى بن عبدالحميد الحماني، ثقة. قال الحافظ: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. م[٣]

٨- مصدع أبويحيى الأعرج، ثقة. قال الحافظ: مقبول.م٤[٢]

٩- إبراهيم بن أبي حية، ثقة. قال ابن عدي: الضعف على أحاديثه بين، وانفرد ابن معين بتوثيقه.[٤]

ويعقب الشيخ المعلمي على هذه الأمثلة بقوله: "وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة "ثقة" لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب."[٥]

وذلك بأن يتتبع ابن معين أحوال الراوي والمروي فإذا لم يجد فيه جرحا، ولا عرف في حديثه المناكير، حكم عليه بالوثاقة وقد يكون ثقة في نفس الأمر، وقد يظهر له بعد ذلك أنه أتى بحديث منكر فيضعفه أو يتركه لذلك.[٦]

---

١) الجرح (٣٧٤/٨)، ما سبق(٥٥٤).

٢) الجرح (١٦٩/٩)، الدارمي(٢٣٢)، التقريب(٥٩٣).

٣) الدقاق (٤٧)، و التقريب (٥٣٣).

٤) الدارمي (٧٣)، والكامل (٢٩٣).

٥) التنكيل (٢٥٨/١).

٦) ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل(١٠٤٠).

المسألة الثالثة : موقف العلماء من هذا المسلك.

ويوضح منهج هذه المدرسة - الشيخ المعلمي بقوله : "فإن شئت فاجعل هذا رأيا لأولئك الأئمة كابن معين، وإن شئت فاجعله اصطلاحا في كلمة "ثقة" كأن يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة ."(١)

هؤلاء جمع من أكبر النقاد في زمانهم قد أطلقوا الثقة بمعناها الأعم، كما يتضح من هذه الموازنة الريعة، والتي تبين أن ضبط الراوي قد يكون مهزوزا وليس هو في المستوى الذي اشترط في تقرير حد الحديث الصحيح.

ونجد البخاري يسوي بين من قيل فيه : ثقة، وبين من قيل فيه : مقارب الحديث. قال الترمذي- في إسماعيل بن رافع-: ضعفه بعض أصحاب الحديث، وسمعت محمدا- يعني البخاري- يقول: هو ثقة، مقارب الحديث."(٢) وقال الحافظ: ضعيف الحديث.(٣)

وقال الترمذي - أيضا- في عبدالرحمن بن زياد بن أنعم : ضعف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وغيره . وقال أحمد لا أكتب عنه . ورأيت محمد بن إسماعيل البخاري، يقوي أمره . قال: هو مقارب الحديث."(٤) وقال الحافظ: ضعيف في حديثه .(٥)

---

١) التنكيل (٢٥٨/١).

٢) الجامع للترمذي(١٨٩/٤).

٣) التقريب(١٠٧).

٤) الجامع للترمذي(٣٨٤/١).

٥) التقريب (٣٤٠).

قال السخاوي - بعد ماأورد هذين المثالين معقبا عليهما-: "فانظر إلى قول الترمذي: إن قول البخاري : مقارب الحديث، تقوية لأمر الرجل، وتفهمه فإنه من المهم الخافي الذي أوضحناه."[١]

و هذا يعني أن لفظ الثقة قد يكون واسعا بحيث يشمل مرتبتي الإحتجاج والإعتبار على السواء، بل يندرج تحته سائر الرواة المقبولين، وهذا مافهمه الحافظ ابن حجر، بأن المراد هنا مطلق الوثاقة، وليس الثقة في الإصطلاح بدليل قوله في كل مرة : "ضعيف". ويدل على ذلك قول السخاوي: "قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولا ولو لم يكن ضابطا."[٢]

ويدل له - أيضا- فعل البخاري فقد أخرج في "صحيحه" عن مقسم مولى ابن عباس. ثم أورده في "الضعفاء"، مما جعل الذهبي يتعجب من صنيع البخاري هذا، فقال: "والعجب أن البخاري أخرج له، وذكره في كتاب الضعفاء."[٣] ويضيف الحافظ ابن حجر أن البخاري أخرج له حديثا واحدا فقط.وعلق عليه بقوله- أي الحافظ -: "وهو من غرائب الصحيح."[٤]

---

١) فتح المغيث (١/٣٦٦).

٢) ما سبق (٣٦٩).

٣) الميزان (٤/١٧٦).

٤) هدي الساري (٤٦٨).

المسألة الرابعة: لفظ الثقة مقرونا بألفاظ التليين.

جاء عن بعضهم لفظ الثقة مقرونا ببعض عبارات التليين مما يخالف مدلولها الاصطلاحي عند المتأخرين من أن الراوي الثقة محتج بحديثه مطلقا.

قال أبوزرعة في عمر بن عطاء بن وراس: ثقة لين.[١]

وقال الكعبي في القاسم أبي عبدالرحمن الشامي: ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي.[٢]

وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان الضبعي: ثقة وبه ضعف.[٣]

وقال ابن معين في عبدالرحمن بن زياد بن أنعم: ليس به بأس وهو ضعيف.[٤]

وقال يعقوب بن شيبة في ابن أنعم هذا: ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق، رجل صالح.[٥]

وقال في الربيع بن صبيح: صالح، صدوق ثقة، ضعيف جدا.[٦]

وقال في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: صالح الحديث، وفي حديثه لين.[٧]

وقال في موضع آخر: ثقة صدوق، وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط.[٨]

وقال في إسحاق بن يحيى بن طلحة: لا بأس به، وحديثه مضطرب جدا.[٩]

وقال يعقوب بن سفيان في أجلح: ثقة حديثه لين.[١٠]

وقال في محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى[١١]: ثقة عدل في حديثه بعض المقال، لين الحديث عندهم.[١٢]

---

١) التهذيب(٤/٤٨٨).
٢) ما سبق (٨/٣٢٤).
٣) ما سبق (٢/٩٦).
٤) ماسبق(٦/١٧٤).
٥) ما سبق.
٦) ما سبق(٣/٢٤٨).
٧) ماسبق(١/٢٦٢).
٨) ما سبق.
٩) ما سبق(١/٢٥٤)
١٠) ما سبق(١/١٩٠).
١١) ما سبق(٩/٣٠٣).
١٢) انظر كل ذلك في التنكيل (١/٢٥٩).

المسألة الخامسة : الثقة عند أبي نعيم.

مضى الحديث عما يتعلق بهذا الموضوع في فصل العدالة ، والمسائل التي يتعلق بها ، وذكرت هناك أن أبا نعيم يرى أن جميع رواة الصحيحين ثقات وإن تفاوتت رتبهم في سلم العدالة والضبط وذلك بما فهمه من شرط الشيخين في صحيحيهما[(١)]

ولا أود أن أعيد هنا ما ذكرته هناك من نصوص وإن كانت تصلح للإستشهاد على قضايا في الموضعين - لكن أريد أن أبحث هنا مراد أبي نعيم من مصطلح "ثقة". عندما يطلقها وصفا لراو ما.

وصف بهذا المصطلح أربعين راويا ومائة راو، موزعة كالاتي:-

١- اعتمد على غيره من الائمة في توثيق ثلاثة عشر راويا.[(٢)]

كان يقول: وثقه أبوعاصم النبيل، وأشهل بن حاتم[(٣)]، كان ثقة ، قاله جرير بن عبدالحميد.[(٤)]

٢- ورد عنده هذا الوصف مركبا مع غيره ، ووصف به واحدا وخمسين راويا[(٥)] مثال ذلك:

ثقة مأمون.[(٦)]

ثقة...وكان ثقة خيارا مسلما.[(٧)]

ثقة صاحب كتاب[(٨)].

---

١) مقدمة المستخرج ل(١٢ب).

٢) م١/ ٢٣٢-٢٤٤ .

٣) م١/ ٢٣٣ .

٤) م١/ ٢٣٧ .

٥) م١/ ١٣٦-١٧٣ .

٦) م١/١٣٦، ١٣٩ .

٧) م١/١٣٧ .

٨) م١/٨٩ .

ثقة صاحب أصول[١].
ثقة صحب الصالحين[٢].

وغالب هؤلاء الرواة مترجمون عند غيره من الأئمة منهم شيخه أبوالشيخ، إذ نجد أن أبا نعيم اعتمده كثيرا في أحكامه على الرواة ويعد قول أحدهما كالتفسير لقول الآخر.

٣- وصف واحدا وستين راويا[٣] وصفا مفردا- بحيث قال: ثقة ولم يزد على ذلك. منهم اثنا عشر[٤] راويا من رجال الكتب الستة قد ترجمهم الحافظ، مما سهل لي مهمة إجراء مقارنة بين الثقة عند أبي نعيم، وعند الحافظ.

-أشعث بن إسحاق بن سعد بن عامر[٥] أحد الثقات. قال الحافظ: صدوق من السابعة. تمييز.
- عمرو بن عاصم البصري[٦]. ثقة. قال الحافظ: صدوق في حفظه شيء.ع.
- محمد بن سليم أبوهلال[٧]، ثقة. قال الحافظ: صدوق فيه لين.خت٤ .
- محمد بن رافع النيسابوري[٨]، كان من الثقات. قال الحافظ: ثقة عابد. خ م د ت س.
- نصر بن المهاجر المصيصي.[٩]: ثقة. قال الحافظ: .ثقة حافظ.
- ميمون بن سياه[١٠]، ثقة. قال الحافظ: صدوق عابد، يخطيء. خ س.

---

١) م١/ ٩١ .
٢) م١/ ١٣٨ .
٣) م١/ ١٧٤- ٢٣١ .
٤) م١/ ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٦ .
٥) م١/١٨٧ .
٦) م١/ ٢٠٥ .
٧) م١/ ٢١٥ .
٨) م١/ ٢١٤ .
٩) م١/ ٢٢٤ .
١٠) م١/ ٢٢٣ .

- علي بن مجاهد[١]، كان ثقة. قال الحافظ: متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه. ت.

وهذه المقارنة السريعة توضح مدلول الثقة عند أبي نعيم وهو يرى أن رواة الصحيح في المرتبة العليا من الوثاقة وذلك حين يقول: "...فإن الذين ذكروا في هذا الكتاب مصابيح الهدى وأعلام الدين"[٢].

أخلص من هذا الاستعراض لأقوال أبي نعيم أن لفظ ثقة عنده له مدلول واسع بحيث يشمل الصدوق، والصدوق اللين، ومن كان في حفظه شيء، وغير ذلك من أهل الضبط المهزوز، وكل هؤلاء مخرج لهم في مستخرجه على مسلم، والمترجم - أيضا- "بالمسند الصحيح" لكن كيف أخرج لهم؟ أفي الأصول والشواهد على السواء من غير تفريق أم انتقاهم إنتقاء بحيث ميز بين مراتبهم في ذلك وبالتالي ميز بين أحاديثهم؟ وهو الظن به.

كما يمكننا أن نقول إن الذين أطلق عليهم مصطلح ثقة هم ثقات عنده، ما لم نجد فيهم جرحا لغيره.

وجدت أربعة عشر راويا[٣] انفرد بتوثيقهم، ولم أجد لأحد من الأئمة كلاما فيهم. وهذه تعتبر إضافة مهمة في المجال النقدي.

---

١) م١/ ٢٣٧.

٢) مقدمة المستخرج ل(١٢ب).

٣) م١/ ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢،

المبحث الثالث:

الوصف بالصدق، والقبول، و مجالسة العلماء.

المطلب الأول: مصطلح صدوق عند النقاد.

صيغة صدوق، وصف بالصدق على طريق المبالغة.(١) قال الراغب الأصفهاني: "الصدق: مطابقة الضمير والمخبر عنه معا، ومتى انخرم شرط من ذلك لم يكن صدقا."(٢)

ويبدو واضحا من خلال هذا التعريف اللغوي أن الوصف بـ "صدوق" شامل لعدالة الباطن واستقامة الحديث معا. ولفظ صدوق في اصطلاح النقاد من ألفاظ التعديل، إلا أنهم اختلفوا في الراوي الصدوق هل هو ممن يحتج بحديثه، كما يحتج بالراوي الثقة، أو أنه ممن يتوقف في حديثه لينظر فيه، نظر اعتبار - أي هل تابعه غيره على روايته أم لا ؟ ومنشأ هذا الخلاف عائد إلى تعدد أقوال ابن أبي حاتم حيث ذكر مراتب التعديل في ثلاثة مواضع من كتابه "الجرح والتعديل"، موضعين في المقدمة، وآخر في خطبة الكتاب.

فاعتنى بمراتب الرواة في "المقدمة"، فجعل الثقات ومن يقبل حديثهم على ثلاث مراتب، وجعل المرتبة الرابعة لمن يقبل حديثهم في الفضائل، وجعل الخامسة للترك.

فعن هذه المراتب قال:

الأولى : "...من كان منهم في منزلة الانتقاد، والجهبذة، والتنقير، والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح."

---

١) لسان العرب(١٠/١٩٣)، القاموس(٣/٢٥٢)، تاج العروس(٦/٤٠٣) مادة [صدق].

٢) تاج العروس(٦/٤٠٤).

- المرتبة الثانية: "...من كان منهم عدلا في نفسه، من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة."

- المرتبة الثالثة: "منهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذه النقاد فهذا يحتج بحديثه- أيضا."

- المرتبة الرابعة: الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

- المرتبة الخامسة: من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم- ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به."(١)

ثم جاء في الموضع الثاني من "المقدمة" وأعاد الكلام على تلك المراتب الخمس بنحو ما تقدم ذكره، فكان مما قاله عن الصدوق: "ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد- فهذا يحتج بحديثه."(٢)

- "ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام."(٣)

ولعله واضح من كلام ابن أبي حاتم أنه يقسم الصدوق إلى قسمين:-

- القسم الأول: وهو الذي يهم أحيانا، مع وفور التقوى والورع، وهذا قبله العلماء واحتجوا بحديثه استقلالا.

---

١) الجرح والتعديل(١/٦-٧).

٢) ماسبق (١/١٠).

٣) ما سبق.

- والقسم الثاني: هو المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ، والسهو والغلط، وهذا يكتب حديثه في الزهد والآداب والفضائل فحسب، دون الحلال والحرام.

ثم نجده في خطبة "الجرح والتعديل" يذكر مراتب الجرح والتعديل، وقسمها إلى أربع مراتب، ثلاث منها للتعديل. وواحدة للترك.(١)

فكان أن قال - فيما يتعلق بالصدوق-: "وإذا قيل: إنه صدوق أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه."

وقوله هذا ينبغي أن يفهم على ضوء ما تقدم في ذكر مراتب الرواة، لولا ما يعكر عليه من قوله: "يكتب حديثه وينظر فيه."

وقد نبه إلى هذا التعارض عند ابن أبي حاتم، شيخنا الدكتور أحمد نور سيف فقال: "جعل هذه المرتبة هنا في حكم الاعتبار، وهذا يخالف قوله السابق حيث جعلها مع المرتبة التي قبلها في القبول والاحتجاج، فهذه المرتبة يصدق عليها قوله: الصدوق الثبت الذي يهم أحيانا، قبله النقاد واحتجوا بحديثه، وجعلها الثالثة هناك."(٢)

والذي يبدو لي أن دلالة الاعتبار، غير دلالة النظر فهو يريد بكتابة حديثه والنظر فيه، شيئا غير الاعتبار- أي يتوقف فيه للإختبار وذلك لإحصاء أوهامه والاحتجاج بما تبقى من حديثه، وقد قام بذلك الحفاظ وأحصوا على المحدثين أنفاسهم، بله أحاديثهم. وليس توقف الاعتبار الذي يجعل الراوي غير محتج به إلا إذا توبع على حديثه.(٣)

---

١) ما سبق(٢/٣٧).

٢) ابن معين و كتابه التاريخ(١/٩٦)، الحاشية رقم(١).

٣) ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل(١٠٤٩).

وأوضح من هذا ما قاله أستاذنا الدكتور أحمد محمد نور سيف وهو يفرق بين دلالة الاعتبار ودلالة الاختبار- فقال: "فإن ذلك يعني بوضوح أنه من أطلق عليه لفظ "الصدق" وهو الذي خف ضبطه قليلا عن ضبط الثقات لا يعامل في درجة الاعتبار معاملة من انحط عن هذه الدرجة ، وذلك بأن كتب حديثه لا يراد منه إلا التأكد من ملازمته هذه الصفة فلم يظهر ما يعكر عليها من مخالفة أو شذوذ.

وهذا - يعني أيضا- أن حديثه إنما يكتب لهذه الغاية، لا أن يكتب للبحث عن شواهد ومتابعات، يفتقر إلى وجودها، ليكون في درجة الحسن لذاته، وبالتالي لصلاحه للاحتجاج...

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق من التفرقة بين "صدوق" وبين ما بعدها من ألفاظ أن صنيع المحدثين يدل على ذلك، فإن من ألفوا في الثقات يدرجون في كتبهم من وصف بالصدق، أو لا بأس به، مع ألفاظ التوثيق، مما يشير إلى أن أحاديث هذا الصنف في درجة الاحتجاج، وليست في حاجة إلى ما يعضدها من متابعات وشواهد."(١)

فإذا ماعدنا إلى ابن أبي حاتم نجده يروي بسنده عن عبدالرحمن بن مهدي أنه قال لتلميذه: "احفظ عن الرجل الحافظ المتقن، فهذا لا يختلف فيه، و آخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه، يعني لا يحتج بحديثه."(٢)

ومما رواه عنه- أيضا- أنه قيل له:"أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقا، وكان مأمونا، الثقة شعبة وسفيان."(٣)

---

١) دلالة النظر والإعتبار عند المحدثين.للدكتور أحمد سيف. بحث في العدد الخامس من مجلة كلية الشريعة. (٥٩-٦٠).

٢) الجرح (٣٨/٢).

٣) ما سبق (٣٧/٢).

ومن واقع هذا النص يتضح أن الثقة درجات، وأن شعبة وسفيان هما في الدرجة العليا منها، وأن أبا خلدة ثقة- أيضا- لكنه دون الذين ذكروا آنفا. ولما ترجمه الحافظ ابن حجر قال: صدوق خ د ت س[١]

وهذا ما فهمه الباجي إذ يقول: "إنما أراد عبدالرحمن بن مهدي- رحمه الله- التناهي في الإمامة، لو لم يوثق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان، لقل الثقات، ولبطل معظم الآثار."[٢]

---

١) التقريب (١٨٧).

٢) التعديل والتجريح(١/٢٨٤).

المسألة الأولى: أمثلة مقارنة.

نجد الكثير من الرواة الذين يقول عنهم ابن أبي حاتم، والمتقدمون "صدوق"، يقول عنهم الحافظ ابن حجر - وهو خاتمة النقاد- "ثقة" أو "صدوق"، مما يوحي بأن المراد من تلك الإطلاقات هو الصدوق بالمعنى الاصطلاحي. مثال ذلك:-

١- أحمد بن منيع البغدادي[١] قال أبوحاتم: صدوق. وقال الحافظ: ثقة حافظ.ع.

٢- إبراهيم بن الحسن المصيصي[٢] قال أبوحاتم: صدوق. وقال الحافظ: ثقة. د س.

٣- إبراهيم بن محمد بن عرعرة السامي[٣] قال أبوحاتم: صدوق. وقال الحافظ: ثقة حافظ، تكلم أحمد في بعض سماعه. م س.

٤- إبراهيم بن طهمان أبوسعيد الهروي.[٤] قال أبوحاتم: صدوق، حسن الحديث. وقال ابن معين: لا بأس به. وقال أحمد: ثقة. قال الحافظ: ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه.ع.

٥- أحمد بن عبيدالله بن صخر الغداني[٥] قال أبوحاتم: صدوق. وقال الحافظ: صدوق. خ د.

---

١) الجرح(٢/٧٧)، والتقريب (٨٥).

٢) ما سبق(٢/٩٣)، ما سبق(٨٩).

٣) ما سبق(٢/١٣٠)، ما سبق(٩٣).

٤) ما سبق(٢/١٠٧)، ما سبق(٩٠).

٥) الجرح (٢/٥٨)، التقريب (٨٢).

٦- أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي[١] قال أبوحاتم: كان صدوقا. قال الحافظ: صدوق. د.

٧- أحمد بن عبدالرحمن بن وهب القرشي.[٢] قال أبوحاتم: كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط...وكان صدوقا. قال الحافظ: صدوق تغير بآخرة. م.

٨- عبدالرحمن بن عمرو النصري أبوزرعة الدمشقي.[٣] قال أبوحاتم صدوق. وقال الحافظ: ثقة حافظ مصنف. د.

٩- محمد بن عوف بن سفيان الطائي[٤] قال أبوحاتم: صدوق. وقال الحافظ: ثقة حافظ.د عس.

١٠- مسلم بن الحجاج النيسابوري[٥]-صاحب "الصحيح"- قال أبوحاتم: صدوق. وقال الحافظ: ثقة حافظ، إمام مصنف، عالم بالفقه. ت.

١١- الوليد بن الوليد العنسي القلانسي.[٦] قال أبوحاتم: صدوق ما بحديثه بأس، حديثه صحيح.

فهذه بعض النماذج تبين أن الراوي الصدوق محتج به عند أبي حاتم. وهي تتنزل على قول ابن أبي حاتم: "...وأن أهل الصدق والأمانة." هو الذي يتمشى مع هذه النتيجة. والله أعلم.

---

١) ما سبق(٢/٥٩)، ما سبق(٨١).

٢) ما سبق(٢/٥٩)، ما سبق(٨٢).

٣) ما سبق(٥/٢٦٧)، ما سبق(٣٤٧).

٤) ما سبق(٨/٥٢- ٥٣)، ما سبق(٥٠٠).

٥) ما سبق(٨/١٨٢)، ما سبق(٥٢٩).

٦) ما سبق(٩/١٩).

المسألة الثانية: الصدوق عند ابن الصلاح، ومن تبعه.

وإزاء هذا التعارض في قول ابن أبي حاتم نجد ابن الصلاح يذكر أن الصدوق في مرتبة من يكتب حديثه وينظر فيه نظر اعتبار وتبعه على ذلك النووي، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي، وذلك عند ذكرهم لمراتب الجرح والتعديل، فذكر ابن الصلاح صنيع ابن أبي حاتم في هذه المراتب وأشاد به قائلا: "فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك.

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب ...
الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية."(١)

ثم قال- معلقا على هذا النص-: "قلت: هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه..."(٢)

ويبدو أن ابن الصلاح اعتمد من قول ابن أبي حاتم هذا الموضع الواحد فقط، ولم يلتفت إلى أقواله الأخرى ليجمع بينها.

ولعله لو فعل لترجح عنده اعتماد "الصدوق" في مرتبة الاحتجاج بدليل قوله في تعريف الحديث الحسن لذاته-: "أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا."(٣)

---

١) المقدمة(٢٣٨)، التقريب مع التدريب (٣٤٣/١)، التقييد والإيضاح(١٥٧)، فتح المغيث (٣٦٧/١).

٢) المقدمة (٢٣٨).

٣) ما سبق (١٠٤).

فمن هؤلاء الرواة الذين يوصفون بالصدق والأمانة؟ لاهم من رجال الصحيح، ولاهم من أهل الضعف؟ إن لم يكونوا هم أهل المنزلة الثانية عند أبي حاتم، أي "الصدوق" ومن هو في مرتبته.؟

لقد بين الحافظ ابن حجر - فيما تعقب به ابن الصلاح في قوله السابق - أن الصدوق يحتج بحديثه، وأن حديثه حسن لذاته، وأن الوصف بمصطلح صدوق يشمل عدالة الدين واستقامة الرواية. فقال:

"إن المصنف - أي ابن الصلاح - وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه في المرتبة. فما المراد بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك؟ هل هو القسم الذي حرره المصنف؟ وقال: إن كلام الخطابي يتنزل عليه، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة...أو القسم الذي ذكرناه آنفا عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها، أو ما هو أعم من ذلك.

لم أر من تعرض لتحرير هذا. والذي يظهر لي أن دعوى الاتفاق، إنما تصح على الأول- أي الحسن لذاته - دون الثاني...

ويؤيد هذا قول الخطيب: "أجمع أهل العلم أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به..."(١)

فبات واضحا من خلال كلام الحافظ أن الصدوق محتج به وأن حديثه يكون حسنا لذاته، وعلى هذا سار في كتبه- عمليا- كالفتح" و"تلخيص الحبير"- ونظريا- كما في مقدمة "التقريب" إذ يقول: "الثالثة من أفرد بصيغة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.
الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة، بصدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس."(٢)

---

١) النكت لابن حجر(٤٠١/١).

٢) التقريب(٧٤).

أما في "نزهة النظر" فقال- في تقرير معنى الشاذ-: "الشاذ رواية ثقة أو صدوق."(١)

وأهل العلم بالحديث يفسرون الشاذ بأنه رواية الثقة لمن هو أوثق منه(٢) وقال الحافظ -أيضا-: "وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ، والنكارة فإذا روى الضابط أو الصدوق شيئا، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهو شاذ."(٣)

ولما ذكر البخاري في "صحيحه" في كتاب أخبار الآحاد- باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة، والصوم، والفرائض، والأحكام.(٤)

قال الحافظ في شرحه-: "والمراد بالإجازة: جواز العمل به والقول بأنه حجة."(٥)

ويؤيده - ما سبق ذكره- ما ذكره السخاوي في تعريف الحسن لذاته نقلا عن ابن حجر فقال: "الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولا ولا شاذا.

ومحصله أنه هو والصحيح سواء إلا في تفاوت الضبط فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفا بالضبط الكامل. وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عريا عن الضبط في الجملة، ليخرج عن كونه مغفلا، وعن كونه كثير الخطأ.

---

١) (٣٦).

٢) التدريب (١/٢٣٤-٢٣٥).

٣) هدي الساري (٣٨٤- ٣٨٥).

٤) (١٣/٢٣١).

٥) الفتح(١٣/٢٣١).

وماعدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح. فلا بد من اشتراط كله في النوعين."(١)

فمن هذا وذاك كله، أدلة تؤكد أن مصطلح "صدوق" محتج بصاحبه، احتجاجا مطلقا، وإن كان أهل العلم بالحديث يقدمون عليه الراوي "الثقة" عند المخالفة، وتوقف من توقف فيه- والذي عبر عنه - بـ "النظر"- إنما هو لإحصاء مخالفته وأخطائه، ومن ثم يتم الاحتجاج بباقي حديثه كما يتوقف في حديث الثقة الذي يهم.
وهل الشذوذ والأوهام، والأخطاء اليسيرة إلا من الثقات؟

وقد سجلت كتب العلل، والرجال الكثير من ذلك، وهذا بخلاف التوقف للإعتبار، لأننا في هذه الحال نحكم بأن الراوي ضعيف ابتداء، ويحتاج إلى متابع، أو شاهد يعتضد به؛ والذي يلحظ من صنيع ابن الصلاح أنه اعتمد كلام ابن أبي حاتم في خطبة كتابه، وأهمله في الموضعين الآخرين من المقدمة، وهما أكثر وضوحا وتفصيلا، مما يساعد على فهم مراد ابن أبي حاتم. والله أعلم.

---

١) فتح المغيث (١/٦٩-٧٠).

المسألة الثالثة: مصطلح صدوق عند أبي نعيم.

وصف أبو نعيم خمسة رواة بهذا الوصف، وما من شك في أن مصطلح "صدوق" من ألفاظ التعديل عنده ويظهر ذلك جليا عند المقارنة بأقوال غيره.

ففي ترجمة إبراهيم بن عبدالله بن الحارث[١]. قال: كان صدوقا. في حين نجد الحافظ يقول: صدوق روى المراسيل.

- وفي ترجمة سعيد بن يحيى بن الطويل[٢]. قال: صدوق. وكذلك قال أبوالشيخ، في حين قال أبوحاتم: لا أعرفه. لهذا ترجمه الحافظ ابن حجر في "اللسان"، ذاكرا قول أبي حاتم، معترضا عليه بقوله: - قلت - ذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبونعيم: ...صدوق. وصنيع الحافظ هذا يشعر أن عدم معرفته لدى أبي حاتم لا تقدح في الراوي، لأن أبانعيم وابن حبان أطلعا على أمره، أو على بعض أحاديثه مما أوجب تعديله عندهما.

يضاف إلى هذا أن هذا الراوي أصبهاني الأصل وأهل كل بلد أعلم برجالهم لذلك قال فيه أبوالشيخ: صدوق - كما مر.

- وفي ترجمة عبدالله بن محمد بن يحيى[٣] قال: كان صدوقا، وكذلك قال أبوالشيخ. في حين قال الخطيب: ثقة.

وفي ترجمة محمد بن إبراهيم بن سعيد[٤] قال: شيخ صدوق، وقال أبوالشيخ: شيخ صدوق...صاحب كتاب.

---

١) م١/ ٢٤٨.

٢) م١/ ٢٤٩.

٣) م١/ ٢٥٠.

٤) م١/ ٢٥١.

- وفي ترجمة عبدالله بن الصباح[١] قال: صدوق ثقة. قال أبوالشيخ: كان شيخا صدوقا.

كما أن مصطلح صدوق جاء مقرونا بغيره، في أكثر من موضع كقوله: ثقة صدوق، صاحب كتاب.[٢] "ثقة صدوق". كما تقدم في مبحث "الثقة".

وبعد هذا نخلص إلى القول بأن مصطلح "صدوق" عند أبي نعيم يحتج بصاحبه مطلقا كالثقة تماما إلا أن الثقة يقدم عليه عند اختلاف الروايات، وهذا كله في حالة مالم نجد فيه جرحا لغيره.

---

١) م١/ ١٥١ب.

٢) م١/ ١٥٨ .

المطلب الثاني: من قيل فيه: لا بأس به.

إن مصطلح "لا بأس به" شائع مستعمل عند العلماء منذ القديم على أنه من مصطلحات التعديل، فهذا الذهبي يقول - في مقدمة "المغني"-: "لم أذكر فيه من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: يكتب حديثه، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو شيخ أو هو صالح الحديث، فإن هذا باب تعديل."(١)

إلا أنهم مختلفون، فبعضهم يراه بمثابة الثقة تماما كما هو الشأن عند ابن معين، وبعضهم يراه أنه بمعنى الصدوق - كما يؤخذ من صنيع الحافظ ابن حجر في مقدمة "التقريب".

وبعضهم يرى أن به شائبة ضعف فلا يرقى راويه إلى درجة القبول من غير اعتضاد - كما يقول الذهبي: "...فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق."(٢)

ومن قبل الذهبي، ابن أبي حاتم - كما فهمه عنه ابن الصلاح - وسائر العلماء الذين اتبعوه إلا أننا نجد الحافظ ابن الصلاح يستثني استعمال ابن معين لهذا المصطلح من الاستعمال العام فقال: "إنه مخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة. وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه."(٣)

---

١) مقدمة المغني في الضعفاء(٤/١).

٢) مقدمة الميزان(١/٣-٤).

٣) مقدمة ابن الصلاح(٢٣٨).

ثم تعقبه بقوله :- قلت - ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم."(١)

وكأن الحافظ العراقي لم يرتض ما ذكره ابن الصلاح من أن ابن معين ساوى بين لفظي "ثقة" و"لا بأس به" فقال: ولم يقل ابن معين إن قولي: ليس به بأس، كقولي: ثقة. حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه : هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة، والله أعلم."(٢)

وقد قام أستاذنا الدكتور أحمد محمد نور بدراسة هذا المصطلح دراسة استقرائية انتهى به الأمر إلى النتيجة الآتية :- "والذي يتتبع استعمال يحيى بن معين لهذين اللفظين في نقده للرجال وإطلاقه هذا اللفظ تارة، واللفظ الآخر تارة أخرى والجمع بينهما أحيانا يتأكد له ما نقله أبوخيثمة عن يحيى.

وقد تتبعت هذين اللفظين في نقد ابن معين للرجال - في القسم المفهرس - فوجدت أن مدلول هذين اللفظين عنده واحد، فهو يطلق على الرجل الواحد تارة قوله : ثقة، وتارة : ليس به بأس، ويجمع بينهما أحيانا. ومن الغريب أنه استعمل هذه العبارات الثلاث في ترجمة واحدة، هي ترجمة حماد بن دليل، فقال فيه : ليس به بأس، وهو ثقة. ومرة : ليس به بأس، ومرة : ثقة.

والتراجم التي وقفت على جمعه فيه بين ثقة تارة، وليس به بأس تارة أخرى، حسب تسلسلها في القسم المفهرس هي:-

---

١) ما سبق.

٢) التبصرة والتذكرة (٢/٧-٨).

- الأجلح بن عبدالله بن حُجَيّة، أخضر بن عجلان، أسد بن عمرو، الحارث بن مرة، حَشْرَج بن نُباتة، حفص بن ميسرة، الحكم بن عطية، حماد بن دُلَيل، حوشب بن عقيل.

وقد اكتفيت بتتبع أسماء الرواة الذين ورد في ترجمتهم هذان اللفظان إلى آخر حرف "الحاء" نظرا لكثرة استعماله ذلك. وهذا يقطع بأنه يراهما في دراجة واحدة، والله أعلم.

أما الاستدلال على التفريق بين هذين اللفظين بما نقل عن النقاد في الاشارة إلى مراتب التوثيق، فهذا أمر مسلم به، ولا يلزم من ذلك أن يكون هذان اللفظان بالذات مختلفين عنده بل هو يراهما واحدا، وهذا مصطلح خاص به كما مر، ويشهد له كذلك ما نقل عن دحيم في التسوية بينهما."(١)

وقد بين الشيخ أبوغدة أن صنيع ابن معين، ليس خاصا به فقال - في تعليقه على "قواعد في علوم الحديث"-:"ثم إنه لاخصوصية لابن معين في هذا الاستعمال بل تعبير منتشر في كلام المتقدمين من أمثال ابن معين، كابن المديني، والإمام أحمد، ودحيم، وأبي حاتم الرازي، وطبقتهم."(٢)

ثم ذكر عدة أمثلة مما يدل على أن مصطلح "لا بأس به يعني التوثيق."

قلت: فعلة الخصوصية الوحيدة لابن معين في هذا هي تنصيصه على أن من قال فيه: "لا بأس به" فهو "ثقة" وهذا ما لم ينقل عن أحد غيره إلا أن الدراسات المقارنة أثبتت أن النقاد يطلقون هذا المصطلح ويريدون به الوثاقة.

----

١) ابن معين وكتابه التاريخ(١/١١٣-١١٤).

٢) قواعد في علوم الحديث التهانوي (٢٥٠)، والرفع والتكميل(٢٢١- ٢٢٢).

وعلى إثر ذكر علي بن المديني من ضمن الذين عرفوا باستعمال هذا المصطلح فقد قام أحد الطلبة بدراسة حول منهجه النقدي.(١) تناول فيه - فيما تناول من موضوعات - مصطلح "لا بأس به" محاولا الوصول إلى مدلوله الصحيح عنده، فقال:

"...يتضح من استعمالاته- أي علي بن المديني- لهذا المصطلح أنه قد يريد به -أيضا- بأن من قال فيه: ذلك المصطلح فهو ثقة عنده، فهو يجمع بين هذين اللفظين تارة كما في ترجمة عباد بن كثير الرملي...قال: كان ثقة لا بأس به، وكما في ترجمة أبي حنيفة قال: ثقة لا بأس به، ويطلق على الرجل الواحد أحيانا قوله: "ثقة" وأحيانا أخرى: ليس به بأس - كما في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان...قال: كان حنظلة وأخوه عمرو بن أبي سفيان ثقتين. ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن المديني قوله في حنظلة هذا: لا بأس به.
وفي ترجمة معدان بن بشر الجهني قال ابن حجر: قال ابن المديني: لا بأس به، ثم يقول ابن حجر في ترجمته في اللسان: وثقه ابن المديني، وأبوحاتم.

وهذا يعني أن "لا بأس به" تعني ثقة عند علي، كما فهم ذلك الحافظ ابن حجر- رحمه الله- وقد يطلق على الراوي لفظ "لا بأس به" فقط - ويطلق عليه بعض أقرانه من النقاد لفظ "ثقة" فقط، أو لفظ "ثقة" مرة، ومرة أخرى "لا بأس به" - كما في ترجمة خالد بن قيس الأزدي الحداني. قال علي بن المديني: ليس به بأس، وقال فيه ابن معين: ثقة.

وفي ترجمة زهير بن محمد التميمي المروزي. قال ابن المديني: لا بأس به. قال أحمد: ثقة، وقال مرة: مقارب الحديث، ومرة أخرى: ليس به بأس. وعن ابن معين: لا بأس به، ومرة: ثقة.

---

١) علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال(١/٦١١-٦١٢). رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى.

فيتضح من هذه الاستعمالات لمصطلح "لا بأس به" أن علي بن المديني يريد به مطلق التوثيق والله أعلم."

وابن المديني - أيضا - يرى أن - الثقة مراتب - ومما يدل على ذلك أنه سئل عن أصحاب أبي هريرة فذكر ابن المسيب وجماعة غيره، قيل له: فالأعرج. قال: هو دون هؤلاء - وهو ثقة. فقيل له: فعبدالرحمن بن يعقوب مولى الحرقة؟ قال: هو ثقة وهو دون هؤلاء[١].

وواضح أن ابن المديني يعتبر بمراتب الرواة الذين شملهم اللفظ الواحد، ويرى بينهم تفاوتا في ذلك.

وعليه فلا يلزم من استعمال "لا بأس به" بمعنى "الثقة" التساوي، فلا بد إذن أن يكون هناك فرق بين تعبير وآخر، وهو الملحظ الذي أبداه الحافظ العراقي من قبل.

وخلاصة القول أن استعمال مصطلح "لا بأس به" بمعنى صدوق أقرب إلى الصواب وهو الأمر الذي اهتدى إليه الحافظ ابن حجر فجعلهما في نفس المرتبة.

أما أبونعيم فلم يأت عنده استعمال هذا المصطلح إلا في موضع واحد مما وقفت عليه، وذلك في ترجمة أبان بن مخلد بن أبان أبي الحسن.[٢] قال فيه: "لا بأس به." وهو مترجم عند أبي الشيخ - أيضا - لكنه قال فيه: صدوق. وهو أحد شيوخه روى عنه في "طبقاته"، وهو أعرف به، وهذا الاستعمال وإن كان قليلا عند أبي نعيم مما لا يمكن استخلاص نتيجة منه توضح لنا مراد أبي نعيم عند إطلاقه لهذا اللفظ، إلا أن هذا الراوي هو في مرتبة الوثاقة عنده بدليل قول غيره فيه "صدوق" وقد مضى قريبا الكلام على هذا المصطلح بإسهاب.

---

١) ما سبق(١/٦١٣).

٢) م١/٢٥٢ .

المطلب الثالث: من قيل فيه حسن الحديث، حسن المعرفة بالحديث.

يرد هذا الاستعمال كثيرا عند أبي نعيم. وعند شيخه أبي الشيخ، فكثيرا ما يخصان الراوي بأنه "حسن الحديث" أو"حسن المعرفة بالحديث"، أو"له معرفة بالحديث" فمن ذلك: - ما جاء في ترجمة:

-أحمد بن محمد بن إبراهيم أبي عمرو[1] (ت- ٣٣٣هـ) شيخ مشايخه. كان قد شارك أخاه في أكثر سماعه من الشاميين والعراقيين، كان أديبا فاضلا حسن المعرفة بالحديث. قال أبوالشيخ: كتب مع أخيه ومن دون أخيه حديثا كثيرا، دينا فاضلا، حسن المعرفة بالحديث.

- وفي ترجمة عبدالله بن محمد بن عيسى أبي عبدالرحمن[2] (ت- ٣٠٦هـ). شيخ شيخه. قال: كثير الحديث، حسن المعرفة. وقال أبوالشيخ: كتب عن أبي مسعود، وعقيل، والناس، كثير الحديث، حسن المعرفة، وكان يطلب الحديث إلى أن مات، وصنف الشيوخ.

- وفي ترجمة علي بن الحسن بن سلم[3] أحد شيوخ مشايخه- أيضا-قال: روى عن العراقيين، والأصبهانيين، يرجع إلى معرفة وكثرة حديث. في حين قال أبوالشيخ: كان صحيح الحديث، صاحب معرفة وكان حسن الحديث، كثير الحديث.

ومن خلال هذه الأمثلة المقارنة يمكن أن نقول إنه يريد بها الوثاقة، لأن هذه العبارات تدل على العناية بالحديث والعلم به، وهو ما يؤكده أبوالشيخ حين يقول- في أحد مترجميه-: كتب حديثا

---

١) م١/ ٢٥٤.

٢) م١/ ٢٥٥.

٣) م١/ ٢٥٦.

كثيرا، صنف، وكان حسن المعرفة، كثير الحديث.[١] وقال في آخر: كان حافظا يذاكر، صنف المسند وكان له علم، ومعرفة بالحديث.[٢]

إذن فهذا اللفظ قريب جدا من مصطلح "صدوق" ومن "لا بأس به" كما سبق، ورواة هذين المصطلحين هم الذين يكون حديثهم حسنا، كما هو صنيع الأئمة أمثال الحافظ ابن حجر في مواطن كثيرة من كتبه، والحديث الحسن مما يحتج به.

فهذا ابن الصلاح يقول: "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو ظاهر من كلام أبي عبدالله الحافظ في تصرفاته، وإليه يومىء في تسمية الترمذي بالجامع الصحيح..."[٣]

---

١) م١/ ٤٤ .

٢) م١/ ٤٠ .

٣) مقدمة ابن الصلاح(١١٥).

المطلب الرابع: من قيل فيه مقبول القول.

يقال: قبلت القول: أي صدقته[١] والقبول - بفتح القاف - المحبة والرضا بالشيء وميل النفس إليه.[٢]

وهذا المعنى اللغوي هو نفس المعنى الذي عرف عن بعض المحدثين، والمعدلين في تزكية الشهود، والرواة. فهذا الخطيب البغدادي يعقد بابا في كتابه "الكفاية" جاء فيه: "باب ذكر لفظ المعدل الذي تحصل به العدالة لمن عدله." وذكر عدة ألفاظ منها قولهم: هو "مقبول الشهادة لي وعلي." أو "هو عدل مقبول" أو "مقبول الشهادة".[٣]

وهذا - كما هو ظاهر- عام في الشهادة والرواية على السواء لأن كلا منهما إخبار.

ومن خلال تتبعي لهذا اللفظ - مقبول القول عند أبي نعيم، وكيفية وروده عنده لاحظت ما يلي:-

١- إن سائر الذين وصفوا به عنده كانوا ممن تقلدوا القضاء، أو كانوا على المسائل أو التزكية، وهي تزكية الشهود، وهذا يعني أنهم كانوا من الشهرة، ونباهة الذكر في القمة السامقة، بحيث لا يخفى أمرهم على أحد، مما يدفع احتمال ورود جرح في أحد منهم.

٢- إنهم اشتغلوا جميعا بطلب الحديث، ورحل كثير منهم في طلبه خارج أصبهان، والشهرة بالطلب أمر مهم في حد ذاته.

٣- اتضح لي من خلال الموازنة بين أقوال أبي نعيم وأقوال غيره من العلماء أنه يريد بها الوثاقة، والدليل على ذلك ما قاله في

---

١) المصباح المنير (٤٨٨/١).

٢) النهاية (٨/٤).

٣) الكفاية (١٤٥).

ترجمة- أحمد بن الحسن بن عبدالملك[١]: مقبول القول، صاحب صولة وصرامة. وقال أبوالشيخ: كان مقبول القول له صولة وصرامة، كثير الحديث، حسن الحديث.

وهذه الزيادة التي أضافها أبوالشيخ في تقييم الرجل - وهي كثرة الحديث وحسنه؛ مهمة من الناحية النقدية بحيث تمكننا من وضع الرجل في مكانه اللائق به.

وفي ترجمة عبدالله بن محمد بن الحسن أبي محمد[٢] قال: مقبول القول كثير الحديث. قال أبوالشيخ: كان مقبول القول، له محل كبير، كثير الحديث. قال الخطيب: ثقة.

كما جاء هذا اللفظ عنده مقرونا بلفظ ثقة وغيره من الألفاظ، كأن يقول مثلا: كان من الثقات مقبول القول.[٣] أو فقيه، مقبول القول، ثقة، كتب عن المصريين والشاميين.[٤] أو مقبول القول من الثقات، له المصنفات الكثيرة.[٥]

كما جاء -أيضا- مقرونا مع أعلى ألفاظ التوثيق وذلك عندما وصف شيخه أبا أحمد العسال قال: ولي القضاء. مقبول القول. من كبار الناس في المعرفة والإتقان والحفظ، صنف الشيوخ، والتاريخ والتفسير، وعامة المسند."[٦]

وفي ترجمة يونس بن حبيب أبي بشر.[٧] قال: كان من أروى الناس عن أبي داود الطيالسي، وكان مقبول القول...وكان عظيم القدر خطيرا معروفا بالستر والصلاح.

ومن هذه الأمثلة يتضح جليا أن استعمال أبي نعيم للفظ "مقبول القول" يريد به التوثيق. والله أعلم.

---

١) م١/٢٦٢.	٢) م١/٢٦٤.

٣) م١/١٤٠.

٤) م١/١٥٥.	٥) م١/ ٤٣.

٦) م١/٢١.	٧) م١/٣٠.

المطلب الخامس: من قيل فيه جليس فلان، أو صحب فلان.

مجالسة العلماء ومصاحبتهم، تعطي الراوي نوعا من الشهرة والنباهة، بحيث يكتفي الناس بالنظر إلى شيخه الذي اعتاد ملازمته والأخذ عنه، خاصة إذا كان الشيخ معروفا عند الناس بالإمامة واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم، أمثال سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهم.

وهؤلاء هم القوم الذين لا يشقى بهم جليسهم، ومن كان هذا شأنه لا يسأل عن عدالته لأنها لم تعد خافية على الطالبين - وفي هذا يقول ابن جابر- كما أنني ذكرته في الكلام على العدالة-:(١) "لا يؤخذ العلم إلا عمن شهد له بالطلب." قال أبوزرعة: "فسمعت أبا مسهر يقول: إلا جليس العالم، فإن ذلك طلبه."

قال الخطيب - معقبا على هذا القول-: "قلت: -أراد أبومسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم، أغنى ظهور ذلك من أمره أن يسأل عن حاله."(٢)

وبهذا المفهوم وصف أبونعيم إثني عشر راويا وها هي ذي بعض النماذج مقارنة بقول غيره مع اعتبار حال الإمام الذي كان يجالسه هذا الراوي أو ذاك.

- إبراهيم بن قرة الأسدي يعرف بالأصم(٣). صحب الثوري، وصنف له الجامع، وقرأ عليه في أذنه. قال أبوالشيخ: من أصحاب الثوري، صنف له الجامع...وكان من الثقات، وكان الثوري يحدثه في أذنه.

---

١) ص(٢٩٩)من هذا البحث.

٢) الكفاية (١٤٩).

٣) م ٢٦٧/١.

- الحسن بن محمد بن حمزة أبوعلي[١]. كثير الفضل كان يجالس أبازرعة. قال أبوالشيخ: شيخ فاضل، كتب حديثا كثيرا، وجالس أبازرعة، كتب عن يحيى بن أكثم.

- القاسم بن أسد الأصبهاني.[٢] صحب أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ومحمد بن النعمان.

- محمد بن سهل بن الصباح أبوجعفر[٣] صاحب أبي مسعود، وسلمة بن شبيب، وحميد بن مسعدة...وكان أبومسعود يوجب له، ويصحح سماعه منه. قال أبوالشيخ: كان معدلا. أروى الناس عن أبي مسعود عنده المسند والمصنفات، وكان أبومسعود موجبا له. عرض علينا يوما مسند ابن عمر بخط أبي مسعود كتبه له.

فهذا الذي يعتني به الثوري كل هذه العناية بحيث يحرص على إسماعه الحديث لأنه كان أصم فيقرأ عليه في أذنه، ثم يصنف له كتاب الجامع، ويعطيه إياه ليرويه عنه، لحري بالوثاقة، وهو الذي نص عليه أبوالشيخ.

كذلك في المثال الآخر نجد أبا مسعود الرازي وهو من هو في العلم والعمل، يعتني - أيضا - بتلميذه، ويصحح له سماعه منه وملازمة التلميذ لشيخه بحيث استنفد ما عنده حتى غدا من أروى الناس عنه، وكانت عنده كتب أبي مسعود - كما ينص على ذلك أبوالشيخ - يرويها عنه وقد أدى ما عليه ويستحق بذلك أن يوصف بالثقة.

وكذلك من يصحب الإمام أحمد وهو المعروف بقمعه للمبتدعة وأهل الزيغ - بالإضافة إلى تقواه وورعه ومعرفته الواسعة بالسنن

---

١) م١/٢٧٠ .

٢) م١/٢٧٨ .

٣) م١/ ٢٨٠ .

والآثار، فليس كل الناس يسعد بهذه الصحبة أو الأخوة، فلا بد لمن حظي بهذه الحظوة، أن يقتبس من علمه الكثير، وأبونعيم إذ يصف بعض مترجميه بهذا الوصف إنما هو يلاحظ في ذلك الفضل والشرف اللذين كانا لهؤلاء الرواة في صحبتهم لأولئك الأئمة، وهذا الوصف أقوي في التعبير عن هذه المزية من مجرد قوله "ثقة".

ومما يلحق بهذا أن الأئمة النقاد يلجئون أحيانا عند التجريح إلى النظر في أحوال الرواة والاعتبار بالصحبة ومن كان من الرواة أطول ملازمة لهذا الشيخ أو ذاك من غيره ممن تتلمذوا عليه، فيرجحون من طالت صحبته للشيخ على غيره، لأنه يكون أوعى لأحوال شيخه، وأشد ممارسة لحديثه، وبالتالي يكون أعلم به من غيره. والله أعلم.

المبحث الرابع:

دراسة ألفاظ تدل على ممارسة الحديث رواية وسماعا.

المطلب الأول: الوصف بالتحديث.

يرد هذا الاستعمال كثيرا عند أبي نعيم وهو لا يبعد كثيرا عن الألفاظ الآتية إن لم يكن مرادفا لها تماما في بعض الأحيان، لأننا لو حذفنا لفظ "حدث" وأقمنا مقامه لفظ "كتب" أو"سمع" مثلا لأدى ذلك معناه تماما، مثال ذلك:-

- عبدالله بن أحمد بن سوادة أبوطالب[١]. (ت-٢٨٥هـ). حدث بأصبهان، حدث عنه أحمد بن محمود بن صبيح. أما أبوالشيخ فقال: يحدث عن أبي خيثمة، والشيوخ، بغدادي قدم أصبهان وحدث. وقال الخطيب: صدوق.

- عبدالله بن عمران أبومحمد.[٢] حدث بأصبهان سنة (٢٢٥) روى عن وكيع بالتفسير وعن أبي داود الطيالسي وغيرهما. قال أبوحاتم: صدوق. وقال الحافظ: صدوق. ق.

- علي بن عبدالله أبوالحسن.[٣] أحد شيوخه. (ت-٣٨٤هـ). قال فيه: سمع من العراقيين، والأصباهنيين، وحدث سنين يحضر مجلسه كبار المشايخ لفضله ورئاسته.

---

١) م١/ ٢٩٣

٢) م١/ ٢٩٧

٣) م١/ ٣٠٥ .

هذا وقد ترجمت ضمن هذه الترجمة لثلاثة وثلاثين راويا [١] بعضهم مترجم عند غيره كما في النماذج السابقة وهم بين درجة ثقة وصدوق. [٢] على أن معظمهم لم أجدهم عند غيره وهذه تعتبر زيادات منه .في المجال النقدي.

والجدير بالذكر أن هؤلاء الرواة من أهل بلده فأحاديثهم معروفة لديه من خلال كتب التراجم التي وضعت في شأن أصبهان وأهلها والتي منها النصيب الأوفر لشيوخه وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على معرفته بأولئك الرواة معرفة تكاد تكون تامة من خلال أحاديثهم التي اطلع عليها حدثه بها شيوخه الثقات عنهم،

وعليه نقبل توثيقه بهذا الوصف الدال على التوثيق، فإن جاءنا جرح فعندها نتوقف في قبول الراوي حتى نتبين أسباب الجرح الداعية إلى جرحه وهل هي مؤثرة أم لا ؟ كما مر في شأن بعض البدع قريبا. والله أعلم.

---

١) م١/ ٢٨٨ -٣٢١ .

٢) م١/ ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١١،

المطلب الثاني: من قال فيه: كثير الحديث..كتب الكثير.

إن لكثرة الرواية وقلتها دورا في تحديد شخصية الرجل، والحكم عليه بالوثاقة أو الجهالة، وقد مضى في مبحث الجهالة أن كثيرا من العلماء كانوا ينظرون إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه، وهذا مسلك من مسالك التعديل عند أهل العلم بالحديث، وإن كان بعضهم يعتد - أيضا- بكثرة الرواة عن الراوي لكي يخرج من حيز الجهالة إلى حيز العدالة.

والرواة على قسمين مشاهير ومجاهيل، والمشاهير على مراتب منهم المكثر ومنهم المقل في الرواية. والناس -كما يقول ابن حبان -: "في أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، فيجرح بما ظهر منه من الجرح. وهذا حكم المشاهير من الرواة..."[١]

وفي هذه الألفاظ التي أطلقها أبونعيم على كثير من مترجميه - وهي تعني في مجموعها العناية بالحديث، والرحلة في طلبه، ومن خلال تتبعي لهذا الاستعمال لاحظت أنه يريد به الوثاقة، كما تبين لي أن كثيرا من هؤلاء قد نص غيره على توثيقهم صراحة، مما يؤكد وثاقتهم عنده.

فكان عدد الرواة الذين ترجمتهم هنا اثنين وخمسين راويا[٢] منهم سبعة رواة[٣] هم من شيوخه، ممن عرفهم، واطلع على أحوالهم، ولم يزد على وصفهم بقوله "كتب الكثير" أو"كثير الحديث" فمن ذلك:-

---

١) المجروحين(١/١٩٢).

٢) م١/٣٢٢-٣٧١ .

٣) م١/ ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٣،

- محمد بن علي بن عمرو أبوسعيد[١](ت- ٤١٤هـ) شيخه.رحل إلى العراق رحلتين، ورحل إلى المشرق، وأقام بنيسابور مدة مديدة، وجمع وكتب الكثير من سائر الفنون، كتب عن الهجيمي، والشافعي، وطبقتهما، حدث الكثير إملاء وقراءة عليه. ونجد الذهبي يقول: الإمام الحافظ البارع الثبت."

- محمد بن محمد أبوالحسين[٢](ت-٣٥٥هـ) أحد شيوخه -أيضا- قال: كتب بالشام والعراق، وخراسان، قدم أصبهان قدمات، وتوفي بها، من أهل القرآن، والحديث، والأخبار، كان يملي علينا في الجامع. أما أبوالشيخ- والمترجم من شيوخه -أيضا- قال: كثير الحديث كتب بالشام، ومصر، وخراسان، ثقة صاحب أصول. أما الذهبي فقال: الحافظ الإمام- ...رحال جوال.

كما أن منهم -أيضا- مجموعة هم في عداد شيوخ شيوخه معظمهم مترجم عند أبي الشيخ في " طبقاته" نص على وثاقة كثير منهم، صراحة. فمن ذلك - ما قاله في ترجمة :-

- إبراهيم بن سفيان أبي بكر[٣] كثير الحديث، روى عن العراقيين والأصبهانيين

قال أبوالشيخ: شيخ ثقة، كتب الكثير بالعراق وأصبهان.

- وفي ترجمة أحمد بن محمد بن مسقلة أبي علي[٤] قال: كتب عن العراقيين، والحجازيين. قال أبوالشيخ: كثير الحديث عن العراقيين ثقة.

---

١) م١/ ٣٦٢ .

٢) م١/ ٣٦٣ .

٣) م١/ ٣٢٤ .

٤) م١/ ٣٣٢ .

- وفي ترجمة عبدالرحمن بن داود بن منصور أبي محمد[١] قال: كان من الفقهاء، كثير الحديث، كتب بالشام، ومصر. وقال أبوالشيخ: عنده حديث الشام، ومصر. أكثر الناس حديثا عنهم، كان من الفقهاء، صاحب أصول، ثقة مأمون.

- وفي ترجمة سهل بن عثمان أبي مسعود[٢] قال: كثير الحديث والفوائد. قال الحافظ ابن حجر: أحد الحفاظ له غرائب - م.

ومن خلال هذه المقارنة يظهر لنا جليا أن هذا الوصف يراد به الوثاقة عند أبي نعيم، وقد انفرد بعدد هائل لم أجد لهم ترجمة عند غيره، وكلهم معرفون بطلب الحديث والسعي في تحصيله، والشأن في هؤلاء أنهم ثقات، بحسب الظاهر من حالهم مالم يثبت جرح في أحدهم. يستثنى من ذلك من غمزهم هو نفسه بالغرابة.

- كما في ترجمة أحمد بن عيسى بن ماهان الرازي[٣]- قال: كان صاحب غرائب وحديث كثير، ونجد الذهبي قد ذكر له خبرا منكرا ثم قال: هذا كذب، وكذلك ذكره الحافظ ابن حجر وأضاف أن ابن السمعاني قال: تكلموا فيه.

وكأنه بات من الضروري أن المكثرين يقع لهم من الأحاديث المنكرة والشاذة مايقع، الأمر الذي يجعلنا نتوقف للنظر في حديثه هل كان متعمدا لذلك أو غافلا، وهل كثرت المخالفات في حديثه بحيث لا يصح الاحتجاج به البته، أو هي عبارة عن حديث أو حديثين، مما يمكن تلافيه وقبول بقية حديثه؟

---

١) م١/ ٣٤٣.

٢) م١/ ٣٣٩.

٣) م١/ ٣٣٠.

كما وجدت أن الحفاظ انتقدوا بعضا ممن وصفهم بكثرة الحديث، وذلك فيما قاله في ترجمة عمران بن عبدالرحيم أبي سعيد-[١] كثير الحديث. في حين قال أبوالشيخ - وهو أعلم به لأنه عاصره -: كان يرمي بالرفض، كثير الحديث، حدث بعجائب. وقال غيره: فيه نظر هو الذي وضع حديث أبي حنيفة عن مالك.

وهذا جرح عميق ولاشك، ولعل أبا نعيم لم يطلع عليه لأنني راجعت ترجمت هذا المذكور في "تاريخه" فلم أجده روى الحديث من طريق أبي الشيخ كما هي عادته في كثير ممن ترجمهم، أو كان يرى أنه من المتشيعة فحسب.

ومجرد التشيع عنده ليس بجرح، ولم يبلغ به الأمر إلى أن يضع الحديث. على أن الاحتياط في مثل هذا أن نوازن بين أقوال المعدلين والمجرحين، ونحكم لمن يعضده الدليل.

والجدير بالذكر أن جماعة كانوا أهل حديث كثير[٢] لكنهم لم يحدثوا، أو لم يخرج لهم أحد وذلك بسبب تقدم وفاتهم، أو إقبالهم على التعبد، أو ارتحلوا عن أصبهان إلى أمصار أخرى واستوطنوها فمن ذلك قول أبي الشيخ في أحد مترجميه: "له حديث كثير لم يقع إلينا."[٣] لسبب من الأسباب.

---

١) م١/ ٣٥٣ .

٢) م١/٣٤٤، ٣٦٧ .

٣) م١/ ٣٣٤ .

المطلب الثالث: من قال فيه سمع الكثير.

إن هذا المطلب كسابقه في الحقيقة، ولا يختلف عنه إلا بمجرد اللفظ، فكثيرا ما يكون السماع مقرونا بالكتابة، وقلما يكتفي الطالب - وخاصة المغترب - بمجرد السماع- لأنه لا يأمن ضياعه بعد حين إن لم يبادر إلى تقييد كل ما سمع بالكتابة، وقد قال محمد بن مروان : " لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث: صدق، وحفظ، وصحة كتب، فإن كانت فيه ثنتان، وأخطأته واحدة لم يضره، إن كان صدق وصحة كتب ولم يحفظ، ورجع إلى كتب صحيحة لم يضره."(١)

وقد قمت بترجمة تسعة وثلاثين راويا(٢) ممن أطلق عليهم أبونعيم هذا المصطلح مع ملاحظة الكيفية التي يرد بها.

فمرة يقول: كان يسمع الحديث إلى أن توفي.(٣)

ومرة يقول: سمع الحديث الكثير بأصبهان.(٤)

وحينا يقول: سمع كتاب العلل لابن معين عن عباس الدوري.(٥)- سمع من ابن أبي شيبة تصانيفه، ومسند أحمد عن ابنه عبدالله(٦)، وأحيانا يقول: استملى على الطبراني وابن الجعابي، وغيرهما. سمع بالعراق والحجاز، وبأصبهان(٧). أو سمع الكثير، ونسخ الأصول.(٨)

---

١) الكفاية (٣٤٠).

٢) م١/٣٧٢-٤١١ .

٣) م١/ ٣٧٣ .

٤) م١/ ٣٧٥ .

٥) م١/ ١٢٤ .

٦) م١/ ١٢٣ .

٧) م١/ ٣٧٦ .

٨) م١/ ١٢٧ .

بهذا الاستعمال للفظ "سمع" وصف أبونعيم جماعة من شيوخه[١].
أو من هم في حكم شيوخه، أي الذين عاصرهم وشاهدهم وعرف الكثير من أحوالهم، لأنهم من أهل بلده، أو ممن وفد عليها وحدث بها.

وغالب هؤلاء المذكورين كانت وفاتهم بعد سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، أي في سن كان أبونعيم قد نهض فيها بواجب الطلب، ودار بين الحلق، وتلقى عن أهلها.

ومنهم هؤلاء الذين سبق ذكرهم، بل وجدته قد ترجم لأخويه الإثنين؛ فقال في ترجمة أخيه عبدالرزاق[٢] (ت-٣٩٥) وقف أربعين وقفة بعرفة. سمع الطبراني، والشعار، سمع بالعراقين: الكوفة والبصرة، وبالحرمين-الحديث الكثير، وكتب عنه الغرباء ببغداد وغيره."

وفي ترجمة أخيه الآخر؛ محمد[٣] (ت- ٣٩٥) قال: سمع من عبدالله بن جعفر بن أحمد بن فارس، ومن بعده من المحدثين بأصبهان.

ولاريب أن هذا توثيق على مذهب من يرى أن أصل عدالة المحدث أن يكون مسلما، والجرح أمر طاريء، وأبونعيم أحد أئمة هذه المدرسة.

ومما يؤكد هذه النظرة- أيضا- أنه ترجم ليعقوب بن يوسف بن معدان- أخي جده محمد بن يوسف البنا- فقال: سمع بالعراق، والشام، ومصر، والحجاز؛ يحيى بن أبي طالب، والحسن بن مكرم، والربيع بن سليمان، وأبي ميسرة، كتب الأصول، والمصنفات.

---

١) م١/ ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨ ...
٢) م١/ ٣٧٩ .
٣) م١/ ٣٩٩ .

وهذا يعني أن معرفته به قوية جدا، من خلال صلة الرحم التي بينهم، ومن خلال أحاديثه التي تلقاها عن شيوخه الثقات عنه، مما يؤكد توثيقه له بهذا الوصف.

وقبل الفراغ من هذا المبحث أذكر أن جل شيوخه قد انفرد بترجمتهم، ولم أجد أحدا منهم عند غيره، سوى واحدا، وهو: عبدالواحد بن محمد أبوالحسين[١] قال: سمع بالعراق. وقال الخطيب: حدث عنه البرقاني، وقال: ثقة، وأثنى عليه خيرا.

والمجرّحون في هذه الترجمة، واحد: هو إسماعيل بن عباد الوزير البويهي[٢]. قال أبونعيم: سمع بالعراق والري، وأصبهان الكثير. أما الذهبي فقال: كان شيعيا معتزليا مبتدعا تياها صلفا جبارا.

ولكن الحافظ ابن حجر- وكأنه لم يعتد بكل هذا فقال: كان صدوقا إلا أنه كان مشتهرا بمذهب المعتزلة داعيا إليه.

ومعتمد الرواية الصدق، فلنا صدقه وعليه بدعته- كما يقول الذهبي.[٣]

---

١) م١/ ٣٨٢ .

٢) م١/ ٣٧٥ .

٣) ص(٣١٥) من هذا البحث.

المطلب الرابع: من قال فيه يروي ... حديثا كثيرا.

الرواية هنا - كالكتابة والسماع - عبارة يطلقها أبونعيم على بعض مترجميه، واصفا إياهم بطلب الحديث، ولا بد أن يسعى الطالب في تحصيل الحديث وجمعه وتصنيفه، والعناية به عن طريق روايته عن أهله. ثم يأخذ في روايته للناس.

وقد بينت الدراسة المقارنة أن الرواية تأتي بمعنى الكتابة أحيانا - كما سيأتي.

على أنني ترجمت تحت هذا اللفظ ، لاثني عشر راويا(١) فقط وإن كان استعمال الرواية عند أبي نعيم أكثر من هذا بكثير، لأنني لاحظت هنا واقع الترجمة، وكيفية استعماله لهذا اللفظ - أي اعتبرت بالزيادات الأخرى التي يقرنها مع لفظ الرواية. مثال ذلك:-

- إبراهيم بن جعفر أبوإسحاق(٢) يروي عن حميد بن مسعدة والعراقيين، حديثا كثيرا. قال أبوالشيخ: كتب عن حميد بن مسعدة والأصبهانيين حديثا كثيرا.

- أحمد بن سليمان بن أيوب أبومحمد(٣). يروي عن العراقيين الحديث الكثير، سوار بن عبدالله، والوليد بن شجاع، وزياد بن أيوب، وغيرهم من الثقات. قال أبوالشيخ: كان عنده عن البغداديين حديثا كثيرا.

---

١) م١/ ٤١١- ٤٢٢ .

٢) م١/٤١١

٣) م١/ ٤١٤

- أحمد بن محمد بن يوسف بن معدان[١] - خال والده - دخل العراق سنة (٢٧١هـ) روى عن الحجازيين والعراقيين.

- علي بن الحسن المظالمي أبوالحسن[٢] يروي عن العراقيين والرازيين أبي حاتم وطبقته. قال أبوالشيخ: كتب الكثير عن البغداديين، وعن أبي حاتم، وعن الأصبهانيين، مقبول القول، تولى القضاء، ثقة.

---

١) م١/ ٤١٥

٢) م١/ ٤١٨

المبحث الخامس:

دراسة ألفاظ دالة على الاشتغال بالعلم والفقه.

المطلب الأول: من وصف بالفقه والعلم.

وصف أبونعيم بعض مترجميه بالفقه، وبعضهم بالعلم كأن يقول: "أحد العلماء الفقهاء."[١] أو "الفقيه: يتفقه على مذهب كذا."[٢] أو "كان أحد الفقهاء والنظار.."[٣] "الفقيه روى عن فلان..."[٤]

أطلق أبونعيم هذا الوصف على ستة وعشرين راويا.[٥] بعضهم أضفى عليهم أوصافا أخرى إذا ما جمعت وضمت إلى لفظ "فقيه" دلت حتما على الوثاقة، وبعضهم كان مقتصدا للغاية في وصفه بحيث لم يزد على قوله "فقيه" أو"يتفقه" مما يبعث على التردد هل كان يريد الوثاقة أو مجرد الوصف فقط. خاصة وأن كثيرا ممن وصفهم بهذا الوصف لم أجدهم عند غيره.

فمن الأول قوله في ترجمة أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني النبيل[٦]. كان فقيها ظاهري المذهب، ولي القضاء بأصبهان ثلاث عشرة سنة بعد وفاة صالح بن أحمد."

---

١) م١/ ٤٢٥

٢) م١/ ٤٢٨

٣) م١/ ٤٣٠

٤) م١/ ٤٣١

٥) م١/ ٤٢٣- ٤٤٦ .

٦) م١/ ٤٢٣ .

ومعلوم أن أهل الظاهر يهتمون بالسنة اهتماما كبيرا بحيث يحكمونها في كل شيء من أمورهم ولا يلجئون إلى القياس أبدا. فكيف وقد تولى هذا المذكور القضاء على مذهبه، فلا بد وأن يكون جبلا في حفظه.

ويوضح هذا الأمر ما ذكره أبوالشيخ عنه فقال: "وذكر عنه أنه سمع من التبوذكي موسى بن إسماعيل كتب حماد بن سلمة، وكان من الصيانة والعفة بمحل عجيب، ثم ولي القضاء...وبقي يحدث ويُسمِع إلى أن توفي."

ويصيغ الذهبي كل ذلك بقوله: "الحافظ الكبير الإمام...له الرحلة الواسعة والتصانيف النافعة."

وفي ترجمة أحمد بن محمد أبي العباس[1] قال: أحد العلماء والفقهاء، مفت يرجع إلى العلم بالشروط والمساحة، والنحو وفنون العلم. كتب بالعراق، وخراسان. وهذا يدل على أنه كان عالما بالحديث، فقيها فيه.

وعبارة أبي الشيخ أوضح من عبارة أبي نعيم، وذلك حين يقول: كان من علماء الناس، بالحديث، والفقه، والشروط، والنحو، متفنن، وكان المرجوع إليه في الفتيا، والشروط، والمساحة، كتب الكثير بخراسان، والعراق، وأصبهان."

وفي ترجمة أحمد بن مسلم بن محمد بن إسماعيل أبي علي المعدل[2]. قال: من أهل بيت العلم والرواية كتبت عنه.

وفي ترجمة إسحاق بن محمد أبي يعقوب[3]. قال: كان من أهل بيت الحديث والرواية...

---

١) م١/ ٤٢٥.

٢) م١/ ٤٢٦.

٣) م١/ ٤٢٧.

سمع عبدالله بن محمد بن النعمان وابن أبي عاصم، والبزار، قد رأيته وشاهدته، ولم أرزق منه سماع حديثه.

ففي هذين المثالين يتضح المراد بالعلم وهو علم الحديث، وأنهما تلقاه كابرا عن كابر. بيت أهله كلهم محدثون، رواة للسنة حري بأن يتصفوا بالوثاقة.

كما أجد آخرين قد وثقهم غيره بلفظ صريح، فمن ذلك:-

- علي بن محمد بن عمر أبوالحسن.[1] قال: كان رأسا في الفقه والحديث، ولي القضاء بأصبهان سنين...روى عن أبي خليفة والفريابي وغيرهما من الشاميين والمصريين. أما أبوالشيخ فقال: كثير الحديث، قد كتب بالشام ومصر وخراسان والري، ثقة صاحب أصول.

- نافع بن عبدالرحمن القاري أبوعبدالرحمن[2]. قال: كان من القراء الفقهاء العباد. قال الحافظ: صدوق ثبت في القراءة. فق.

- هبة الله بن محمد بن بندار أبوالقاسم[3] المعدل الفقيه يروي عن ابن النعمان وعبيد والعراقيين أبي القاسم البغوي وغيره. قال أبوالشيخ: ثقة صاحب كتاب ثقة.

أما القسم الثاني: - وهم من أطلق عليه لفظ "الفقيه" وهؤلاء مما انفرد بهم في الغالب، وذلك مثل قوله في ترجمة أحمد بن محمد أبي مسلم[4]. أديب فقيه.

- عبدالله بن محمد بن بكار.[5] الفقيه يروي عن أحمد بن يونس.

---

١) م١/ ٤٣٧ .

٢) م١/ ٤٤٤ .

٣) م١/ ٤٢٢ .

٤) م١/ ٤٢٤

٥) م١/٤٣٢ .

- محمد بن إبراهيم بن عبدالله[١]. الفقيه القاضي.

وأمثال هؤلاء كثير، فكيف يتسنى الحكم على هؤلاء الرواة وأمثالهم بالوثاقة أو بمعنى آخر كيف يمكن تفسير لفظ فقيه، بالثقة؟

ومما يلحق بهذا -أيضا- أنه ترجم لبعض الأحناف - وكانوا يتهمون بالرأي المذموم، وهذا في حد ذاته نوع جرح عند المحدثين، بل وجدت أبا نعيم نفسه- يجرح بعض مترجميه في كتاب "الضعفاء" بالرأي.[٢] فمن هؤلاء الذين ذكرهم بالفقه :-

- بكار بن الحسن بن عثمان العنبري.[٣] يتفقه على مذهب الكوفيين وامتحن أيام المحنة واستجار بعبدالله بن الحسن حتى دفع عنه. وكذلك قال أبوالشيخ، وأضاف : كان من أهل السنة.

- عمرو بن شهاب بن طارق الفقيه[٤]... يتفقه للكوفيين، حدث عن إسماعيل بن عمر البجلي وهلال الرأي.

- محمد بن بكار بن عثمان أبوعبدالله الفقيه يتفقه على مذهب الكوفيين.[٥]

وأهل الرأي - في نظر أهل الحديث - متهمون بقلة المبالات، والجرأة على مخالفة السنة، واتهام رواتها.[٦]

---

١) م١/ ٤٤١

٢) ص(٦٣).

٣) م١/ ٤٢٨ .

٤) م١/ ٤٤٠ .

٥) م١/ ٤٤٣ .

٦) التنكيل(١/٢٠٤).

المبحث السادس:

الألفاظ الدالة على العبادة والزهد وما يتصل بهما.

تمهيد.

كنت إلى وقت قريب أتردد في تناول دراسة الألفاظ الدالة على العبادة، لأن الذين ترجمهم في كتابه "الحلية" لم يقصد إلى جرحهم ولا إلى تعديلهم، وإن كان - في الغالب - قد ركز على حكاية أخبارهم الزهدية، وأحوالهم في العبودية، كأن يقول مثلا: "ومنهم حارس الأوقات، وغارس الأقوات بالتنصل من الحوبات.[(١)]
أو قوله: "ومنهم المقتصر على الغلق والكسير، والمستتر بالخرق والحصير."[(٢)] وهذا عنده مطّرد في بداية كل ترجمة.

لكن الذي استرعى انتباهي هو عمله في "تاريخه" الذي جرح فيه وعدل. فجمعت تلك الألفاظ. ومن خلال تتبعي لها عنده مع التركيز على كيفية ورودها، والاعتبار بالأشخاص الذين وصفهم بها، وجدت أنها وصف لعدد من العدول الثقات، فأحببت أن أدرسها ضمن مباحث الوثاقة. كما وجدت كثيرا من النقاد يطلقون بعضا من تلك الألفاظ على الحفاظ والثقات.[(٣)]

---

١) الحلية (٣/١٠٢).

٢) ماسبق (٣/١٠٣).

٣) ابن حبان ومنهجه في الجرح (١١١٤)

مما لاريب فيه، أن الوصف بالعبادة زيادة في العدالة الدينية، مالم يرد جرح لهذه العدالة، ولانذهب بعيدا فالذين عرفوا العدالة بأنها "الهيئة الراسخة" لم يعنوا بها أكثر من أنها المراقبة الدائمة لله سبحانه وتعالى، وخشيته بما يميز عندهم الصالح من الفاسق.

ذلك أن أهل الصلاح والإستقامة، أشد تورعا وتحرزا من الوقوع في الخطأ، بخلاف الفساق وأهل المجون، فلا يبالون بذلك أبدا.

فلاريب إذن أن الورع، والتقوى، واستقامة السيرة، وغيرها من الصفات النبيلة، أصبحت بمثابة الرقيب الفطن على سلوك هذا الشخص دون ذاك، ومن كان ظاهر حاله تقوى الله فهو عدل. وهذا الذي سأتناوله في هذه الدراسة مبينا استعمال أبي نعيم لتلك الألفاظ، وقد قسمتها إلى أكثر من ترجمة ليسهل تناولها.

المطلب الأول: من وصفه بالخيرية والفضل.

تنوعت صيغ هذا اللفظ عنده، وذلك كأن يقول: كان خيرا فاضلا.[١]

أو من خيار الناس[٢]

أو كان من أفاضل أهل أصبهان، مجاب الدعوة[٣]

كان من الفضلاء[٤]،

كان أديبا فاضلا، متعبدا.[٥]

أو كان من أفضل الناس.[٦]

وصف بهذا اللفظ تسعة رواة[٧] كلهم قد ترجمهم شيخه أبو الشيخ، وأورد فيهم نفس الأوصاف التي وصفهم بها أبونعيم، وكان واحد[٨] منهم مترجما عند الحافظ ابن حجر. وقال فيه: "ثقة عابد"، كما انفرد أبونعيم باثنين[٩] لم أجد لهما ترجمة عنده. والشأن في هذا، أنه ثقة عنده مالم يرد جرح فإذا وجد جرح في الراوي توقفنا للتعرف على أسباب هذا الجرح، ثم نرجح بعد ذلك حسب قواعد المحدثين.

---

١) م١/ ٤٩٤ .

٢) م١/ ٤٩٥ .

٣) م١/ ٤٩٦ .

٤) م١/ ٤٩٨ .

٥) م١/ ٤٩٩ .

٦) م١/ ٥٠٠

٧) م١/ ٤٩٤- ٥٠٢

٨) م١/ ٥٠٠

٩) م١/ ٤٩٩، ٥٠٢ .

المطلب الثاني: من وصفه بالعبادة والزهد، أو العبادة والفضل.

تعددت -أيضا- صيغ هذا الإستعمال. فمرة يقول: "كان صاحب تهجد وعبادة"[١]

وأخرى يقول: "كان من العباد والفضلاء"[٢]،

وحينا يقول: "أحد العباد كان مجاب الدعوة، رحل إلى مصر، والشام وكتب بها."[٣]

وأحيانا يقول: "كان من كبار المتعبدين حدث عن العراقيين، والمصريين، والشاميين."[٤]

كما قال أحيانا أخرى: "يرجع إلى تعبد وفضل كثير روى عن فلان"[٥]

بعض هؤلاء الرواة مترجمون عند الحافظ ابن حجر، قال عن واحد[٦] منهم: العابد، صدوق إلا أن سماعه من ابن عيينة بعد أن تغير.

وقال عن آخر: ثقة فقيه عابد[٧]،

وعن آخر قال - مدافعا عنه وما أدري لما ذكره شيخنا :- أي العراقي - في "ذيل الميزان"، فإنه لم ينقل عن أحد أنه ضعفه ولا قال إنه مجهول.[٨]

---

١) م١/ ٤٤٧

٢) م١/ ٤٤٩

٣) م١/ ٤٥٤

٤) م١/ ٤٥٧

٥) م١/ ٤٥٨

٦) م١/ ٤٧٨ .

٧) م١/٤٩٠

٨) م١/ ٤٤٨

كما تناول الذهبي بعضا من هؤلاء الذين ترجمهم أبونعيم ففي ترجمة - إبراهيم بن محمد بن الحسن بن متويه[١] قال أبونعيم: كان من العباد والفضلاء، يصوم الدهر، روى عن الشاميين، والمصريين وأهل العراقين. وقال أبوالشيخ: كان من معادن الصدق - كما نقل ذلك الذهبي عنه - وأضاف قائلا - أي الذهبي :حافظ قدوة، له رحلة واسعة، وكان ورعا عابدا، يصوم الدهر، يروي الحديث، ويحفظ.

أما أبوالشيخ فتكاد أقواله تتطابق مع أقوال أبي نعيم، إن لم تكن هي هي، ولا غرابة في ذلك فإنه تلميذه وخريجه وعنه أخذ الكثير من كتبه.

ففي ترجمة محمد بن يوسف بن معدان أبي عبدالله، المعروف بعروس الزهاد.[٢] قال أبونعيم: له المناقب المشهورة والفضائل المذكورة. روى عن يونس بن عبيد، والأعمش، والثوري، والحمادين وغيرهم. دفن كتبه وأقبل على التوحد والتعبد...حدث عنه يحيى القطان وغيره. وقال: ما رأيت رجلا أفضل من محمد بن يوسف.

كما ذكر أن ابن المبارك ما أعجبه إنسان قط ممن كان يأتيه إعجابه بمحمد بن يوسف، كان كالعاشق له. وهذا الكلام كله مذكور عند أبي الشيخ.

والأمر الآخر الذي أود أن أذكره هنا هو أن تحديث يحيى القطان عنه كاف في توثيقه، لأنه لا يحدث إلا عن الثقات[٣]

---

١) م١/ ٤٤٩

٢) م١/ ٤٨٨ .

٣) التهذيب(٦/ ٢٨١).

والجدير بالذكر أن بعضا من هؤلاء العباد - وهو إبراهيم بن أيوب العنبري[١] قال عنه أبوحاتم: "لا أعرفه" وهذا يعني أنه مجهول، ولهذا ذكره الذهبي في "الميزان" وعلى إثره، ذكره ابن حجر في "اللسان" مذيلا هذه الترجمة بما ذكره أبونعيم - وذكر له أربعة رواة - مما يشعر أنه يدفع عنه الجهالة بمعرفة غير أبي حاتم له.

---

١) م١/ ٤٤٧

المطلب الثالث: من قال فيه دين.

لم يقتصر أبونعيم على وصف مترجميه بالتدين فحسب، بل ضم إليها غيرها كأن يقول: "دين، متعبد، صائم النهار، قائم الليل...روى عن البغداديين، والأصبهانيين."(١)
أو "دين محتشم، يرجع إلى فضل كثير، وصلابة في الدين، روى عن الرازيين والأصبهانيين."(٢)
أو "شيخ دين كان يرشح للعدالة، يتولى لعمر بن عبدالله بن الحسن، روى عن يعقوب بن أبي يعقوب وطبقته."(٣)
أو "شيخ دين فاضل، كان يختلف إلى مجلس البزار."(٤)
" كان من الدين والفضل، والعقل، بمحل."(٥)

والذين وصفهم بهذا الوصف، أغلبهم من شيوخه الذين عرفهم عن كثب، وخبر أحوالهم؛ ثم حكم عليهم بما يليق بهم متوخيا في ذلك أبرز الصفات التي كانوا يمتازون بها، فعبر عنها بهذا المصطلح، وما علينا بعد ذلك ألا نجدهم مترجمين عند غيره، لوثوقنا بمعرفته التامة بهم وروايته عنهم في تاريخه.

ففي ترجمة يعقوب بن إسحاق أبي يوسف(٦)- قال: "شيخ دين ورع كتب الكثير، بأصبهان وبغداد، وكذلك قال أبوالشيخ: شيخ فاضل، دين، ورع، كتب الكثير ببغداد، وأصبهان. وروى عنه.

---

١) م١/٤٦٤
٢) م١/ ٤٦٦
٣) م١/٤٨٢
٤) م١/ ٤٨٦
٥) م١/٤٩٢
٦) م١/ ٤٩٣ .

المطلب الرابع: من وصف بالورع والعبادة، أو غير ذلك.

الوصف بالورع، مضمن معنى العبادة والاتباع والتقوى، فإذا جمع بينهما، فإن ذلك يدل على تأكيد هذا الوصف، ويكون الموصوف به في القمة من ذلك، كأن يقول: "أحد الورعين والمتعبدين."[١] "كان ورعا زاهدا."[٢]
كان من الورع بمحل، ويسمى الحكيم، يكتب كلامه."[٣]
"له محل وستر."[٤] "أستاذ الورعين."[٥]

ذكرت في هذه الترجمة ستة رجال ممن وصفهم بأحد هذه الأوصاف السابقة.

ففي ترجمة صالح بن مهران أبي سفيان[٦] قال: كان من الورع بمحل.
قال الحافظ: ثقة زاهد. كما نقل نفس كلام أبي نعيم في"التهذيب."[٧]

وفي ترجمة علي بن عاصم.[٨] قال: كان ورعا زاهدا. ونجد الحافظ في "التهذيب" يقتصر على قول أبي نعيم لا غير. كما وجدت اثنين آخرين مترجمين عند أبي الشيخ

---

١) م١/ ٤٥٣
٢) م١/٤٧٠
٣) م١/٥٠٣
٤) م١/ ٥٠٥
٥) م١/ ٤٧٧
٦) م١/ ٥٠٣
٧) التهذيب(٤٠٣/٤- ٤٠٤).
٨) م١/ ٤٧٠

ففي ترجمة محمد بن سليمان أبي بكر[١]. قال أبونعيم: يرجع إلى ستر وصلاح، كتب بالعراق، والحجاز، الكثير. ومثله عند أبي الشيخ، وذلك حين يقول: كتب بالعراق، ومكة، حديثا كثيرا، وكان من أهل الستر والصلاح.

وانفرد أبونعيم بترجمة اثنين آخرين لم أجدهما عند غيره، وكلاهما من شيوخ شيوخه، وكلاهما اشتغل بطلب الحديث.

---

١) م١/ ٥٠٤.

المطلب الخامس: من قال فيه من الأبدال.

وهم الأولياء والعباد الواحد - بدل - كحِمْل وأحمال وبَدَل كجمل، سموا بذلك لأنهم كلما مات واحد منهم أبدل بآخر.(١)

أطلق أبونعيم هذا المصطلح على ثلاثة عباد فقال في أحدهم: "كان يعد من الأبدال، يروي عن أبي مسعود، وسهل بن عبدالله أبي طاهر.(٢)

وفي ترجمة محمد بن الوليد(٣) نقل عن محمد بن يحيى بن منده قال: كان من الأبدال، روى عن ابن عيينة وهشام بن سليمان، وهذا نقله أبونعيم عن شيخه أبي الشيخ.

وفي ترجمة محمود بن الفرج(٤). قال: كان من الأبدال. ولما قارنت ما قاله أبونعيم بما قاله أبوالشيخ بدت عبارة أبي نعيم مختصرة جدا.

وهذا المذكور هو جد أبي الشيخ وقد أسهب في ذكر فضائله ومناقبه. فقال: حدث عن البصريين، والرازيين، والأصبهانيين حديثا كثيرا. وكان عنده كتب أبي عثمان الرازي، وكان مستجاب الدعاء. حكى عنه أنه رؤي في المنام بعد موته فقال: كنت من الأبدال، ولم أعلم ...أملى علي ثلاثة أحاديث وأجاز لنا كتبه ومصنفاته.

---

١) النهاية (١٠٧/١).

٢) م١/ ٤٥٢

٣) م١/ ٤٨٧

٤) م١/ ٤٨٩ .

المطلب السادس: من قال فيه من الصالحين.

والصلاح من لوازم العبادة، وثمرة من ثمراتها، والذين وصفهم بالصلاح ثلاثة رواة.

ففي ترجمة عبدالله بن بندار بن إبراهيم[١]. قال: كان من الصالحين. وقال أبوالشيخ: كان من عباد الله الصالحين يحدث عن موسى المساور، وإسماعيل بن عمرو، وغيرهما.

وفي ترجمة عبدالله بن عبدالسلام أبي محمد[٢]. قال: كان من الصالحين، كان من جيران إبراهيم بن متويه، يروي عن يونس بن عبدالأعلى، والمصريين.

وقال أبوالشيخ: من عباد الله الصالحين، ينزل قريبا من دار إبراهيم بن متويه...يروي عن يونس والمصريين. ثم روى عنه حديثين.

---

١) م١/ ٤٥٩

٢) م١/ ٤٦١ .

المطلب السابع: من قال فيه مجاب الدعوة.

أطلق هذا الوصف على اثنين من العباد كأن يقول: مجاب الدعوة "[١].
أو "كان من العباد، مجاب الدعوة."[٢]

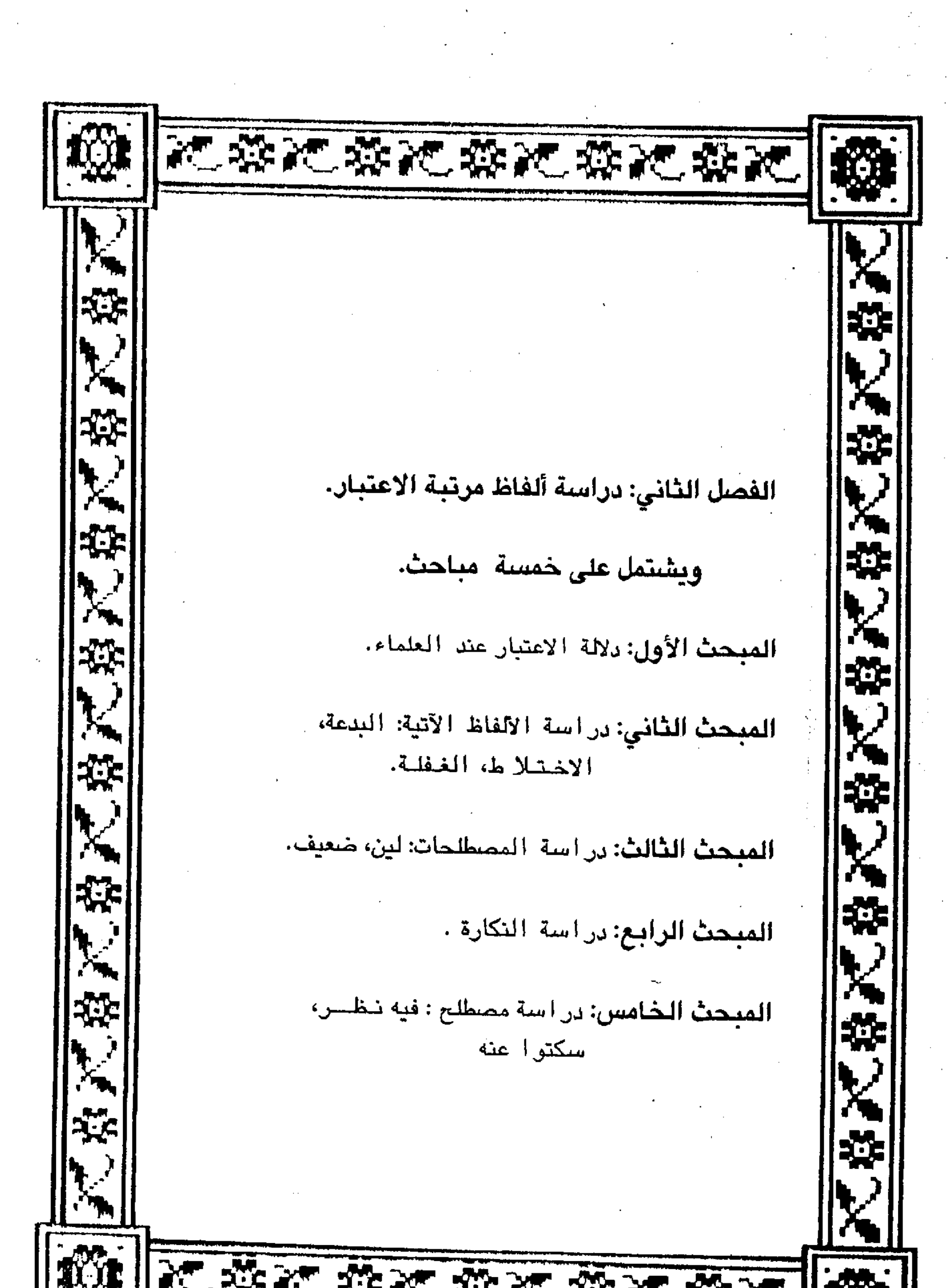
ففي ترجمة محمد بن أسد أبي عبدالله.[٣] كان من المعمرين...سمع من أبي داود الطيالسي مجلسا، وسمع من هريم بن عبدالأعلى الأسدي حديثا واحدا وكان مقعدا. ويقول الذهبي: مسند أصبهان خاتمة من روى عن الطيالسي.

وفي ترجمة محمد بن عبدالله بن ممشاذ أبي بكر[٤] أحد شيوخه وهو أعرف به من غيره - قال: مجاب الدعوة، صحب جدي محمد بن يوسف البناء، روى عن أبي بكر بن النعمان، وعبيد الغزال، ومحمود بن الفرج، ومحمد بن سموية صندوق العلم.

و ختاما أريد أن أنبه إلى أن كثيرا من الصالحين قد اتهموا بالغفلة، نظرا لانشغالهم بالعبادة عن الحفظ فوقع الوهم في حديثهم، من حيث رفع الموقوف، و وصل المرسل، مثل أبان بن أبي عياش، و يزيد الرقاشي.
و لهذا قال يحيى بن سعيد القطان: "لم تر الصالحين في شيىء أكذب منهم في الحديث.
وفي رواية: "لم تر أهل الخير في شيىء أكذب منهم في الحديث."[٥]
و عليه ينبغي التيقظ في قبول أحاديث العباد والزهاد، وعدم اعتبارهم من أهل الوثاقة بمجرد معرفتهم أنهم من العباد، فإن ذلك غير كاف حتى تنضم إليه قرائن أخرى، كما سبق في التراجم الآنفة

---

١) م١/ ٤٦٠ ٢) م١/ ٤٥٤
٣) م١/ ٤٧٥
٤) م١/ ٤٨١ . ٥) مقدمة صحيح مسلم(١/١٧-١٨).



الفصل الثاني: دراسة ألفاظ مرتبة الاعتبار.

ويشتمل على خمسة مباحث.

المبحث الأول: دلالة الاعتبار عند العلماء.

المبحث الثاني: دراسة الألفاظ الآتية: البدعة، الاختلاط، الغفلة.

المبحث الثالث: دراسة المصطلحات: لين، ضعيف.

المبحث الرابع: دراسة النكارة .

المبحث الخامس: دراسة مصطلح : فيه نظر، سكتوا عنه

الفصل الثاني:

دراسة ألفاظ مرتبة الاعتبار عند أبي نعيم.

تمهيد.

إن أبا نعيم إمام حافظ واسع الحفظ جدا أحاط بمرويات عصره، أو كاد، بما عرف من صحيح، و ضعيف، ومعلول، كما تدل على ذلك آثاره العلمية، وأولى اهتمامه بالنقد - وإن لم يكن على مستوى الرواية عنده - فنقل كثيرا من أقوال الأئمة في الجرح والتعديل، كما أطلق هو - أيضا - ألفاظا - لم يسبق إليها من قبل.

لكنه في مرتبة الاعتبار أطلق ألفاظا ومصطلحات استعملها غيره من النقاد السابقين واللاحقين، فليس فيها ما ينفرد به، والمتأمل في هذه الألفاظ - يجدها تدل على الجرح الخفيف في جملتها، كقوله: "ليس بالقوي"، أو" لا يصح حديثه". وهذا جرح مجمل لم يفسره.

كما أن الرواة الذين أطلق عليهم بعض هذه الأوصاف لا يتجاوز عددهم الواحد والاثنين تحت كل لفظة من ألفاظ هذه المرتبة، الأمر الذي يعمِّي مراده من هذه الإطلاقات، ولكثرة الرواة وقلتهم دخل كبير في الدراسة الاستقرائية، للتوصل إلى تفسير لفظ معين من الألفاظ التي وصفوا به.

ولما كانت الحال هذه - عند أبي نعيم في قلة الرواة المترجمين تحت كل ترجمة - عدت إلى مراتب الجرح والتعديل عند الحافظين: ابن حجر، والسخاوي، محاولا الإستفادة مما قرراه في ترتيب كثير من تلك الألفاظ التي أطلقها أبونعيم، والنقاد قبله وبعده، ملتمسا من هذا وذاك بعض التفسير لما قيل.

أمر آخر أود أن أذكره هنا وهو أن بعض الألفاظ التي ترد عنده بمعنى الاعتبار مرة، قد ترد أحيانا بمعنى الترك، وهذا التقسيم مستوحى من ملابسة الترجمة في جملتها مع المقارنة بين قوله وقول غيره.

المبحث الأول: دلالة الاعتبار عند العلماء.

المطلب الأول: تعريف الاعتبار لغة واصطلاحا.

الاعتبار يكون - بمعنى - الاختبار، والامتحان، مثل اعتبرت الدراهم فوجدتها ألفا. وعبرت الدراهم واعتبرتها بمعنى.(١)

أما في الاصطلاح فهو: الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد.(٢) وقيل: هو هيئة التوصل إليهما.(٣)

وتفصيل ذلك بينه السيوطي بقوله: "...فالاعتبار أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة، فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث، ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره، فرواه عن شيخه أو لا؟

فإن لم يكن، فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه، فرواه عمن روى عنه؟ وهكذا إلى آخر الإسناد، وذلك المتابعة.

فإن لم يكن، فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر؟ وهو الشاهد، فإن لم يكن فالحديث فرد."(٤)

ولعل الأمر يزداد وضوحا بعد ذكر تعريف كل من المتابعة والشاهد.

---

١) المصباح المنير (٢/٣٩٠).

٢) النكت لابن حجر (٢/٦٨١).

٣) نزهة النظر (٣٧)، والتدريب (٢٤٢).

٤) التدريب (٢٤٢).

المسألة الأولى: تعريف المتابعة :-

هي أن يوافق راوي الحديث على روايته، راو آخر فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه، وهي تنقسم إلى قسمين : تامة وقاصرة.

فالمتابعة التامة :- هي التي تحصل للراوي نفسه بأن يروي حديثه راو آخر عن شيخه.

والمتابعة القاصرة- أي الناقصة-: هي التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي. والاقتصار في المتابعة بقسميها على ورود الحديث بنفس اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى، لكنها تختص بكونها من رواية ذلك الصحابي.[١]

المسألة الثانية : تعريف الشاهد :-

أما الشاهد فهو: حديث مروي عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده، سواء شابهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط[٢].

وقال الحافظ: "وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا. والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشاهد والعكس. والأمر سهل."[٣] لأن كلا منهما يفيد التقوية سواء باللفظ أوالمعنى.[٤]

---

١) منهج النقد للدكتور عتر(٤١٨)، ولمحات في أصول الحديث(٢٩٤).

٢) ما سبق

٣) نزهة النظر(٣٧)، والنكت(٦٨٢/٢).

٤) فتح المغيث(٢٠٨/١)، ولمحات في أصول الحديث(٢٩٤).

وقد ذكر الحفاظ[١] مثالا للمتابعة والشاهد؛ وهو ما رواه مسلم[٢] والنسائي[٣] من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مر بشاة مطروحة أعطتها مولاة لميمونة من الصدقة، فقال: لوأخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به.)

فلفظة "الدباغ" فيه، ما أتى بها عن عمرو من أصحابه إلا ابن عيينة، فإنه انفرد بها، ولم يتابع عليها، وقد تابع عمرا عن عطاء في "الدباغ" أسامة بن زيد الليثي.

كما أخرجه الدارقطني[٤]، والبيهقي[٥] من طريق ابن وهب، عن أسامة بن زيد الليثي عن عطاء عن ابن عباس (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأهل شاة ماتت: ألا نزعتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به.)

قال البيهقي: "وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء."[٦]

وكذلك رواه يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء.[٧]
فهذه متابعات لابن عيينة في شيخ شيخه فاعتضد بها.

ثم نظرنا فوجدنا لها شاهدا - وهو ما رواه مسلم،[٨]

---

١) مقدمة ابن الصلاح(١٨٣- ١٨٤)، التبصرة(١/٢٠٦- ٢١٠)، فتح المغيث(١/٢١١-٢١٢)

٢) في كتاب الحيض - باب طهارة جلود الميتة بالدباغ(١/٢٧٧- ح١٠٢).

٣) في كتاب الفرع والعتيرة- باب جلود الميتة(٧/١٥٢).

٤) في كتاب الطهارة- باب الدباغ (١/٤٤- ح٧) من طريق أسامة بن زيدبه، و(ح٨) من طريق يحيى بن سعيد به.

٥) في كتاب الطهارة- باب طهارة جلد الميتة بالدبغ (١/١٦). من طريق أسامة به.

٦،٧) نفس المصدر.

٨) الموضع السابق(ح-١٠٥).

وأصحاب السنن[١] من رواية عبدالرحمن بن وعلة المصري عن ابن عباس قال: (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أيما إهاب دبغ فقد طهر.) ولفظ مسلم: (إذا دبغ الإهاب.)

فهذا شاهد في الباب لكونه بمعنى حديث ابن عيينة، وهذا على مذهب ما لا يشترط فيه أن يكون عن صحابي آخر، بل يكتفي بالمعنى ولوكان عن نفس الصحابي.[٢]

---

١) أخرجه أبوداود في كتاب اللباس - باب في أهب الميتة (٣٦٥/٤- ح٤١٢٠) والترمذي في كتاب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت (٢٢٠/٤-ح١٧٢٨). والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة - باب جلود الميتة (١٥٣/٧) وابن ماجه في كتاب اللباس- باب لبس جلود الميتة إذا دبغت(١١٩٣/٢-ح ٣٦٠٩).

٢) فتح المغيث(٢١٠/١)، والتبصرة (٢١٠/١).

المسألة الثالثة: بعض ألفاظ الاعتبار عند أبي نعيم.

ومما ينبغي التذكير به هنا أن أبا نعيم قد عرج على ذكر بعض ألفاظ مرتبة الاعتبار مدمجة مع ألفاظ مرتبة الترك - وهو حينذاك يتحدث عن تفاوت الجرح- فقال: "وكذلك - أيضا- لهم - رحمهم الله- فروق في التجريح:

- ففرقوا بين الكذابين على رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فمن كذب في حديث الناس .
- بين من يكذب في لقي المشايخ.
- وبين الذي هو يدلس.
- وبين من هو كثير الوهم سيء الحفظ.
- وبين من ظهر منه اختلاط في ذهن أو عقل في آخر عمره، فحمل عنه وأخذ منه بدءا وأخيرا.
- وبين من حدث فأخطأ، ثم ثبت على خطئه، ومخالفة أقرانه، ونظرائه.
- وبين المتهمين فيما رووا، ولم يمكنهم تصحيح الكذب عليهم.
- وبين من اتهم في دينه.
- وبين من أكثر من الرواية عن الكذابين، وكان هو في نفسه صادقا.

كل هؤلاء أحوالهم عندهم مرتبة، ومنازلهم مختلفة، ولا يتكلف البحث والتنقير عن أحوال الرواة، إلا من عني بأمر دينه، وعلم أن قبول الآثار عن صاحب الشريعة دين يتدين به."(١)

وعلى ضوء ما سبق ذكره عن السخاوي في مراتب الجرح والتعديل يمكن أن نستخلص من هذا النص عند أبي نعيم، أن المدلسين الذين لم يصرحوا بالسماع، والذين اختل ضبطهم بخطأ، أو وهم، أو اختلاط، ولم يتميز حديثهم، كل هؤلاء يدرجون ضمن مرتبة الاعتبار عنده- وهو الشأن عند الأئمة الآخرين، وكما يتضح ذلك عند دراسة.

---

١) مقدمة المستخرج (ل ١٣).

المبحث الثاني:

دراسة الألفاظ الآتية: البدعة، الاختلاط، الغفلة...

المطلب الأول: الوصف بالبدعة.

سبق لي في الباب السابق أن تناولت مبحث البدعة بإسهاب، واستعرضت هناك أقوال الأئمة من الناحية النظرية، وبينت أنواع البدعة المؤثرة في رواية الراوي من جهة القبول لحديثه والرد. والبدعة الخفيفة التي لا تتأثر بها الرواية، فكان التشيع المجرد والإرجاء، والقول بالقدر، مع وجود الصدق والأمانة في الراوي، لا ترد معها روايته.

وأريد- هنا أن استكشف صنيع أبي نعيم مع المبتدعة من حيث الرواية، معتبرا بصنيع صاحبي الصحيحين، لأن كثيرا ما يعترض على راو من الرواة بأنه مبتدع، فيجاب بأن البخاري أو مسلما احتجا به، ومن احتجا به فلا يلتفت إلى ما قيل فيه،بل يذهب كثير من النقاد إلى أن من خرج عنه في الصحيح فقد تجاوز القنطرة.

فهذا الحاكم - وهو يعدد أقسام الحديث الصحيح المختلف فيه مع ميله إلى قبول كل تلك الأقسام يقول-:
"روايات المبتدعة، وأصحاب الأهواء فإن رواياتهم عند أكثر الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين. فقد حدث محمد بن إسماعيل البخاري في "الجامع الصحيح" عن عباد بن يعقوب الرواجني[١]،

---

١) قال في المدخل إلى الصحيح(٦٥٠) قد حدث عنه البخاري في كتاب التوحيد، وكان من الغالين في التشيع..." =

وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: "حدثنا الصدوق في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب.

وقد احتج البخاري - أيضا - في الصحيح بمحمد بن زياد الألهاني[١] وحريز بن عثمان الرحبي[٢] وهما مما اشتهر عنهما النصب.

واتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمد بن خازم،[٣] وعبيدالله بن موسى[٤] وقد اشتهر عنهما الغلو.

= وقال الحافظ ابن حجر بشأن الرواجني:- بتخفيف الواو وبالجيم المكسورة، والنون الخفيفة...صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك. من العاشرة، (ت-٥٠) خ ت ق. التقريب(٢٩١)، والهدي(٤٣٣) وفيه قال ابن حبان: كان رافضيا داعية. وقال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان - رضي الله عنه-." وذكر الخطيب أن ابن خزيمة ترك حديثه آخرا. التهذيب(١١٠/٥).

١) الألهاني - بفتح الهمزة وسكون اللام، الحمصي، ثقة من الرابعة. خ ع- هكذا - في التقريب(٤٧٩). والصواب(٤) كما في تك(١١٩٩/٣) حيث قال: روى له الجماعة سوى مسلم. والتهذيب(١٧٠/٩) ورمز له (بخ٤) وهذا يعني أن البخاري أخرج له في الأدب المفرد، ولعله تصحيف فقد نص هو وغيره على أن البخاري انفرد بالإخراج له في الصحيح - كما في الجمع بين رجال الصحيحين(٤٥٩/٢).

٢) حريز - بفتح أوله وكسر الراء، وآخره زاي ابن عثمان الرحبي - بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة، الحمصي، ثقة ثبت رمي بالنصب، من الخامسة. (ت-١٦٣) خ٤ . التقريب(١٥٦) وهدي الساري(٤١٥) وفيه ذكر من اتهمه بالنصب، وفي المدخل(٩٦)"جرير" وهو تصحيف.

٣) محمد بن خازم - أبومعاوية الضرير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره؛ من كبار التاسعة.(ت- ١٩٥هـ)..وقد رمي بالإرجاء. ع. التقريب(٤٧٥)، وهدي الساري(٤٦٠).

٤) عبيدالله بن موسى - ثقة كان يتشيع. ع. التقريب(٣٧٥) وهدي الساري(٤٤٤) وفيه: قال ابن سعد كان ثقة صدوقا، حسن الهيئة، وكان يتشيع ويروي أحاديث في =

وإنما جعل هؤلاء مثالا للآخرين."(١)

بل في الصحيحين جمع غفير من أهل البدعة الدعاة وغير الدعاة، فهذا العراقي يقول: "وفي الصحيحين كثير من أحاديث المبتدعة غير الدعاة، احتجاجا واستشهادا، كعمران بن حطان، وداود ابن الحصين، وغيرهما.

وفي "تاريخ نيسابور" للحاكم في ترجمة محمد بن يعقوب بن الأخرم: أن كتاب مسلم ملآن من الشيعة."(٢)

وحين أعرض لكل هذه الأقوال عند الحاكم وغيره- إنما أريد أن أتوصل إلى أن رؤية أبي نعيم النقدية تجاه البدعة والمبتدعة عموما إذا كانوا من أهل الصدق والأمانة، فإنه يقبل أحاديثهم تبعا لصاحبي الصحيح، باعتباره قد خرج عن كل منهما، وتعرف على منهجهما، ومراتب رواتهما، مما أمكنه الزيادة عليهما؛ كما سبق تقرير موقفه من صحيح مسلم، وذلك أن رواة مسلم هم في الدرجة العليا من الوثاقة، لأن مسلما أخرج للطبقة الأولى فقط.

وهذا مذهب الحاكم، وتبعه عليه تلميذه أبونعيم، وهذا كان في الإبانة عن نهج أبي نعيم في البدعة فلو أن أحدا تتبع رواة مسلم واستخرج سائر الرواة الذين أخرج عنهم، وقد مسوا بهذا النوع من التجريح مع تصنيف كل بدعة على حدة، كالتشيع والقدر، والإرجاء، وغير ذلك. مع ملاحظة الكيفية التي أخرج لهم بها مسلم، لبان له أن البدعة لم تكن دائما المؤثر الوحيد في الراوي ما لم ينضم إليها غيرها.

= التشيع منكرة. وضعف بذلك عند كثير من الناس وعاب عليه أحمد غلوه في التشيع."إهـ.

١) المدخل إلى الصحيح(٩٥-٩٦).

٢) التبصرة والتذكرة (١/٣٣٢).

وقد وصف أبونعيم خمسة رواة بالبدعة. ثلاثة منهم[١] وصفهم بالتشيع، كان أحدهم كذابا عند الذهبي.

ووصف آخرين بالإرجاء[٢] والقدر[٣] وهاتان البدعتان الأمر فيهما سهل لأنهما من البدع ذات الشبه كما يقول ابن رجب.[٤]

وقد جاء عن الإمام أحمد، كما في رواية أبي داود عنه-: "احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية.

وقال المروزي: كان أبوعبدالله يحدث عن المرجيء إذا لم يكن داعيا."[٥]

كما جاء عنده -أي أبونعيم- الوصف "بخلق القرآن" مكنيا عنه "بالمذهب الرديء."

وصف ثلاثة رواة آخرين بالرفض مع وصمهم بالترك فقال في أمرهم: "كان غاليا[٦] في الرفض...ترك حديثه." أفصح بموافقة الروافض، وأنكر خلافة الصديق فيما حكى عنه[٧]، وقال في آخر: "صاحب المذهب الرديء، روى المناكير في الفضائل، وغيره عن الأعمش، تركوه."[٨]

---

١) م٢/١-٥ و٥٢-٥٤

٢) م٢/٣

٣) م٢/ ٥

٤) شرح علل الترمذي(٣٥٨/١).

٥) ما سبق.

٦) م٢/ ٥٢

٧) م٢/ ٥٣

٨) م٢/ ٥٤ .

وللعلماء تفريق بين مجرد التشيع وبين الغلو في ذلك:- وفي هذا يقول الحافظ: "فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطيء، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله- صلى الله عليه وسلم- إن كان معتقد ذلك ورعا دينا، صادقا، مجتهدا، فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية.

وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة."(١)

---

١) التهذيب(٩٤/١)، وهدي الساري(٤٥٩).

المطلب الثاني: الوصف بالاختلاط.

المسألة الأولى: الاختلاط في اللغة.

لغة: يقال: خلطت الشيء بغيره خلطا، ضممته إليه فاختلط هو. وقد يمكن التمييز بعد ذلك، كخلط الحيوانات، وقد لا يمكن كخلط المائعات، فيكون مزجا.(١)

وجاء في اللسان: اختلط -أي- فسد عقله، ورجل خلط بين الخلاطة. أي- أحمق، مخالط العقل. يقال: خولط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله، فهو مختلط، إذا تغير عقله.(٢)

وقال ابن الأثير: يقال: خولط فلان في عقله مخالطة، إذا اختل عقله.(٣)

المسألة الثانية: الاختلاط عند المحدثين.

يعرفه السخاوي بقوله: "وحقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أوضرر، أومرض، أوعرض من موت ابن، وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن.(٤)

ويرى الحافظ ابن حجر أن الاختلاط مرده إلى سوء الحفظ، فيقول: "سوء الحفظ وهو سبب من أسباب الطعن والمراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه وهو على قسمين:

---

١) المصباح المنير(١٧٧/١)، والقاموس(٣٥٨/٢).

٢) لسان العرب (٢٩٤/٧-٢٩٥)، مادة [خ ل ط].

٣) النهاية (٦٤/٢).

٤) فتح المغيث (٣٦٦/٣).

١- إذا كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

٢- أو كان سوء الحفظ طارئا على الراوي إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه، فساء، فهذا هو المختلط."(١)

المسألة الثالثة: حكم رواية المختلط: من حيث القبول والرد.

للرواية عن المختلطين ثلاثة أحوال هي:-

١- أن يُروَى عنه قبل الاختلاط وهذا مقبول منه من غير نكير من أحد

٢- من أبهم أمره وأشكل بحيث لا ندري أحدث به قبل الاختلاط أو بعده (٢) ولم يتميز، ترك الاحتجاج بحديثه. فإن تميز احتج به، وعلى هذا يحمل ما يقع في الصحيحين، أو أحدهما، لمن وصف بالاختلاط، أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه. (٣)

"وذلك من تحسين الظن بهما لتلقي الأمة لهما بالقبول كما قيل فيما وقع في كتابيهما، أو أحدهما، من حديث المدلسين بالعنعنة."(٤)

٣- أن يُروَى عنه بعد الاختلاط ففي هذه الحال يترك الاحتجاج بروايته. منفردا ولابد له من متابع حتى يرتفع بذلك احتمال الخطأ.

---

١) نزهة النظر (٥١).

٢) التبصرة (٣/٢٦٢).

٣) فتح المغيث(٣/٣٦٦).

٤)التقييد والإيضاح(٤٤٢).

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: "ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله - لا دونه- وكذا المختلط الذي لم يتميز وكذا المستور، والمرسل، والمدلس: صار حديثهم حسنا، لا لذاته بل بالمجموع من المتابع والمتابع لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء.

فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول - والله أعلم-

ومع ارتقائه إلى درجة القبول، فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن إطلاق الحسن."إهـ.(١)

---

١) نزهة النظر(٥١ - ٥٢).

المسألة الرابعة : اطلاق الاختلاط عند أبي نعيم.

أجد أبا نعيم وصف ثلاثة رواة بالاختلاط - فقال في أحدهم[١]-: "اختلط عليه بعض حديثه في آخر أيامه، يذكر بالزهد والعبادة، حسن الحديث، كثير الغرائب، والفوائد."

وقال أبوالشيخ: "اختلط حديثه ولم يتعمد الكذب، كان خيرا فاضلا كثير الفوائد والغرائب."

أما العراقي فقال -: "وقد بين أبوالشيخ سبب اختلاط بعض حديثه عليه، فقال يروي عن ابن عيينة، وسمع من الحميدي عن ابن عيينة فاختلط عليه."

وقال في آخر[٢]: "اختلط في آخر عمره." وقال الذهبي: "تكلم فيه ولم يترك."

وقال في الثالث[٣]: "خلط في آخر عمره فترك حديثه." وأوضح من هذا، كلام أبي الشيخ قال: "اتفق أبوإسحاق، وأبوأحمد، ومشايخنا على ترك حديثه وأنه كذاب."

والظاهر أنه تعمد الكذب لذلك تركوا حديثه وإلا فقد سبق عند أبي الشيخ أنه قال في أحد مترجميه أنه لم يتعمد الكذب.

---

١) م٢/ ٦ .

٢) م٢/ ٨ .

٣) م٢/ ٧ .

المطلب الثالث من وصف بالغفلة وسوء الحفظ.

لغة: الغفلة: على وزن تمرة مصدر من غفلت عن الشيء - أي غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره له، وقد استعمل فيمن تركه اهمالا وإعراضا.

وأغفل الشيء إغفالا تركه إهمالا من غير نسيان. ورجل مغفل - أي ليس له فطنة.(١)

وينجم عن غفلة الراوي، سوء الحفظ، واختلال الضبط، فكثيرا ما يتشاغل الرواة بالإقبال على العبادة والصلاح، الأمر الذي يشغلهم عن العناية بالرواية، وضبط الحديث، فإذا حدثوا،حدثوا على سبيل التوهم والغلط، ومرجع ذلك إلى عدم الاهتمام والاكتراث بالرواية، ومن ثم لا يحتج بحديث من كان هذا شأنه، وإنما يعتبر به إذا لم يفحش منه الغلط، وإلا كان ممن يترك حديثه.

وأجد أبا نعيم يصف راويا واحدا(٢) بالغفلة فقال- نقلا عن شيخه أبي الشيخ-:"قال أبومحمد بن حيان: ذكر أصحابنا أنه كان فيه غفلة، يقرأ عليه من كتابه فلا يعرفه". وعند أبي الشيخ "من غير كتابه

ومما ينبغي ذكره هنا أن أبا نعيم وصف أحد مترجميه بأنه "كثير الوهم وسيء الحفظ."(٣)وأعاد ترجمته في "ضعفائه" فقال: "يروي...بالمناكير." في حين اتهمه كثير من الحفاظ بالوضع.(٤)

---

١) المصباح المنير(٢/٤٤٩).

٢) م٢/ ٩

٣) م٢/ ١٠

٤) م٢/ ٨٤ .

كما وصف ثلاثة رواة آخرين بالخطأ، فقال في أحدهم[١]: "قال أبومحمد بن حيان: أدركته ولم أكتب عنه، كان يحدث من حفظه، وليس بالقوي." وقال الذهبي: "لينه ابن مردويه."

وقال في آخر[٢]: "حدث بأحاديث من حفظه فأخطأ فيها." وقال الحافظ: "صدوق أخطأ في أحاديثه."

كما قال في ترجمة أبي حنيفة[٣]-: "...كثير الخطأ والأوهام، وقال الحافظ: "الإمام...فقيه مشهور."

كما أجده أطلق على أحد مترجميه[٤] مصطلح: "فيه مقال." -أي متكلم فيه من جهة حفظه، وهو قول مجمل لا يدرى المراد به على الحقيقة سوى أنهم صنفوه ضمن مراتب الاعتبار. وكل هذه الألفاظ السابقة مردها في الحقيقة إلى سوء الحفظ عند الراوي.

---

١) م٢/ ١١

٢) م٢/ ١٢

٣) م٢/١٣

٤) م٢/ ١٤ .

المطلب الرابع: من وصف بالجهالة.

مضى القول في الجهالة، ومذاهب العلماء المختلفة في تعريف المجهول وأقسامه. وهنا أريد أن أتناول إطلاق أبي نعيم لهذا المصطلح على الذين ترجمهم من الرواة.

تعددت عبارات أبي نعيم في الدلالة على الجهالة - فهو مرة يقول: "مجهول"[١]
ومرة يقول: "لا يعرف له اسم."[٢] وهذا يعني لم يعرف عينه،
ومرة ينقل عن بعض شيوخه أنه قال: "لا أر له ذكرا إلا في هذا الحديث."[٣]

أو يقول: "لا أعلم أحدا روى عنه إلا فلان."[٤]

بهذه العبارات الدالة على الجهالة أجد أبا نعيم قد وصف سبعة رواة[٥]، وقد ترجم الحافظ ابن حجر اثنين[٦] منهما، وقال في كل أحد منهما: "مجهول."

---

١) م٢/ ١٥

٢) م٢/ ١٦

٣) م٢/ ١٧

٤) م٢/ ١٨

٥) م٢/ ١٥-٢١

٦) م٢/ ١٦، ٢١ .

كما تفرد أبونعيم باثنين[١] لم أجد لهما ترجمة عند غيره، وقال في آخر: لم أر أحدا حدث عنه غير الجمال.[٢] لكن ذكر الخطيب - لما ترجمه- ستة رواة ممن حدثوا عنه.

وشأن أبي نعيم في هذا المصطلح كشأن العلماء الآخرين في الاعتبار بالمجهول. لأنني لم أجد عنده ما يخالف ذلك.

---

١) م٢/ ١٨

٢) م٢/ ٢٠ .

المطلب الخامس: لا يصح حديثه.

يجيء استعمال هذا التعبير الاصطلاحي بكثرة في كتب الموضوعات، ويراد به البطلان، كما يجيء -أيضا- استعماله في كتب الأحكام ويراد به عدم الصحة الاصطلاحية، أي أن هذا الحديث أو ذاك ليس بحيث يقال له: "صحيح"، وهذا لا ينفي في نفس الوقت أن يكون حسنا أو ضعيفا.

وقد قام الشيخ أبوغدة بدراسة تتعلق بهذا المصطلح خلص منها إلى أن "قولهم في الحديث: لا يصح، أو لا يثبت، أو ليس بصحيح...ونحو هذه التعابير، إذا قالوه في كتب الضعفاء أو الموضوعات، فالمراد به أن الحديث المذكور موضوع، لا يتصف بشيء من الصحة. وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام فالمراد به نفي الصحة الإصطلاحية..."(١)

كما ذكر أنه قام بتتبع هذا المصطلح عند ابن الجوزي فقال: "وقد عددت الأحاديث التي قال فيها ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات"؛ "لا يصح"، معناه: البطلان، لا نفي الصحة الإصطلاحية، وإثبات الحسن أو الضعف، فهذا لم يدر بخلد واحد من الشيخين: ابن الجوزي أو السيوطي - رحمهما الله- وقد صرح ابن الجوزي في مقدمة كتابه(٢) بأنه أنشأ كتابه لجمع الموضوعات تنزيها لشريعتنا عن المحال، وتحذيرا من العمل بما ليس بمشروع."(٣)

---

١) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع(٢٧).

٢) الموضوعات (١/٣٠ و٥٢).

٣) المصنوع (٣٠).

هذا الحكم الذي توصل إليه الشيخ أبوغدة إنما هو سائغ في باب الموضوعات، أما في كتب "الضعفاء"، قد لا يتأتى المراد من قولهم: "لا يصح"، ثبوت بطلان أحاديث الراوي،- أي إنها موضوعة- فالأولى أن يتتبع هذا المصطلح، ويجمع جمع استقراء، عند الأئمة أو عند كل إمام على حدة، مع مقارنته بأقوال غيره في سائر الرواة الذين قيل فيهم "لا يصح حديثهم"، ثم ننتهي إلى نتيجة تكون مرضية في الغالب.

وها أنا ذا أمام رجل واحد[1] عند أبي نعيم ترجمه في "ضعفائه"- وقال فيه: "لا يصح حديثه"، وكذلك ترجمه البخاري في كتابه "الضعفاء" وقال: "لا يصح حديثه".

وقال أبوحاتم: ليس به بأس، أدخله البخاري في كتاب "الضعفاء"، يحول من هناك -

وقال ابن عدي: ليس بكثير الحديث، ومقدار ما يرويه لا أرى به بأسا، وأرجو أن يكون صدوقا.

وقال الحافظ: مقبول. وهي إشارة منه إلى أنه قليل الحديث، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله.[2]

وقد تتبعت هذا المصطلح عند البخاري في كتابه "الضعفاء" فكان عدد الذين وصفهم بهذا اللفظ، خمسة وعشرين راويا. بعضهم صحابة، وهذه بعض الأمثلة توضح ذلك:-

١- حيي الليثي[3] له صحبة، لم يصح حديثه.

٢- سعد بن المنذر[4]، يذكر له صحبة، وحديثه ليس من وجه صحيح.

---

١) م٢٢/١

٢) التقريب(٧٤).

٣) ضص (٣٦).

٤) ما سبق(٥٤).

٣- سخبرة الأزدي[١] له صحبة، حديثه ليس من وجه صحيح. وقال الحافظ: "صحابي في إسناد حديثه ضعف..ت.

٤- سعيد بن بشير الأنصاري[٢] روى عنه الليث، لا يصح حديثه. قال الحافظ: مجهول. د.

٥- عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت[٣] لم يصح حديثه. قال الحافظ: قيل له صحبة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. ق.

٦- عبدالرحمن بن حرملة[٤] لم يصح حديثه. قال الحافظ: مقبول من الثالثة د س.

هذه الأمثلة توضح أن من قيل فيه لم "يصح حديثه" في كتب الضعفاء ليس بالضرورة أن يكون حديثه موضوعا.

---

١) ما سبق(٥٧)، التقريب(٢٢٩).

٢) ما سبق(٥٢)، ما سبق(٢٣٤).

٣) ما سبق(٦٩)، ما سبق(٣٣٧).

٤) ما سبق(٧٠)، ما سبق(٣٣٩).

المبحث الثالث

دراسة المصطلحات الآتية: لين، ضعيف.

المطلب الأول: من قال فيه لين.

لغة: - يقال: لان يلين لينا وليانا - بالفتح، وتلين فهو لين، ولين كميت وميت. ولان الرجل، والشيء لينا ضد خشن، ولان العيش: اتسع، واستلانه رآه أو وجده لينا، وهين لين.[١]

وعلى هذا فالراوي اللين، ليس فيه من القوة بحيث يعتمد على انفراده.

- فقولهم: لين الحديث من مراتب الاعتبار. فهذا النووي يقول: "فإذا قالوا لين الحديث كتب حديثه وينظر اعتبارا."[٢] وقد تواردت كتب علوم الحديث على نقل نص عن الحافظ الدارقطني في تفسير هذا اللفظ وذلك أن تلميذه حمزة بن يوسف السهمي سأله، قال: إذا قلت فلان لين أيش تريد؟ قال: إذا قلت لين الحديث، لم يكن ساقطا متروك الحديث، ولكن مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة."[٣]

وبهذا المعنى يرد استعمال هذا اللفظ عند أبي نعيم إلا أن ثمة إشكالا من العسير الاهتداء فيه إلى قول فصل، وهو أن أبا نعيم يطلق هذا المصطلح على رواة هم - عند غيره من النقاد - مجروحون جرحا شديدا يجعلهم في أسوأ مراتب الجرح، كما يتبين من خلال المقارنة.

---

١) القاموس(٤/٢٦٩)، مختار القاموس (٥٦٣)، كتاب الأفعال(٢/٤٧١).

٢) تقريب النووي (١/٣٤٦).

٣) سؤلات السهمي(٥٦)، فتح المغيث(١/٣٧٢)، التدريب (١/٣٤٦).

فما تفسير صنيع أبي نعيم هذا؟ ألتساهله، وأنه لا يكاد يجرح أحدا وخاصة في كتابه "الحلية"، وأن مقدمة كتابه "المستخرج على مسلم" والتي ضمنها الكلام على مائتي راو وثمانين راويا. لا تمثل شخصيته النقدية حق التمثيل، لأنه في معظم ذلك هو ناقل لأقوال غيره سواء ذلك في اختياره للرواة، أو في طبيعة الجرح الذي وصفهم به.

أم أنه في هذا اللفظ - أيضا- ناقل مقلد لغيره؟ وهذه طريقة عرف بها البزار، إذ كان لفرط أدبه، لا يكاد يجرح أحدا، فكثيرا ما يقول: لين الحديث، ويريد بذلك الترك، على ما أثبته بعض دارسيه[١] وأبونعيم ليس غريبا عن البزار، فهو يروي عنه كثيرا من طريق أبي الشيخ عنه.

- أم يعزى لعلمه ودرايته وهو إذ يخالف بقية النقاد إنما يخالفهم في أن هذا الراوي لا يستحق أن يقال فيه أكثر من هذا؟

- أم أن هذا نقد عام بحيث يشكك في أهلية الراوي، لكن ليس هذا هو الحكم الأخير في الراوي عنده - وهو وإن لم يستعمله بخصوص هذا اللفظ، فقد استعمله في المصطلحات الأخرى، كما سيأتي بيانه، وهذه الاحتمالات لها ما يدل عليها.

وبالمثال يتضح المقال:-

١- قال في ترجمة أحمد بن محمد بن السكن بن عمير أبي الحسن[٢]. فيه لين، فيما ذكره أبومحمد بن حيان. وكان أبوأحمد حسن الرأي فيه.

وبالرجوع لأبي محمد بن حيان أجده يقول:"كان ممن يسرق الحديث ويحدث بالبواطيل، فتركوا حديثه."

----

١) مسند البزار، القسم المحقق، من قبل الدكتور عبدالله اللحياني(١/١٢٠).

٢) م٢/٢٣

والحق إن عبارة أبي نعيم في التعبير عن قول شيخه أبي محمد ابن حيان، عبارة قاصرة جدا، بل مخلة بالمقصود. فمن عرف بسرقة الحديث[١] والتحديث بالبواطيل لا يقال: "فيه لين." فقط. اللهم إلا أن تحمل على الترك، فينتفي الاعتراض.

وكذلك أكد ابن مردويه على أن هذا الراوي كان يسرق الحديث. وهي تهمة خطيرة جدا تنزل الراوي إلى أدنى درجات الترك.

- وفي ترجمة عمر بن موسى[٢] قال: فيه لين. وقال البخاري: فيه نظر. وقال مرة: منكر الحديث. وقال أبوحاتم: ذاهب الحديث، كان يضع الحديث. وقال ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث متنا وإسنادا.

- وفي ترجمة عبدالغفار بن القاسم أبي مريم الكوفي[٣] قال: في حديثه لين. قال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي، وأبوحاتم: متروك. وقال ابن المديني: كان يضع الحديث. وقال الذهبي: رافضي ليس بثقة.

لعله في هذه الأمثلة الثلاثة قد تابع البزار في حين نجده يطلق هذا اللفظ على رواة آخرين ويبدو في استعماله هذا موافقا لبقية النقاد، على ما سبق ذكره عن الدراقطني.

---

١) قال السخاوي في "فتح المغيث"(١/٣٧٠)،- في توضيح معنى هذه العبارة-:"فإنها، كما قال الذهبي؛ أهون من وضعه واختلاقه في الإثم، إذ سرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه -أيضا- من شيخ ذلك المحدث. قلت -القائل السخاوي -:أو يكون الحديث عرف براو، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته. قال- أي الذهبي -: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة" اهـ

٢) م٢/٢٩

٣) م٢/٢٧

من ذلك قوله في ترجمة الحسن بن سعيد بن جعفر أبي العباس[١] أحد شيوخه- كان رأسا في القراءات، وحفظه في حديثه وروايته، لين. وقال ابن مردويه: ضعيف.

وفي ترجمة الحسن بن علي بن الفرات أبي علي[٢] قال: في حديثه لين. ولم يزد العراقي، ولا ابن حجر على ما قاله أبونعيم.

وفي ترجمة زيد بن الحواري[٣] قال: فيه لين. قال الحافظ: ضعيف.

وكان جملة الرواة الذين وصفهم بهذا الوصف سبعا[٤]

---

١) م٢/٢٤

٢) م٢/٢٥

٣) م٢/ ٢٦

٤) م٢/٢٣-٢٩

المطلب الثاني: من قال فيه : ضعيف.

لغة : يقال:- الضعف- بفتح الضاد وضمها- وهو خلاف القوة والصحة.[١]

وضعف الرواة هو المقصود بهذه الدراسة هنا، فأبونعيم وصف سبعة وعشرين راويا[٢] بهذا الوصف. كان عشرة منهم ممن اعتمد على أقوال غيره من الأئمة فيهم، فمن ذلك قوله في ترجمة :-

- إبراهيم بن فهد بن حكيم أبي إسحاق- قال: ضعفه البردعي، ذهبت كتبه، وكثر خطؤه لرداءة حفظه. وقال أبوالشيخ: كان مشايخنا يضعفونه، قال البردعي: ما رأيت أكذب منه. وقال ابن عدي: سائر أحاديثه مناكير، وهو مظلم الأمر.

- أحمد بن جعفر بن محمد أبي حامد.[٣] قال: ...نسبه أبومحمد بن حيان إلى الضعف. ونجد أبا محمد يقول: كان مخلطا يدعي مالم يسمعه...ترك مشايخنا حديثه.

- الحارث بن نبهان[٤]. ضعفه علي بن المديني. فقال: كان ضعيفا قال الحافظ: متروك. تق.

- مهدي بن هلال[٥]. ضعفه يحيى بن سعيد. وقال الحاكم: "عداده في البصريين، حدث عنهم بالمعضلات، كذبه يحيى بن سعيد.

---

١) المصباح المنير(٢/٣٦٢).

٢) م٢/٣٠-٥٦ .

٣) م٢/٣٠ ، ٣١، ٣٢، ٤٢ ، ٤٣، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٦ .

٤) م٢/ ٣٢

٥) م١/ ٤٩

- موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي.[١] ضعفه علي بن المديني، ويحيى بن معين. روى عن أبيه مناكير، في حين قال ابن المديني: كان ضعيفا، ضعيفا. وقال ابن معين: ضعيف. وقال الحافظ: منكر الحديث.

وهذه بعض النماذج التي تمثل نهج أبي نعيم في استعمال أقوال الأئمة، مقارنة في الغالب بنص الإمام الذي نسب إليه ذلك الجرح. وهي تعكس كيفية تعامله مع أقوال غيره ممن سبقوه، ويجذبها نحو التساهل كما هو الحال هنا.

علما بأني لم أجد أنه ضعف أحدا وثقه غيره، بل الغالب على الرواة الذين وصفهم بالضعف هم شديدو الضعف عند غيره، ما بين متروك، وكذاب، ومنكر حديث.

---

١) م٢/٥٢ .

المبحث الرابع: دراسة النكارة.

المطلب الأول: مفهوم رواية المناكير عند النقاد.

إن الناظر في أقوال أهل العلم بالحديث، ليجد اختلافا كبيرا بينهم في تحديد مفهوم "الحديث المنكر"، والوصف بـ "النكارة" وذلك راجع إلى أن كثيرا من الأئمة النقاد لهم أغراض خاصة في استعمال هذا المصطلح، والمتتبع لمباحث كتب علوم الحديث في هذا "اللفظ" تكاد تنحصر في مفهومين هما على التوالي:-

المفهوم الأول وهو: الحديث الذي تفرد بروايته ضعيف خالف فيه الثقات، وهذا الاتجاه هو الذي استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين.(١)

المفهوم الثاني:- هو الحديث الذي تفرد به راويه خالف أو لم يخالف ولو كان ثقة.(٢) وتفصيل ذلك: كما يأتي:-

يكثر كلام الأئمة، وخاصة السابقين في الوصف بـ"النكارة" - وهي تتخذ أشكالا متعددة، ولعل لهذا السبب قال ابن رجب: "ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر وتعريفه إلا ما ذكره أبوبكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل:- أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث - وهو متن الحديث - إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرا."(٣)

---

١) نزهة النظر(٣٥).

٢) منهج النقد، د. عتر(٤٣٠).

٣) شرح علل الترمذي(٢/٦٥٢-٦٥٣).

ثم علق على هذا التعريف بقوله-: "ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي - صلى الله عليه وسلم- وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر..."(١)

وقال ابن رجب -أيضا-: "قال البرديجي: أحاديث شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي - صلى الله عليه وسلم- كلها صحاح، وكذلك سعيد ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح.

وإذا اختلفوا في حديث واحد، فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة. فإذا اختلف الثلاثة توقف عن الحديث، وإذا انفرد واحد من الثلاثة في حديث نظر فيه، فإن كان لا يعرف متن الحديث إلا من طريق الذي رواه كان منكرا."(٢)

والإمام أحمد يستعمل مصطلح منكر الحديث، وما شابهه، في وصف من يغرب على أقرانه، سواء خالف أو لم يخالف. قال الحافظ ابن حجر في ترجمة يزيد بن عبدالله بن خصيفة.(٣): "قال ابن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم، والنسائي، وابن سعد. روى الآجري، عن أبي داود، عن أحمد أنه قال: منكر الحديث.

قلت - القائل ابن حجر- هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم."

---

١) ماسبق.

٢) شرح العلل(٢/٦٩٧).

٣) هدي الساري(٤٧٦).

وفي ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي[١] بعد أن ذكر فيه قول أحمد: يروي أحاديث مناكير. قال الحافظ: "قلت: المنكر أطلقه أحمد ابن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به جماعة."

وواضح من منهج الإمام أحمد في هذا المصطلح وهو أن الراوي المتفرد قد يكون ثقة. ومع ذلك يقول عنه منكر الحديث. وقد يصفه بذلك بحيث لا يقبل تفرده من غير وجود عاضد يعضده.

وفي هذا يقول الحافظ: "وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده."[٢]

وهذه بعض الأمثلة توضح المراد:-

١- أسامة بن زيد عن نافع[٣]. قال أحمد: أحاديه مناكير. قال الحافظ: ضعيف من قبل حفظه؛ من السابعة. ق.

٢- حصين بن عبدالرحمن الحارثي[٤] قال أحمد: ليس يعرف، ما روى عنه غير حجاج بن أرطاة، وإسماعيل بن أبي خالد، روى عنه حديثا واحدا، أحاديثه مناكير، كل شيء روى عنه حجاج منكر. قال الحافظ: مقبول؛ من السادسة. تمييز.

٣- عتاب بن بشير[٥]. قال أحمد: أحاديثه مناكير. قال الحافظ: صدوق يخطيء؛ من الثامنة. خ د ت س.

---

١) ماسبق(٤٥٩).

٢) النكت لابن حجر (٦٧٤/٢).

٣) العلل ومعرفة الرجال(١١٥/١)، والتقريب(٩٨).

٤) ما سبق (٨٤/١)، ما سبق(١٧٠).

٥) ما سبق(٨٩/١)، ما سبق (٣٨٠).

٤- النعمان بن راشد الجزري[١]. قال أحمد: روى أحاديث مناكير. قال الحافظ: صدوق سيء الحفظ من السادسة، خت م ٤ .

٥- مغيرة بن زياد[٢]. قال أحمد: مضطرب الأحاديث منكرة. قال الحافظ: صدوق له أوهام؛ من السادسة. ٤ .

فمن واقع هذه المقارنة السريعة، بين أقوال الإمام أحمد، وأقوال خاتمة النقاد الحافظ بن حجر أن الإمام أحمد يطلق النكارة على الراوي الذي يوجد - بحق - في حديثه ما ينكر، ويؤيد هذه النتيجة قول الحافظ ابن حجر السابق، من أن المتفرد ليس بحيث يقبل تفرده من غير متابع.

بل وتتمشى هذه النتيجة - أيضا - مع فهم ابن رجب لصنيع البرديجي في إطلاقه النكارة على حديث بعض الأئمة حيث تفردوا به، مخالفين لبعضهم بعضا

وهذا لا يتنافى مع وثاقة الراوي والاحتجاج به بعد ما يتلافى حديثه المنكر، والنقاد قد أحصوا كل ذلك وعرفوه وهو ما اضطلعت به كتب العلل.

---

١) ما سبق(١٦٣/١)، ما سبق (٥٦٧).

٢) ماسبق(١٥٦/١)، ما سبق (٥٤٣).

مسألــــة : منكر الحديث عند الإمام البخاري.

إن الذي دعاني إلى إفراد هذا المصطلح بالدراسة هو ما وجدته عند أبي نعيم حيث اكتفى في كثير من مترجميه بقول البخاري مع عزو ذلك إلى البخاري حينا والسكوت أحيانا - كما سيأتي بيانه -:

قال أبوالحسن بن القطان الفاسي في كتابه - "الوهم والإيهام"-: "قال البخاري في كتابه "الأوسط" كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه."[١]

وقد تناقل العلماء هذه العبارة، كالذهبي[٢]، والسخاوي،[٣] والسيوطي[٤] وقبل هؤلاء جميعا ذكر الترمذي في كتابه "العلل الكبير"، عند كلامه على زمعة بن صالح ضعفه البخاري، وقال: هو منكر الحديث كثير الغلط...ونقل عنه مرة أخرى قوله: ذاهب الحديث لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه، وأنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه."[٥]

ولهذا التصريح من الإمام البخاري، اعتبر أهل العلم بالحديث هذا المصطلح من مراتب الترك عنده ونبهوا على ذلك، في حين اعتبروا إطلاق غيره لهذا المصطلح نفسه، في مرتبة الاعتبار.

وهاهنا أمر ينبغي التنبه له، وهو أن أسباب إطلاق هذا المصطلح عديدة جدا سواء ذلك عند البخاري، أو عند غيره، فمن هذه الأسباب ماهو راجع إلى العدالة، ومنها ماهو راجع إلى الضبط،

---

١) رواة الحديث(٣٧).

٢) الميزان(٦/١).

٣) فتح المغيث(٣٧٣/١).

٤) التدريب (٣٤٩/١).

٥) العلل الكبير للترمذي (٤٣١/١ و٩٦٧/٢).

الأمر الذي يؤدي حتما إلى أن الرواة الموصوفين بالنكارة ليسوا في مرتبة واحدة، كما مضى تمثيل ذلك ، من أقوال الإمام أحمد، وكما سيتضح من منهج البخاري - أيضا-

فقد يطلق البخاري هذا المصطلح ويعني به حديثا واحدا للرجل الثقة - كما في ترجمة -

- عبدالله بن ذكوان[١]: منكر الحديث في الأذان - في حين قال الحافظ: ثقة فقيه. ع.

- وقال في زمعة بن صالح: [٢] منكر الحديث كثير الغلط. وقال الحافظ: ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون؛ من السادسة. م مد ت س ق.

- ربيع بن حبيب[٣]: منكر الحديث. قال الحافظ: صدوق ضعف بسبب روايته عن نوفل بن عبد الملك...ق.

- جعفر بن الحارث الواسطي أبي الأشعث[٤] منكر الحديث. وقال الذهبي: قال البخاري: في حفظه شيء، يكتب حديثه. وقال الحافظ: صدوق كثير الخطأ؛ من السابعة. تمييز.

- جعفر بن أبي جعفر الأشجعي[٥]: ضعيف منكر الحديث. وقال أبوحاتم منكر الحديث جدا.

- داود بن المحبر[٦] منكر الحديث شبه لاشيء، كان لا يدري ما الحديث. قال الحافظ: متروك. قد ق.

---

١) ختك(٥/٨٤)، والتقريب(٣٠٢).

٢) العلل الكبير للترمذي(١/٤٣١)، والتقريب(٢١٧).

٣) ضص(٤٤)، والتقريب(٢٠٦).

٤) ما سبق(٢٥)، ما سبق(١٤٠)، الميزان(١/٤٠٤).

٥) ما سبق(٢٤)، الميزان(١/٤١٨).

٦) ماسبق(٤٢) ، التقريب(٢٠٠).

والأمثلة كثيرة عند البخاري تفيد أن رواة مصطلح "منكر الحديث" ليسوا في مرتبة واحدة- وهي مرتبة الترك - كما يدل على ذلك قوله السابق. لأن منهجه العملي يختلف تماما عن ذلك، ولهذا تعددت أنظار النقاد في هؤلاء الرواة الذين أطلق عليهم البخاري هذا المصطلح. كما هو واضح من الأمثلة.

وعليه فمصطلح "منكر الحديث" مصطلح عام يشمل من كثرت المناكير في حديثه حتى غلبت عليه فاستحق الترك لأجل ذلك، ويشمل من قلت عنده المناكير سواء أكان مكثرا من الحديث أم مقلا خالف في ذلك غيره من الثقات أم لم يخالف. وهذا يعني ضرورة، أن الرواة متفاوتون في الحفظ والفهم، وبالتالي فلا ينبغي تصنيفهم ضمن مرتبة واحدة.

المطلب الثاني:

الفرق بين روى المناكير، ومنكر الحديث، وحديث منكر.

بادئ ذي بدء أقول ليس من السهل الفصل في هذه الأمور ما لم تبنى على استقراء تام لاستعمال كل إمام لهذه الألفاظ؛ فكثيرا ما تتحد في مفهومها العام، بحيث يمكن تصنيف الرواة الموصوفين بأحد هذه الألفاظ في مرتبة الاعتبار، كما يمكن تصنيفهم في مرتبة الترك بحسب ملابسات التراجم، وقرائن الأحول المستفادة من طبيعة الترجمة.

وعليه فلا ينبغي التعميم بأنها تختلف مطلقا أو هي بمعنى واحد مطلقا، ثم إن الذين خاضوا غمرة هذا البحث إنما بنوا أقوالهم على بعض الأقوال النظرية للأئمة، مقرونة في أحسن الأحوال بنماذج قليلة، هي في الحقيقة تعبر عن رأي صاحبها فقط ولا يمكن الوصول من خلالها إلى نتيجة عامة.

فهذا الذهبي يقول في ترجمة عبدالله بن معاوية الزبيري من "الميزان"(١): "قولهم منكر الحديث لايعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث.

وعلق على هذا القول السخاوي بقوله: "قلت: - وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء."(٢)

---

١) هذه الترجمة لا توجد في نسخة الميزان المطبوعة، ونبه الأستاذ قاسم سعد في كتابه" مباحث في الجرح و التعديل" (٦٦)، إلى أنه لا يوجد في النسخ الخطية. أي التي اطلع عليها.

٢) فتح المغيث (٣٧٣/١).

بدليل قول الحاكم - سائلا الدارقطني-: "فسليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو، فهو ثقة." (١)

وتناول ابن دقيق العيد هذه العبارة فقال: "روى مناكير لا تقتضي بمجرده ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، وصف في الرجل يستحق به الترك بحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة." (٢)

كما يطلق "منكر الحديث" ويراد به حديثا موضوعا، إشارة إلى بطلان إسناده وعدم ثبوته، ونكارة معناه، وقد قام الشيخ أبوغدة بحشد أكثر من ثلاثين نصا جاء فيه ذلك كما في مقدمة "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع." (٣)

فلعل مما سبق ذكره يتبين لنا مدلول هذا المصطلح بصيغه المختلفة- ولو على وجه التقريب عند النقاد المتقدمين والمتأخرين، وأبونعيم أحد أولئك الذين استعملوا هذا المصطلح بكثرة فقد وصف سبعة وخمسين (٤) راويا برواية المناكير، ومن خلال تتبعي لتراجم هؤلاء المذكورين وجدته قد نقل أحكام البخاري في ثمانية رواة، عزا إليه في ست تراجم، وسكت في الباقي كما هو واضح من خلال المقارنة بينهما.

كما أنه نقل عن شيخه الحاكم، كما قدمت ذلك - في أحد عشر راويا (٥) قوله:- "روى مناكير،" ولم يتصرف فيها،

---

١) سؤالات الحاكم (٢١٧- ٢١٨)، وفتح المغيث (٣٧٣/١).

٢) ما سبق.

٣) المصنوع (٢٠)، والرفع والتكميل (٢١١).

٤) م٢/ ٥٨- ١١٥

٥) م٢/ ٥٨، ٦٩، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٩، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٤ .

أما لما كان الحاكم يقول: "روى أحاديث موضوعة"، أو "أحاديث مقلوبة"، أو "روى المعضلات."قال أبونعيم في ذلك: "روى المناكير" أو "حدث بالمناكير". وكان ذلك في ثلاثين راويا(١) وهذا أمر- يستدعي التوقف والتأمل، وليس من اليسير الإجابة عنه، فماذا كان يقصد من وراء هذا التصرف يا ترى ؟

هل هو الاجتهاد أداه إلى ذلك بحيث يرى أن أحكام أبي عبدالله الحاكم كانت شديدة متعنتة وأولئك الرواة ليسوا بحيث يقال فيهم ذلك؛ فخالفه في الحكم؟

أم هو التورية بحيث يحاول أن يخفي استبطانه لكتاب شيخه؟ فلجأ لهذا التغيير لإخفاء تقليده لشيخه؟

أم أن رواية "المناكير" هي بمثابة قول الحاكم: روى الموضوعات، وأبونعيم بسبب ذوقه التربوي الخاص فهو في غاية الورع والخوف والنزاهة، كالبخاري في ذلك تماما، فلجأ إلى هذا التهذيب في التعبير عن الوضاعين، والكذابين - وإن كان قد ورد عنه استعمال - لفظ كذاب ووضاع في مواضع أخرى - كما سيأتي بيانه.

والذي يبدو لي والله أعلم - أن هذا الاحتمال الثالث هو الراجح - لإبقائه على الوصف بالمناكير كما ورد عند الحاكم لكنه غيّر الوصف برواية الموضوعات، بالمناكير، ويؤيده -أيضا- مصطلح "منكر الحديث" فقد نقل عن البخاري في كل من ترجمه تحت هذا المصطلح . مما يدل على أنه كان يميل إلى نهج البخاري.

ومن خلال المقارنة لهذه العبارة "روى المناكير" عند أبي نعيم مع أقوال غيره من النقاد في الرواة المترجمين تحت هذه الترجمة، تبين أن الحافظ ابن حجر قد ترجم خمسة وعشرين راويا في

---

١) م٢/٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٨، ١٠٩ .

"تقريبه" فكان ثلاثة رواة بدرجة: صدوق له أوهام، و صدوق له مناكير، وصدوق يخطيء،[(١)]

وقال في ثلاثة آخرين "كذبوه"[(٢)] في حين قال في تسعة منهم "ضعيف"[(٣)] وكان تسعة آخرون بدرجة "متروك"[(٤)] كما نقل قول أبي نعيم في خمسة وعشرين راويا آخر في "اللسان."[(٥)]

أما فيما يخص "منكر الحديث"، فقد ترجمت تحته أربعة وثلاثين راويا[(٦)] كان منها اثنان وعشرون راويا[(٧)] قد نقل فيهم قول البخاري "منكر الحديث" مع العزو إليه، وفي عشرة رواة،[(٨)] لم ينص على ذكر البخاري، لكن من خلال المقارنة ظهر لي أنها منقولة - أيضا - عن البخاري، ترجم الحافظ الكثير منهم في "التقريب". فقال في واحد منهم : "صدوق ربما وهم[(٩)] وفي آخر: لين[(١٠)] وقال في تسعة منهم: "ضعيف."[(١١)] وفي ثمانية آخرين: "متروك"[(١٢)]

---

١) م٢/٦٥، ٧٤، ٩٧ .

٢) م٢/ ٩٥،١٠٠،١٠٦ .

٣) م٢/ ٦٢، ٦٧، ٦٩، ٧٦، ٨١، ٨٥، ٨٩، ١١٤، ١١٥ .

٤) م٢/ ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٨٧، ٨٠، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٢ .

٥) م٢/ ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٧١، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩ .

٦) م٢/ ١١٦-١٥٠ .

٧) م٢/ ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٠ .

٨) م٢/ ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧ .

٩) م٢/ ١٢٦ .

١٠) م٢/١٤١ .

١١) م٢/ ١١٩، ١٢٥، ١٢٩، ١٣١، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٧، ١٥٠

١٢) م٢/ ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٩ .

وقال في واحد "كذبه مالك."[١] وأما الباقون فقد ترجمهم في اللسان مع ذكر قول أبي نعيم في بعضهم أحيانا.

واستعمل أبونعيم عبارات أخرى -أيضا- للتعبير عن النكارة - فقال: "حدث بغير حديث منكر" وكان الذين ترجمهم هنا ثلاثة رواة[٢] كما استعمل - أيضا - عبارة "روى المناكير والأوهام." والمترجمون بهذا العنوان راويان[٣] وقال في آخر[٤]: "في حديثه نكارة."

كما أجده عبر بقوله: "حدث بمناكير لا شيء."استعمل هذه العبارة في ترجمة واحد وخمسين راويا[٥] فكان عدد منهم مترجما عند الحاكم على النحو التالي:-

١- ستة وثلاثون راويا وصفهم الحاكم برواية الموضوعات.[٦]

٢- تسعة رواة وصفهم برواية المناكير.[٧]

٣- أربعة رواة وصفهم برواية المعضلات[٨] كل أولئك قال فيهم أبونعيم: "حدث بمناكير لا شيء." الأمر الذي يدل على أنه يفرق بين قوله "يروي المناكير" من غير وصف زائد، وبين هذا التعبير الأخير. الذي يدل على الترك. عنده كما سيأتي في دراسة لفظ "لا شيء"

---

١) م٢/١٤٦ .
٢) م٢/١٥١، ١٥٢، ١٥٣ .
٣) م٢/ ١٥٤،١٥٥ .
٤) م٢/١٥٧ .
٥) م٣/١-٥١ .
٦) م٣/٢،٣،٤،٥،٦،٧ ...
٧) م٣/١، ٢٠،٢١،٣٠، ٣٨، ٤١،٤٢، ٤٦،٥٦ .
٨) م٣/٢٢، ٢٦، ٣٥، ٣٦ .

وبهذا يتبين أنه كان يخالف شيخه الحاكم عن قصد في أحكامه متبعا في ذلك الإمام البخاري. وقد ترجم الحافظ الكثير منهم فكان اثنا عشر راويا [١] بدرجة ضعيف، وتسعة [٢] بدرجة متروك، وقال في واحد كذبه أحمد [٣]، وقال في آخر صدوق روى مناكير [٤]، كما نقل عن أبي نعيم في "اللسان" [٥] و"التهذيب" كثيرا من أحكامه.

وخلاصة القول أن هذا اللفظ بكل استعمالاته عند أبي نعيم يدل أحيانا على الترك ويدل أحيانا على الاعتبار كما يتضح ذلك من الدراسة، وأن الرواة المترجمون تحت المصطلح الواحد ليسوا على درجة واحدة من حيث القبول والرد.

---

١) م/٣ ٦، ٧، ١٠، ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٣٤، ...

٢) م/٣ ١٢، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٣٣، ٤١ .

٣) م/٣ ٥١ .

٤) م/٣/٢٩ .

٥) م/٣/٣، ٤، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٣٠، ٣١ ...

المبحث الخامس:

دراسة مصطلح: فيه نظر، وسكتوا عنه.

أبونعيم في هذين المصطلحين ناقل عن الإمام البخاري الذي اشتهر باستعمالهما في تراجم من يكونوا عنده مجروحين جرحا شديدا، وهذا ما أورده الذهبي في ترجمة البخاري قال: "قال بكر بن منير: سمعت أباعبدالله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا.

قلت: صدق - رحمه الله- ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل، علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقل أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه.

وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا، وهذا هو- والله- غاية الورع."(١)

أما في "الموقظة" فقال: "أما قول البخاري "سكتوا عنه" فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالإستقراء: أنها بمعنى تركوه.

وكذا عادته إذا قال: "فيه نظر."- بمعنى - أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالا من الضعيف."(٢)

---

١) السير (١٢/٤٣٩و٤٤١).

٢) الموقظة (٨٣).

وفي ترجمة عبدالله بن داود الواسطي[١] قال الذهبي: "وقد قال البخاري: "فيه نظر"، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبا."

وهذا ما يؤكده السخاوي - أيضا- قال: "البخاري كان لمزيد ورعه، قل أن يقول كذاب، أو وضاع، أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، نعم ربما يقول: كذبه فلان، أو رماه فلان بالكذب."[٢]

وذكر مثل هذا العراقي[٣]، والسيوطي،[٤] وابن كثير،[٥] والسخاوي[٦]-أيضا- ولعل أقدم من بين اصطلاح البخاري في قوله "سكتوا عنه" هو الدولابي، كما نقله المزي في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي.[٧] قال - أي الدولابي - عن البخاري: "سكتوا عنه" يعني تركوه."

هذا وقد نقل الشيخ أبوغدة عن بعض شيوخه- وهو حبيب الرحمن الأعظمي - أن ما قاله الذهبي، والعراقي، وغيرهما في مصطلح البخاري: "فيه نظر" ليس بمطرد، ولا صحيح على إطلاقه، بل كثيرا ما يقوله البخاري، ولا يوافقه عليه النقاد الآخرون، وكثيرا ما يقوله ويريد به إسنادا خاصا، أو لا يريد الراوي، بل حديث الراوي، كل ذلك يستدعي التثبت والتأني.

---

١) الميزان (٤١٦/٢).
٢) الإعلان (١٢٥).
٣) التقييد والإيضاح(١٦٣).
٤) التدريب(٣٤٩/١).
٥) اختصار علوم الحديث(١٠٥- ١٠٦).
٦) فتح المغيث(٣٧١/١).
٧) ت.ك(٦٩/١).مباحث في علم الجرح والتعديل(٥٥)، ومنه أفدت هذه الفائدة.

وساق اثني عشر مثالا دليلا [١] مما يرد فيها قول البخاري "فيه نظر" مقارنا مع أقوال غيره من النقاد، وكانت تلك الأقوال مما خالفوه فيه.

"نعم، قد يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف والواحد منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه فإن قدر خطؤه في نقده، فله أجر واحد والله الموفق." [٢]

لكن الدراسة المقارنة من شأنها أن تعين على فهم مصطلحات النقاد المزمع دراستها وليس بالضرورة أن تتحد أقوال النقاد في الراوي الواحد.

وللبخاري استعمال آخر - أيضا- قريب من هذا الذي مضى وهو قوله في حديث نظر أو "في إسناده نظر." وقد تتبعت ذلك في كتابه الضعفاء فكان منها ما يلي:-

- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي [٣] في حديثه نظر. وقال الحافظ: ضعيف. ت ق.

- خليفة بن قيس مولى خالد بن عرفطة [٤] لم يصح حديثه، وفي حديثه نظر. وقال أبوحاتم: شيخ ليس بالمعروف، وذكره العقيلي في الضعفاء.

- محمد بن عبدالله بن إنسان [٥] في حديثه نظر. قال الحافظ: لين؛ من السادسة .د. وقال البخاري - أيضا- لا يتابع على حديثه

---

١) الرفع والتكميل(٣٨٩-٣٩١).

٢) الموقظة(٨٤).

٣) ضص(١٥-)، والتقريب(١٠٥).

٤) ما سبق(٤١)، اللسان(٤٠٨/٢).

٥) ضص(١٠٢).

وقال أبوحاتم: ليس بالقوي، في حديثه نظر، وقال ابن معين: ليس به بأس، كما عند الذهبي في الميزان.(١)

أما العبارة الأخرى - وهي "في إسناده نظر" فقد قال الذهبي في ترجمة أويس بن عامر القرني العابد.(٢) قال البخاري: "في إسناده نظر فيما يرويه، وقال- أيضا- في "الضعفاء": في إسناده نظر. يروى عن أويس في إسناد ذلك.

قلت - القائل الذهبي -: هذه عبارته. يريد: أن الحديث الذي روى عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر. ولولا أن البخاري ذكر أويسا في الضعفاء لما ذكرته أصلا، فإنه من أولياء الله الصادقين."

ولعل ما قاله ابن عدي في ترجمة أوس بن عبدالله الربعي(٣) يجلي الأمر أكثر فأكثر ويزيده وضوحا، وذلك بعدما نقل قول البخاري: "في إسناده نظر". قال: "روى عن الصحابة: ابن عباس، وعائشة، وابن مسعود، وغيرهم، أرجو أنه لا بأس به، ولا يصحح روايته عنهم، أنه سمع منهم، ويقول البخاري في إسناده نظر، أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا لأنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئا في هذا الموضع."

وهذا ما يدل على أن البخاري لا يريد تضعيف الراوي وإنما حكمه هذا منصب أساسا على الإسناد إليه.

فمن ذلك ما أورده ابن عدي - أيضا- في ترجمة زياد بن الربيع البصري.(٤) قال: "قال البخاري: في إسناده نظر".

---

١) (٣/٥٩١).

٢) الميزان(١/٢٧٨- ٢٧٩).

٣) الكامل(١/٤٠٢).

٤) ما سبق(٣/١٠٥٢)، والتقريب(٢١٩).

ثم قال بعدما ذكر له خمسة أحاديثه-: "له غير ما ذكرت من الحديث، ولا أرى بأحاديثه بأسا، وقال الحافظ: ثقة. خ ت ق.

وقال في "هدي الساري"[(١)] : "قد روى له البخاري في الصحيح حديثا واحدا في المغازي."

أما ما يتعلق بقول البخاري: "سكتوا عنه" فقد وجدته أنه وصف ثلاثة عشر راويا[(٢)] بهذا الوصف في "ضعفائه" قد ترجم منهم الحافظ في "تقريبه" سبعة رواة[(٣)] كانوا بدرجة متروك، وكذبوه، ومتهم، وكان واحد منهم فقط، ضعيف، كان يقبل التلقين.[(٤)]

وأجد أبانعيم قد نقل فيما يتعلق بهذين المصطلحين قول البخاري، ولم يزد عليه، فقال في راو واحد[(٥)] "فيه نظر"، ونسبه إلى البخاري، لكن البخاري قال مرة: ليس بالقوي، وقال مرة أخرى: ليس بالقوي، وفيه نظر، ولا يصح حديثه. مما يدل على أنه ليس متروكا عنده. وقد قال أبوحاتم: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

كما ترجم أبونعيم ثلاثة رواة[(٦)] آخرين وقال في كل منهم: "سكتوا عنه." ومن خلال المقارنة تبين لي أنهم في مرتبة الترك.

وخلاصة القول لا أحسب أنني حررت مراد البخاري من مصطلحاته هذه، لأن هذا يحتاج إلى دراسة مستفيضة وذلك بجمع ألفاظه بهذا الخصوص، جمع استقراء، ودراستها دراسة داخلية، ومقارنة حتى ينتهي إلى نتيجة تبين مراد البخاري من ذلك أو تقترب منه.

---

١) (٤٢٣).

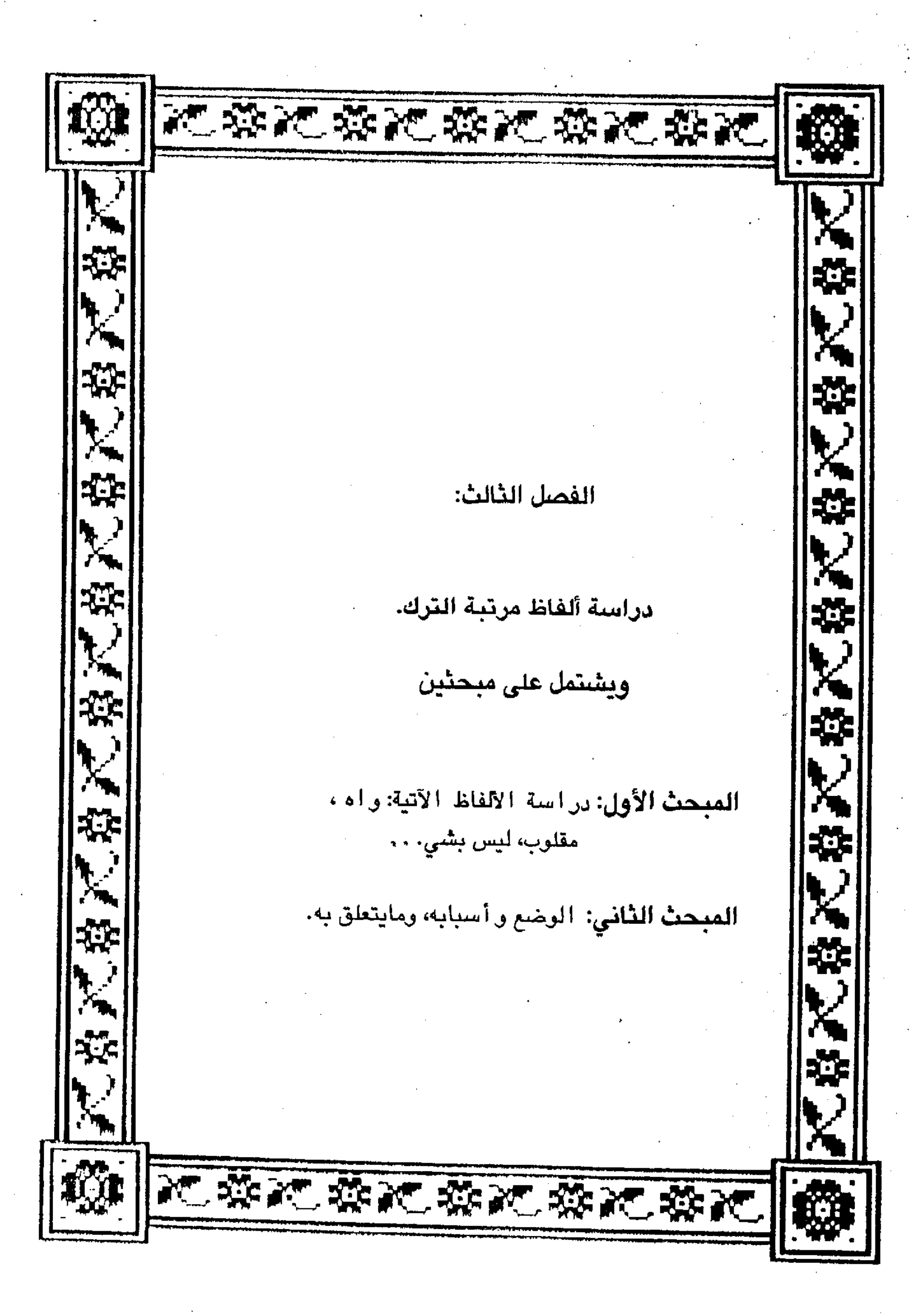
٢) ص(١٣، ١٤، ٣٣، ٦٤، ٨٧، ٩٥، ١٠٥، ١١١، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢ .

٣) التقريب(٩٢، ٩٥، ٣٠٣، ٤٥٠، ٥٠٢، ٥٠٦ . .

٤) التقريب(١٥٣).

٥) م٢/ ١٥٨

٦) م٢/ ١٥٩، ١٦٠، ١٦١ .



الفصل الثالث:

دراسة ألفاظ مرتبة الترك.

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول: دراسة الألفاظ الآتية: واه، مقلوب، ليس بشي...

المبحث الثاني: الوضع وأسبابه، ومايتعلق به.

الفصل الثالث: دراسة ألفاظ مرتبة الترك.

المبحث الأول: دراسة الألفاظ الآتية (واه، مقلوب، ليس بشيء...)

المطلب الأول: مصطلح واه، أو روى أحاديث واهية.

لغة: يقال: وهي الحائط وهيا من باب وعد- أي ضعف واسترخى، وكذلك الثوب والقربة والحبل...ووهى الشيء إذا ضعف أو سقط.[١]

أما المتداول في كتب علوم الحديث، قولهم: "واه"، وجعلها السخاوي ضمن مراتب الاعتبار[٢]، كما جاء قولهم: "فلان واه بمرة." وفسرها السخاوي بقوله: "أي قولا واحدا لا تردد فيه، وكأن الباء زيدت تأكيدا."[٣] وهذه العبارة ذكرها ضمن مراتب الترك.

ولعل العلاقة واضحة بين "واهي الحديث" وبين من "يروي الواهيات" فالراوي الواهي، ضعيف لا يقوى على الانفراد، ولما فتشت أحاديثه وجدت ضعيفة واهية. لا تشبه أحاديث الثقات.

وأبونعيم لم يترجم سوى راو واحد بهذا اللفظ مما يجعل الأمر صعبا في معرفة مراده بهذا الاستعمال على وجه الدقة.

ولما ترجم الذهبي هذا الرجل بعينه ذكر فيه ما قاله ابن حبان، ثم قال: "ثم ذكر له أحاديث واهية."[٤]

---

١) المصباح المنير(٦٧٤/١)، النهاية(٥/٢٣٤-٢٣٥).

٢) فتح المغيث(٣٧٢/١).

٣) ماسبق(٣٧١/١).

٤) الميزان(١٧٧/١).

وتلك الأحاديث المذكورة هي موضوعة كلها، أو تضمنت بعض الزيادات المنكرة التي لا أصل لها، الأمر الذي يفسر لنا استعمال أبي نعيم لهذه العبارة. على الأقل في هذا الراوي - وأنه يريد بها الترك - خاصة وقد ترجمه قبله الحاكم وقال: روى...أحاديث موضوعة.[1]

فالظاهر أن هذا الراوي من صنف الرواة الذين غلب على روايتهم المنكرات والأوهام والخطأ. ولهذا رماه بعض النقاد - كما تقدم - بروايات الموضوعات، ومن كان هذا شأنه فهو متروك، سواء كان ذلك صادر منه على سبيل الوهم أو العمد.

---

١) م٣/٥٥ .

المطلب الثاني: المقلوب.

لغة: اسم مفعول، من قلب يقلب قلبا، يقال: قلب فلان الشيء إذا حوله عن وجهه، وكلام مقلوب: مصروف عن وجهه.(١)

أما في الاصطلاح فقد قال الحافظ: "وحقيقته إبدال من يعرف برواية بغيره، فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو، حتى الإسناد كله. وقد يقع ذلك عمدا؛ إما بقصد الإغراب، أو لقصد الإمتحان، وقد يقع وهما. فأقسامه ثلاثة، وهي كلها في الإسناد. وقد يقع نظيرها في المتن، وقد يقع فيهما جميعا."(٢)

وتفصيل ذلك: أن القلب يكون بحسب موضعه إما أن يكون في السند أو المتن، وكلاهما يصدر من الراوي في حال سهوه أو عمده.

فمثال ما كان منه في المتن ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيام، "... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله." فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو كما في الصحيحين. حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه."(٣)

أما القلب في الإسناد، فقد يكون عمدا، بقصد امتحان حفظ المحدث واختباره ولمعرفة هل اختلط أم لا، وهل يقبل التلقين أم لا، فإذا وافق على القلب فهو غير حافظ في هذه الحال، أما إذا خالف وأبى القلب فضابط.

---

١) المصباح المنير(٢/٥١٢).

٢) النكت لابن حجر(٢/٨٦٤).

٣) في كتاب الزكاة- باب فضل إخفاء الصدقة-(٢/٧١٥-ح٩١).

كما وقع للبخاري مع أهل بغداد حين أرادوا اختبار حفظه وضبطه، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها. فرد كل ذلك إلى وجهه الصحيح، فعرفوا منزلته في هذا الشأن وأذعنوا له.(١)

وشرط جواز هذا النوع - كما يقول الحافظ -: "أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة، وإلا منع لما يترتب عليه من تغليط من يمتحنه، واستمراره على روايته لظنه أنه صواب، وقد يسمعه من لا خبرة له فيرويه ظنا منه أنه صواب."(٢)

وقد يكون في الإسناد - أيضا - فيكون على سبيل الخطأ من بعض الرواة في اسم راو، أو نسبته، وهو ما يقع الغلط فيه بالتقديم والتأخير، كمرة بن كعب، فيجعله كعب بن مرة، ومسلم بن الوليد فيجعله الوليد بن مسلم، ونحو ذلك مما أوهمه كون اسم أحدهما اسم أبي الآخر.

وللخطيب البغدادي مصنّف سماه "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب." وللحافظ ابن حجر- أيضا- مصنف سماه: "جلاء القلوب في معرفة المقلوب." التقطه من علل الدارقطني مع زيادات كثيرة من غيره.(٣)

ومن صوره - أي القلب في السند- أن يكون الحديث مشهورا براو من الرواة، أو إسناد، فيأتي بعض الضعفاء فيحمله الشره ومحبة الظهور على أن يقلب سندا ضعيفا بصحيح، ثم تارة يقلب جميع السند، وتارة بعضه، وقد لا يكون في الصورتين المزال ضعيفا، بل صحيحا بصحيح، كأن يعمد أحد الرواة إلى حديث مشهور برواية سالم، فيبدله بنظيره في الطبقة كنافع مثلا.

---

١) فتح المغيث(١/٢٧٣- ٢٧٤).

٢) النكت لابن حجر(٢/٨٦٥)، وفتح المغيث(١/٢٧٦).

٣) فتح المغيث(١/٢٧٩).

ومن كان يفعله بهذا المقصد على سبيل الكذب - حماد بن عمرو النصيبي[1] أحد المذكورين بالوضع - عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا: إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام."

وقد قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. فهو لا يعرف عن الأعمش، كما صرح به العقيلي.[2]

وهذا العمل يطلق على صاحبه أنه يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه مسروق.[3] قال السخاوي: "وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب، لكنه نازع في كون هذا الفعل - يسمى سرقة، إذ السرقة أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردا به، فسرقه الفاعل منه."[4]

لكن الذهبي يبين أن بعض القلب يكون سرقة. فمن ذلك: "ما قاله أبوأحمد العسال: سمعت فضلك يقول: دخلت على ابن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون، قلت: - أي الذهبي - آفته هذا الفعل وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنا، وهذا معنى قولهم - فلان سرق الحديث."[5]

وفي موضع آخر يقول: "فمن فعل ذلك خطأ - أي القلب - فقريب، ومن تعمد ذلك وركب متنا على إسناد ليس له، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث، ومن ذلك أن يسرق حديثا ما سمعه فيدعي سماعه من رجل.

---

١) م٣/٥ .

٢) الضعفاء الكبير (٣٠٨/١).

٣) فتح المغيث(٢٧٣/١).

٤) ما سبق، والتدريب(٢٩١/١).

٥) السير(٥٠٤/١١).

وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخف جرما ممن سرق حديثا لم يصح متنه، وركب له إسنادا صحيحا، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام فهو أعظم إثما، وقد تبوأ بيتا في جهنم."(١)

أما السخاوي فنجده يقول: "ولا شك في صحة تسمية هذا كله وضعا وقلبا، ولذا عدَّ الشارح -أي العراقي- المُغْرب في أصناف الوضاعين، وإن شوحح فيه. ولكن قد جزم شيخنا - أي ابن حجر - بأن الإغراب مِنْ أقسام الوضع."(٢)

أما أبونعيم فقد ترجم لراو واحد(٣) فقط، وذكر أنه روى حديثين مقلوبين - وهو مترجم - أيضا- عند الحاكم، وقال: روى حديثين قلبهما وسرقهما. وهذا ما يفسره ما سبق ذكره من أقوال أهل العلم في القلب والسرقة.

---

١) الموقظة (٦٠).

٢) فتح المغيث(٢٧٢/١).

٣) م٥٦/٣ .

المطلب الثالث: مصطلح ليس بشيء، لا شيء، لا يساوي شيئا.

ورد استعمال هذا اللفظ على لسان النبي - صلى الله عليه وسلم - مريدا به جرح الذين وصفهم بذلك الوصف فقد جاء عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قالت: (سأل أناس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الكهان فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ليسوا بشيء.)(١)

قال الحافظ ابن حجر: "قال الخطابي: معنى قوله: "ليسوا بشيء" فيما يتعاطونه من علم الغيب،- أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد، كما يعتمد قول النبي - صلى الله عليه وسلم- الذي يخبر عن الوحي.

وهو كما يقال لمن عمل عملا غير متقن، أو قال قولا غير سديد: ما عملت شيئا، أو ما قلت شيئا. وزاد ابن بطال: إنهم يريدون بذلك المبالغة في النفي، وليس ذلك كذبا."(٢)

وقال الحافظ - أيضا - عن معنى هذه العبارة - وهو بإزاء التحدث عن أحد أبواب البخاري وهو - "باب قل أي شيء أكبر شهادة؟ قل الله." "...والشيء يساوي الموجود لغة وعرفا. وأما قولهم: "فلان ليس بشيء"، فهو على طريق المبالغة في الذم، فلذلك وصفه بصفة المعدوم."(٣)

---

١) الرفع والتكميل(١٤٢). ومنه استفدت في هذا المبحث.و الحديث أخرجه البخاري في غير ما موضع من صحيحه، منها في كتاب الأدب - باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء، وهو ينوي ليس بحق. (١٠/٦١١- ح٦٢١٣).

٢) الفتح(١٠/٦١١).

٣) ما سبق(١٣/٤١٤).

ونجد أن أهل العلم بالحديث من المتأخرين خاصة يعدون هذه الألفاظ: "ليس بشيء" أو "لا شيء" أو "لا يساوي شيئا"- ضمن مراتب الترك، إلا أن الذي عرف عن يحي بن معين غير هذا، ولعله نهج لكثير من الأقدمين - كما سيتبين من هذه الدراسة.

فهذا أبو الحسن بن القطان يفسر عبارة ابن معين بقوله: "وقول ابن معين فيه - أي في صالح بن رستم البصري-: لا شيء- معناه- أنه ليس كغيره، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه فاعلم ذلك."

وقال -أيضا- في موضع آخر من كتابه "الوهم والإيهام": "وما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه- أي في بكار بن عبدالعزيز الثقفي[(١)]-: ليس بشيء، إنما يعني بذلك قلة حديثه، وقد عهد يقول ذلك في المقلين، و فسر قوله فيهم ذلك بما قلناه."[(٢)]

وعلق السخاوي على استنتاج ابن القطان بقوله: "هذا مع أن ابن أبي حاتم، قد حكى أن عثمان الدارمي سأله عن أبي دراس فقال: إنما يروي حديثا واحدا، ليس به بأس."[(٣)]

وهذا يدل على أن ابن معين لم يكن يطلق هذا المصطلح باطراد على من يقل حديثه، ومرد ذلك إلى الأسباب الكثيرة الداعية إلى وصف الراوي، بهذا الوصف. فقد يكون الراوي مقلا ويكون ثقة - كما تقدم عنه - وقد يكون ضعيفا، وهو الأمر الذي أشار إليه الشيخ أبوغدة في تعاليقه على "الرفع والتكميل"، حاشدا واحدا وثلاثين مثالا، ناقضا بذلك نتيجة كان قد توصل إليها من قبل، من خلال

---

١) التاريخ(٦١/٢) قال يحيى: ليس حديثه بشيء. وقال الحافظ: صدوق يهم، من السابعة. خت د ت ق. التقريب(١٢٦)

٢) مباحث في علم الجرح والتعديل(٥٩)، وهدي الساري(٤٤١)، فتح المغيث(٣٧١/١).

٣) الدارمي(٢٤٦)، فتح المغيث(٣٧١/١).

أربعة أمثلة مفادها أن الغالب من حال ابن معين أنه يقصد بقوله "ليس بشيء" قلة الحديث، ومن غير الغالب أنه يريد به تضعيف الراوي.(١)

ثم رجح جازما بأن مراد ابن معين في الراوي "ليس بشيء" يعني به ضعف الراوي؛ وقد يأتي عنه بمعنى قلة الحديث، فقال: "إن معنى التضعيف من هذه الجملة "ليس بشيء"، هو المعنى الحقيقي لها والمستعملة فيه فلا يعدل عنه إلا بقرينة صارفة تدل على أنه يريد من هذه الكلمة قلة أحاديث الراوي لا تضعيفه."(٢)

ولعل ما تناوله شيخنا أحمد نور سيف في مقدمة تحقيقه لكتاب التاريخ يزيد الأمر تجلية ووضوحا في بيان مدلول لفظة "ليس بشيء" عند ابن معين فقال: "وقد عمدت إلى مقارنة هذا المصطلح بالمصطلحات الأخرى التي ترد عند يحيى مع آراء النقاد الآخرين في الشخص المترجم - وخاصة أقوال أحمد بن حنبل، ورجعت في ذلك إلى القسم المفهرس - فاستخلصت منه التراجم التي يرد فيها هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى، ليتضح مدلوله بصورة أفضل.

وتجمعت لدي خمس وثمانون ترجمة يرد فيها هذا المصطلح، ويقارنه في بعضها قوله: "ضعيف" وفي البعض الآخر: "ليس بثقة"، أو "ليس بقوي"، وأحيانا تجتمع هذه المصطلحات كلها، وأحيانا تقارنها كلمة كذاب إلا أن الغالب في تلك المقارنة من تلك المصطلحات "ضعيف"، "وليس بثقة".

ثم قارنت أقوال يحيى في تلك التراجم بأقوال أحمد بن حنبل، وبما يستخلصه ابن حجر في "التقريب"، من أقوال النقاد، فوجدت الكثير منهم قد حكم عليه بالنكارة، أو الترك، أو التكذيب."(٣)

---

١) الرفع والتكميل(٢١٥).

٢) المصدر السابق(٢٢١).

٣) تاريخ ابن معين(١/١١٥).

ثم ذكر عدة أسباب متفاوتة دعت ابن معين لإطلاق هذا المصطلح على جملة من الرواة، كالجهالة، وكثرة الغلط، وأحيانا يطلق ذلك في حالات أخرى، وخلص إلى النتيجة الآتية:

فقال: "ولتعدد هذه المدلولات في هذا المصطلح، ومباينتها لمعهود هذا اللفظ بات من الصعوبة أحيانا تحديد المراد منه، وتبدو أن حقيقة هذا المصطلح - وما يقارنه من مصطلحات أخرى - لا تتضح تمام الوضوح إلا بدراسة مستفيضة لها عند يحيى بن معين، والمراجعة المختلفة، مع مقارنتها بمدلولاتها عند النقاد المعاصرين ليحيى، فغالبا ما تكون المفاهيم متقاربة، والاعتبارات ملاحظة عند الآخرين."(١)

هذا وإن كنت أطلت الكلام عن هذا المصطلح عند ابن معين فلأن أبا نعيم قد تابعه في إطلاق هذا المصطلح على خمسة رواة (٢)، كما نقل عن علي بن المديني إطلاقه هذا المصطلح على سبعة رواة (٣)، وهو- أيضا- يستعمل لفظ "ليس بشيء" غالبا في الجرح القوي الذي لا يعتبر بحديث الذي قال فيه ذلك، كما هو الحال عند النقاد الآخرين، وكما يقول أحد الدارسين في دراسته حول مصطلحات علي بن المديني. (٤)

---

١) ما سبق(١/١١٩).

٢) م٣/٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٨، ٨٢.

٣) م٣/ ٥٨، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٨، ٨١، ٨٢ .

٤) علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال(٢/٦٢٩).

أما أبونعيم فقد أطلق هذا المصطلح على ثلاثين راويا[١] فكان منهم من تقدم ذكره عند ابن المديني وابن معين، وخمسة عشر راويا[٢] وصفهم الحاكم برواية الموضوعات، وقال في راو آخر: يروي المعضلات[٣]. في كل ذلك يقول أبونعيم: "لا شيء"، أو"ليس بشيء"

ولاحظت أن الحافظ ابن حجر قد ترجم في "التقريب" أربعة عشر راويا من مجموع الرواة الذين وصفهم أبونعيم بهذا الوصف فكان واحد منهم بدرجة: "صدوق في حفظه شيء"[٤]، وآخر صدوق له أوهام ومراسيل،[٥] و ثالث: داعية إلى بدعته."[٦] وأربعة[٧] قال فيهم: "ضعيف" و عشرة رواة[٨] قال فيهم: "متروك". أما الباقون فقد ترجمهم - أي الحافظ - في "اللسان".[٩] ناقلا قول أبي نعيم في بعضهم.

والمتأمل في هذه التراجم والقرائن التي تحفها، يجد أن أكثرهم هم للترك أقرب. مما يدل على أن هذا المصطلح، لما يطلقه أبونعيم على الرواة إنما يريد به الترك - وهذا ما يفسر قوله السابق: "روى المناكير لا شيء." بأنها من مراتب الترك.

---

١) م٣/ ٥٧ - ٨٦ .
٢) م٣/ ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦ .
٣) م٣/ ٧١ .
٤) م٣/ ٥٨ .
٥) م٣/ ٧٦
٦) م٣/ ٨١
٧) م٣/ ٥٧، ٦٩، ٧٢، ٧٥ .
٨) م٣/ ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢ .
٩) م٣/ ٧١، ٧٤، ٨٥ .

المطلب الرابع: لا يكتب حديثه.

أطلق أبونعيم هذه العبارة على ستة رواة[١] نقل عن علي بن المديني قوله "لا يكتب حديثه" في ثلاثة[٢] رواة، وفي اثنين[٣] عن ابن معين، وأما الآخر فلم يعز فيه إلى أحد من النقاد سوى أنه قال: صاحب رأي لا يكتب حديثه.[٤]

وبمراجعة أقوال النقاد الآخرين وجدت أن البخاري قد قال: "صاحب رأي لين"، وفي موضع آخر قال: "صاحب رأي ضعيف ليس بذاك عندهم." فلعله أخذه من البخاري مع بعض التحوير.

وكذلك الشأن مع ما نقله عن ابن المديني لم يكن دائما ينقل نفس العبارة بتمامها، اللهم إلا أن يكون لعلي بن المديني قولان. فمثلا قال أبونعيم - في الأحوص بن حكيم العنسي[٥] - قال علي بن المديني : لا يكتب حديثه. في حين نقل عنه الذهبي قوله: ليس بشيء، لا يكتب حديثه.

وفي ترجمة أيوب بن سيار المدني.[٦] قال أبونعيم: لا يكتب حديثه. قاله علي بن المديني. في حين وجدت أن عليا قال: كان ذاك عندنا غير ثقة، لا يكتب حديثه.

---

١) م٣/ ٨٩ - ٩٤ .

٢) م٣/٨٩، ٩١، ٩٤ .

٣) م٣/ ٩٢، ٩٣ .

٤) م٣/ ٩٠ .

٥) م٣/٨٩ .

٦) م٣/ ٩١ .

وفي ترجمة عمر بن محمد بن صهبان[١] - قال: لا يكتب حديثه. قاله علي ابن المديني.

لكن الذي روى عن ابن المديني هو كالآتي:- كان ضعيفا، لا يكتب حديثه، ليس بشيء.

وهكذا فإن أبا نعيم لم يكن ينقل كل شيء قيل في الراوي، بل كان يتصرف في ذلك بعض التصرف، حسب ما يراه سائغا، أو أنه كان يعتمد في إيراد ألفاظ الجرح على ذاكرته القوية وحفظه السيال فوقع منه ما وقع.

والذي يقال هنا بالنسبة لما نقله عن ابن المديني يقال - أيضا - فيما يخص ما نقله عن ابن معين.

هذا وإذا ما عدت إلى الأمثلة السابقة لمحاولة معرفة مدلول هذه العبارة عند أبي نعيم أو عند الذين نقل عنهم فالخطب في هذا يسير. نجد أنه يريد بها الترك. خاصة لما تقرأ تمام العبارة مقرونة بغيرها من الألفاظ مما يدل على أنه كان يريد بها الترك والله أعلم.

وهو الأمر الذي نص عليه السخاوي لما فسر هذه العبارة - أي "لا يكتب حديثه" قال: "أي لا احتجاجا ولا اعتبارا."[٢]

---

١) م٣/٩٤.

٢) فتح المغيث(١/٣٧١).

المطلب الخامس: من قال فيه متروك.

أطلق أبونعيم هذا المصطلح على ثملئية عشر راويا[١] والمتأمل في تراجم هؤلاء الرواة، يجد أن أسباب تركهم كانت مختلفة ومع ذلك شملهم مسمى الترك.

فمن ذلك أن الراوي إذا كثرت المناكير في حديثه، بحيث يصير فاحش الخطأ والوهم، لا يقبل بعد ذلك حديثه وبالتالي يزحزح إلى مراتب الترك - فمثلا أبونعيم قال في ترجمة: سلام بن سليمان[٢] متروك الحديث. وقال مرة: روى عن أبي عمرو بن العلاء وعن حميد الطويل بأحاديث منكرة."

أو يكون الراوي غير مهتم بضبط الحديث، لسبب من الأسباب كانشغاله بالعبادة مثلا، وفي هذا يقول أبونعيم في ترجمة أبان بن أبي عياش[٣] متروك الحديث.

ثم فسر هذه العبارة بقوله:- لا يصح حديثه لأنه كان نهما بالعبادة، والحديث ليس من شأنه."

والأمثلة على هذا كثيرة عند أبي نعيم. وهو معدود من تفسيره لأقواله.

ويلحق بهذا ما أطلق فيه القول: بالترك، ولم يبين سبب تركه ويمكن تلمس سبب هذا الترك عند غيره من النقاد.

فمن ذلك ما قاله في ترجمة خالد بن القاسم[٤]. متروك، تركه علي والناس، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه بغير حديث منكر.

---

١) م٣/ ٩٥ -١١٢.

٢) م٣/١٠٣.

٣) م٣/ ٩٥.

٤) م٣/ ٩٩.

ويفسر ابن معين هذه النكارة بقوله: "كان يزيد في الأحاديث، الرجالَ يوصلها لتصير مسندة."

وقال في ترجمة زياد بن ميمون[١] متروك. وجاء عند ابن أبي حاتم، أنه قال لابي داود الطيالسي، وعبدالرحمن بن مهدي: "إني أتوب ما سمعت من أنس قليلا ولا كثيرا. ثم بلغهما أنه يروي عنه فتركاه."

وهذا الذي يقال فيه: يحدث عمن لم يلقاه بغير صيغة التدليس. وفي ترجمة صالح بن حسان[٢] منكر الحديث، متروك. ويبين ابن حبان سبب هذا الترك بقوله: "كان صاحب قينات، وسماع، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع."

ولا يفوتني أن أذكّرَ بأن أبانعيم - كعادته- قد نسب كثيرا من عبارات الترك إلى العلماء كالبخاري[٣]، ويقول مثلا، تركه ابن المبارك [٤] أو "تركه شعبة"[٥] على أنني عرضت أقوال أبي نعيم على أقوال الحافظ ابن حجر فلم أجده يخالفه في شيء فكان كل الذين ترجمهم في تقريبه - وهم أحد عشر راويا[٦] بدرجة متروك.

---

١) م/٣ ١٠١ .

٢) م/٣ ١٠٤ .

٣) م/٣ ٩٧، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩ .

٤) م/٣ ١٠٠، .

٥) م/٣ ١١٢ .

٦) م/٣ ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢ .

المبحث الثاني: الوضع وأسبابه وما يتعلق به.

المطلب الأول: مفهوم الوضع في اللغة والاصطلاح.

الوضع لغة: يقال: وضعته أضعه وضعا...ووضع الرجل الحديث: افتراه وكذبه.(١) وقيل: هو الملصق. وضع فلان على فلان كذا أي ألصقه به.(٢)

أما في الإصطلاح: فالحديث الموضوع: هو المختلق المصنوع.(٣) -أي-إن واضعه قد اختلقه، ووضعه. وكثيرا ما يكون لفظه من كلام الحكماء أو الأمثال السائرة، مما يشتبه غالبا - على أنه من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - والحديث الموضوع هو شر الأحاديث الضعيفة.

ولهذا أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا تحل روايته في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه.(٤) للوعيد الشديد الممثل في قوله- صلى الله عليه وسلم -: من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين."(٥)

---

١) المصباح المنير(٢/٦٦٢-٦٦٣).

٢) النكت لابن حجر(٢/٨٣٨).

٣) مقدمة ابن الصلاح(٢١٢).

٤) ما سبق، ومنهج النقد د.العتر(٣٠١).

٥) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح(١/١٠).

المطلب الثاني: طرق معرفة الوضع.

يعرف الوضع في الحديث بما يأتي:-

أ- إقرار الواضع بأنه وضعه- كعمر بن صبيح[١] الذي يقول: أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم.

واعترضه ابن دقيق العيد بقوله: "لا يقطع بذلك - أي بالإقرار - لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الإقرار"؛[٢] الأمر الذي دعا بعض أهل العلم إلى عدم العمل بذلك الإقرار أصلا.[٣]

ورده الحافظ ابن حجر بقوله: "وليس ذلك مراده - أي ابن دقيق العيد- وإنما يعني القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم، لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك - أي الحكم بالظن الغالب - ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا، لاحتمال أن يكونا كاذبين، فيما اعترفا به."[٤]

ب- ما يتنزل منزلة إقراره - كأن يحدث بحديث عن شيخ، ثم يسأل عن مولده، فيذكر تاريخا يعلم به وفاته قبله، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم يقر بوضعه لكن إقراره بمولده ينزل منزلة إقراره بوضعه لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عند الشيخ ولا يعرف إلا برواية هذا.[٥]

---

١) التدريب(٢٧٥/١)، و م٣/ ١٤٦ .

٢) الإقتراح(٢٣٤).

٣) المنهج الحديث(١٨٥).

٤) نزهة النظر(٤٤).

٥) فتح الباقي(٢٨٠/١).

جـ - ما يؤخذ من حال الراوي - كأن يكون رافضيا والحديث في أهل البيت...كما قال ذلك السيوطي.[١]

د- ما يؤخذ من حال المروي - كالأحاديث الطويلة والتي يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها.[٢]

وقد اعترض بأن ركاكة اللفظ لا تدل على ذلك : وإنما مدار الركة على ركة المعنى فحيثما وجدت دل ذلك على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة، وركة اللفظ لا تدل بمفردها لجواز أن يكون الراوي رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح، لكن إذا صرح بأنه من لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - فكاذب[٣]

وهناك وجوه أخرى يمكن الاستدلال بها لدى الجهابذة بأن الحديث موضوع.-

١- أن يكون الحديث مخالفا للعقل، بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة.

٢- أن يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا.

٣- ما يصرح بتكذيب جمع المتواتر.

٤- أن يكون خبرا عن أمر جسيم تتوافر الدواعي على نقله بمحضر جمع ثم لا ينقله منهم إلا واحد.

---

١) التدريب(٢٧٦/١).

٢) التبصرة (٢٨٠/١)، والمنهج الحديث(١٨٦).

٣) التدريب(٢٧٦/١).

٥- الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير وهذا كثير في حديث القصاص، وهو راجع إلى الركة في المعنى.(١)

ثم إنه من الواجب التنبيه على أنه ليس من السهل ولا هو في مقدور كل طالب علم أن يدرك بمحض ذوقه أن هذا الحديث أو ذاك موضوع، وإنما هو لأقوام قد خالط الحديث لحمهم ودمهم، وتوفرت فيهم أهلية النقد.

وفي هذا المعنى يقول الحافظ - فيما نقله عن بعضهم-: "...المأخذ الذي يحكم به غالبا على الحديث بأنه موضوع، إنما هي الملكة النفسانية الناشئة عن جمع الطرق والإطلاع على غالب المروي في البلدان المتنائية، بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع، هذا ما يأباه تصرفهم فالله أعلم."(٢)

---

١) ما سبق

٢) النكت لابن حجر (٨٤٧/٢).

المطلب الثالث: دوافع الوضع وأصناف الوضاعين.

ذكر العلماء عدة أسباب دعت بعض الوضاعين إلى وضع أحاديث في هذه الأمة وصنفوا هؤلاء الوضاعين إلى أصناف هي:

١- أهمها وأخطرها ضررا اعتقاد نصرة الدين والتقرب إلى الله بذلك، وهؤلاء القوم هم من الجهلة ينسبون إلى الزهد والتعبد، فيتقربون به احتسابا فيحثون الناس على الخير وذلك بوضع أحاديث في الترغيب والترهيب؛ فقبلت موضوعاتهم ثقة بهم، وركونا إليهم.[١]

وعلل السيوطي ذلك بأحد أمرين:-

أ- إما لعدم علمهم بتفرقة مايجوز لهم وما يمتنع عليهم.
ب- أو لأن عندهم حسن الظن وسلامة صدر، فيحملون ما سمعوه على الصدق ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب."[٢]

٢- الاختلافات السياسية والمذهبية، بسبب الفتنة وما نجم عن ذلك من افتراق المسلمين إلى فرق كثيرة تتناحر فيما بينها، وكل يهرع للدليل الشرعي لينتصر على الآخر، فإذا أعوزه وضع في الحال ما ينتصر به على خصومه، وهو شأن أهل البدع والأهواء؛ كالخطابية من الرطفض[٣]، وعارضهم بعض جهلة أهل السنة، بوضع بعض الأحاديث لتقوية السنة والجماعة، كالأحاديث الموضوعة الواردة في فضائل الخلفاء الراشدين، ومعاوية وغيرهم.

---

١) التدريب(١/٢٨٢)، وفتح المغيث(١/٢٥٩).

٢) التدريب(١/٢٨٢).

٣) ما سبق(١/٢٨٥).

وقد روى ابن حبان بسنده إلى عبدالله بن يزيد المقريء: أن رجلا من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإنا كنا إذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا."[1]

٣- الأغراض الدنيوية، كالتقرب للخلفاء والأمراء، أو التظاهر بالعلم، أو بغية الإرتزاق والاكتساب، كما هو حال القصاص والشحاذين؛ فيضعون ما يوافق فعلهم وآراءهم[2].

ومن الأمثلة على ما ذكرت هنا:- ما وضعه غياث بن إبراهيم للمهدي: "لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر، أو جناح" فزاد: "أو جناح." وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وأمر بذبحها.[3]

٤- العداء للإسلام وأهله، والذي تولى كبره قوم من الزنادقة- وهم أشد كفرا وأمعن كيدا، قصد الإفساد في الدين، والصد عن سبيل الله بدس الأحاديث الواهية والموضوعة، وقد قال حماد بن زيد[4] وضعت الزنادقة على رسول الله- صلى الله عليه وسلم - أربعة عشر ألف حديث منهم: عبدالكريم بن أبي العوجاء، الذي قتل وصلب زمن المهدي.

قال ابن عدي: "لما أخذ ليضرب عنقه قال: "وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام."[5]

٥- قوم امتحنوا بأولادهم، أو ربائبهم، أو وراقين، فوضعوا لهم أحاديث ودسوها عليهم، فحدثوا بها من غير أن يشعروا كعبدالله بن محمد بن ربيعة القدامي، وحماد بن سلمة، ابتلي بربيبه ابن أبي العوجاء؛ فكان يدس في كتبه[6] وغير ذلك كثير.

---

١) التدريب (١/٢٨٥).
٢) المجروحين(١/٨٢).
٣) التدريب(١/٢٨٥-٢٨٦)، وفتح المغيث(١/٢٨٥).
٤) فتح المغيث(١/٢٥٧).
٥) ما سبق، والتدريب(١/٢٨٤).
٦) التدريب(١/٢٨٦).

المطلب الرابع: من قال فيه روى الموضوعات، أو وضاع.

استعمل أبونعيم هذا المصطلح - أي "روى الموضوعات" أو"وضاع" - وهو يريد أن الموصوف به متروك بمرة، لا يجوز الاعتبار به فضلا عن الاحتجاج به.

وقد وصف أربعة وأربعين[1] راويا، برواية الموضوعات،
كأن يقول: "أحد من يضع الحديث،" ثم يقول مرة: متروك."[2]
أو يقول: "الواضع على رسول الله- صلى الله عليه وسلم- غير حديث ساقط، متروك."[3]
أو يقول: "حدث عن مسعر ومالك بالموضوعات يشمئز القلب وينفر من حديثه، متروك."[4]
أو يقول: "روى عن أبيه عن أبي هريرة بأحاديث موضوعة، لا شيء."[5]

وهذا يدل أن الوصف برواية الموضوعات عند أبي نعيم - سواء أكان عمدا أم سهوا؛ إنما هو أحد أسباب الترك، كما تدل على ذلك عباراته السابقة، وهو الأمر الذي فهمه الحافظ ابن حجر كما هو الحال في بعض من ترجمهم في "التقريب" و"اللسان."

---

١) م٣/ ١١٦- ١٧٧ .

٢) م٣/ ١٢٠ .

٣) م٣/ ما سبق .

٤) م٣/ ١٢٥ .

٥) م٣/ ١٢٦ .

إلا أن هؤلاء الرواة لم يكونوا في درجة واحدة من الضعف عند الحافظ فقد قال في خمسة رواة[١] متروك، وقال في أربعة آخرين[٢]: "كذبوه" وكان أربعة رواة[٣] بدرجة ضعيف، قائلا في ترجمة أحد هؤلاء - بعدما نقل ما قاله أبونعيم - أفحش فيه القول فلم يصب وصفه.[٤] وقال في اثنين: منكر الحديث.[٥]، وأما الباقون فقد ترجمهم في "اللسان" و نقل قول أبي نعيم في عشرين منهم[٦]

---

١) م٣/ ١٢٦، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٠ .

٢) م٣/ ١٢٣، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨ .

٣) م٣/ ١٢٩، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٢ .

٤) م٣/ ١٦٢ .

٥) م٣/ ١٤٧، ١٥٢ .

٦) م٣/ ١١٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧ .

المطلب الخامس: من قال فيه ساقط.

أطلق هذا المصطلح "ساقط"، على ثلاثة رواة، وهو في هذا ناقل عن شيخه الحاكم من غير عزو، كما جرت بذلك عادته.

ففي ترجمة عمرو بن محمد الأعسم[١]. قال: ساقط الحديث. روى عن عبدالرحمن بن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبيه، أحاديث منكرة لا أعلم له عنه راويا غيره.

وقال الحاكم: ساقط، روى أحاديث موضوعة عن قوم لا يوجد عن حديثهم منها شيء. روى عن عبدالرحمن بن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبيه، بأحاديث موضوعة، ولا أعلم لعبدالرحمن راويا غيره.

وفي ترجمة محمد بن عبدالرحمن أبي جابر البياضي[٢]. قال: ساقط ضعفه يحيى بن سعيد القطان. وقال الحاكم: ساقط.

وفي ترجمة محمد بن مروان السدي[٣] صاحب الكلبي - قال: ساقط الحديث في أكثر رواياته. وقال الحاكم: ساقط في أكثر رواياته.

فمن خلال هذه الأمثلة يتبين أن مصطلح "ساقط" عند أبي نعيم كما عند شيخه الحاكم - يراد به الترك، والدراسة المقارنة في الملاحق تؤكد هذه النتيجة.

---

١) م٣/١١٣-١١٥.

٢) م٣/ ١١٣.

٣) م٣/ ١١٥.

المطلب السادس: من وصفه بالكذب.

وصف أبونعيم عشرة رواة(١) بهذا الوصف فكثيرا ما يقول: "كذبه فلان"(٢) أو "تركه فلان وكذبه."(٣) ولم يحكم على أحد بالكذب استقلالا من غير أن ينسبه إلى أحد بل في كل ذلك كان يعزوه إلى من كذبه، وهو في هذا ينهج منهج البخاري - كما تقدم- فإنه رحمه الله- لا يكاد يرمي أحدا بالكذب إلا قليلا.

ومما يدل على ذلك ما قاله في ترجمة بشر بن الحسين الأصبهاني(٤) كذبه أبوداود...

وفي ترجمة حفص بن سلم السمرقندي(٥) حدث عن أيوب، وغيره بالمناكير، تركه وكيع، وكذبه.

وفي ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي(٦) كان يرى القدر، ترك حديثه لكذبه ووهائه، لا لفساد مذهبه. قال علي بن المديني: كذاب يقول بالقدر.

وهذا يدل على أن الكذب أحد أسباب الترك التي سبق التنبيه على بعضها.

---

١) م٣/ ١٦٨- ١٧٧.

٢) م٣/ ١٦٨.

٣) م٣/ ١٧٠.

٤) م٣/١٦٧.

٥) م٣/ ١٦٩.

٦) م٣/ ١٧٠.

المطلب السابع: الوصف بالزندقة.

لغة: الزنديق: مثل قنديل. فارسي معرب - والمشهور على الألسنة أن الزنديق هو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر. وقيل: هو من لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدانية الخالق.(١)

وقال السخاوي: "هم المبطنون للكفر المظهرون للإسلام أو الذين لا يتدينون بدين."(٢)

والظاهر من وصف أبي نعيم لراويين(٣) من مترجميه - أن هذا هو المراد من إطلاق لفظ زنديق وهو في الحقيقة مسبوق باستعمال هذا المصطلح، كما يتبين لي أنه تابع شيخه الحاكم في هذا - أيضا - من غير إشارة إليه كما جرت بذلك عادته.

ففي ترجمة سيف بن عمر الضبي(٤) متهم في دينه، مرمي بالزندقة ساقط الحديث، لاشيء. وقال الحاكم: اتهم بالزندقة، وهو ساقط في رواية الحديث.

وفي ترجمة محمد بن سعيد بن أبي قيس الأردني(٥) المصلوب - قتل في الزندقة كان يروي المعضلات عن الأثبات وكان دحيم يروي عنه أنه كان يقول: إني لا أبالي إذا سمعت كلمة حسنة أن أنشيء لها إسنادا...وهو ساقط بلا خلاف بين أهل النقل. وقال الحاكم: قتل في الزندقة، كان يروي المعضلات عن الأثبات...وهو ساقط بلا خلاف بين أئمتنا.

---

١) المصباح المنير(١/٢٥٦).

٢) فتح المغيث(١/٢٥٧).

٣) م٣/ ١٧٨- ١٧٩ .

٤) م٣/ ١٧٨ .

٥) م٣/ ١٧٩ .